الدّعاية والرأَي العام

أحاديث مع نعوم تشومسكي

ديڤيد بارساميان و نُعوم تشومسكي

تعريب
د. إِبراهيم يحيى الشهابي

مكتبة العبيكان

Original Title:

PROPAGANDA AND THE PUBLIC MIND

ISBN 0-7453-1788-X

Published By: Pbuto Pross - London

الرياض 11595، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 62807
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى **1425هـ ـ 2004م**

ISBN 9960 - 40 - 381 - 5

ح مكتبة العبيكان، 1424هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بارساميان، ديفيد

الدعاية والرأي العام أحاديث مع نعوم تشومسكي. / ديفيد بارساميان؛ نعوم تشومسكي؛ إبراهيم يحيى الشهابي. ـ الرياض، 1424هـ

372 ص؛ 14 × 21 سم

ردمك: ISBN 9960 - 40 - 381 - 5

1 ـ التجارة الحرة

أ. تشومسكي، نعوم (مؤلف مشارك) ب. الشهابي، إبراهيم يحيى (مترجم) ج. العنوان

ديوي: 382 1424 / 2946

رقم الإيداع: 1424 / 2946

ردمك: 5 - 381 - 40 - 9960

المحتوى



نعوم تشومسكي (إلىٰ اليسار) وديڤيد بارساميان (إلىٰ اليمين) أثناء المقابلة التي أُجريت في مكتب تشومسكي في ميت (MIT) بناء 20. تصوير مارك أخبر من فيلم «صناعة الموافقة»: نعوم تشومسكي ووسائل الإِعلام، إِنتاج أخبر وبيتر وينتونيك (Peter Wintonick).

كلمة شكر

تعد إِذاعة KGNU في بولدر (Boulder) المغذية للمجتمع هي المنبع الذي تدفقت منه فعاليتي السمعية. ويُعَدُّ ساندي أدلر أَفضل مدوّن بلا منازع. كما تقدم إِلين بيرنارد دعماً لا يقدّر. ويُعَدُّ ديڤيد باترسون مدقّق حقائق ووقائع فذّ. وكذلك بيڤ ستول (Bev Stohl) فهو عون كبير علىٰ مستويات عديدة. وأوجّه إِلىٰ كل من مارتن ڤولكر (Martin Voelker)، ولنكولن تشارلز (Lincoln Charles)، وشيلاً أندرسون (Cheila Anderson)، ومارك أخبر (Mark Achbar) شكري علىٰ صورهم التي التقطوها. كما يُعَدُّ أنتوني أرنوف (Anthony Arnove) محرّراً هائلاً. أما نعوم تشومسكي فهو جوهرة الحنان والعطف.

ظهرت مقتطفات من المقابلة في: The Nation، The Progressive، Z الإِنترنتية، وبُثَّت من محطة KGNU الإِذاعية، وMaking Contact. سُجّلت المقابلة الأولى في بولدر أثناء زيارة تشومسكي لها في العام 1998؛ أما الثانية والثالثة والسادسة فقد سُجلت في بيته في لكسينغتون (Lexington) في ماساشوسيتس. أما المقابلتان الرابعة والخامسة فقد أُجريتا عبر الهاتف من محطة KGNU، مع البث الحي من تيمور الشرقية في ذروة الأزمة التي حدثت بعد الاستفتاء. وسجلت المقابلة الأخيرة في معهد زيد ميديا (Z Media) في وودز هول (Woods Hole) في ماساشوسيتس.



نعوم تشومسكي في كندا. تصوير لنكولن كلاركس (Lincoln Clarkes).

المقدمة

كتبت أول مرَّة إِلىٰ نعوم تشومسكي حوالي 1980. ولشدّة دهشتي أنّه أجاب علىٰ رسالتي. وأجرينا أول مقابلة لنا بعد أربع سنين. وأجرينا عشرات المقابلة منذئذ أسفرت عن سلسلة من الكتب والبرامج الإِذاعية كذلك. وبيعت مجموعات المقابلات بمئات الآلاف الأَمر الذي لفت النّظر لأنّه لم يُرَوَّج لها، ولم يَكتب عنها مراجعوا الكتب والنقّاد حتى في الصحف اليساريَّة. ولدى عملي مع تشومسكي أعواماً عديدة، أذهلني ثباته علىٰ المبدأ، وصبره، واتّزانه ورباطة جأشه. فلا تصرّفات سلطوية ولا ادعاءات بالتعالي والفوقية. وغالباً ما يمر مزاحه الغني اللّطيف دون أَن يلحظ في غمرة تدفق سيل الحقائق. ويعد ذا قدرة هائلة في صناعة تحليل متماسك من طيف واسع وبائس من المعلومات، أثناء مجادلاته الفكرية.

تشومسكي عصيٌّ علىٰ التعب. فهو «متمرّد»، كما يسميه بونو أوف يو تو (Bono of U2) «دون توقّف». إِنّه يحتفظ بجدول أحاديث طويل وثقيل، بالإِضافة إِلىٰ السيل المتدفق من المقالات والكتب في السياسة واللسانيّات. فعليه إِقبال هائل ومحجوز لسنوات عديدة

سلفاً. ويجتذب عدداً ضخماً من المستمعين حيثما يذهب، وإن لم يكن هذا الجذب بفضل أسلوبه المبهر في الحديث. قال لي مَرَّة، «لست من المتكلمين الساحرين للجماهير، وإن كنت كذلك فأنا لا أريد هذه الصفة. لست مهتماً بإقناع الجماهير وإغوائهم. بل ما أريده هو مساعدة النّاس علىٰ إقناع أنفسهم». وهذا ما فعله بمزيد من الكد والاجتهاد عبر فترة زمنية أطول أكثر من أي مفكر حي.

ولأستشهد بمثال واحد فقط، علىٰ تضامنه، طلب منه في العام 1998، أَن يأتي إلىٰ بولدر (Boulder) ليلقي كلمة في الاحتفال السنوي العشرين لِـ KGNU. وبغضّ النظر عن كونه متعباً جرَّاء عملية جراحيَّة حديثة، فإنّه لم يأت، وحسب، بل تنازل عن مكافأته.

يُعَدُّ تشومسكي شخصاً خاصاً لدى الكثيرين من النّاس ـ ليس فقط في الولايات المتحدة، بل في جميع أنحاء العالم. وغالباً ما يُقَدَّم علىٰ أَنَّه امرؤ يقول الحقيقة في وجه السّلطة. وتكاد تكون هذه العبارة كليشيه تتكرّر في كل تعريف به. بيد أَن ذلك ليس ما يسعى إليه في واقع الأَمر. بل هو مهتم بقول الحقيقة لنا، للناس. كما يذكّرنا في مقالة كلاسيكية له نشرت قبل ثلاثين سنة، إذ يقول: «من واجب المفكرين أَن يقولوا الحقيقة، وأن يكشفوا الأكاذيب».

يعلّم نعوم تشومسكي النّاس عن طريق الممارسة، مثله في ذلك مثل الحكماء الصوفيين في غرب آسيا وجنوبها. وتتضمن ممارسته روح المساواة بين البشر حيث يجلس الحاصل علىٰ جائزة نوبل خارج

مكتبه ينتظر حتى ينجز التلميذ مقالته التي يكتبها لصحيفة مدرسته الثانوية.

وممارسته تتضمّن تحذيرنا من عمليات نهب اللغة، بمصطلحات مثل «التجارة الحرّة»، و«المصلحة القوميّة». وتتمثّل ممارسته في التضامن الذي أبداه للشعوب من تيمور الشرقية إلىٰ فلسطين إلىٰ كولومبيا إلىٰ هارلم الشرقية (East Harlem). فحيثما تحتاج إلىٰ متكلم، أَو إلىٰ توقيع، أَو إلىٰ مساعدة، فإنّك تجد نعوم تشومسكي. وممارسته هو أن يقول لك ما يعتقده، وليس ما ينبغي لك أن تعتقده. وممارسته هي مُواساة المصاب، وابتلاء المرتاح. وبدلاً من أَن يلعن الظلام فإن ممارسته هي إِشعال شمعة لنا كي نرى.

وبالرغم من أنّه علماني، فهو حبر بالنسبة للكثيرين منا، وهو واعظنا، وrinpoche، ومعلّمنا.

ديڤيد بارساميان ـ بولدر، كولورادو



حول المؤلفين

1 ـ نعوم تشومسكي: أستاذٌ في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، وعالِم لغة مشهور عالمياً، وفيلسوف، ومحلِّل سياسي. يكتب في مجالات واسعة ويحاضر في جميع أنحاء العالم حول الشؤون الدوليَّة ووسائل الإعلام، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وحقوق الإنسان. نشر أربعة عشر كتاباً مع ساوث إند بريس (South End Press) بما في ذلك «مثلث الموت»، و«القوى والآفاق» و«أوهام لا بدّ منها»، و«الدول المارقة».

2 ـ ديڤيد بارساميان: يقيم في بولدر (Boulder) في كولورادو، ومنتج البرنامج الموحّد الذي نال جائزة وتبثُّه محطة إذاعة Alternative Radio. يسهم باستمرار في مجلة Z التقدمية، ومن كتب اللقاءات التي ألَّفها مؤخراً كتاب: إقبال أحمد: يواجه إمبراطورية (ساوث إند بريس)، ومستقبل التاريخ: مقابلات مع هوارد زين (Howard Zinn) (كومون كاريج Common Courage). نشر بارساميان مجموعات عديدة أُخرى من

اللقاءات مع نعوم تشومسكي، وهو مؤلّف كتاب «انهيار وسقوط الإذاعة العامّة: إيجاد بدائل للإعلام المشترك» (ساوث إند بريس، خريف 2001).

1

انتصارات النّشطاء

بولدر، كولورادو، 10 أيار/مايو، 1998

● إن برنامج أحاديثك المفعم، قد أخذك مؤخراً إلىٰ تورونتو، جامعة ولاية وينونا في وينونا، مينيسوتا؛ وإلىٰ فورت واين، إنديانا؛ وإلىٰ لندن، إنكلترا؛ واليوم إلىٰ بولدر، كولورادو. فما الذي يجري في هذه الوقائع؟ وأعلم أنه استمعت إليك جماهير غفيرة.

يمكنك أن ترى أن الرحلة تتعاظم أهمية ومغزىً إلىٰ أن بلغت الذروة في بولدر. فلن تستطيع أن تفعل أفضل من ذلك [يضحك]. إن ما يجري هو تقريباً ما هو جار الآن منذ بضع سنين. هنالك حضور كبير من الناس المتحمّسين والمهتمين الذين يشاركون بنشاط. ويطرحون أسئلة خطيرة ويريدون التحدّث في قضايا مهمّة. فالموضوعات التي لم أكن أفكّر في بحثها قبل عشرين سنة، متوافرة اليوم لدى الجميع. والواقع أني لم أفكّر مرّتين أبداً فيما سأقوله إلىٰ جمهور خاص من المستمعين. أما لندن فهي مشهد مختلف، لكن

فورث واين فقد نظمها مجلس العمّال في إنديانا الشمالية الشرقية، وهذا المجلس مؤلَّف من عشرات الاتحادات في المنطقة الصناعية المركزية. أنا لا أعرف منطقة وينونا جيداً، ولكن أتصوّر أنها زراعية في الغالب مع وجود صناعة صغيرة. وفي كلتا الحالتين لا يمكنك أن تطلب جمهوراً مفكّراً ونشيطاً، وملتزماً أكثر من هذه الجماهير. فهم يريدون التفكير بعمق فيما يجري في العالم وفيما يمكنهم أن يفعلوه تجاه ذلك.

- هل لديك إحساس بأنك تتحدّث إلىٰ مجموعة منظّمة من الأَشخاص (إلىٰ كورس) أم أنك تستميل الجمهور وتفوز به؟

لا توجد أمكنة، بالضبط، مُبَهَّرةً بالنشطاء اليساريين. فهؤلاء هم من يُسمّون بالناس العاديين.

- أي قلة من المكتبيين في Z Magazine، ومن قرّاء الكتب التي تنشرها أل Common Courage Press.

يلتقي المرء بقلّة منهم بين الحين والآخر، ولكنّهم مبعثرين هنا وهناك. فقد التقيت واحداً أَو اثنين ممن كانوا في معهد Z Media ويعرفون المجلة جيداً، ولكن 99٪ لم يكونوا هؤلاء بالتأكيد.

- كانت واقعة فورت واين (Fort Wayen) فريدة، من منظور معين.

فعلاً، كانت غير عادية، بالنسبة لي. لقد تكلمت في مجموعات عمالية في مكان آخر، في كندا، وفيما وراء البحار، ولكنّها المرَّة الأولى التي أُدعى فيها من قِبل تجمّع عمالي في الولايات المتحدة في

مكان كهذا. إنه نوع من اليمين في وسط المنطقة الصناعية المركزية في البلاد ـ والواقع أنّها تُعَدُّ منطقة للجناح اليميني، ولكنّها لا تشعر بذلك. بعد انتهاء المحاضرة أقيم حفل استقبال. وكانوا يجمعون مالاً للاتحادات، كل دفعة بمبلغ 25$، وكان هناك أناس كثيرون. بقينا هناك ساعات وجرى نقاش كبير حتى ساعة مبكرة من الصباح التالي.

- في عدد Z Magazine الصادر في أيار/ مايو من العام 1998 نشرت لك مقالة بعنوان «الدوائر الانتخابية المحلية» تتحدَّث فيها عن اتفاقات التجارة الحرّة المختلفة وعن اقتراحات. وتعلّق قائلاً: «البحث عما هو محذوف في الحملات الدعائية أمر ينوّر العقول»[1]. فما الذي كشفته تحقيقاتك في الجهود الدعائية الخاصة حول الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار؟

تُعَدُّ الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار (MAI) معاهدة استثمار كبرى. فقد استغرق التخطيط لها ودامت المفاوضات المكثَّفة بشأنها ثلاث سنوات؛ إذ بدأت أولاً في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وعندما لم يتمكّنوا من فرضها هناك، انتقلت المفاوضات إلىٰ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس (OECD). وتتألّف هذه المنظّمة من البلدان التسع والعشرين الغنية. وما زالت المفاوضات بشأن التوصّل إلىٰ أل MAI جارية هناك منذ شهر أيار/ مايو من العام 1995. وكان هناك انخراط حميم وواسع للقطاع المشترك. وهناك مجموعة اسمها مجلس الولايات المتحدة للعمل التجاري العالمي (USCIB) والتي هي في الأساس المنظّمة الرئيسية الضاغطة لصالح

الشركات الموجَّهة عالمياً. وهي التي وضعت دراسة متخصّصة في كانون الثاني/ يناير 1996 تحيط ناخبيهم بمضمون ال MAI وأهميتها[2]. ولم يُحط الكونغرس علماً بذلك. وأَجْريتُ مراجعة، في هذه المقالة ذاتها، للصحافة الرئيسية، فأكتشف لدهشتي أنّها لاذت بالصمت. ومع ذلك كان عليها إخراس النيويورك تايمز. أمّا صحيفة الوول ستريت (Wall Street) فقد نشرت تقريراً[3]. ونشرت صحيفة الواشنطن بوست مقالتها الإخبارية الأولى في مطلع نيسان/ أبريل[4]. ذكرت فشل ال OECD توقيع الاتفاقية بعد ثلاث سنوات لسبب جوهري هام هو الضغط المحلي. ورغم أن الأمر بقي طي الكتمان عملياً، إلاَّ أن ضغطاً كافياً قد تعاظم من خلال منظّمات غير حكومية، وجماعات عاملة في مجال المصلحة العامة، ونشطاء محليين بحيث شعر المتفاوضون أن عليهم التراجع. إنّه انتصار هام جداً. إذ يبين أنّه يمكن القيام بعمل ما. وكانت كندا البلدَ الوحيد التي اخترقت الساحة العامة قبل حوالي سنة؛ أي بعد سنتين من المفاوضات المكثّفة. وكان هذا الاختراق علىٰ شاشة التلفزيون الوطني وفي الصحافة الرئيسية مثل غلوب أند ميل Globe and Mail في تورونتو (Toronto)، وفي صحفٍ مثل ماكلينز (Maclean's). أما في أستراليا فقد حصل الاختراق في كانون الثاني/ يناير الجاري، فانفجرت عاصفة احتجاج، ومناقشات كثيرة. أما في أوروبا فقط التقط الخبر في الشهور القليلة الأخيرة فقط.

أما في الولايات المتحدة، فلم يحدث شيء جوهري، بغضّ النظر عن ما يمكن تسميته بالخطأ الإحصائي. ولا يعزى سبب ذلك

إلىٰ أن أحداً لم يكن يعلم بها، لأن جميع قادة الإِعلام كانوا يعلمون بها، بالطبع. وجميع العالم المشترك يعلم بها. فقد كانت هي القضية التي أسفرت عن منح الرئيس ما يسمى سلطة «المسار السريع» للموافقة علىٰ اتفاقات تجارية. ثار غضب شديد حول المسار السريع هذا، ولكني لم أستطع أن أجد ذكراً له ولو لمرَّة واحدة، رغم علم وسائل الإِعلام بأنّها قضية مركزية. نشرت صحيفة ميامي هيرالد (Miami Herald) مقالة حول ال MAI في تموز/ يوليو المنصرم[5]. لم يكن قد طُرح قانون «المسار السريع» في الكونغرس بعد، حينذاك، بل كان قيد الدرس. أشارت المقالة إِلىٰ أن USCIB قد توجّه إِلىٰ البيت الأبيض طالباً جعل ال MAI عنصراً مركزياً في مفاوضات «المسار السريع» مع الكونغرس. ذلك ما سعوا إِلىٰ تحقيقه. لقد كان الأمر أكثر أهمية من توسيع نطاق اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشماليَّة (NAFTA) لتشمل أمريكا الجنوبيَّة، علىٰ سبيل المثال. ولكن إذا ما كان لها ذكر في مكان ما، فلم أجده. إذ كانت من الأُمور التي لم يكتب عنها المراسلون. وهناك الكثير غيرها لم يرد ذكرها. بيد أن قدراً كافياً من الجمهور استطاع تنظيم نفسه وإحباط القمع والكبت اللذين مُورسا علىٰ الصحافة.

ذلك حدث درامي جداً ـ وهام، أيضاً. نشرت صحيفة بيزنس ويك (Business Week) تقريراً في شباط/ فبراير الماضي عنوانه: «الصفقة التجارية المتفجرة التي لم تسمع بها أبداً»[6] وإن كنت لا تقرأ أدبيات USCIB فإنّك لم تسمع به حتماً. إنّها صفقة تجارية متفجرة، أَو

ستكون كذلك. وهي الآن تُنقل إلىٰ إطار أكثر سرّيّة. ولسوف تستمر. ويتطلّب الكشف عما يحدث، ومناقشة ما يجري وكشفه مزيداً من الفعَّالية الجادَّة إذا ما أُريد معارضة هذه الصفقة؛ وأعتقد أنّ ذلك سيحدث. فالشعب يستطيع تقرير ذلك بنفسه إذا ما أُحيط علماً بالمعلومات.

● لِم كانت المفاوضات علىٰ هذه الدرجة من السرّيّة؟

هنالك سبب وجيه لعدم توافر المعلومات. فوسائل الإِعلام وقادة الأَعمال التجاريَّة يعلمون تماماً أن الشعب سيعارض هذه الاتفاقية بشدّة. والواقع أن الشعب كان معارِضاً بشدّة لقانون «المسار السريع» بحيث لم يستطع مؤيّدوه تمريره، رغم أن عالم الأَعمال كان معه 100٪، وتجاريَّة الإِعلام قاطبة كانت مؤيّدة له، والبيت الأبيض كان يشنّ حملة دعاية كبيرة لصالحه. حتى إن أعضاء الكونغرس المؤيدين له صوّتوا ضده لأن ناخبيهم حطّموا أبوابهم. كان لدى الشعب ردّ فعل غريزي وسليم من الشك في هذه الأُمور، حتى بدون أن يعرفوا الحقائق.

هناك أمر يتعلّق بقانون «المسار السريع» لم يذكره أحد، ولكن ينبغي أن يترسّخ في الأذهان هو أن بحث الموضوع كان يقدّم كما لو كان يتعلّق بالتجارة الحرّة، في حين أنه لم يكن له، بالتأكيد، علاقة بالتجارة الحرّة. فأولاً وقبل كل شيء، لم تكن الاتفاقات التي يتحدَّثون عنها تتعلّق باتفاقيات التجارة الحرّة. بل كانت اتفاقات حماية، ولا تنضوي تحت عنوان التجارة الحرّة ـ وبالفعل ليس لها

علاقة بذلك. ولكن بغضّ النظر عن ذلك، فإن أكثر المتعاملين بالتجارة الحرّة حماساً سوف يقفون ضد قانون «المسار السريع» إذا ما آمنوا بالديمقراطية، لأن الأَمر كان يتعلّق بالديمقراطية. وكان السؤال المطروح هو: «هل ينبغي أن يُخوَّل الرئيس، أي البيت الأَبيض، حقّ التفاوض بشأن اتفاقات تجارية سراً، ثم يقدّمونها إِلىٰ الكونغرس ليقول «نعم» أَو «لا» فقط بدون منحه حق مناقشتها وبدون إحاطة الشعب علماً بها؟» وهذا سؤال يتعلّق بالديمقراطية، وليس سؤالاً يتعلّق باتفاقات تجاريَّة.

كان موقف البيت الأَبيض هو أن علينا الالتزام بالمبدأ القائل إن الرئيس وحده، أي إن شخصاً بمفرده، يستطيع الدخول في مفاوضات تجاريَّة عالمية. فذلك، بالتأكيد، ليس مبدأً أصلاً. ففي قضايا حقوق الإِنسان، مثلاً، كان هناك إصرار علىٰ ضرورة أن يكف الكونغرس عن الاستمرار في النظر فيها، وتشذيبها، ووضع التحفّظات عليها. والواقع أن ذلك يُعد من الأسباب التي جعلت سجل الولايات المتحدة فيما يتعلّق بالتصديق علىٰ مواثيق حقوق الإِنسان أسوأ سجل في العالم الصناعي. إذ لم تُصدق أبداً. ولهذا، لا يكون ذلك، بالتأكيد، مبدأً، في مجال حقوق الإِنسان. أما في التجارة، فيمكن أن يكون مبدأً، ولكن ذلك بسبب ما يريدون تمريره. فهم يعرفون أن الشعب لا يحب هذا المبدأ. فصحيفة وول ستريت جيرنال (Wall Street Journal) سلّمت بذلك الانحراف.

ففي إحدى مقالاتها الإِخبارية التي تمتدح قانون «المسار السريع»

بوصفه غير محطّم للرؤوس، بل هو أمر واضح يطلبه كل ذي لب، قالوا ومع ذلك ادعى النقّاد امتلاك «سلاح نهائي» ووقف الشعب ضده[7]. ولهذا من الأَفضل استبعاد هؤلاء عن الموضوع. ذلك هو التورّط.

أما في ال MAI فقد كانوا يخشون ألاّ يستل هذا السلاح الأخير، ومما يدهش أن ذلك السلاح ظل مغمداً. إذ شعر الكثير من الناس أنّهم لا يستطيعون فعل شيء، وأن الاحتمالات قائمة. ولا أعتقد أن ذلك صحيحاً أبداً. هذه صورة دراميّة للنقيض. ضد الشذوذ الهائل، ومواجهة أكثر قوة تركيزاً في العالم، البلدان الأَقوى والأكثر ثراء، والشركات العابرة للقوميات، والمؤسّسات المالية العالمية، والسيطرة الكاملة تقريباً على وسائل الإِعلام. تلك قوة متضامنة من النوع الذي لا وجود له في التاريخ. ومع ذلك استطاعت الفعَّالية المحلية أن توقفها.

- هل ترى اتجاهاً جديداً يتولّد ابتداء من إضراب خدمات الطرود الموحدة (UPS)، ومروراً بالدعم الشعبي الواسع للمضربين، ومن ثم انهزام قانون «المسار السريع»، والنكوص عن MAI، وانتهاء باحتجاجات كولمبوس (Columbus) وأوهيو (Ohio) الناجحة ضد قصف العراق؟

التحفّظ الوحيد الذي أُبديه هو أن هذا ليس جديداً. وأعتقد أنّه ما زال يجري منذ زمن طويل. فخلال ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كانت الفعَّالية الشعبية قوية جداً بحيث جعلت إدارة

ريغن عاجزة تماماً عن التدخّل المباشر في أمريكا الوسطى. حتى إنها لم تستطع القيام بأي شيء عن بُعد كما فعلت إدارتا كينيدي وجونسون في جنوب شرق آسيا في ستينيات القرن نفسه. ويعود الفضل في ذلك ببساطة إِلىٰ المعارضة الشعبية الكبيرة. ولهذا كان علىٰ الإدارتين التدخّل بصورة غير مباشرة من خلال الإرهاب السرّي.

ويمكنك أن تدرك ذلك في التقارير التي ترد الآن حول موت الأسقف جوان جيراردي (Juan Gerardi) في غواتيمالا. فاقرأ تلك التقارير، ستجد فيها حذفاً طفيفاً. ولا يعد اغتيال شخصية كنسية بارزة في أمريكا الوسطى خبراً كبيراً. لأن مثل هذه الحوادث ما زال يجري منذ زمن. ولكن الخطير في الأَمر هو أنه قتل عندما كان علىٰ وشك الإِعلان عن دراسة أجرتها الكنيسة بعنوان «لن يتكرّر ثانية» (Never Again) تقدّم تحليلاً مفصّلاً للأعمال الوحشية التي ارتُكبت في غواتيمالا[8]. تُعد هذه الدراسة إحدى حكايات الرعب الحقيقيَّة في السنوات المنصرمة. إذ أسفرت هذه الأحداث عن مقتل 200,000، وتشريد أكثر من مليون ونصف، ومئات الآلاف من اليتامى والأَرامل، وعُزي 80٪ من عمليات الإرهاب هذه إِلىٰ الحكومة وإِلىٰ الميليشيات المرتبطة بها، و10٪ فقط إِلىٰ الفدائيين، و10٪ لم يعرف المسؤول عنها.

فمن هي الحكومة؟ إن الولايات المتحدة هي التي أقامت هذه الحكومة وسلّحتها ودرّبتها ودعمتها. لم تستطع حكومة الولايات المتحدة الدخول إِلىٰ البلاد مباشرة بسبب المعارضة الشعبية، ولهذا

استخدمت المرتزقة. وكانت جميع عناصر شبكة الإِرهاب الدولي ـ تايوان، وإسرائيل، وبريطانيا، والأرجنتين، والنازيّون الجُدد ـ متورطة في أمريكا الوسطى. وارتكبت أبشع الأَعمال الإِرهابية في غواتيمالا، كما يبين تقرير الكنيسة، في ظل حكم ريو مونت (Rios Montt) مدلل أمريكا. كان الرئيس ريغان يمتدحه في كل مكان واصفاً إيّاه صديقاً حقيقياً للديمقراطية، في الوقت الذي كان يقتل عشرات الآلاف من الناس، غير مبال بانتقاد جماعات حقوق الإِنسان له انتقاداً قاسياً[9].

استُثنيت الولايات المتحدة تقريباً من البحث، حتى إنها لم تذكر إطلاقاً في بعض التقارير، ومع ذلك كانت هي وراء المشاهد البشعة. لم تكن بالمعنى الدقيق متورطة بصورة مباشرة. إذ لم يقصف المكان بقاذفات B-52 الأمريكية. ولم يكن هناك مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين يجوبون المكان. وذلك بفضل الكبح الذي فرضته الحركات الشعبية الفعَّالة في ثمانينيات القرن العشرين والذي كان يجري في جميع أنحاء البلاد، وليس مركزاً فقط في المراكز المدينية وحرم الجامعات؛ بل في جميع المناطق الريفية في الجنوب الغربي والغرب المتوسط. وكان قوياً جداً. لذلك، ليس في الأمر من جديد.

ذلك يجري أمام نواظرنا مباشرة. فالحركات الشعبية الكبرى ـ الحركات البيئيّة، وحركات المساواة بين الجنسين (الذكر والأنثى) وغيرها من الحركات ـ كلّها نِتاج العقود القليلة المنصرمة. إنّها تحقّق

إنجازات كثيرة. وكان قانون «المسار السريع» حدثاً دراميّاً في هذا السياق. إذ كان خياراً متاحاً للرئيس طوال الوقت، كما أشار البيت الأَبيض. ولم ينتبه إِليه أَحد لأَنّه كان يُعَدُّ صحيحاً. فأين الخطأ فيما إذا أراد الرئيس عقد صفقات هامّة سرًّا دون إِعلام الكونغرس والشعب بذلك؟ أما الآن فيشعر الناس أن فيه خطأً ما، ويُعَدُّ هذا تقدّماً كبيراً. فهم لا يشعرون بوجود خطأ فيه، فحسب، بل شعورهم هذا قوي جداً بحيث أصبحوا قادرين علىٰ إلحاق الهزيمة بالقوى الخارقة التي تحاول تمريره. وهذا أيضاً تقدّم كبير.

- هناك فصل في كتاب «صناعة الموافقة» الذي شاركت في تأليفه، يحمل العنوان: «ضحايا جديرة بالاهتمام وأُخرى غير جديرة». وتمت تغطية اغتيال جوان جيراردي في الصفحة 5 من صحيفة النيويورك تايمز[10]. فكيف كان يمكن أن تكون التغطية لو كان أسقفاً كوبيًّا، مثلاً؟

كانت ستُزَيِّنُ الصفحات الأُولى بعناوين رئيسة ضخمة. لا حاجة لنا ببحث ذلك. فالأَمر واضح تماماً.

- لكي يبقى البنيان قائماً.

ذلك مثال آخر. يوجد، في الواقع، في ذلك الكتاب الذي ألّفته وإدوارد فصل يقارن فيه مئات الشهداء الدينيين في أمريكا الوسطى بكاهن بولندي واحد قُتل في أوروبا الشرقية[11]. في بولندا، عُرف القتلة علىٰ الفور وحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة، خلافاً لمئات

الشهداء الدينيين الذين قتلوا في أمريكا الوسطى بمن فيهم رئيس الأساقفة أوسكار روميرو (Oscar Romero) وأربع نساء أمريكيّات من المنتميات كأعضاء في الكنيسة. أجرى إدوارد مقابلة في وسائل الإعلام بيَّن فيها أن تغطية كاهن بولندي واحد فاقت تغطية مئة شهيد ديني، وكانت مختلفة تماماً في طبيعتها. في تلك الحالة طالبت الصحافة بضرورة تتبّع القضيّة حتى إلىٰ أعلىٰ المستويات. «ولم ينج الكرملين من اللوم»، وهكذا. أما في قضية رئيس الأساقفة، والراهبات، والنساء الأمريكيات العلمانيّات، إضافة إلىٰ الكثير من الشهداء الدينيين، فلم تكن سوى حادثة محليَّة. ولم يستطيعوا معرفة كنهها، ولم يكن سوى تغطية قليلة في الصفحات الخلفيّة بدون تفاصيل حيّة. ولم يجر حتى الآن أي تحقيق جاد هنا بشأن موت رئيس الأساقفة روميرو.

وعندما قتل ستة مفكّرين من الجزويت، ذكرت الحادثة في الصحف. ولكن اسأل الناس ما هي أسماؤهم، واسألهم أن يذكروا اسم واحد من المنشقّين في أوروبا الشرقية. كان المنشقُّون الذين عانوا في أوروبا الشرقية، فيما بعد العهد الستاليني، أبطالاً رغم أن معاناتهم لا تساوي شيئاً بالمقارنة مع أقرانهم في أمريكا الوسطى. وغدوا من المشاهير. وكتبهم منتشرة في كل مكان. ويستشهد بأقوالهم. ولهم مقالات نقدية في زاوية مراجعات الكتب في صحيفة نيويورك ريفيو أون بوكس. أما المفكّرون من أمريكا الوسطى الذين كانت معاناتهم أشد وأقسى وبإشرافنا حيث حُطمت رؤوسهم، فقد

اغتيلوا مرتين. إذ ذُبحوا أول مرَّة علىٰ يد الجنود الذين درّبتهم الولايات المتحدة والذين قتلوا روميرو وعشرات الآلاف غيره، ثم ذُبحوا علىٰ يد مجتمع المفكرين. فأية وسيلة لقتل المفكّرين أفضل من كبت أي شيء كتبوه، وقمعه؟ فلم أر كلمة لهم نُشرت هنا في المصادر الإعلامية الرئيسة. إذ يجد المرء نفسه في وضع حرج كي يجد أية إشارة إلىٰ ما كتبوه. وهذا التعبير «ضحايا جديرون بالاهتمام وأُخرى غير جديرة»، الذي ابتكره إدوارد، تعبير دقيق.

- لقد وُصفت اتفاقية الاستثمار المتعدّدة الأطراف (MAI) بأنها دراكولا سياسية لا تستطيع العيش في ضوء الشمس أَو الصمود أمام أي تدقيق شعبي. واستشهدتَ في مقالتك تلك التي نُشرت في Z Magazine قولاً ممتعاً لأستاذ في جامعة هارڤارد هو صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington): علىٰ مهندسي السّلطة في الولايات المتحدة أن يوجدوا قوّة تدرك ولا ترى. سلطة تظل قوية ما دامت في الظلام، وإذا ما عُرِّضت لنور الشمس فإنّها تبدأ بالتبخّر»[12].

هذا شرح جيد لذلك الأمر. فهو حصيف، يفهم كيف تعمل السّلطة، ويفهم الأَهميّة البالغة لإبقاء الشعب مغيباً في الظلام، والتأكّد من أنّه لن يتدخّل بحيث تُصممُ السياسة وتنفذ من قِبل مراكز السّلطة ذات مصداقية دون أي تدقيق أَو تمحيص. وهذا هو موضوع «المسار السريع»؛ وذلك ما شرحته ال MAI.

إن مهمة ال MAI هي وضع حاجز خلف تصميم السياسة وتطبيقها بحيث لا يستطيع الشعب اختراقه؛ أي إقامته عملياً خلف جدران

مشتركة غير قابلة للاختراق. فيما خلا مذكرات الإِحضار الصادرة عن الكونغرس، لا يستطيع المرء معرفة ما يجري داخل تلك الأنظمة الطاغوتية. فإن كانوا في وضع يتيح لهم اتخاذ قرارات حول شؤون اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعلّق بالعالم، فإنّها تكون طغياناً فعَّالاً.

هنالك عبارة طريفة قالها البنك الدولي تعبّر عن هذه الحقيقة هي: «على الشعب أن يكون قادراً على العمل فيما يسمّونه «العزل التكنوقراطي»»[13]. هؤلاء هم التكنوقراطيّون الذين يعرفون كيف يسيّرون الأُمور، هؤلاء هم الأذكياء وينبغي عزلهم عن تمحيص الرعاع وتدخّلاتهم. إنّها فكرة قديمة، وليست مبتكرة، ولكن هنتنغتون (Huntington) يصف الأَشكال التي ينبغي أن تتّخذها في مجتمع ديمقراطي شكلاً حيث لا تستطيع إرسال فرق الموت.

- ما الذي يدور في خلدك عندما تتحدَّث عن ناخبين جديرين بالاهتمام وناخبين غير جديرين به؟

تمّ توضيح الأَمر في هذه الحالة بصورة دراميّة. كان عنوان المقالة المنشورة في مجلة Z والتي أشرت إليها، هو «دوائر انتخابية محلية». أخذت هذه العبارة من البيان العام الذي أصدره البيت الأَبيض حول اتفاقية الاستثمار المتعدّدة الأطراف. هذا البيان الذي أعدّه وكيل وزارة الخارجية ستيوارت إيزينشتات (Stuart Eizenstat)، ونائب ممثّل التجارة الأمريكية. جيفري لانغ (Jeffrey Lang). وبقدر ما أعلم لم ينشر نصّ هذا البيان، بل أعلن عنه. إذْ قال فيه الناطقون باسم البيت الأَبيض أنّهم أرادوا طمأنة الشعب بالتزامهم العميق

بالمبادئ الديمقراطية. ولهذا قالوا، نريد التأكيد علىٰ أنّه تجري استشارة جميع الناخبين المحليين الذين لهم حصة حيوية في هذه القضيَّة، وإحاطتهم علماً بمجريات الأُمور. ولن نستثني أحداً. واستمرّوا في القول: إننا نقود هذا المطلب في ال OECD بسبب التزامنا العميق بالديمقراطية. هذا هو نص ما أُعلن، تقريباً.

نستطيع الآن أن نقوم بتمرين صغير في المنطق. من هم الناخبون المحليّون؟ من الواضح أنّهم ليسوا أعضاء الكونغرس. والواقع أن أعضاء الكونغرس كانوا يعلمون، بلا شك، ولكن الكونغرس لم يحط علماً بصورة عامّة. فقد كتب 25 عضواً رسالة إِلىٰ البيت الأَبيض يسألونه كيف يفاوض منذ ثلاث سنوات دون أن يخبرهم. التجارة الدوليَّة تُعد من اختصاص الكونغرس بموجب الدستور. وكان الجواب الذي تلقّوه من نوع الجواب الذي يمكن أن تتلقّاه لو كتبت إِلىٰ البيت الأَبيض: «عزيزي ديڤيد، شكراً لك علىٰ تعليقاتك الممتعة». وكتب بالكمبيوتر. لذلك لا يُعد الكونغرس دائرة انتخابية. والشعب لم يكن دائرة انتخابية. والواقع أنّه كان أشبه بدائرة انتخابية سلبية. إذْ كانت النكرة هي استبعادهم، وإبقاءهم خلف ظهورنا.

إذن، ليس الشعب دائرة انتخابية، ولا الكونغرس، كذلك. أما ال USCIB فهو دائرة انتخابية. إذْ كانوا يُحاطون علماً بمجريات الأُمور باستمرار إضافة إِلىٰ انخراطهم الوثيق بالأَمر. وكان القطاع المشترك منخرطاً فيه. يعلمنا البيت الأَبيض بوضوح وجلاء من هم ناخبوهم المحليّون. من النادر جدّاً أن يكون قادة سياسيّون صريحين بمثل هذا

الوضوح والفظاظة فيما يتعلَّق بكيفيَّة فهمهم للعالم. إنّه فهم دقيق. ولكن ليس هذا ما يفترض تعليمه في الصف الثامن ضمن مادة حقوق المواطنين وواجباتهم، أَو في دورات التخرّج ضمن مادة العلوم السياسية في جامعة كولورادو. هذه هي الحقيقة. ولهذا من الخير أن قالوها. وأعتقد أن وسائل الإِعلام كانت ذكية بما فيه الكفاية لإبقاء المسألة هادئة، وكبتها. ربما يفكّر امرؤ ما بالأَمر.

- حتى إنّك قلت إن كلمة «أمريكيون» لا تشير إِلىٰ الأَمريكيين.

لم يعد بالإِمكان تجنّب ذلك. إذْ ينبغي أن يكون الأَمريكيون أناساً من أعلىٰ نصف الكرة الأرضية إِلىٰ أسفله، ولكن الولايات المتحدة قد استولّت علىٰ العالم كلّه. ففي أَمريكا اللاتينية يستخدمون كلمتين هما «أَمريكي شمالي» في حين كلمة «أَمريكي» تُستخدم دائماً للدلالة علىٰ شعب الولايات المتحدة. ويعزى ذلك جزئياً إِلىٰ الصعوبة اللسانية. إذْ من الصعب صياغة صفة من عبارة «الولايات المتحدة».

- ربما ينبغي أَن أوضح أكثر. كنتَ قد استشهدت بمقالة في نيويورك تايمز تقول إن الأَمريكيين ينعمون بتألّق الازدهار الأَمريكي بخرافة توسّع الولايات المتحدة. فأي أَمريكيين تقصد؟

هنالك سلسلة مقالات عن أَمريكا. أما هذه المقالة التي تشير إليها فتحمل العنوان «أَمريكا مزدهرة ومعتدة بنفسها»[14]. وعندما ذهبتُ إِلىٰ إنكلترا في الثالث من أيار/مايو، كانت حكاية الصفحة

الأُولى في زاوية «استعراض الأُسبوع» في صحيفة التايمز (Times) عن «كون أَمريكا بدينة وسعيدة»[15] وكانت كلها تتحدَّث عن الازدهار الخرافي، وعن كيف أن الأَمريكيين واثقين بأنفسهم جداً وأثرياء جداً، وكل شيء عندهم رائع. يمكننا أن نطرح السؤال نفسَه: «عمن يتحدَّثون؟» هل يتحدَّثون عن حوالي ثلث الأَمريكيين الذين تجمّدت أجورهم ودخولهم أَو انخفضت خلال الخمس والعشرين سنة الأَخيرة؟ أم هم أولئك الأنيقون والأثرياء والواثقون من أنفسهم، أم أولئك الذين يتحدَّث عنهم آلان غرينسبان (Alan Greenspan) رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي [Federal Reserve Board (FRB)] عندما يعزو الازدهار الاقتصادي الخرافي إِلىٰ ما يسمّيه «عدم تأمين العمّال» لأن العمّال جبناء جداً بحيث لا يرغبون في المطالبة برفع أجورهم، وهو أمر عظيم لسلامة الاقتصاد، إذْ يمكن تخفيض الأُجور وتحقيق أرباح عالية؟»[16].

هل هم أولئك الأنيقون والواثقون بأنفسهم والأثرياء؟ هل هم الذين يذهبون إِلىٰ بنوك الطعام التي يتزايد عليها الطلب بفضل الازدهار الخرافي؟ لا، ليس المقصود ثلثي الشعب. فهذه المقالات توضح تماماً من هم في أذهان كاتبيها. فالمثال الوحيد الذي يضربونه عن الأَمريكيين السعداء والأثرياء والواثقين بأنفسهم، هذا المثال الذي يعودون إليه مراراً وتكراراً، هو أولئك الذين جمعوا الأَموال من خلال البورصة. إنه لأمر مُنصف. فلدينا من هم في سوق البورصة الذين يحقِّقون الكثير. من هم؟ يتبيّن لنا أن 1٪ من الأسر يملكون 50٪ من

الأَسهم. و2/ 1٪ من هذه الأسر يملكون 40٪ من الأَسهم. وأما 2/ 1 الباقي فيملكون 10٪. حوالي 10٪ يملكون 90٪ من الأَسهم. ولهذا فهم علىٰ خير ما يرام، يرتفعون فوق الرسوم البيانية فلا يذكرهم مكتب الإِحصاء [Census Bureau (CB)] في إحصاءاته لأنّهم النصف بالمئة العليا، أَو الواحد بالمئة. فهم أشبه باللصوص أَو قطاع الطرق. وتنحدر النسبة إِلىٰ أن 20٪ ـ 25٪ من علية الشعب يجانبون الفشل أَو يدبِّرون أمورهم، ميسرون. ثم يأتي 75٪ ممن لا يأبهون[17]. وهم يسيرون من سيء إِلىٰ أسوأ. وعندما تقول إن الأَمريكيين أنيقون وأثرياء فإنّك لا تعني هؤلاء. فهم ليسوا أولئك الذين تلقاهم في المطاعم الراقية، وفي غرف المجالس المشتركة، ومكاتب التحرير، وما إِلىٰ ذلك. فكلمة «أَمريكيون» تعني هؤلاء الناس.

هنالك مقالتان أُخريان تطرحان هذا الموضوع بصورة غريبة. لدي إحساس بأن المراسلين، أَو بعضهم علىٰ الأَقل، يعرفون ما يفعلون. فلويس أتشيتل (Louis Uchitelle) من نيويورك تايمز، والذي يُعد مراسلاً اقتصادياً جيداً، كتب مقالات مؤثرة بصورة ممتعة. كتب مقالة بعنوان مفاده «إعادة تأهيل الصباح في أَمريكا»[18]. الصباح ثانية. ريغن. جون وين (John Wayne) يركب إِلىٰ قلب الغروب. وتحدّث عن روعة وعظمة هذه الأوقات. وكان يستشهد بجيري جاسينوفسكي (Jerry Jasinowski) رئيس الجمعية الوطنية لأصحاب المصانع [National Association of Manufacturers (NAM)] الذي كان يتحدَّث عن ارتفاع الأرباح إِلىٰ السقف؛ إنه لأمر جيد ورائع. ثم

يقول شيئاً مفاده، «ومع ذلك فإن ملايين الأَمريكيين الذين يعانون، يقبلون الآن ما يسميه جاسينوفسكي «النسب العادلة»[19]. أي أن تطلعاتهم قد تقلّصت. ويقتبس كذلك ما أورده رئيس مركز الأبحاث في جامعة ميشيغان، هذا المركز الذي يرقب مواقف الشعب، إذْ يقول، «وكأن الشعب يقول، لسنا قادرين علىٰ تجنّب الفشل، إذ ستسفر المحاولة عما هو أسوأ، لذلك سنتعايش مع وضعنا الحالي. تلك هي أَمريكا «الأنيقة والمزدهرة». كانوا قديماً يعتقدون أنّه لا بد وأن يقدروا علىٰ تلافي الفشل والإِحباط، أَو ربما لا بد وأن يحقّقوا تقدُّماً ولو طفيفاً، أما الآن فقد حصلوا علىٰ الأولويات الصحيحة، ألا وهي التطلعات المتلاشية. فإن استطاعوا البقاء علىٰ قيد الحياة، فذلك يكفي تماماً. إذ ربما تسوء الأحوال أكثر. فما زال لديهم اليوم وظائف. ولكنّهم لا يحسبون من بين الأَمريكيين. فهم ليسوا أولئك الأنيقون والأثرياء، بل هم أولئك الذين يشعرون بالسعادة إن تحاشوا الفشل والإِحباط.

- هل ترى فصلاً بين صفحات الأَعمال التجاريّة والصفحات الأمامية من الصحف؟ فإن كان هناك فصل، فما تعليله؟

أعتقد ذلك، فالفصل بينهما حقيقي. السبب الأَول هو أن صفحات الأَعمال التجاريّة تثق بقرّائها، لأنها تخاطب «الأَمريكيين» بالمعنى الضيّق. يستطيعون الثقة بفهمهم للأُمور بصورة مناسبة. أمّا السبب الثاني فهو أن علىٰ الأَمريكيين الذين يخاطبونهم امتلاك صورة دقيقة عما هو عليه العالم؛ وعليهم اتخاذ القرارات التي ستؤثّر في

الأَرباح والسلطة، وينبغي أن يكون لديهم إِحساس حقيقي مقبول بالواقع. ومن جهة أُخرى يكون عامة الناس قد استبعدوا، كما يرى القادة الإعلاميون، إذا ما نُحيت الصفحة قليلاً. وبالتالي هناك ميل، لا أدعي أنه قوي، نحو الاتجاه الذي تَصِف. لم أَرَ أن ذلك قد دُرِس، ولكن إِذا ما دُرس هذا الأَمر، فلا بد أن تجده، حسب اعتقادي. فمثلاً، يتم صناعة أفضل التقارير الإِخبارية في البلاد كلها في وول ستريت جيرنال. وما زالت هذه الحقيقة قائمة منذ زمن طويل.

- أثارت الإكونوميست، ذا بريتيش ويكلي (The British Weekly) في افتتاحية رئيسية بعض الأَسئلة الحاسمة حول الحالة الحقيقيَّة لاقتصاد الولايات المتحدة، موحية بأنه انتفخ كثيراً، وأن هذه الفقاعة ربما تنفجر[20].

كان ذلك في الصحف الاقتصادية منذ زمن طويل. فهناك ما يسمى بـ «تضخم الموجودات (الأصول)» أي أن قيمة الأَسهم المشتركة ارتفعت بسرعة أكبر بكثير من سرعة نمو الاقتصاد. فالاقتصاد ينمو ببطء. وهذا الازدهار الاقتصادي الخرافي الذي يتحدَّثون عنه يتصف بأبطأ حركة نمو منذ الحرب العالمية الثانية. إنه أبطأ حتى من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. كما أنّه أول إبلالٍ يشهده التاريخ الأَمريكي ـ إذْ هناك دورة اقتصادية، ولهذا السبب انتعاش ـ لم ترتفع فيه دخول غالبية الشعب الذين يعملون ساعات أطول من ذي قبل. ومن جهة أُخرى، ترتفع أسعار الأسهم بسرعة فائقة، كما هو الحال في الدَّين.

- هل هذا شخصي، أم مشترك، أم كلاهما؟

كلاهما. الدَّين الإجمالي. الدَّين اللاحكومي. إذا ما دقَّقت النمو الاقتصادي والدَّين المتعلّق بالاقتصاد، من خلال بداية السجلات، فإنّك ستجد أنّهما متلازمان تماماً. لكنهما انفصلا انفصالاً حاداً في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. إذْ أصبح النمو بطيئاً جداً في حين ارتفع الدَّين ارتفاعاً حاداً. فهذه علامات قلق حقيقي. ولقد أشير إلىٰ وجود تضخم، أي «تضخّم الأُصول» الذي لا يرسي قواعده في الاقتصاد المنتج، رغم الادعاء بعدم وجود تضخّم.

إن ما يجري في سوق البورصة منفصل عن الاقتصاد الحقيقي. يبين دوج هينود (Doug Henwood) في كتابه الجيد «وول ستريت (Wall Street)» أنّه عندما تريد الشركات جمع أَموال للاستثمار، فإنّها تتجه إلىٰ البورصة[21]، حيث يجمعون المال داخلياً. إن هذه الشركات تسحب الأَسهم، في واقع الأمر، بسرعة أكبر من إصدار الأَسهم. وعلىٰ الأَسهم أن تتعامل مع من يسيطر علىٰ السوق. لذلك لا ترفد عمليات الدمج والضمّ، والمقايضات، والمناقلات الاقتصاد، بل ينتقصون منه.

تنزع عمليات الدمج والضمّ إلىٰ خفض النمو الاقتصادي. يُعد إد هيرمان (Ed Herman) وريتشارد دو بوف (Richard De Boff) من بين الاقتصاديين الكثيرين الذين درسوا هذه القضيَّة. وكانت الدراسات تتعلّق بأسعار الأَسهم والضغط من أجل أرباح قصيرة الأَجل أكثر مما تتعلَّق بالاقتصاد المنتج. وهناك مسائل خطيرة أُخرى. كتب دين بيكر

(Dean Baker)، وهو اقتصادي يدرس في معهد السياسات الاقتصادية [Economic Policy Institute (EPI)] عن هذه القضية. وبيَّن أن إنفاق البنية التحتية قد تناقص بصورة حادة. وهذا يعني كل شيء بدءاً من شقّ الطرق إلىٰ التعليم إلىٰ تدريب الناس. ولا يمكن أن يكون هناك اقتصاد سليم بدون «رأس مال بشري» متين كما يسمونه ـ وهي عبارة قميئة ـ وتعني ذوي المهارات، والمعرفة، والمدربين، والمبدعين، والتسهيلات اللازمة للقيام بالأَعمال. إن الإِنفاق علىٰ هذه الأُمور يتناقص بدءاً من الحفر في الشوارع إلىٰ موضوعات القراءة. هنالك أُمور تدور في أذهان الاقتصاديين عندما يقولون بوجود مشكلة أمامهم. إنّها ما يسمونه بـ «اقتصاد الفقاعة»، (الاقتصاد الوهمي).

- بدا من المؤكد في مطلع هذا العام أَن الولايات المتحدة كانت علىٰ وشك قصف العراق. ثم يقع حدث في كولومبوس (Columbus)، أوهيو (Ohio) حرّف الأُمور عن مسارها.

كان ذلك حدثاً هاماً. لم تبذل إِدارة كلينتون أية محاولة لمواجهة الشعب بموقفها. بل كانت الإِدارة ترسل فقط ومضات سريعة من البيت الأَبيض. إِذْ شعروا، أَو أَن المقربين والمفضلين لديهم شعروا، أَنَّه لا بد من أَن يكون لهم حضور شعبي ما، قبل أَن يقصفوا بلداً آخر. ولهذا اختاروا ما بدا لهم أَنَّه مكان أمين جداً، وهو كولومبوس، أوهيو. فذلك ليس مكاناً يتوقع المرء وجود عدد كبير من الراديكاليين ليحرقوا المكان علىٰ بكرة أبيه. فقد أعدّوا للعملية مسبقاً. وكانت تحت السيطرة الحريصة. إِذ سمح لبعض النّاس أَن يدخلوا. ورُوقب

المحقّقون سلفاً بحيث لا يطرح الأسئلة إلاّ النوع الصحيح من النّاس.

وبرغم ذلك كلّه، كان أهل المدينة نشيطين. كانوا يجرون لقاءات ويوزّعون منشورات. ويلفتون انتباه النّاس ويثيرون اهتمامهم. وكانت تجري عمليات تنظيم محلية. ونجحوا في جعل بعض المحققين يثيرون بعضاً من أسئلتهم وثيقة الصلة بالموضوع. وقد تُلْفِزَ ذلك كلّه. وعرض للعالم كلّه. لم أشاهد ذلك بنفسي، ولكني قرأت المخطوطة فيما بعد. وما أَن فتح أول سؤال ثغرة صغيرة في سبل الدعاية العارم حتى انهارت القضية كلها. فلم تستطع وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، ولا وزير الدفاع ويليام كوهن، ولا ساندي بيرغر مستشار الرئيس للأمن القومي أَن يجيبوا أَي سؤال. إِذْ كانوا يتلعثمون وهم يحاولون صياغة ما سيقولونه. ولم يكن لدى المحققين وقت كاف ليقولوا أَي شيء، أَو جملتين معاً. وكان ما جرى كاف لأن يجعل قلعة الدّعاية تنهار كلياً. فضاع مؤيدو القصف.

أصدر كوهين فيما بعد بياناً هاماً، قال فيه أثناء مقابلة أجراها معه كريس بلاك (Chris Black) من صحيفة بوستن غلوب (Boston Globe): «ستكون القوة هي الملاذ الأوّل. لن تكون هناك لقاءات في المدن، ولا بالونات اختبار، ولا سلسلة مطوَّلة من الإِنذارات والمواعيد النهائية للتنفيذ»[22]. إِنّها مقولة هنتنغتون (Huntington) ثانية: علينا التأكّد في المرَّة القادمة من أَنَّه لا يسمح للشعب حتى المشاركة في برنامج مُعَدٍّ، ومعلّب سلفاً. فهم خطرون جداً. كان

لذلك الحدث أَثر عظيم. إِذْ أطلق شرارة الكثير من المظاهرات والاحتجاجات واللقاءات والنشاطات في جميع أَنحاء البلاد. كانت الأُمور تحدث كيفما اتفق، ولكن ذلك كان حافزاً كبيراً. وكان له أَثر في جميع أَنحاء العالم. وكان سبباً من أسباب الإِحجام. لست مقتنعاً بأنّه السبب الوحيد، أَو حتى السبب الرئيسي، بل كان بالتأكيد سبباً من الأَسباب.

هنالك أسباب أُخرى. أَحدها هو وجود عداء إِقليمي هائل، لكنّهم لم يذكروا هذا السبب بوضوح وبصورة جيدة ولكنه مع ذلك كان هاماً جداً بحيث لم يستطيعوا تجاهله كلية. البلد الوحيد أبدى تأييداً فاتراً، وكان بالفعل فاتراً، هو الكويت. أما البحرين التي كانت تعد في جيوبهم رفضت بصراحة السماح باستخدام القواعد الأَمريكيَّة ضد العراق. وإِمارات الخليج التي تمتلكها الولايات المتحدة عملياً، أصدرت بياناً قوياً تدين فيه خطة القصف. أما السعودية فهي الجائزة الكبرى. فهي حيث يوجد معظم النفط. فلم يقولوا لسنا سعداء بما يخطّط له، فحسب، بل كانوا ضده بقوّة. كما أنّهم قاموا بعمل أخاف الولايات المتحدة، بلا شك.

كانت السعودية وإِيران غير متفقتين. وذهبت وزيرة الخارجية الأَمريكيَّة، مادلين أولبرايت، إِلىٰ السعودية في ذلك الوقت تقريباً. واستُقبلت استقبالاً فاتراً؛ وكان ذلك إِشارة دبلوماسية مفادها: لا نريدك هنا. ولا نحب ما تفعلون. وفي الوقت نفسه قام الرئيس الإِيراني السابق، هاشمي رفسنجاني، (Hashimi Rafsanjani) بزيارة

دولة إِلىٰ المملكة العربية السعودية. وعُومل معاملة رائعة؛ والتقى الملك. واصطحب بزيارة إِلىٰ جميع الأماكن. فلا يمكن أَن تمر هذه الإِشارات مرور الكرام.

حدث أمر آخر أَكثر درامية. كانت الولايات المتحدة قد نظّمت قمّة اقتصاديَّة. وكان من المفترض أَن تقرن بما يسمى بعملية السَّلام. وكان من المقرَّر عقدها في قطر. بيد أَن أَحداً لم يحضر. بل ذهبوا جميعاً، بدءاً من مصر إِلىٰ العربية السعودية، إِلىٰ القمّة الإِسلامية في طهران. فكانت هذه إِشارات هامة صارخة، دلالتها للولايات المتحدة واضحة تماماً هي: أنك لا تستطيعين دفعنا بعيداً جداً. كانت إِيران تطرح منذ سنوات مشروع اتفاقيات أمن إِقليمية تهمّش دور الولايات المتحدة، وما يجري إِنّما هو تحرّك في هذا الاتجاه. ولكن من الصعب تحديد مدى جدية هذا التحرّك، ومع ذلك لا يفوت واشنطن ذلك. ومما لا شك فيه أَن هذه الإِشارات كانت جزءاً من السَّبب، بل أظن أَن هذا هو السبب الأَكبر الّذي جعلهم يحجمون عن قصف العراق.

حشرت الولايات المتحدة نفسها، في واقع الأَمر، في مأزق. إِذا كانت مضطرة للقصف لأَنَّها أغلقت الباب أمام الخيارات الأُخرى. وكان الأَمريكيون يعلمون أَنَّه لا مسوغ استراتيجي لذلك. فالقصف لن يؤذي صدّام حسين. سيقتل القصف أناساً كثيرين ويعزّز قوة صدّام حسين. وربما يسفر القصف عن وضع نهاية، كما أشار البنتاغون نفسه، لعملية تفتيش الأَسلحة التي تعد أَكثر نجاعة في

تدمير الأَسلحة العراقية من القصف. ولقي القصف معارضة في جميع أَنحاء المنطقة.

- لنتحدَّث عن المعجزات الاقتصاديَّة في جنوب شرق آسيا. منذ زمن طويل يوصف النمور الآسيويون بأنهم النموذج الاقتصادي للمستقبل. ثم جاء الانهيار. فكيف يُعلّل النّظام الدعائي ذلك؟

أولاً، وقبل كل شيء، ينبغي أَن نكون حريصين. فآسيا ليست مكاناً متجانساً. فمثلاً، لم تُصب تايوان بأَي شيء من ذلك. ولدى كوريا الجنوبية اقتصاد متماسك وقوي جداً.

- الحادية عشر في سلم الأُمم الأَكبر في العالم.

ليسوا مجتمعات رائعة جداً بحيث أوصي أَن يكونوا نموذجاً للناس كافة، ولكن إِن كنت تتحدث عن النمو والتطوّر الاقتصاديين، فإِن ذلك في كوريا الجنوبية وتايوان يُعد مذهلاً ومثيراً للإِعجاب. فقد كانت كوريا الجنوبية قبل عشرين أَو ثلاثين سنة أشبه ما تكون بالفلبين. أما الآن فهي ذات اقتصاد أكبر بكثير. والنّاس أَكثر ثراء. ولديها الآن بنية اقتصاديَّة وصناعية صلبة. وتايوان لم يصلها الانهيار الاقتصادي.

أما بلدان جنوب شرق آسيا فمختلفة تماماً. فماليزيا، رغم ازدهارها الاقتصادي، فيها ملكيات أجنبية كبيرة جداً، بحيث يمكن اعتبارها مملوكة، أساساً، للأجانب. واقتصاد أندونيسيا يعد، أساساً،

ملكاً للأسر. فلا أَحد يعلم كم تملك أسرة سوهارتو وأصدقاؤها. ولكن التقديرات العادية تشير إِلىٰ أنّها تملك ثلاثين مليار دولار، وهو يعادل تقريباً ما يخصّصه صندوق النقد الدولي (IMF) للإِنقاذ. وهناك طريقة بسيطة وتافهة جداً تنقذهم من مشكلة الانهيار الاقتصادي التي تعاني منها أندونيسيا، ألا وهي إِعادة ما سرقته أسرة سوهارتو. أندونيسيا بلد ثري جداً. ولديها مصادر هائلة. كذلك اقتصاد تايلاند يُعد مزعزعاً جداً. فهي تعاني من فقر مدقع. ففي إِسرائيل، مثلاً، معظم العمال الغرباء ـ وخصوصاً العبيد ـ هم تايلانديّون. فهم لا يستطيعون العيش في تايلاند، لذلك يأتون ليقوموا بأقذر وأخس الأَعمال في هذا المجتمع الغربي الثري.

ولهذا تجد هناك تطوراً اقتصادياً ولكن علىٰ أُسس رديئة مهلهلة جداً. وهذه حالات مختلف بعضها عن بعض. حتى إِن أقواها، ككوريا الجنوبية، ليست مُستقلّة، فهي لم تحقِّق نمواً تكنولوجياً مستقلاً خاصاً بها. إِنها تعتمد علىٰ التكنولوجيا اليابانية. وتُعد فرعاً من اليابان بطريقة من الطُّرق. أما تايوان فهي أَكثر استقلالية نوعاً ما. ولكن كل حالة تختلف عن الأُخرى.

في حالة كوريا الجنوبية، كانت المشكلة مرتبطة ـ ارتباطاً وثيقاً كما يقول الكثير من المحلّلين، وأوافقهم في ذلك ـ بالتحرير القسري لأسواقها المالية. إِذ مارست عليهم الولايات المتحدة ضغطاً قوياً

لفتح أسواقهم المالية. فتدفق سيل عارم من رأس المال إلىٰ تايوان، ثم سحب وترك التايوانيون صفر اليدين يتحمّلون ما جنت أيديهم. كما أَصبحت التجمعات الصناعية المختلطة أَكثر استقلالية عن رقابة الدولة، منذ ثمانينيات القرن العشرين. وكثير منها، وليست كلها، فاسدة. فهناك الكثير من المحسوبيات والصداقات الحميمة الّذين كانوا يأخذون قروضاً ضخمة لا يستطيعون تسديدها. ثم انهار كل ذلك. ولكن فوق اقتصاد ناجح جداً. لذلك لا تعد تسميتهم بـ«النمور» المضلّلة.

ويمكن أَن يقال الأَمر نفسه في اليابان. إِذْ حقَّقت اليابان منذ حركة ميجي (Meiji) الإِصلاحية، قبل حوالي 130 عاماً، أعلىٰ معدّل نمو في العالم. حتى إِن ذلك يشمل التدمير الشامل الّذي حلّ بها في الحرب العالمية الثانية. ويُعد ذلك أمراً عظيماً. إِن النمو الّذي حصل في البلدان المحيطة باليابان، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، لا يضاهى في التاريخ الاقتصادي الحديث.

ولنعد لسؤالك، لنبيّن أَن ردّة الفعل هنا كانت: «هذا يثبت تفوّق النموذج الأَمريكي: فردية صارمة، ورأسمالية مقاولة. وهذا يعني أَن مقاربة التدخّل في الأَسواق بتوجيه من الدولة، قد انهارت الآن. إِنَّه لأَمر مضحك، فأولاً وقبل كل شيء، كانت هذه الأَسواق فاشلة، ويعزى فشلها، إِلىٰ حد كبير، إِلىٰ التحرّر المالي، وفتح الأَسواق المالية، أما تدفق حر لرأس المال. فهي

في الأَصل أسواق فاشلة، وفشلها ليس من النوع المعروف بنموذج التنمية اليابانية.

وثانياً، تُعد صورة الولايات المتحدة مضحكة. إِذْ كانت إِدارة الرئيس ريغان أَكثر الإِدارات المناهضة للسوق في تاريخ أَمريكا الحديث. فقد ضاعفت عملياً الحواجز أمام المستوردات في محاولة لإِنقاذ الصناعة الأَمريكيَّة. فلو فتحت الأَسواق في ثمانينيات القرن العشرين لاكتسحَت المنتجات اليابانية المتفوقة صناعة السيارات والفولاذ وأشباه الموصلات في أَمريكا.

وكان من المحتمل أَن تمحى القاعدة الصناعية الأَساسية للولايات المتحدة. ولهذا قَيَّدت إِدارة ريغان الواردات. بل أَكثر من ذلك صبّت الإِدارة مزيداً من المال العام في الصناعة.

- وهكذا، برغم كل البلاغة فيما يتعلّق بـ«الأَسواق الحرّة» فإِنّك ترى تدّخلاً منتظماً للحكومة في اقتصاد الولايات المتحدة.

ألقى آلن غرينسبان كلمة تحدَّث فيها عن الإِنجازات الضخمة لرأسمالية السوق والخيار الاستهلاكي. وقدَّم لائحة بأمثلة[23]. وكان الإِنترنت مثالاً رئيسياً. لقد طوره البنتاغون. وطُوِّرت غالبية أفكاره ومبادراته وإِبداعاته وأجهزته وتقنيته علىٰ مدى ثلاثين عاماً علىٰ نفقة الميزانية العَامّة. ثم سُلمت إِلىٰ المشروع الخاص. وكان الخيار الاستهلاكي صفراً. والأَمر نفسه صحيح فيما يتعلّق بالأَمثلة الأُخرى التي طرحها: كمبيوترات، أقمار اصطناعية، ترانزيستورات. إِن أَكثر

الاقتصاديين جهلاً في العالم، لا بد وأن يعرف أَن القائمة التي طرحها ليست سوى أمثلة عن التنمية واردة في الكتب المقرّرة، في القطاع العام غالباً، ثم تُسَلَّمُ إِلىٰ القوة الخاصة.

أما المثال الوحيد الّذي وصل إِلىٰ مستوى النكتة هو مثال الترانزيستورات. إِذْ تطورت الترانزيستورات في مختبر خاص ـ مختبرات بيل (Bell Labs) ـ ولكنّها كانت محتكرة. فلم يكن هناك سوق ولا خيار استهلاكي. وبما أنّها كانت احتكاراً مدعوماً من الحكومة، كان الصانعون يطلبون أسعاراً احتكارية، التي لا تعدو، في الواقع، عن كونها ضريبة. وكانت مختبرات بيل جيدة طالما كانت تملك الاحتكار. فقد صنعوا كل الأَشياء علىٰ نفقة الميزانية العامّة. وحالما نزع عنها هذا الغطاء، غاصت في الأنفاق.

إِضافة إِلىٰ ذلك، كانت مختبرات بيل تستخدم تكنولوجيا الحرب التي تولدها الدولة. وأَكثر من ذلك، لم يكن لديها من تبيعه لترانزيستورات. إِذْ ظلّت السوق الوحيدة للترانزيستورات عالية الجودة، وكذلك الكمبيوترات، هي الحكومة علىٰ مدى عشر سنوات تقريباً. واستطاعت خلال تلك الفترة أَن تطوّر التكنولوجيا، المعيار، مهارات التسويق حتى تمكّنت في النهاية من النفاذ إِلىٰ نظام السوق. أما الحديث عن النموذج الأَمريكي بوصفه فردية قوية ومهارات مقاولاتية، ناهيك عن تدخّل الدولة ـ ثانية فإِنّه من الصعب إِيجاد كلمات لوصفه.

يعود ذلك بالصدفة إِلىٰ أصول التاريخ الأَمريكي. ولنأخذ نظام

الإِنتاج الكتلي الأَمريكي، ونظام التصنيع، ذلك النّظام الجديد الضخم في القرن التاسع عشر. لقد تكوَّنت الأَفكار الرئيسة المتعلّقة بذلك في أمكنة مثل سبرينغ فيلد أرموري (Springfield Armory) حيث كانوا بحاجة إِلىٰ أجزاء يمكن تبادلها فيما بينها وإِلىٰ مراقبة النوعية بعناية. ثم انتقلت إِلىٰ القطاع الخاص. والواقع أَن إِدارة ريغن ذهبت إِلىٰ أبعد من حماية الصناعة الأَمريكيَّة وصبّ المال العام في مجال التكنولوجية المتقدمة. إِذْ كان عليها، أيضاً، أَن تتغلّب علىٰ الإِخفاقات الإِدارية الأَمريكيَّة. ففي سبعينيات القرن العشرين ساد قلق بأَن إِدارة الأَعمال غير الكفوءة تعني تخلّف الولايات المتحدة ليس عن اليابان، خصوصاً، بل عن الأوروبيين عموماً. فلم تكن تطوّر تقنيات تصنيع مرنة. كانوا متخلفين في ذلك الميدان بسبب إِخفاقات إِدارة الأَعمال.

فما الّذي حدث؟ مَدَّ البنتاغون يد العون. إِنّه يدرك مكانه. فشرع ببرنامج أسماه «تكنولوجيا التصنيع» [Manufacturing Technology (Mantec)]. فكان برنامجاً لتصميم ما أسموه «مصنع المستقبل» يتمتع بإِنتاج متكامل، وبمراقبة كمبيوترية للأجهزة، وبتكنولوجيا مرنة، وما إِلىٰ ذلك. وتوسّع ذلك كثيراً في عهد ريغن، لأن الريغانيين كانوا دولانيين متطرفين، معارضين لمبادئ السوق أكثر من المعتاد. ثم سلم ذلك إِلىٰ الصناعة الخاصة. فهذه هي الفردية الأَمريكيَّة القوية وهذا هو الخيار الاستهلاكي الأَمريكي في السوق بالمقارنة مع إِخفاق النّظام الشرق ـ آسيوي الّذي تديره الدولة. فالبحث كله من البداية إِلىٰ النهاية سلسلة من الأَكاذيب الملفقة. فهو ليس قصّة بسيطة، وإِذا ما

نظرت إِليه عن كثب ستجد كل أَنواع التعقيد؛ ولكن لو نشرت تلك الصورة في صحيفة البراڤدا (Pravda) لضحك النّاس.

- يبدو أن كثيراً مما تقول ينبغي أن يتعامل مع طرح الأَسئلة الصحيحة. لقد اطلعت صدفة في مقالة نشرت في النيوزويك عام 1993 شاهداً علىٰ لسانك يقول بأن عليك الاستعداد «لطرح أسئلة واضحة»[24]. المعنى الخفي بين السطور هنا هو أَن لدى الأَطفال تلك الموهبة.

لقد تراجعت إِنجازاتي الفكرية عندما ذهبت إِلىٰ المدرسة الثانوية. وصفت بأَني غارق فيما يستنزف إِمكاناتي، لأنه ينبغي أَن أذهب إِلىٰ المدرسة الحكومية الأَكاديمية للمتفوقين.

- هل ينبغي للناس أَن «يكتشفوا طفلهم الباطني» لكي يطرحوا أسئلة واضحة؟

أَي شخص يتوجب عليه التعامل مع الأَطفال يعلم أَنّهم فضوليّون ومبدعون. فَهُم يريدون استكشاف الأُمور والأَشياء ويحدّدون ما يجري حولهم. أما التعليم في المدارس فيعد محاولة لإِخراج هذه الفضولية والإِبداعية من ذواتهم وسكبها في قوالب وجعلهم يتصرّفون وفق تلك القوالب، ويتوقفون عن التفكير، والتَّسبُّب في مشاكل. وينتقل ذلك من الحضانة إِلىٰ ما كان يتحدث عنه هنتينغتون، ألا وهو: ابق الرعاع بعيدين عن المساهمة في اتخاذ القرارات. إِذْ من المفروض أَن يكون النّاس منتجين مطيعين، يفعلون ما يؤمرون، وأن

تبقى بقية حياتك مستهلكاً. لا تفكر بالأُمور. ولا تعرف شيئاً. ولا تشغل بالك بأُمور مثل اتفاقية الاستثمار المتعددة الأَطراف، أَو الشؤون الدولية. افعل فقط ما تُؤمر به، وجّه اهتمامك لأَمر آخر، وأَكثر من الاستهلاك ما استطعت، هذا هو دور الشعب.

هناك من أمثال ولتر ليبمان (Walter Lipmann) من يقولون: «علىٰ النّاس أَن يكونوا متفرجين، لا مشاركين». «فالمشاركة للمسؤولين»[25]. وهؤلاء لا يعرضون سوى نسخة من النظرية القديمة ذاتها التي يعود تاريخها إِلىٰ مئات السنين. ويمكن تتبعها حتى أَول ثورة ديمقراطية في التاريخ الحديث تفجرت في إِنكلترا في القرن السابع عشر. وهناك تجد نصها كاملاً بوضوح تام.

- هذه السنة هي الذكرى المئة والخمسين للبيان الشيوعي. لقد عبّرت، في مقابلة أجريتها مع روبرت ماك تشيزني (Robert McChesney) قبل سنتين، عن شكوكك في ماركس، وخصوصاً في النظريات عموماً[26]. إِنّك لا تمتدح النظريّات. لِمَ لا؟

أَعتقد أَن النظريات عظيمة. فأَنا أَعمل فيها طوال الوقت. لكن يجب ألاّ يُساء إِلىٰ مصطلح «نظرية». يكون لديك نظرية عندما يكون لديك مبادئ غير واضحة يمكنك أَن تستخلص منها شيئاً يوضح بطُرق مدهشة بعض الظواهر الجديدة بالدراسة. وهذا من الصعب فعله. يتم ذلك في العلوم الواقعية. وهناك مجالات أُخرى يتم فيها ذلك. ولكن القيام بذلك يُعَدُّ في غالبيته أمراً مستحيلاً. يمكنك فهم ذلك. حتى في العلوم، عندما تواجه أُموراً فيها شيء من التعقيد، فإِن الفهم

النظري ينحدر بشدّة. وعندما نواجه الشؤون الإنسانية، فأَنا لا أَستطيع مجرّد التفكير بأَي شيء يستحق مصطلح «نظرية». مما لا شك فيه أَن ماركس جدير بأَن يُدرس. فقد كان منظّراً للرأسمالية، وطوَّر نموذجاً مجرّداً معيناً من الرأسمالية. لا خطأ في المثالية المجرّدة. لأن ذلك هو السبيل لدراسة الأُمور. وقام بتمحيص ما يمكن حدوثه في ذلك النوع من النّظام. ما مدى علاقته بالعالم الحقيقي في ذلك الزمن أَو هذا الزمن، فعلىٰ المرء أَن يسأل. لم يكن له ما يقوله بشأن الاشتراكية، سوى بضع جمل مبعثرة هنا وهناك. ولم يكن لديه نظرية لثورة أَو لتحوُّل اجتماعي. ولكن المرء يدرس ما فعل لأن ما فعله يُعَدُّ عملاً هامًّا، وينبغي للمرء أَن يعرفه. وإِن كنت تريد تسمية ذلك «نظرية»، فلا بأس.

كثير مما يدعوه النّاس نظريات في العلوم الاجتماعيَّة ـ كالنظرية الأَدبية وغيرها ـ ليس سوى تعتيم وتشويش. فأَنا لا أَعرف منهما معيناً عميقاً جداً بحيث لا تستطيع عرضه ببساطة وبطريقة تجعل المبادئ تطفو علىٰ السطح تقريباً. إِنّنا نعيش في حقبة زمنية تمنح فيها الهيبة والعزَّة للخبرة المتخصّصة. يتحمّل النّاس مسؤوليَّة عدم الادعاء بأَكثر مما يستطيعون تقديمه. فإِن كنت تدعي بأَن لديك نظرية فذلك يستدعي نتائج غير متوقعة لمبادئ هامَّة، فدعنا نراها.

● إِنّك لا تحترم تأليه الأَفراد ولا بناء ضحيّة حول النّاس.

ليطرح الأَمر بلطف. فلا أَظُّنك تؤله فرداً أَو شيئاً. ففي المجالات التي يكون فيها مادة فكرية وتقدّم فكري يدرك نظري جميعاً

أَن هذه ليست هي الكيفية التي تسير عليها الأُمور. وفي العلوم الواقعيّة، علىٰ سبيل المثال، فإِن سبيل تحقيق تقدّم يأتي من حلقات بحث المتخرجين، حيث يأتي نصف الأَفكار من الطلبة. فهناك من لديهم أَفكار ممتعة هامّة، وتكون عادة صحيحة في جانب وخاطئة في جانب آخر. ويمكن محاولة تقويمها وتحسينها وتعديلها، ولكن ليس هناك أنشتانية في الفيزياء. فلديك تصورات كتلك في حقول تغطي، بوعي أَو بدون وعي، نقصاً في المادة الفكرية.

● ما الّذي أَنت بشأنه؟

مزيج المواد العادي. من المصادفة أَن هذه هي لحظة مثيرة في دراسة اللغة تقنياً. فقد حصلت علىٰ أُمور كثيرة تظهر في تلك الدراسة.

● كيف صحتك؟

ليست صحتي موضوعاً هامًا. سأكون هناك لمدة شهرين تقريباً (يضحك).

الهوامش

1 Noam Chomsky, "Domestic Constituencies," *Z Magazine* 11: 5 (May 1998), p. 18. On-line at http://www.zmag.org/ZMag/articles/chomskymay98.htm.
2 United States Council for International Business (USCIB), *A Guide to the Multilateral Agreement on Investment* (New York: USCIB, 1996).
3 Glenn Burkins, "Labor Fights Against Fast-Track Trade Measure," *Wall Street Journal,* September 16, 1997, p. A24.
4 Anne Swardson, "Global Investment Accord Put on Hold," *Washington Post,* April 29, 1998, p. C13. See also Fred Hiatt, "Foreign Affairs in Annapolis," *Washington Post,* March 30, 1998, p. A25.
5 Jane Bussey, "New Rules Could Guide International Investment," *Miami Herald,* July 20, 1997. See also the references in Noam Chomsky, "The Ultimate Weapon," in *Profit Over People: Neoliberalism and the Global Order* (New York: Seven Stories Press, 1999), pp. 129–55.
6 Paul Magnusson, with Stephen Baker, "The Explosive Trade Deal You've Never Heard Of," *Business Week* 3564 (February 9, 1998), p. 51.
7 Burkins, "Labor Fights Against Fast-Track Trade Measure," *Wall Street Journal,* September 16, 1997.
8 Archdiocese of Guatemala Human Rights Office, *Guatemala: Never Again!* (Maryknoll, NY: Orbis Books, 1999).
9 Lou Cannon, "Reagan Praises Guatemalan Military Leader," *Washington Post,* December 5, 1982, p. A1.
10 Associated Press, "Guatemalan Questioned in Bishop's Death," *New York Times,* May 1, 1998, p. A5.
11 Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988; second edition forthcoming), pp. 37–86.
12 Samuel Huntington, *American Politics: The Promise of Disharmony* (Cambridge: Harvard UP, 1981), p. 75.
13 Michael Prowse, "World Bank/IMF Meeting: Theorising on an Eastern Promise: An Attempt to Explain East Asia's Dynamic Growth," *Financial Times,* September 27, 1993, p. 3.
14 David E. Sanger, "America Is Prosperous and Smug, Like Japan Was," *New York Times,* April 12, 1998, p. 4: 1.
15 Sylvia Nasar, "Chaos Theory: Unlearning the Lessons of Econ 101," *New York Times,* May 3, 1998, p. 4: 1.
16 Alan Greenspan, testimony before the Senate Banking Committee, February 1997. Greenspan said the "sustainable economic expansion" was thanks to "atypical restraint on compensation increases [which] appears to be mainly the consequence of greater worker insecurity."
17 See Doug Henwood," "Miscellany," *Left Business Observer* 91 (August 31, 1999), p. 8. See also the Economic Policy Institute's biannual book series, *The State of Working America.*

18 Louis Uchitelle, "Second Thoughts about Being Better Off: The Rehabilitation of Morning in America," *New York Times,* February 23, 1997, p. 4: 1.

19 Quoted in Uchitelle, "Second Thoughts about Being Better Off," *New York Times,* February 23, 1997.

20 See Editorial, "America's Bubble Economy," *The Economist,* April 18, 1998, p. 16; "America Bubbles Over," *The Economist,* April 18, 1998, p. 67; Editorial, "Bubble and Squeak," *The Economist,* May 9, 1998, p. 17; and "Hubble, Bubble, Inflation Trouble?" *The Economist,* May 9, 1998, p. 78.

21 Doug Henwood, *Wall Street: How It Works and For Whom* (New York: Verso, 1998).

22 Chris Black, "Cohen Vows Swift Strike if Iraq Bars Inspections," *Boston Globe,* March 5, 1998, p. A1. See Brett Mahoney and Asha Blake, "Foreign Policy Team Tries to Sell Iraqi Policy," ABC, *World News This Morning,* February 19, 1998.

23 Alan Greenspan, Annual Convention of the American Society of Newspaper Editors, Washington, DC, April 2, 1998. See Chomsky, *Rogue States,* pp. 192–98 and notes.

24 Joshua Cooper Ramo and Debra Rosenberg, "The Puzzle of Genius," *Newsweek,* June 28, 1993, pp. 46ff.

25 Walter Lippmann, *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy,* ed. Clinton Rossiter and James Lare (New York: Random House, 1963). See Noam Chomsky, *Deterring Democracy,* expanded edition (New York: Hill and Wang, 1992), pp. 367–68.

26 Robert W. McChesney, "On Media, Politics, and the Left, Part 1: An Interview with Noam Chomsky," *Against the Current* 10: 1 (March–April 1995), pp. 27–32, and "On Media, Politics, and Ourselves: Interview with Noam Chomsky, Part 2," *Against the Current* 10: 2 (May–June 1995), pp. 21–25.

2

الولايات المتحدة تقول للعالم: اخرج من طريقي

لكسنغتون، ماساشوسيتس، 1 شباط/فبراير، 1999

Lexington, Massacheesetts, February 1, 1999

● أشعر دائماً بشيء من العصبية عندما أوشك على لقائك. كيف ينبغي أن أبدأ؟ كيف أجذبك للحديث؟ هذه المقابلات كلعبة الروليت حيث لا يعرف المرء من أين تأتي الأسئلة، ولا نوعية التفاصيل اللازمة. فما هو شعورك نحو ذلك.

لك اليد العليا. أنا مجرّد خادم لك. ولذا فمهمتي سهلة. وما علي إلاّ أن أسير حيث تقودني.

● لاحظت أنك ربما تفقد السيطرة. ودليل ذلك معرفتك ليس بالفرقاء الموجودين في «القصعة الكبرى» فقط، بل معرفتك بالنتائج.

أقرأ دائماً الصفحة الأُولى، علىٰ الأَقل في صحيفة نيويورك تايمز. فهي تبين الرابح والهدف الّذي حقّقه، ولكن الأَمر أسوأ من ذلك. ولا أعلم إِن كان ينبغي أَن أقبله، ولكني سأذهب بالفعل إِلىٰ لعبة كرة السلَّة التي أحترفها منذ حوالي خمسين عاماً. ولي حفيد فارس يساعدني علىٰ تحقيق حلمي السرّي في الحصول علىٰ ذريعة للذهاب إِلىٰ لعبة، لأن صَبيًّا يجرني إِليها. ولهذا سوف يحدث ذلك.

- تبدو فكرة سليمة، فتلك فرصة بالتأكيد لتلقي عن كاهلك برنامج التزاماتك بمحاضرات ومقابلات وكتابات. وأود أَن أَسألك عن قصة صوتية تعليمية تنسب إِلىٰ الرومي، الشاعر الفارسي العظيم في القرن الثالث عشر. عنوان القصة «الفيل في الظلام». في هذه القصة، عُصبت عيون أشخاص كثيرين وطُلب إِليهم تفحّص الفيل باللمس فقط. يلمس أَحدهم أذن الفيل ويقول: إِنّها مروحة. ويلمس آخر ذيله ويقول: أوه، إِنَّه حبل. ويلمس ثالث ساقه ويقول: إِنّه عمود، وهكذا. هنا أمر ما يتعلّق بالظاهر والواقع وبأَنماط التضليل والخداع.

العالم مكان معقَّد. فأَي شيء تنظر إِليه سواء كان جزئياً أَو مجتمعاً دولياً، فإِنَّك تستطيع أَن تنظر إِليه من زوايا مختلفة، وتحصل علىٰ أجوبة مختلفة حسب المنظور الّذي اتخذته. هذه مشكلة قياسيَّة في العلوم. لِمَ يجري النّاس التجارب؟ إِجراء التجارب عمل خَلاَّق، وجهد في محاولة نزع الأَشياء التي تعتقد، مصيباً أَو مخطئاً، بأَلاَّ صلة لها بتحديد المبادئ الجوهرية التي تعمل بموجبها الأَشياء، ولترى

أيضاً فيما إِذا كنت تقدر علىٰ إِيجاد شيء مبسَّط بما يكفي لإِظهار تلك المبادئ بصورة فعلية ومن ثم تحاول إِعادة بناء صورة ما للواقع المعقَّد من ذلك كلّه. ولكنّك لن تقترب من الحقيقة لأَنها مختطة جداً، إِضافة إِلىٰ وجود عوامل تدخّل كثيرة جداً.

فأيّة تجربة في العلوم الواقعية تسعى إِلىٰ اكتشاف منظور يضيء الأُمور. تعد هذه المقاربة ضرورية جداً عندما يُنظر إِلىٰ الأُمور التي لا تُفهم، أَو المعقّدة كالشؤون الإِنسانيّة. وعليك أَن تكتشف المنظور الّذي تظهر منه الأُمور الهامّة والممتعة، متيقناً، في أحسن الأَحوال، من أنّك ستلتقط جانباً هاماً من الحقيقة المعقَّدة جداً. وكلنا أمل في أَن يكون ذلك أمراً هامّاً.

- أية نصيحة توجّهها إِلىٰ الّذين يحاولون تفكيك رموز الحكمة التقليدية واختراقها؟ ويمكنك أَن تأخذ أية قضية من القضايا الحالية: العولمة أَو الأزمة في العراق.

أولاً، ينبغي أَن يكون المرء شكّاكاً جداً. ولنأخذ الموضوع الثاني الّذي ذكرته وهو الأَزمة في العراق. من الأَسئلة التي يجب أَن تطرح: «لماذا تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بقصف العراق وتصرّان علىٰ استمرار الحظر علىٰ العراق؟ فإِذا ما أنعمت النظر، سترى إِجابات صاخبة متفق عليها 100٪. وتسمع هذه الإِجابات من طوني بلير (Tony Blair)، ومادلين أولبرايت (Madleine Albright)، ومحرري الصحف والمعلّقين. ذلك الجواب هو: «صدّام حسين وحش بكل ما

في الكلمة من معنى؛ حتى إنّه ارتكب أكبر جريمة رعب، ألا وهي قصف شعبه بالغاز[1]. فلا نستطيع أَن ندع مخلوقاً كهذا علىٰ قيد الحياة». لقد راجعت عدداً كبيراً من الصحافة حول هذا الموضوع، ويعد هذا مُسَوِّغاً للحظر يجمع عليه كل المعلقين، والصحف الفكرية، وما إِلىٰ ذلك إِجماعاً كاملاً تقريباً.

وحالما يطرح أَي شيء بإِجماع كامل تقريباً، فلا بد وأن يكون إِشارة إِلىٰ أَمر ما. وليس في العالم ما هو أوضح من ذلك. وبالتالي، إِذا ما طرح الأَمر بإِجماع تقريباً فلا بدّ وأن تسأل نفسك: هل هذا صحيح؟ هناك طريقة سهلة لاختبار ذلك في هذه الحالة، وهي ما يخطر علىٰ الفور ببال من يفكّرون، من ليس لديهم القدرة علىٰ التفكير وخرجوا عن أَطوارهم. والسؤال الواضح هو: كيف كان ردّ فعل الولايات المتحدة وبريطانيا عندما اقترف صدَّام حسين جريمة الرعب الكبرى ألا وهي قصف مدينة حلبشة الكردية بقنابل الغاز في مارس 1988؟ ردّ الفعل مسجل. أما القصف الثاني بالغاز فكان في أغسطس بعد خمسة أيّام من وقف إِطلاق النار مع إِيران، عندما استسلمت إِيران، أساساً. كيف كان ردّ فعل الولايات المتحدة وإِيران؟ الجواب واضح ومباشر. استمروا، بل في واقع الأَمر، سَرَّعوا دعمهم القوي لصدَّام حسين. وذلك ينبئك بأَمر ما مباشرة هو أَن صدام حسين ليس السبب. وصفه صحيح. إِنَّه وحش ارتكب أبشع جرائم الرعب ـ والولايات المتحدة وبريطانيا اعتبرتا ذلك عملاً حسناً. فاستمروا في دعمه. لذلك لا يمكن أَن يكون صدَّام حسين

بوصفه وحشاً سبباً لمحاولتهم تدميره الآن. فذلك التعليل ربما يستغرق دقيقة واحدة.

أما السؤال الثاني الّذي توجّهه لنفسك، فهو: طالما أن ذلك واضح جداً، لم لا يعبّر عنه أَحد؟ وأَعتقد أنَّ بإمكانك معرفة معالم الجواب بفضل الطريقة التي تنظر بموجبها إِلىٰ الأَشياء. وما أوردته مجرد مثال واحد. ذكرته فقط لأنّه آخر ما طرحته. وبصورة عامة إِن ما علىٰ المرء فعله عندما ينظر في أَي مجتمع هو طرح الأَسئلة. كيف وزعت القوة؟ من يتخذ القرارات الرئيسة؟ من يقرِّر ما الّذي يجب إِنتاجه واستهلاكه وتوزيعه؟ من الّذي سيكون في العالم السياسي؟ من الّذي يتخذ القرارات التي ستؤثِّر في حياة النّاس؟ يمكنك التعرّف علىٰ معالم ذلك في معظم الأَمكنة بسهولة.

ثم عليك أَن تسأل فيما إِذا كانت السياسات وصياغة المعلومات تعكس توزّع القوّة. ذلك ما يتوقّعه أَي عاقل. وذلك هو ما يسمى بـ«الفرضية العدمية». إِنّك تقبلها ما لم تجد دليلاً علىٰ عكسها. فابدأ بفرضية عدمية واسأل إِذا ما كانت صحيحة. والواقع تجد نفسك قادراً علىٰ تفسير الكثير من الأُمور بفضل تلك الطريقة، وليس كل شيء، لأَن العالم معقَّد جداً. ستجد عوامل متصارعة، فما عليك إِلاَّ أَن تستبعدها. والواقع، عليك أَن تعاملها كما لو كنت تدرس جزيئات في المختبر. ويتفق أَن تكون هذه العوامل هي الشؤون الإِنسانيّة، ولكن ليس هناك من سبب لأَن يكون المرء أقل عقلانية. فعندما تكتشف أَن

العقلانية غير مسموح بها، عندئذ تعرف أكثر كيف تعمل البيئة المؤسّساتيّة.

ففي حالة العراق، لا يسمح بالعقلانية الأولية. وإذا ما أراد امرؤ اختبار ذلك يمكنهم التدقيق في عدد المرّات التي تأتي كلمات حاسمة ثلاث هي «بدعمنا (with our support)» عبارة «سنقصف صدام حسين لأنّه ارتكب جريمة مروّعة». وهذا يعطيك جواباً على ما إذا كانت العقلانية مسموح بها أم لا. الجواب الصارخ هو هذا المثال، ولكن هناك إجابات وأمثلة أُخرى كثيرة. فمن يستطيع التقاط حالة بعد حالة.

- لنعد إلى تلك القصة الصوفية وإلى الطريقة التي تعصب فيها عيون النّاس، ويقسمون فئات وجماعات صغيرة، ويعزلون. يظنّون ذيل الفيل حبلاً؛ فليس هناك إدراك للكل المتكامل.

إذا ما أرسلنا النظر إلى أبعد من ذلك فإنّنا نجد أن هذا هو هدف كبير وواع للصناعات المهتمّة بتشكيل الأفكار وتكوين المواقف: صناعة الإعلان، وصناعة العلاقات العامّة، والمفكّرين المسؤولين الّذين يتحدّثون عن كيفيّة تسيير العالم. فهمهم والتزامهم، كما يقولون، هو إبقاء النّاس معزولين، أو كما تقول أنت، يقسمونهم إلى ذرّات صغيرة. ولديهم سبب وجيه لذلك. إذ طالما أن النّاس فرادى، لن يكونوا قادرين على تحديد معالم الأمور بصورة حسنة. أما إذا ما التقوا فإنّهم يبدؤون بتكوين أفكار وتبادلها ويعرفونها أكثر، تماماً كما

يحدث في مختبر علمي للمادة. فمن النادر أَن يُنجز شيء بصورة منفردة. إِضافة إِلىٰ توجيه اهتمام النّاس وتركيزه علىٰ ما لا يؤثّر في كيفية عمل السلطة. دع عنك ذلك.

لنأخذ، مثلاً، ما يجري في واشنطن الآن، مهزلة اتهام الرئيس كلينتون المضحكة. فهناك أُمور مذهلة جداً تتعلّق بها. منها أنّها هاجس النخبة يَشمل الجميع تقريباً. لذلك ملأت هذه الحكاية جميع الصحف الليبرالية ـ اليسارية، والصحف اليمينية وغيرها من الصّحف. ومن جهة أُخرى، لا تأبه غالبية الشعب بهذه المهزلة. يريد النّاس أَن تنصرف هذه الحكاية عنهم، وما زالوا يردّدون ذلك منذ سنة. وهذا من الأُمور التي تدهش لأن شيوع أمر ما علىٰ نطاق واسع جداً يوهم بأَن الشعب منغمس فيه. ومع ذلك كان الشعب مقاوماً جداً برغم القدر الهائل من الاهتمام الّذي ركّز علىٰ هذه المسألة.

● إِلىٰ مَ تعزو ذلك؟

أَعتقد أَن ذلك علاقة بما نتحدَّث عنه. إِذْ علينا أَن نسأل علىٰ الفور: «لم تلك القضية؟» لماذا يوجد فرق طبقي، أي، بين قطاعات النخبة ـ النُّخَب الإِعلامية، والنُّخَب السياسيَّة، والنُّخَب الفكرية ـ وبين بقية الشعب؟ وبالتالي علينا البحث عن سبب ذلك. أَعتقد أَن للسبب صلة بمن هم مهتمين بذلك. فمثلاً، إِذ ما نظرت إِلىٰ دراسات الرأَي العام التي تقول لك إِن الشعب لا يأبه بهذه القضية، ستجدها نفسها تقول لك أيضاً ما هو الأَمر الّذي يأبه به الشعب. إِن النّاس يهتمون بالحصول علىٰ وظائف، وعلىٰ التعليم، والرعاية الصحية،

والأَمن، والتأكّد من أَن البيئة لا يجري تدميرها. وهناك مجموعة من هذه القضايا. والطريقة التي نطرح فيها الأَسئلة في الاستفتاءات ضيقة جداً، مثل: هل تفضل الديمقراطيين أم الجمهوريين؟ وكأنَّه لا يوجد خيار آخر. أَو بعبارة أُخرى، أية زمرة من فريق العمل تفضل؟ وفي القضايا التي ذكرتُها الآن يفضلون الديمقراطيين علىٰ نطاق كبير.

ولكن، ما شأن القضايا الأُخرى؟ هناك قضايا تسمى «قضايا ثقافية»: قِيَم أُسَرِيَّة، جريمة، الدفاع عن أنفسنا من الإِرهابيين، الأَخلاق في الحكومة، مهما كان نوعها. في هذه القضايا يفضل النّاس الجمهوريين. ولنفرض أنّك جمهوري. ما الّذي تريد الشعب أَن يوليه اهتمامه؟ إِنّه واضح تماماً. ولهذا سرعان ما نحصل علىٰ تفسير للسبب الّذي يجعل الجمهوريين يُبقون هذه القضية، في مثل هذه الاقتراعات، في بؤرة الاهتمام. لم يوقع الديمقراطيون والليبراليون اليساريون، والمتطرّفون في واقع الأَمر، عريضة يقولون فيها: علينا أَن ندافع عن رئيسنا من هذه الاتهامات الجنسيّة المكارثية؟ لِمَ هم مهتمّون؟ يمكنك أَن تفكّر، أيضاً، بأسباب ذلك. ليس للديمقراطيين اهتمام في جعل النّاس يركّزون اهتمامهم علىٰ الحصول علىٰ وظائف أَو رعاية صحية أَو تعليم أَكثر من اهتمام الجمهوريين. ربما يمكنهم التحدّث قليلاً عن ذلك، ولكن ما سيفعلونه هو مقاربة جمهورية معتدلة. ولهذا يبدو وكأن النّاس يركّزون علىٰ أمر آخر.

لدينا الآن طيف واسع جداً من الاهتمامات التي تجعلنا نتأكّد من أَن الشعب يركّز علىٰ هذه السخافات بدلاً من تركيزه علىٰ القضايا

ذات الأَهمية حقاً. لأنّك، عندئذ، تخرج بالكثير. وربما تكون الخطوة التالية تفكيك الأَمن الاجتماعي وتعريته في حين يكون النّاس منشغلين في هذا الأَمر فلا يطرحون الأَسئلة التي ينبغي أَن يطرحوها. أمّا لماذا يقع اليساريّون في هذا الفخ، فإن الّذين يوافقون علىٰ كل ما قلتُه يقعون فيه. وأَعتقد أَن ذلك يثير أسئلة أُخرى، ولكننا الآن نتحدَّث عن قطاع صغير من الشعب. إِذْ جزءاً كبيراً من الجواب علىٰ سبب كون هذه المسألة هاجساً للنخبة يكمن في المبدأ البسيط التالي: النّاس خَطيرون. فإِذا ما استطاعوا الانخراط في قضايا هامّة، فإِنّهم ربما يغيِّرون توزيع السلطة، الأَمر الّذي يضرّ بالأَغنياء وأصحاب الامتيازات.

بقدر ما يتعلَّق الأَمر بالديمقراطيين، نفرض أَن اتهاماً قد وُجِّه إِلىٰ كلينتون. فذلك يعد، بالفعل، مكسباً سياسيًّا للحزب الديمقراطي. لذلك فَهُم لا يهتمّون. وهنا، أَيضاً، ما يشبه تقريباً قضية العراق. فالبحث الجاري في الإِذاعة الشعبية الوطنية (NPR) والصحافة والصحف هو حول كيفيَّة انغماس البلاد في هذه المعضلة الأَخلاقية التي تغمر كلينتون ومصارعة الكونغرس مع هذه القضية الفلسفية الجوهرية. وكما هو الحال في قضية العراق، يخطر في البال سؤال، هو: إِذا كانت المسألة مسألة مبدأ، فكيف قسمت علىٰ خطوط حزبية صارمة؟ هل يمكن تصوّر قضية مبدأ، مهما كان نوعها، تفصل الديمقراطيين عن الجمهوريين فصلاً كاملاً مئة بالمئة، دون أَي انحراف واضح؟ من الواضح، علىٰ الفور أَن ذلك ممكناً. فمهما كان

رأيك في الحزبين فإنّهما يتداخلان انطلاقاً من كل وجهة نظر بحيث لا يفرق بينهما أية مسألة مبدأ. لذلك تدرك على الفور أَنَّه إذا كان هناك خطوط اقتراع صارمة بين الحزبين، فذلك يعني أَنَّه ليس هناك مسألة مبدأ. وذلك يكفي لإلقاء الضوء عملياً على جملة النقاش في هذا الموضوع.

فإن كان لدينا أَي أمر يقترب عن بُعدٍ من بحث هذه القضايا بحرّيَّة وبصورة مفتوحة، فإنها تكون العناوين فقط. إنّها الإجابات الواضحة. ربما تكون خاطئة، ولكنّها، بالتأكيد، الإجابات الواضحة. أما إذا لم تناقش الإجابات الواضحة، فإنَّك تبدأ بالتساؤل والاستغراب، ولكن ليس إلى أمد طويل.

- لنقل، أنّك لو أجريت استفتاء، فكم عدد الأَمريكيين الّذين سيتبين أنّهم يعرفون أَن نظام صدَّام حسين، الحليف للولايات المتحدة والمملكة المتحدة حينذاك قد قصَف شعبه بالغاز ـ وهم الأَكراد ـ وكم هم الّذين يعلمون بالفضيحة الجنسية في البيت الأَبيض؟

أَعتقد أَن كثيرين من النّاس يعلمون أَن صدَّام حسين قد قصف الأَكراد بالغاز. أمّا الّذي لا يعرفونه هو الكلمات الحاسمة الثلاث «with our support (أي، بدعمنا)». ولا أَحد يعرف أَن صدَّام حسين عاد، بعد حرب الخليج في مارس (آذار) من العام 1991 إلى حظوتنا. فما أَن حطت الحرب أوزارها حتى هبّت انتفاضة في جنوب العراق تحت بصر القوات الأَمريكيَّة التي كانت تهيمن على المنطقة كلها عند

تلك اللحظة. كان هناك تمرّد. وشمل التمرّد الجنرالات العراقيين المتمردين. لم يطلبوا دعم الولايات المتحدة. بل كل ما طلبوه هو الحصول علىٰ الأَسلحة والأَجهزة العسكرية العراقية، التي تم الاستيلاء عليها وحمايتهم من هجوم مضاد عليهم يحتمل أَن يشنّه صدَّام حسين. فرفضت الولايات المتحدة تقديم ذلك. فلم يسمحوا للمتمردين بالحصول علىٰ الأَسلحة العراقية المستولى عليها، ولم يوقفوا الطائرات المروحية العراقية التي كانت تفتك بالمتمردين. الذريعة التي قدّمها نورمان شوارتسكوف (Norman Schwarzkoph) حينذاك هي: «أننا خدعنا بالعراقيين»[2]. فلم نكن متأَكدين عندما أرسلوا القاذفات المروحية بأنّهم سيقصفون الشعب. قالوا لنا إِنَّهم لن يفعلوا ذلك، فخدعنا». فهل كنا مغفلين يا بني!! من المفروض أَن تصدق ذلك.

وحقيقة الأَمر هي أَن إِدارة بوش وقفت جانباً عندما قام صدَّام حسين بقمع انتفاضة الجنوب بارتكاب جرائم وحشية. والشيء الثاني الّذي فعله صدام هو الالتفات إِلىٰ الشمال وقمع الانتفاضة الكردية كما قمع انتفاضة الجنوب. ومرَّة أُخرى، لم تحرِّك الولايات المتحدة ساكناً حتى تعاظم الضغط الشعبي الأَمر الّذي جعل الإِدارة الأَمريكيَّة تتظاهر بأنّها تفعل شيئاً. حتى إِنَّهم لم يفعلوا ما فيه الكفاية لأَنهم أرادوا لصدَّام حسين أَن يسحق التمرّد ويبقي علىٰ البلاد موحّدة. كان ذلك علينا. إِذْ قال المسؤولون الأَمريكيون ذلك حينئذ. قالوا علينا أَن نحافظ علىٰ الاستقرار، وإِبقاء قبضة حديديَّة في السلطة[3]. وما زال

ذلك الموقف قائماً حتى الآن. قال الجنرال أنتوني زيني، قائد القوّات البحرية، ومن كبار الجنرالات الأَمريكيين في الشرق الأَوسط في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس قبل يومين، قال إِن استبدال النّظام الحالي ربما يكون أسوأ[4].

- كنت ألقي نظرة علىٰ كتابك «القراصنة والإِمبراطوريات» يستعيض القذافي بصدَّام حسين وليبيا بالعراق[5]. فوجدت أَني لا أفقد كثيراً من الإِحرازات الصحفية. إِذْ كانت هناك نقاط تشابه كثيرة بين ثمانينيات القرن العشرين وليبيا واليوم مع العراق.

الواقع أَن الأَمر يعود إِلىٰ أبعد من ذلك. ما هذه الأُمور سوى استمرار في السياسة، مع تغييرات في الأَسماء بين الحين والآخر. إِنّه السجل ذاته. فمثلاً، يصدف أَن اليوم هو الأول من شباط/ فبراير. فلننظر إِلىٰ صحيفة نيويورك تايمز. تنشر الصحيفة حكاية كبيرة حول ريتشارد كلارك (Richard Clarke) المسؤول عن مقاومة الإِرهاب، ذلك الفتى القوي الّذي يدير عمليات لحماية الولايات المتحدة من الإِرهاب تكلّف سنوياً 11 بليون دولار أَمريكي[6]. المقالة ممتعة. إِنّها لا تقدِّم مثالاً واحداً علىٰ كيفيّة حمايته للولايات المتحدة من الإِرهاب الفعلي. بل تقدِّم أَمثلة علىٰ إِرهاب الولايات المتحدة، خصوصاً فيما يتعلَّق بليبيا. ويتبيّن أَنّه كان متورطاً في تخطيط الأَعمال ضد ليبيا في العام 1986 والتي لم تُذكر. كان هناك عمل إِرهابي كبير يشمل ليبيا في العام 1986 ـ أعني أَن الولايات المتحدة قصفت ليبيا وقُتل حوالي العشرين بمن فيهم ابنة القذافي الطفلة. قصفت مدينتين بذرائع، حتى

لو كانت صحيحة، لا تسوغ القصف. وليس هنا من سبب يجعلنا نصدق تلك الذرائع. تلك هي، في الواقع، جريمة حرب. لم تذكر هذه الجريمة رغم ذكر الحشد لها، والمتضمن نشر معلومات كاذبة في الصحافة. وهذه، إذن، هي مقاومة الإرهاب. كما ذكروا أَن كلارك نفسه كان متورطاً في قصف السودان وأفغانستان. تلك هي مقاومة الإرهاب.

لنأخذ السودان. قصفت الولايات المتحدة مصنعاً كبيراً للأدوية في العام 1998. ربما كان هذا المصنع ينتج نصف إمدادات السودان من الأَغذية. ثم تذرعوا فيما بعد لتبرير جريمتهم بالقول إِن القصف ربما أصاب هدفاً خاطئاً. ومع ذلك فهو مقاومة إِرهاب. ليس ذلك إِرهاباً. فلو دمّر المتطرّفون الإِسلاميون نصف الصناعة الدوائية في الولايات المتحدة لاعتبرنا ذلك إِرهاباً. ولكن بما أنّنا نحن الّذين فعلوا ذلك فإِنَّه يُعَدُّ مقاومة للإِرهاب. والواقع، لو أَنعمت النظر في المقالة، ستجد حالات من الإِرهاب الأَمريكي متتابعة يطلق عليها صفة «مقاومة الإِرهاب» ـ ولن تجد مثالاً واحداً علىٰ عملية يمكن وصفها بأنّها حماية للولايات المتحدة من الإِرهاب. لقد كانت أسوأ عمليات الإِرهاب الدولي التي نفذت ضد ليبيا في العام 1986، مثالاً، في واقع الأَمر، علىٰ كيف نحمي أنفسنا من الإِرهاب. ذلك قياسي. إِذْ بإِمكانك أَن تختار أية حقبة من السنين لتجد فيها أمثلة كثيرة علىٰ ذلك.

- في المقالة ذاتها، يحذّر ريتشارد كلارك الّذي أطلق عليه لقب

«قيصر» حملة الإِرهاب هذه، من شن «حرب فضائية»، ومن «بيرل هاربرات إِلكترونية» (electronic Perl Harbors).

لن أقول إِن ذلك مستحيل، ولكن بالمقارنة مع قصف مصنع الأَدوية في السودان، كيف تصنف حرباً فضائية محتملة كتهديد إِرهابي؟ فهم ليسوا حتى في الكون نفسه. إِذ إِن مصدر الإِرهاب الفضائي هو في أغلب الاحتمالات البلدان المتقدّمة. بل من أَكثر الاحتمالات أَن تكون الولايات المتحدة هي مصدر الإِرهاب دون سواها، لأَننا نمتلك التكنولوجيا والقوة.

- عودةٌ إِلىٰ كلينتون؛ يقول دوج هينود (Doug Henwood) في رسالته الإِخبارية «مراقب أَعمال يساري»: «إِن أسوأ ما في شأن ليفينسكي (Lewinsky) هو أَنّه أُقحم بالكراهية الكاملة لبيل كلينتون. لقد أُتهم. . . بالجرائم الخاطئة كلها»[7]. ما الّذي يمكن أَن تتضمّنه مقالاتك الاتهامية؟

هينود علىٰ حق. «قابلية الاتهام» نوع أشبه بسؤال تقني. أَنا لا أعلم فيما إِذا كانت الجرائم قابلة للاتهام، أم لا، ولكن هناك جرائم كثيرة. كقصف السودان، علىٰ سبيل المثال. فهو جريمة حرب. وقصف أفغانستان جريمة حرب. وقصف العراق في ديسمبر جريمة حرب كذلك. فرض العقوبات؛ والآن الولايات المتحدة هي التي تفرض العقوبات جريمة حرب كبيرة لأَنَّها تسبّبت بقتل الكثيرين من النّاس. إِنّك تذكر تعليقات مادلين أولبرايت عندما سُئلت من قِبل التلفزيون القومي: كيف تشعرين تجاه التقارير التي تفيد بأَن نصف

مليون طفل عراقي لقوا حتفهم بسبب العقوبات؟ إذ قالت: «إنّه خيار صعب. ولكننا نعتقد أن الثمن جدير بذلك الخيار»[8]. أَعتقد أَن قتل نصف مليون طفل عراقي، إذا كان هذا هو العدد يُعَدُّ جريمة كبرى. لقد قَبلت هذه الجريمة.

ما شأن ما يسمى «الإِصلاح الإِنعاشي» الّذي يخرج النّاس من حيّز «الصدقة»؟ تلك مصطلحات ممتعة. كان كلينتون قادراً علىٰ دفع برنامج يلغي الدعم للنساء الفقيرات اللائي لهن أَطفال. وعلينا الآن أَن ندفع بهن إِلىٰ العمل، لأن عملهن في رعاية الأَطفال وتربيتهم لا يُعدُّ عملاً. أما العمل فهو ما يقمن به في مكتب وول ستريت (Wall Street)، يضاربن ضد العملات. ذلك هو عمل، وهكذا يدفع لك قدراً كبيراً من المال ولكن ليس لتربية الأَطفال. فتربية الطفل ليست عملاً، وليس لها قيمة اجتماعيَّة، وبالتالي ينبغي ألا تدعم اجتماعياً. أما الإِصلاح الإِنعاشي فحقَّق نجاحاً كبيراً، حقَّق انتصاراً، لأن المسجلين علىٰ قوائم الإِنعاش قلّة قليلة. فهل ذلك خير أم شر؟ عليك أَن تسأل أولئك النّاس. ولكن إِخراجهم من القوائم ليس عملاً جيداً إِذا كان الّذي يحدث متوقعاً ـ أَي حصولهم علىٰ أعمال متدنية الأَجر، ومن ثم تخفيض أجور النّاس إِلىٰ الحد الأدنى من الرواتب ويجبرون علىٰ التخلي عن أطفالهم إِلىٰ أنظمة رعاية غير كفؤة. هل ذلك إِنجاز؟ لا أقول إِنَّه متهم، بل هو جريمة بمعنى من المعاني.

وما شأن ارتفاع معدل الحجز في البلاد المستمر بالارتفاع بغض النظر عن الجريمة؟ تلك هي جريمة، إِن لم تكن موضع اتهام. يمكننا

الحصول علىٰ قائمة كبيرة. والمادة في قائمة واشنطن لا يرقى إِليها في أَي مكان آخر، بالتأكيد، بالمقارنة مع أَي من هذه الأُمور. وبعضها جرائم حقيقية. وإِذا ما ارتكب رئيس دولة آخر هذه الجرائم، فإِننا نصر علىٰ وجوب تقديمه إِلىٰ محكمة جرائم حرب دولية.

- ما رأيك في ميثاق الأمم المتّحدة والقضايا المتضمنة تخطيط حروب عدوانية وشنّها؟

ميثاق الأمم المتّحدة واضح وجلي. إِذْ ينص علىٰ أَن التهديد باستخدام القوة أَو استخدامها غير شرعي ما لم يكن دفاعاً عن النّفس ضد هجوم مسلّح. فإِذا ما غزتك أمّة، فإِنّه مسموح لك بالدفاع عن نفسك إِلىٰ أَن يتمكن مجلس الأَمن من اتخاذ إِجراءات لوقف العدوان. وفي حالات أُخرى، يُعد استخدام القوة مشروعاً إِذا ما كان ذلك بتخويل من مجلس الأَمن علىٰ وجه التحديد بعد أَن يكون قد قرَّر أَن الوسائل السلمية لن تجدي. أما الولايات المتحدة فلم تقبل أَبداً هذا المبدأ. ولكن الممتع في السنوات الأخيرة هو أَن رفض هذا المبدأ أَصبح علنياً ومكشوفاً وصفيقاً بكل ما يستطيعون من صفاقة. كان ذلك في السنوات السابقة متضمناً في وثائق داخلية. ففي عام 1947 بعد توقيع الميثاق مباشرة تشكّل مجلس الأَمن القومي للولايات المتحدة. وأوّل مذكرة صدرت عنه NSC 1/3, 1947 كانت تتعلّق بالخطر المحتمل حدوثه بسبب الانتخابات القادمة في إِيطاليا. إِذ كانوا خائفين أَن يفوز اليسار في انتخابات حرّة ديمقراطية. لذلك كان السؤال المطروح هو: ما نحن بفاعلين تجاه ذلك؟ وكان الجواب:

«إذْ ما فاز من يُدعون بالشيوعيين في انتخابات حرّة، فإن علىٰ الولايات المتحدة أَن تستنفر استنفار قومي وتحرِّك الأسطول السادس، وتدعم النشطاء البرلمانيين ـ وبعبارة أُخرى، استخدام الإِرهاب في داخل إِيطاليا لإِسقاط الحكومة. ذلك هو التهديد بالقوّة أَو استخدامها، ولكن ذلك كان طَيَّ وثيقة سرية. وتبين أَن تدمير موارد الغذاء وحجب الطعام وإِعادة الشرطة الفاشية وسحق الحركة العمالية كاف لإِسقاط الحكومة، وإِلاَّ فلا بد من اتباع ذلك التوجيه العسكري. واستمر هذا السلوك، ولا أريد الخوض في تفاصيل السجل. أما في السجل الداخلي فقد استمر لغاية خمسينيات القرن العشرين. وكان يعلن باستمرار، وأحياناً بوضوح تام، أَن الولايات المتحدة سوف تخطّط، بل في واقع الأَمر سوف تستخدم القوّة حتى وإِن لم يكن هناك هجوم مسلَّح. أعلن ذلك بجلاء. وربما تكون تلك القوة عنيفة جداً.

وعلىٰ سبيل المثال، تقرّر رسمياً في العام 1956 ـ إِضافة إِلىٰ الاستخدام الأول للأسلحة النووية الّذي كان مسموحاً به ـ أَن أَول استخدام لمواد حربية بيولوجية التي كانت الولايات المتحدة تمتلك معامل كبيرة لها، ربما يكون مسموحاً به أيضاً. حدث تحوّل في ستينيات القرن العشرين عندما جاءَت إِدارة كينيدي إِلىٰ السلطة. ثم أَصبح ذلك شبه مفتوح، ولكن بطريقة غير مباشرة. فمثلاً دافع أدلاي ستيڤنسن (Adlai Stevenson) في الأمم المتّحدة عن ما كان في حقيقته هجوماً شنته الولايات المتحدة علىٰ فيتنام، ولكن أَحداً لم يُسَمِّه

كذلك. دافع عن هذا الهجوم الأَمريكي ووصفه بأنّه دفاع ضد «عدوان داخلي»[9].

ما هو «العدوان الداخلي»؟ العدوان الداخلي يعني شيئاً ليس هجوماً مسلّحاً، شيئاً يحدث في داخل البلاد ستقمعه، ولا يمكن تسميته عدواناً. ولكن إِذا كان هجومنا علىٰ ذلك «دفاعاً» فأَلقِ بميثاق الأمم المتّحدة بعيداً بصورة كلية. علىٰ أية حال، عليك أَن تفكّر دقيقة لتدرك ذلك. وفي السنة ذاتها، صَدَف أَن تحدَّث دين أتشيسون (Dean Acheson)، وزير خارجية سابق، ومستشار أَول للرئيس كينيدي، إِلىٰ الجمعية الأَمريكيَّة للقانون الدولي، حيث سوَّغ حصار كوبا الّذي اعترف، بالطبع، أَنَّه غير مشروع. ولكنه قال، لا بأس، فكل شيء علىٰ ما يرام لأنّه عندما يكون الأَمر متعلقاً بمصالح الولايات المتحدة، فإِن القضايا القانونية لا تُثار. عندئذ نُستثنىٰ من القانون الدولي[10].

وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، كان كل شيء قد أَصبح بَيّناً. فعندما قصفت إِدارة ريغان ليبيا، كان التعليل الرسمي الّذي صدر عن وزارة الخارجية هو أَن هذا القصف ليس سوى دفاع عن النَّفس ضد هجوم مستقبلي[11]. نصّت المادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة علىٰ أَن الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلّح مشروع. فإِن تغزو ليبيا الولايات المتحدة، عندها يمكنك الدفاع عن النفس. ولكن هذا دفاع عن النفس ضد هجوم في المستقبل. تلك صفعة علىٰ وجه الأمم المتّحدة، وعلىٰ وجه كل إِنسان علىٰ وجه الأَرض، يقول: انظروا، سنفعل ما تشعر به. لا يمكن أَن يكون هناك دفاع عن النفس ضد

هجوم لم يقع، بل أشعر أَنَّه سيقع في المستقبل. ولكن كان هذا هو التعليل الأَمريكي.

في السنة ذاتها، أصدرت محكمة العدل الدولية، التي يُشار إِليها أحياناً بالمحكمة الدولية، أوّل حكم تأكيدي لها حول هذه القضايا. إِذ قالت بوضوح وجلاء أَن الولايات المتحدة كانت تقوم «باستخدام غير مشروع للقوة» في هجومها علىٰ نيكارغوا Nicaragua ولا تستطيع الادعاء بحق الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلّح كما فعلت[12]. وهكذا، هناك قرار محكمة صادر عن محكمة العدل الدولية يقول: هذا ما ينص عليه القانون الدولي. وهذه المحكمة هي أعلىٰ سلطة موجودة في العالم. وكان جواب الكونغرس الّذي يسيطر عليه الديمقراطيون، تصعيد فوري لاستخدام القوة غير المشروع. إِذْ قدَّم الكونغرس معونة ضخمة جداً مرَّة أُخرى للكونترا (Contra). النّاس كلّهم، والصحافة، والرأَي الحر، والمحامون المشهورون عالمياً، قالوا ببساطة: حسناً، لقد شُوّهت سمعة المحكمة وأضعفت الثقة بها. لقد تبيّن أنّها «منبر معاد» كما قالت صحيفة النيويورك تايمز، ولهذا فقد أسقطت الثقة بها بنفسها[13]. هذه هي الطريقة التي نقول بموجبها لدينا الحق في استخدام القوة والعنف، وإِذا لم يفهم شعب آخر ذلك، فليتنَحَّ عن الطَّريق.

صدر تفسير رسمي عن وزارة الخارجية الأَمريكيَّة، لم يكتسب شعبية، ولكنه جدير بالنظر إِليه. وضَّحَ أبراهام صوفاير (Abraham Sofaer) المستشار القانوني لوزارة الخارجية أنّنا نستطيع الاعتماد علىٰ

معظم الدول للتصويت معنا في الأَيام الأولى للأمم المتحدة[14]. لم يبين السبب، ولكنه أراد أَن يقول إِنّنا كنا نمسك بالسوط في تلك الأَيام. كنا نملك الثروة كلها والقوة بأجمعها، وما علىٰ الآخرين إِلاَّ أَن يفعلوا ما نقول. أما الآن، مع انتهاء الاستعمار، ومع وجود تمثيل أوسع في الأمم المتّحدة، لم يُعَدُّ بالإِمكان الاعتماد علىٰ أَن تتبعنا معظم الدول. وهذا لا نستطيع السماح للمحكمة الدولية أَو الأمم المتّحدة أَن تحكم علىٰ أَي شيء نفعله لأنهم ربما لا يسيرون معنا. والواقع أنّهم ربما لا يتفقون معنا. وهذا لا يعني أنّنا مخطئون. بل يعني أنّهم هم المخطئون. وقال صوفاير (Sofaer) علينا الاحتفاظ لأنفسنا بحق تحديد كيفيَّة التصرّف فيما يتعلّق بالأُمور الواقعة ضمن التشريع المحلي للولايات المتحدة، كما تراها الولايات المتحدة. والقضية التي كانت تقع ضمن التشريع المحلي للولايات في ذلك الوقت هي الهجوم علىٰ نيكاراغوا. وهذا ما يفسّر، في الوقت الذي صدر فيه قرار المحكمة الدولية، لماذا لم تقبل الولايات المتحدة السلطة القضائية. لا يمكن أَن يكون لديك بيان أوضح من ذلك علىٰ أَن القانون الدولي لا يعني شيئاً.

وفي عهد كلينتون، أَصبحت الأُمور أَكثر وضوحاً. إِذْ عَلَّلَ كلينتون أَول قصف ضد العراق في أواسط العام 1993 بأنّه دفاع عن النفس ضد هجوم مسلَّح. وكان الهجوم المسلّح في تلك الحالة قد وقع قبل شهرين من القصف، عندما قيل إِن بعض العراقيين تورّطوا في محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس جورج بوش ـ وربما يكون ذلك

صحيحاً أَو غير صحيح، لا أَحد يعلم. لذلك نقوم بعد شهرين بالدفاع عن أنفسنا ضد هجوم مسلَّح بإِطلاق صواريخ علىٰ بغداد. إِنّنا لا نستطيع حتى الضحك علىٰ ذلك. علينا أَن نمحص الأُمور ونرى ردّ الفعل. كان وسيلة من الوسائل للقول إِنّنا سنفعل ما نريد. وهذا المنهج ما زال قائماً حتى اليوم.

- لقد تجاوزت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الأمم المتّحدة مرَّة أُخرى مؤخراً عندما قامتا بقصف العراق في ديسمبر.

كان القصف في ديسمبر مذهلاً. راجعت قدراً كبيراً من التغطية. كان القصف خرقاً صريحاً للقانون الدولي. والسَّبب الذي لم يجعلهم اللجوء إِلىٰ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واضح تماماً. فالمجلس لم يكن ليسمح بالقصف. المجلس «منبر معاد» آخر، ولا صلة له بالموضوع. إِذا ما أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا استخدام القوة فلسوف تفعلان. فضلاً عن أنّهما يقومان بما يريدان بطريقة وقحة جداً تكشف عن احتقارهما للأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد كان التوقيت في اللحظة التي كان مجلس الأَمن منعقداً في جلسة طارئة لمعالجة الأَزمة. فلم يُحط مجلس الأَمن علماً بما ستفعله الدولتان، بل كان بإِمكانهم فقط، أَن يفتحوا الراديو ليقولوا: في اللحظة التي نفتح فيها اجتماعنا كانت الصواريخ تتساقط علىٰ بغداد. وهي طريقة تتبعها الدولتان لتقولا بوضوح لمجلس الأَمن: لا صلة لك بالموضوع. ولا علاقة للقانون الدولي بالموضوع، أيضاً. نحن دولتان حمراوان. سوف نستخدم القوة والعنف كما نشاء.

لنسأل الآن، ماذا كان ردّ الفعل علىٰ ذلك؟ كان استحساناً 100٪ تقريباً. والواقع أَن كلمة «استحسان» خاطئة. لم يُلحظ. إِذْ لم يكد يصدر أَي تعليق عليه يمكنني العثور عليه. أمّا التعليق الهامشي الذي صدر فهو أَن المسألة مسألة فنِّيَّة.

لا يمكن أَن نردع بمسألة فنيَّة. إِنّه لأَمر هام جداً. قال مسؤول كبير في الإِدارة الأَمريكيَّة للصحافة: «إِذا ما اخترنا القصف، فإِننا نحن الذين نضع التوقيت والجدول ـ وليست الأمم المتّحدة ولا صدّام حسين» مكرّراً بذلك الموقف المعهود بأَن مجلس الأَمن لا يملك سلطة الفيتو علىٰ سياسة الولايات المتحدة[15]. من المتفق عليه عموماً أَن ذلك مدعاة للسخرية. إِلاَّ إِذا كان هذا ما يتطلّبه القانون الدولي. فميثاق الأمم المتّحدة ينص علىٰ أَن لمجلس الأَمن سلطة الفيتو علىٰ التهديد بالقوة أَو استخدامها. ومن المفروض أَن يطبّق ذلك علىٰ كل الدول. ما عدا بريطانيا، لأَنّها كلبنا الهجومي، وما خلا إِسرائيل لأنّها ذيل. أمّا الدول التي لا تُعدّ ذيلاً للولايات المتحدة فمن المفروض أَن يخضعوا لهذه الأَحكام. أمّا نحن فلا.

أَصبح الأَمر الآن واضحاً، فاضحاً، بصورة صفيقة مع ـ لا تستطيع القول مع «استحسان» رأَي المفكرين وموافقته، لأَنَّه ضُمِنَ ضمانة قوية ألاّ يعار أَي انتباه. إِنّه كالهواء الذي تتنفّسه. طبعاً. نحن دولة عنيفة، إِرهابية. وذلك حق وعدل. لقد حدثَ تحوّل كبير، منذ العام 1947 مثلاً، إِذْ كان احتقار القانون الدولي مخبَّأً في وثائق سرِّيَّة، ثم أُعلن عنه بزهوٍ وتباهٍ اليوم بعد أربعين سنة. لدينا راية تقول:

القانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة لا يناسباننا لأنّنا نملك المدافع ولسوف نستخدمها. استراحة.

- ماذا كان رد الفعل خارج الولايات المتحدة؟

لم يرد تقارير حول ذلك هنا، بيد أن العالم قد أبدى ملاحظات. ففي الهند، مثلاً، يقوم مجلس المحلفين الهندي، وهو أكبر هيئة ديمقراطية في العالم، بإقامة دعوى إلىٰ المحكمة الدولية يتهم فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بجرائم حرب. أعلن ذلك في 22 ديسمبر (كانون أول). وقام صديق لي لديه إمكانية الوصول إلىٰ قاعدة البيانات بالتدقيق حول ما إذا كانت هناك أية إشارة إلىٰ هذه المسألة، فلم يجد شيئاً حتى نهاية العام، علىٰ الأقل - حتى ولا تقرير. وصَف الڤاتيكان السلوك الأمريكي بالعدوان. ولكن ذلك لم يلق سوى قليل من الاهتمام في أسفل بعض صفحات الجرائد هنا وهناك. وأدين في جميع أنحاء الوطن العربي بأنّه عدوان. وفي إنكلترا، لم يكن الأمر متناسقاً كما هو الحال هنا. فقد نشرت الأوبزيرڤر (Observer) مقالة افتتاحية تدين السلوك الأمريكي بوصفه عدواناً، أمّا هنا فلم أجد انقساماً في الرأي[16].

- من إحدى فوائد مغادرة الولايات المتحدة التعرّض إلىٰ وسائل إعلام مختلفة. فقد سافرتُ إلىٰ تايلاند في يناير (كانون ثاني). وتعد صحيفة «الأمة (Nation)» إحدى صحيفتين تايلانديتين ناطقتين بالإنكليزية. نشرت هذه الصحيفة مقالة نقدية جداً لسورافيت جايانامـا (Suravit Jayanama) عنوانها «احتواء أمريكا في حقبة ما بعد

الحرب الباردة». طرحت المقالة السؤال التالي: «في حين تتحدَّث واشنطن عن احتواء صدَّام حسين، فما شأن الحاجة إلىٰ احتواء قوة عظمى التي تتصرّف بحماس لحماية مصالحها؟»[17].

ذلك هو الموقف في معظم أَنحاء العالم، ومع العدالة. فعندما تعلن القوة العظمى الوحيدة في العالم، بوضوح وعلىٰ الملأ: «إِننا سوف نستخدم القوة والعنف كما نشاء، وإِن كان ذلك لا يعجبك، فتنحَّ عن الطريق»، فلا بد أَن يكون ذلك شيئاً لتخويف الشعوب. ومن الصدف أَن ردّ الفعل بعد حرب الخليج كان مماثلاً. فقد وصفت الحرب ضد العراق بأنّها انتصار للأَخلاق والشجاعة. ولكن إِذا ما نظرت في بقاع الأَرض الأُخرى، ستجد الموقف مختلفاً. راجعت أَكثر ما أستطيع اكتشافه من التغطيات للحدث في العالم، فتبين لي أَن النّاس كانوا مذعورين. قالوا: إِن هؤلاء الأَمريكان قد خرجوا عن السيطرة والانضباط، فمن سيهاجم بعد العراق؟ لم يبق ما يردعهم. ستفعل الولايات المتحدة ما يرضيها وما علىٰ الآخرين إِلاَّ أَن يشاهدوا ما يفعلون.

- عارض عدد من الدول الأَعضاء في الأمم المتّحدة ومجلس الأَمن الهجمات الصاروخية في أغسطس (آب) من العام 1998 علىٰ أفغانستان والسودان، ازداد عدد الدول المعارضة إِثر وقوع الهجوم علىٰ العراق في ديسمبر (كانون أول). ما تعليل ذلك؟

ما يعلّل ذلك، باعتقادي هو القلق والخوف اللذين تحاول

الولايات المتحدة إثارتهما. فهي لا تحاول إخفاء ذلك. أُخِذ، في ديسمبر الحالي، عن دبلوماسي أوروبي رفيع في الأمم المتّحدة قوله: إن الولايات المتحدة قد تخلّت عن الأمم المتّحدة. إذْ لم تعد تريدها أبداً. إنّها اليوم ستعمل علىٰ إدارة سياستها من خلال منظمة معاهدة شمال الأطلسي (NATO) ومنظمة التجارة الدولية (WTO)، اللتين تشعر بأنّها قادرة علىٰ السيطرة عليهما. ذلك قريب جداً من الدقّة. وأَعتقد أَنَّه سوف يظل استخدام الأمم المتّحدة قائماً عندما تستطيع تحرير مسألة، أَو فرضها عليها بالخداع. أما فيما يتعلّق بـNATO وWTO فإنّهما تستخدمان فقط عندما تنصاعان للأوامر. فعندما رفع الاتحاد الأوروبي قضية إلىٰ WTO تدين حصار الولايات المتحدة لكوبا كان جواب إدارة كلينتون سحب السلطة القضائية من منظمة WTO، تماماً كما فعلت إدارة ريغان مع المحكمة الدولية. إن ما فعلته الولايات المتحدة بالفعل هو الادعاء بما أسمته «استثناء الأمن القومي»[18]. وجودنا القومي يتعرّض للخطر بحرمان كوبا من الطعام. لم يبرزوا هذه الحقيقة لأنّها مضحكة، بيد أَن ذلك هو السبب الفني، علىٰ ما يبدو. وكذلك منظمة WTO، نعم، طالما هي تتبع الأوامر. فإذا لم يكن الأَمر مهماً تنازلنا لهم. ونعم للناتو إذا ما فعلوا ما نطلبه منهم. أما الأمم المتّحدة فليست تحت السيطرة الكافية.

ما زال ردّ الفعل علىٰ الأمم المتّحدة ممتعاً عبر السنين. ففي السنوات الأولى من إنشاء الأمم المتّحدة كانت الولايات المتحدة مع الأمم المتّحدة ولصالحها. كانت الأمم المتّحدة رائعة لأنّها كانت تنفّذ

كل ما تريده واشنطن. منع زوال الاستعمار بدأت الأُمور تتغيّر. وبحلول ستينيات القرن العشرين، غدت العلاقات بين الأمم المتّحدة وواشنطن عدائية رغم أَن الأمم المتّحدة كانت ما زالت تحت السيطرة. فمثلاً لم تثر الأمم المتّحدة قضية حرب الولايات المتحدة في ڤيتنام رغم معارضة غالبية الدول والأمين العام للأمم المتحدة يوثانت لهذه الحرب. عقدت مع يوثانت Uthant اجتماعاً خاصاً في ديسمبر من العام 1966 في مقر الأمم المتّحدة. ليس من الإِنصاف نشر محادثات خاصة، بل من الواضح أَن ما قاله لي هو نفسه ما قاله لغيري ـ قال ما مفاده إِنّه يعتقد أَن تلك الحرب وحشية ويجب وضع حد لها؛ ولكن الأمم المتّحدة لا تستطيع فعل شيء تجاه ذلك. فلم تستطع حتى مناقشة المسألة علناً. وكان الأَمر مختلفاً عندما غزا الاتحاد السوڤياتي أفغانستان. عندها اتخذت الأمم المتّحدة موقفاً قويًا وأدانتها. ولكن ليس عندما هاجمت الولايات المتحدة ڤيتنام.

كانت هناك محاولات لإِلغاء الأمم المتّحدة بحلول سبعينيات القرن العشرين، بل بالتحديد، بحلول ثمانينياته. وأوضح الأمثلة علىٰ ذلك هو عندما حاولت بلدان العالم الثالث، الجنوب، كسر احتكار الغرب للأنظمة الإِعلامية. وكانت هناك محاولة من خلال اليونيسكو (UNESCO)، منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة، لتوسيع نطاق إِمكانية الوصول إِلىٰ وسائل الإِعلام، والتكنولوجيا وَدَمَقْرَطَتِها. كان ردّ الولايات المتحدة هيستيريًا تماماً. وتبع ذلك سلسلة هامة من الأَحداث تدفقت فيها الأكاذيب والإِدانات لهذا الجهد مدعية أَنَّه

هجوم علىٰ الحرية والصحافة والنّظام الإِخباري للدولة. كل ذلك أكاذيب. وتبين أنّها أكاذيب. وكانت الأكاذيب تُكرَّرُ بعد دحضها، ولم يكن يسمح بنشر هذا الدحض علىٰ الملأ.

هنالك دراسة جيدة لهذه المسألة أجراها وليام بريستون (William Preston)، وإِد هيرمان (Ed Herman)، وهيربرت شيلر (Herber Schiller) بعنوان «أمل وحماقة محبطة» توثق التاريخ بالتفصيل[19]. فلم تصدر أية مراجعة لهذا الكتاب، كما أَعتقد، وليام بريستون مؤرخ الأمم المتّحدة. وعلّق علىٰ السخرية التي مفادها أَنَّه بعد إِدانة الولايات المتحدة لليونيسكو واتهامها بمحاولة نسف سوق الأَفكار الحرّة، أظهرت الولايات المتحدة أَنَّه لا وجود لسوق أَفكار حرَّة برفضها حتى نشر تفنيدات الأكاذيب ودحضها. ذلك ما حصل بالضبط. لدى إِد هيرمان تفاصيل، علىٰ عادته، عن التغطية الإِعلامية وكيفية عملها ـ ورفض السماح لتفنيدات الأكاذيب ودحضها بالظهور، واستمرار الكذب بعد ثبوت عدم صحتها.

إِن ما يكشف ذلك كلّه، بما فيه الصمت علىٰ ما حدث، هو في الواقع الخوف الشديد من احتمال انفلات الهيمنة علىٰ العقيدة والمعلومات من أيدي الأقوياء. إِذا ما أَصبحت تلك الهيمنة في أيدي الآخرين، فإِننا نقع في ورطة وإِشكال كبيرين. وهم يفهمون ذلك. فاليونيسكو دُمِّرت بسبب ذلك. لقد دُجِّنت. والولايات المتحدة الأَمريكيَّة تحاول نسف الأمم المتّحدة. ولهذا السبب لا تدفع مستحقاتها إِلىٰ الأمم المتّحدة، لأن هذه الهيئة لم تعد أداة قوة نافعة.

وعندما يمكن استخدامها، تُستخدم. وهكذا عندما تحوّلت عملية الصومال إلىٰ كارثة كانت الأمم المتّحدة جيدة. إذْ تتحمّل الأمم المتّحدة عندئذ اللوم بسبب عجزها. وربما كانت هناك أمور لا تريد الولايات المتحدة القيام بها فتستخدم الأمم المتّحدة غطاء، وعندئذ سوف يستخدمونها.

- إنّك لاحظت أيضاً تشابهاً آخر مع ليبيا، ذلك هو توقيت القصف في الساعة الأولى من النهار في إبريل من العام 1986.

كان الأَمر في الحالة الليبية دراميًا. لقد ضبطت وسائل الإعلام نفسها كثيراً وكذلك المعلّقون فلم يعلّقوا شيئاً علىٰ ذلك الحدث. كان قصف ليبيا في الساعة السابعة مساء بتوقيت الشرق، ولم تكن تلك خدعة صغيرة. كان ذلك في الوقت الّذي تبث فيه شبكات التلفزيون الثلاثة أخبارها المسائية. وذلك يعني أَن إدارة ريغان قد أعطيت وقتاً حُرًّا علىٰ التلفزيون. فأولاً وقبل كل شيء، انتقلت كاميرات التلفزيون فوراً إلىٰ الأَحداث المثيرة في طرابلس وبنغازي ـ الأضواء تنطفئ، القنابل تتساقط، أمر عظيم. ثم تذهب إلىٰ واشنطن لتسمع إدارة ريغان تقول: «إن ما يجري هو دفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي». ضبطوا الحكاية في الساعة الأولى وسيطروا عليها. ثم انتهى بعد ذلك كل شيء.

يخطر بالبال سؤالان. كيف كان القصف في الساعة السابعة مساءً تماماً، عندما تكون شبكات التلفزة الثلاث تبث أنباءها المسائية. لم تكن تلك مهمة سهلة. إذ يستغرق الطيران من إنكلترا إلىٰ ليبيا ست

ساعات. ولم تستطع القاذفات الطيران مباشرة إلىٰ ليبيا لأن بلدان القارة رفضت السماح لها بالتحليق فوق أجوائها؛ لأنّها كانت معارضة للقصف. لذلك كان علىٰ الطائرات أَن تسلك طريقها فوق الأَطلسي والبحر المتوسط. ووصلت ليبيا الساعة السابعة مساءً تماماً. إِن القصف كان أَول جريمة حرب كبرى في التاريخ تُوقت في الساعة الأولى من البث التلفزيوني.

السؤال الثاني هو، لماذا كانت شبكات التلفزة هناك؟ هل لشبكة الـ BBC استديو هناك في ليبيا؟ كانوا هناك لأنّهم أحيطوا علماً بالغارة، إِذْ قيل لهم كونوا مستعدين الساعة الثانية صباحاً بتوقيت ليبيا؛ لأنّنا سنريكم عرضاً ممتعاً. وهكذا أُخبرت شبكات التلفزة بالحدث المثير. من المفروض ألاَّ يلحظ أَحد ذلك. ويمكنك العودة إِلىٰ العام 1986 لترى كمية التعليقات التي نشرت حول هذا هذه الحقيقة الدامغة.

فلنذهب الآن إِلىٰ العراق. كان قصفه في الساعة الخامسة مساءً بتوقيت الشرق، قبيل بدء بث برامج الشبكات التلفزيونية. ربما يكون ذلك صدفة، ولكني أَعتقد أَن هناك ما يجعل المرء يشك في الأَمر.

- في أواخر يناير (كانون ثاني) تحدَّثت في كامبردج (Cambridge) حديثاً مفيداً تدعو فيه إِلىٰ حشد الجهود من أَجل البقاء. سألك أَحد المستمعين عَمَّ ينبغي أَن تفعله الولايات المتحدة بشأن العراق. وكان جوابك هاماً وممتعاً جداً.

أَعتقد ثانية أَنَّه عندما يخطر بالبال شيء كهذا، فإِن أَول ما ينبغي

فعله هو الردّ بشيء من الشكّ فيما نطرحه نحن من أَسئلة. هناك افتراض مسبق، أَي علينا أَن نفعل شيئاً بصدَّام حسين. فهل ذلك صحيح؟ ولنفرض أَن السؤال كان: ماذا ينبغي أَن تفعل إِيران بشأن صدَّام حسين؟ فهل ذلك سؤال مناسب؟ إِذْ يمكنك التفكير بأُمور كثيرة تستطيع إِيران فعلها. ربما يتوجب عليهم مهاجمة العراق بأسلحة نووية. فهل ذلك هو الجواب الصحيح؟ وهل ذلك هو السؤال الصحيح؟ لدى إِيران أَكثر من سبب لتهتم بصدَّام حسين ويساورها القلق منه أَكثر مما لدينا نحن. فقد خسرت إِيران مئات الآلاف من مواطنيها قبل عقد من الزمن فقط، عندما هاجمها العراق، وكان عليها أَن ترضخ لأَن الأسطول الأَمريكي تدخّل إِلىٰ جانب صدَّام حسين. كانوا ضحية هجوم بقنابل الغاز والأَسلحة الكيماوية أيضاً. لذلك لديهم ما يقلقهم من صدَّام أَكثر مما لدينا نحن بكثير.

فهل علينا طرح السؤال التالي: ما الّذي ينبغي أَن تفعله إِيران بشأن صدَّام حسين؟ حالما يطرح السؤال سنكتشف سخافته. يجب ألاّ تفعل إِيران شيئاً لأَنَّها مخولة بذلك. فإِن كانوا لا يملكون سلطة القيام بأَي عمل ضد صدَّام حسين، فإِن ما نملكه من سلطة أقل مما تملكه إِيران بكثير. وفوق ذلك كله، نحن الّذين نسانده وندعمه. لم يهاجمنا صدَّام حسين. بل نحن دعمنا أعماله الوحشية. ولهذا فإِن فكرة أَنَّه ينبغي أَن نقوم بعمل ما ضد صدَّام حسين يستدعي طرح أَسئلة هامّة.

فلو سألت، ما الّذي ينبغي أَن نفعله ضد صدَّام حسين، ربما

يكون الجواب؛ تماماً كما ينبغي أَن تفعله إِيران، أَي الالتزام بالقانون. فإِذا ما شعرت إِيران بأنّها مهدّدة من صدَّام حسين، وكان لديها من الأَسباب ما يؤكّد ذلك، فإِنّها تلجأ إِلىٰ مجلس الأَمن التابع للأمم المتّحدة وتطلب منه أَن يتخذ إِجراءات لمواجهة هذا التهديد. ولكن الواقع أَن إِيران لا يشعرون بالتهديد في هذه الأَثناء لأن صدام قد أُضعف بفضل هجمات الولايات المتحدة والحظر المفروض عليه بحيث لم يُعَدُّ يشكِّل أَي تهديد بمقاييس المنطقة. ولكن إِذا ما شعرت إِيران بأَي تهديد، فإِن ذلك هو السبيل الّذي ينبغي أَن تسلكه.

ماذا ينبغي أَن نفعل بشأن صدَّام حسين؟ أَول ما ينبغي أَن تتذكّره هو القول الطبي المأثور: «قبل كل شيء، لا تؤذِ». وبعد أَن تتخذ هذه الخطوة، يمكنك البدء بالسؤال: هل أَستطيع أَن أَفعل شيئاً جيداً؟ فلنبدأ إِذن بـ: **أولاً**: «لا تؤذِ». إِننا نسبِّب أذىً كبيراً. إِننا نؤذي بالإِصرار علىٰ سياسة تعزّز صدَّام حسين وتسبِّب معاناة كبيرة للمدنيين العراقيين. ذلك يحدث أضراراً كبيرة تسفر عن مئات الآلاف من الموتى، بل ربما أَكثر من مليون. ذلك أذى. لذلك علينا التوقّف عن ذلك الأَذى، وفي الوقت نفسه نكفّ عن تعزيز صدَّام حسين. كما أَن القصف أسفر عن أَذى أَكبر، ليس فقط بالأَضرار التي أَحدثها، بل بتسبّبه إِنهاء نظام التفتيش. لم يكن نظام التفتيش سليماً أَبداً، بل كان ناجحاً، علىٰ أية حال، أَكثر نجاحاً في تقليص القوة العسكرية العراقية من القصف.

- بقبول كلينتون نفسه.

بل أَكثر من ذلك، إِنهم يعلمون هذه النتيجة سلفاً. فقد قالوا مقدَّماً، إِذا ما نفذنا القصف، فإِنَّه سينهي التفتيش. وكان ذلك يحدث ضرراً. والواقع أَن معارضة قيام حكومة ديمقراطية يؤدي إِلىٰ إِحداث أضرار. وكان ذلك باعتراف مادلين أولبرايت إِذْ قالت في تعليق لها في ديسمبر من العام 1998: «لقد توصلنا إِلىٰ قرار بأَن الشعب العراقي سوف يستفيد إِذا ما مثّلتهم حكومة ديمقراطية»[20]. ذلك ما توصلنا إِليه في ديسمبر من العام 1998. فانتبه إِلىٰ ما تعنيه هذه العبارة. إِنّها تعني أَن الأَمريكيين لم يدركوا حتى ديسمبر 1998 بأَن مصالح الشعب العراقي يمكن أَن تلبّى بفضل قيام حكومة تمثّله. وبعبارة أُخرى، كان الأَمريكيون يُعارضون قيام حكومة ديمقراطية تمثِّل الشعب العراقي حتى ذلك التاريخ. ولا أرى أَي سبب حتى الآن يجعلنا لا نشك في أنّهم ما زالوا يعارضون قيام مثل هذه الحكومة.

هل هناك من عمل بناء يمكن للولايات المتحدة أَن تقوم به؟ فهي، في النهاية، تملك قوة كبيرة. وربما يكون ذلك خيراً. إِذْ يمكن للمرء أَن يفكر في ذلك. قدمت مجموعات المعارضة العراقية اقتراحات. ولا بدّ من دراستها، واتخاذ قرار فيما إِذا كان لا بد من تنفيذها أم لا. أما الافتراض بأَن علينا أَن «ندخل» و«نفعل شيئاً» فينبغي أَن يناقش. من أعطانا ذلك الحق؟

- أَصدرتَ وإِدوارد سعيد (Edward Said) وهوارد زين (Howard Zinn) وإِدوارد هيرمان (Ed Herman) حديثاً بياناً حول العراق[21]. تقولون

فيه: «لقد حان الوقت لدعوة أصحابِ الضمير للعمل... [علينا] أَن ننظّم ونجعل هذه القضية من أولوياتنا، تماماً كما نظم الأَمريكيون لوقت الحرب في ڤيتنام... إِنّنا بحاجة إِلىٰ حملة قومية لرفع الحظر وإِلغاء العقوبات». أَنا أعلم أنك لست ضد العقوبات بصورة مطلقة، فقد استثنيت مثلاً جنوب أفريقيا واعتبرتها حالة منفصلة.

للتوضيح، وقّعنا نحن الأَربعة هذا البيان؛ ولكن الّذي كتبه ونظمه وأعلنه هو روبرت جينسين (Robert Jensen) المدرِّس في جامعة تكساس. ذلك يوضح شيئاً يعلم الجميع أَنَّه صحيح في كل زمن، وهي أَن الّذين يعملون فعلاً نادراً ما يُعرفون. أما الّذي يعرف هو شخص يقف فيقول شيئاً أَو يوقّع اسمه. ذلك البيان هو عريضة روبرت جينسين. ونحن وقّعنا عليها.

يقع عبء إِقامة الدليل دائماً علىٰ أَي فرض للعقوبات. فهل يمكن التغلّب علىٰ ذلك العبء؟ أحياناً. فلنأخذ جنوب أفريقيا مثالاً. لننظر إِلىٰ تعليقين بهذا الشأن. أَحدهما هو أَن العقوبات، بقدر ما يستطيع المرء أَن يحدّد، كانت مدعومة من الأَكثرية الغالبة من السكّان. إِذْ كان السود وجزء من البيض المناهضين للأبارتيد (Apartheid) يحبّذون العقوبات ويؤيدونها. فإِذا كان الشعب مع العقوبات، فتلك مسألة، وليست برهاناً، تشير إِلىٰ وجود فكرة جيدة. أما التعليق الثاني هو أَن العقوبات يمكن أَن تُعَدَّ فكرة جيدة لو راعتها

الولايات المتحدة والتزمت بها، ولكن الحقيقة أنّها لم تلتزم، لأَن تجارتها وتعاملاتها مع جنوب أفريقيا لم تنقطع.

- وهل ذلك «انخراط بناء»؟

كانت إدارة ريغان (Reagan) معارضة للعقوبات. وأجبرها الكونغرس علىٰ قبولها. وكان السجل بعد ذلك غامضاً. إِذْ لم تراعِ الولايات المتحدة تنفيذ هذه العقوبات بدقَّة. بل ازدادت التجارة، علىٰ ما أَعتقد. ولكن ربما كانت مراعاة العقوبات فكرة جيدة. وحصل الأَمر نفسه مع روديسيا (Rhodesia) التي أَصبح اسمها الآن زيمبابوي (Zimbabwe). وكان من المفروض أَن تكون مراعاة العقوبات فكرة جيدة، كذلك. إِذا كانت ستسفر عن نتائج فعَّالة، وكانت غالبية الشعب مع فرض العقوبات.

هنالك حالات أُخرى مماثلة. ولنأخذ مثلاً الانقلاب العسكري في هايتي (Haiti) في سبتمبر (أيلول) من العام 1991. كان هناك سبب وجيه جداً للاعتقاد بأَن الغالبية الساحقة للسكّان تؤيّد فرض العقوبات رغم ما كانوا يعانونه منها. وظلّوا يقولون ذلك في كل مرَّة تتاح لهم الفرصة للتعبير عن رأيهم. لا أقول «النّاس جميعاً» بل كان ذلك توجهاً قوياً. كانت العقوبات مسوَّغة في تلك الحالة، كما أظن، كما هو الحال في قضية جنوب أفريقيا، وكم كانت ستكون الفكرة رائعة لو لم تقم الولايات المتحدة بنسفها.

نُسِفَت العقوبات علىٰ الفور. صدرت العقوبات عن منظّمة

الولايات المتحدة مباشرة بعد حدوث الانقلاب. بيد أَن إِدارة بوش أعلنت في غضون أسابيع قليلة أَن الشركات الأَمريكيَّة مستثناة من هذه العقود. ونُشر ذلك الإِعلان في النيويورك تايمز. ووصف هذا الاستثناء بأنّه خطوة جيدة وإِيجابية. وقالوا إِن إِدارة بوش كانت تدير العقوبات لتحقيق النفع الأَكبر للشعب الهاييتي، وذلك بفضل استثناء الشركات الأَمريكيَّة من نظام العقوبات[22]. تكييف دقيق جيد للعقوبات.

استمرت التجارة مع هاييتي، ليس بصورة كاملة، ولكن بصورة مستمرة. وازدادت التجارة في عهد كلينتون بنسبة 50٪ تقريباً. فضلاً عن أَن أهم جزء حاسم في نظام العقوبات، هو النفط. دأبت الـ CIA علىٰ تقديم شهادات للكونغرس بأَن حظر النفط ساري المفعول حقاً. وكان كل فرد في هاييتي يعلم أَن ذلك غير صحيح. كان النفط يتدفق علىٰ هاييتي. وكنت ترى الأُسر الغنية تبني مزارع نفط كبيرة. ولم يكن يعلم المرء من أين كانت تأتي، ولكنّه كان يتدفق إِلىٰ البلاد.

كانت الحكاية الرئيسة في الأسوشيتد برس (Associated Press) ـ والتي تعني أَن ما من غرفة أخبار إِلاَّ وتشاهدها ـ قبل يوم من قيام البحرية الأَمريكيَّة بغزو هاييتي في سبتمبر من العام 1994 لتحريرها انتصاراً للديمقراطية، هي أَن إِدارتي كلينتون وبوش قد خوَّلتا شركة (Texaco) لتزويد العصبة العسكرية المسيطرة بالنفط، بصورة غير شرعية[23]. وصدف أَني كنت أرقب الاتصالات ذلك اليوم، فرأيت هذه الحكاية. وقد أذعنت وزارة العدل لهذه الحقائق. إِن ما يعنيه

ذلك هو أننا نعلم من أين كان يأتي النفط. إذ أَعْلَمَ كلينتون وبوش قبله، شركة تكساكو أنَّه برغم الحظر الرئاسي علىٰ شحن النفط، فإن ذلك لن يفرض بالقوة، وبالتالي يمكنها شحن النفط إن رغبت في ذلك.

وهكذا نُسف نظام العقوبات بتدخّل الولايات المتحدة وقيامها بدعم النّظام العسكري بصورة سريَّة إلىٰ أن رَوّع هذا النّظام الشعب، الأَمر الّذي دعا الولايات المتحدة إلىٰ التدخّل لإعادة الرئيس جين بيرتراند أريستايد (Jean - Bertrand Aristide) شريطة أَن يتبع برنامج مرشح الولايات المتحدة للرئاسة المهزوم في انتخابات 1990. بيد أَن تلك هي إحدى الحالات التي تُسَوَّغ فيها العقوبات. ويمكنك أَن تفكّر بحالات أُخرى. ويمكنك أَن تلقي علىٰ واحدة منها نظرة علىٰ حدة. ولكن هناك رأَي قوي ضدها له الأولوية والّذي ينبغي أَن يتم التغلّب عليه. وهناك أَسباب، أحياناً، للتغلّب عليه.

- لقد بلغ نظام العقوبات المفروض علىٰ العراق من العمر عشر سنين. ولكن الدلائل تشير إلىٰ أَن آثاره علىٰ الشعب العراقي مترنحة.

بل هناك جانب آخر لهذا الأَمر. لقد عَزَّزت صدَّام حسين من زوايا كثيرة. منها: إضعاف المعارضة ضده. إذْ أَصبح همّ النّاس البقاء علىٰ قيد الحياة. وغدا كل عراقي يائساً، حقوداً، يلتجئ إلىٰ أية سلطة موجودة. وتلك هي ردود فعل طبيعيَّة علىٰ أية كارثة عامة. وعلينا ألاّ ننسى أَن القصف نفسه في العام 1991 إضافة إلىٰ العقوبات

كان شكلاً من أَشكال الأَسلحة البيولوجية. وكان ذلك استخدام فعلي، وليس احتمالي، لأسلحة الدمار الشامل. إِذْ عندما تدمّر محطة تنقية مياه، أَو شبكة مجاري، أَو نظاماً كهربائياً، فإِن ذلك يعادل نشر البكتيريا التي تسبِّب الأَمراض. تلك هي أسلحة بيولوجية.

لدينا كل ما يسوّغ قلقنا بشأن احتمال استخدام الأَسلحة البيولوجية في العراق وفي أمكنة أُخرى غيره بما في ذلك هنا، ولكن علينا أَن نقلق أَكثر بشأن الاستخدام الفعلي لأَسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأَسلحة البيولوجية. وتوثيق هذا الأَمر واضح تماماً. إِذْ يمكنك أَن تناقش الأعداد الهائلة من الأَطفال الّذين لاقوا حتفهم. هل بلغ عَدَدُهم حقًّا نصف مليون تقريباً؟ ولكن المسألة لا تناقش نوعياً، ولا تناقش من زاوية أَن ذلك يعزِّز صدَّام حسين.

- تنشر النيويورك تايمز مرّة كل سنة تقريباً مقالاً بعنوان رئيسي: «يرى كثير من العرب معايير مزدوجة لصالح إسرائيل»[24] ثم يأتي تقرير يستشهد بمفكرين وقادة سياسيين يقولون، يمكن أَن تستخدم الولايات المتحدة معايير مزدوجة. فعندما تسافر في البلاد، وفي العالم وتتحدَّث عن التزام الولايات المتحدة بقرارات مجلس الأَمن، كيف يكون ردّ النّاس؟

أَنا لا أَطرح الموضوع بهذا الشكل. لا أَعتقد أَن هناك مكيالاً مزدوجاً. ولا أَعتقد أَن هناك عدم تناسق. بل أَعتقد أَن هناك معياراً واحداً، ويجري اتباعه باستمرار. فهناك سياسات مصاغة سلفاً على

ضوء مصالح القوة الأَمريكيَّة المحلية ورابطة الدولة المشتركة. ويجري اتباعها باستمرار. فليس هناك معايير مزدوجة. ليس لهذه السياسات بالقانون أَو بالأَخلاق أَو بالمصلحة العامّة للإِنسان. بل لها علاقة بزيادة بعض المصالح إِلىٰ الحد الأَقصى.

يمكننا بيان تلك المصالح. ليست متشابهة، ولكن يمكن تحديدها بصورة جيدة تقريباً، وأَعتقد أنّها تتبع بثبات. ولهذا عندما يتحدَّث النّاس عن معايير مزدوجة وعن عدم التناسق، كما يفعلون في جميع أَنحاء العالم، يكون جوابي عندما أستطيع التحدّث معهم هو أنّهم ينظرون إِلىٰ الأُمور بطريقة غير صحيحة. السياسة الأَمريكيَّة منسجمة ومتناسقة منذ زمن طويل. لقد غيَّرت الحرب الباردة تطبيقاتها التكتيكية، ولكنها كانت تطبّق قبل الحرب الباردة وبعدها. لا يتعدَّى الأمر مجرد تعديلات تكتيكية، كما هو حال التغييرات الأُخرى.

هل ذلك مفهوم في بقية أَنحاء العالم؟ بالتأكيد. ولنأخذ مصر، علىٰ سبيل المثال، التي تعد حليفاً للولايات المتحدة. تصدر جريدة الأَهرام، الشبه الرسمية، طبعة أسبوعية باللغة الإِنكليزية. أقرؤها. إِنهم يشعرون بالمرارة تجاه ما يسمونه، خطأ برأيي، المعايير المزدوجة. والأَمر نفسه في الهند، وتايلاند، وفي كل مكان آخر. حتى في الغرب يصفون آراء الولايات المتحدة بـ«التباين الغريب». وفي أوروبا يتحدَّث المعارضون لموقف الولايات المتحدة تجاه غرب آسيا الّذي نسميه الشرق الأَوسط عن هذا المعيار المزدوج في السياسة

الأَمريكيَّة؛ وهو خطأ خطير لأنهم بذلك يخفقون في إِدراك أَن سياسة الولايات المتحدة منطقية تماماً ـ رغم أَن النّاس يختارون أحياناً، اختياراً منطقياً، سياسة يصدف أنّها لا تجدي.

سياسة الولايات المتحدة منطقية تماماً، ومفهومة، ومتناسقة، وتفسَّر وتطبّق عبر الزمن. أما أَن نَصِفها باللاعقلانية وبالازدواجية وباللاتناسق فيعني أننا نبالغ. إِذْ يفترض، بناء علىٰ هذا الوصف، وجود بعض المجانين الّذين يفعلون أُموراً بطريقة عشوائية. لا ليس الأَمر كذلك، أَبداً. بل هناك عقلاء جداً يفعلون الأُمور وفق خطط وبدلالة المصالح التي يدركونها ويحاولون تطبيقها. ليسوا منزهين عن الخطأ. فهم يرتكبون أخطاء بلهاء. وهناك قدر كبير من الغباء والجهل. بل أَصبحت هذه السمة في عهد كيسينجر سمة كلاسيكية. ومع ذلك فهي سياسة متناسقة ومفهومة، وأظن أَنَّه لا بد من رؤيتها من هذه الزاوية.

- كانت الأُمور كلها التي طُرحت أثناء لقائك الأخير مع الإِذاعة الوطنية الشعبية (NPR) تدور حول حرب الخليج في فبراير (شباط) 1991. وعلّقت عليها في دقيقتين[25].

دقيقتان وثلاثون ثانية. أتذكّر جيداً لأَنَّهم، خلافاً لأَي بلد أَعرفه، أصرّوا علىٰ أَن أعطيهم النص مسبقاً ليتأكّدوا من أَن كل شيء علىٰ ما يرام، وأن الحديث سوف يستغرق دقيقتين وثلاثين ثانية تماماً. وطلبوا أَن يكون الحديث مطبوعاً لدفع أَي احتمال بحدوث خطأ. لم تُتَحْ لي

الفرصة لأقول أية كلمة سوى ما وافقوا عليه. قرأت النّص أَول مرَّة، وصدف أَن استغرقت دقيقتين وست وثلاثين ثانية. فطلبوا مني أَن أقرأ بسرعة أكبر. وفي المرَّة الثانية، استطعت أَن أخفض الزمن إِلىٰ دقيقتين وثلاثين ثانية بالصيغة التي وافقوا عليها تماماً.

- لقوة الدفع لتعليقاتك علاقة بالبلدان التي تنتهك قرارات مجلس الأَمن. إِذْ كنت تتخيل قصفاً أَمريكياً لتل أبيب، وأنقرة، وجاكرتا.

كان ذلك صحيحاً في العام 1991 عندما أخذ هجوم تركيا علىٰ سكّانها الأَكراد يزداد كثافة. لم أعلم بالهجوم في حينه، ولكن ذلك كان بداية لسنوات كثيرة من الهجوم الكثيف جداً والمدعَّم أَمريكياً علىٰ الأَكراد في جنوب شرق تركيا، الأَمر الّذي أدَّى إِلىٰ إِخلاء المنطقة من السكان. إِذْ هرب حوالي مليون كردي إِلىٰ مدينة ديار بكر شبه العاصمة الكردية. واستخدمت النفاثات التي تزود بها الولايات المتحدة تركيا في تلك الهجمات. اكتشف الكونغرس هذه الحقيقة فعارضها لأنّها كانت غير شرعية. تلك هي تركيا، ناهيك عن القائمة الطويلة من الأَعمال الوحشية بما فيها ممارسة التعذيب، وانتهاك حقوق الإِنسان، وغزو قبرص. لدى تركيا سجل مخيف. فقلت، حسناً؛ لِمَ لا تقصف أنقرة، عاصمة تركيا؟ فنحن الّذين كنا نزوّدها بالسلاح والمعدات. والواقع أَن تركيا كانت أكبر مستورد للسلاح الأَمريكي في الفترة التي كانت تصعّد الهجوم علىٰ الأَكراد. أما فيما يتعلّق بجاكرتا، فكان سجل سوهارتو لا يقل سوءاً عن سجل صدَّام حسين، بل ربما أسوأ.

- ليس كما تقول النيويورك تايمز.

يُعَدُّ سوهارتو «فتانا اللطيف» كما وصفه مسؤول رسمي في إدارة كلينتون ـ «ديكتاتور صالح»[26]. جاء إِلىٰ السلطة عام 1962 بمذبحة راح ضحيتها نصف مليون تقريباً، ولا نريد أَن نذكر الباقي. صدف أَن حصلت مذبحة ديلي (Dili) في تيمور الشرقية في العام 1991، أَي بعد شهرين من لقائي مع محطة (NPR) الأَمر الّذي لفت الانتباه إِلىٰ هذه القضايا. ولهذا، فلتقصف جاكرتا، بالتأكيد.

أَما إِسرائيل فكانت تحتل جنوب لبنان انتهاكاً لقرار مجلس الأَمن التابع للأمم المتّحدة والصادر في مايو (أيار) من العام 1978 بالإِجماع يأمر إِسرائيل بالخروج من لبنان علىٰ الفور دون قيد أَو شرط. قالت الولايات المتحدة لإِسرائيل: انسي ذلك، فبقيت إِسرائيل في لبنان. وكان الإِسرائيليون يقومون باستمرار بهجمات إِرهابية علىٰ بقية اللبنانيين. وكان السجناء يعذّبون في إِسرائيل. وكان هناك قمع عنيف في الأَراضي المحتلة، وسرقة أراضي المواطنين العرب داخل إِسرائيل. ويمكننا الاستمرار وذكر المزيد. لذلك، حسناً، فلتقصف تل أبيب. يمكننا الاستمرار في القائمة.

فإِذا ما نظرنا علىٰ قائمة المتلقين الرئيسيين للمساعدات الأَمريكيَّة، سنجد أَن كلاً منهم هو بالفعل منتهك كبير لحقوق الإِنسان. وتبيّن ذلك منظّمات حقوق الإِنسان كل عام، مثل منظّمة (Human Rights Watch). وتبيّن تلك المنظّمات أَن جميع المساعدات

الأَمريكيَّة غير شرعية بموجب القانون الأَمريكي. إِذْ لا يَسمح القانون الأَمريكي بإِرسال مساعدات إِلىٰ الدول التي تعذّب مواطنيها بصورة منتظمة. ولنستعرض قائمة متلقي هذه المساعدات. فلسوف نجد أنهم جميعاً ممن يعذِّبون مواطنيهم. ففي نصف الكرة الغربي تُعد كولومبيا أكبر متلقي للمساعدات العسكرية الأَمريكيَّة في تسعينيات القرن العشرين والتي لها أسوأ سجل لحقوق الإِنسان.

ذلك هو محور التعليق في محطة NPR. وبالطبع لا ينبغي قصف هذه البلدان. فإِن كنت تريد وقف الإِرهاب والأَعمال الوحشية الجارية باستمرار، فلتكف الولايات المتحدة عن دعم هؤلاء. لذلك نحن ندعم «أولاً، لا تؤذوا الآخرين». فلا حاجة لقصف أنقرة أَو جاكرتا. فقط توقفوا عن دعم أعمالهما الوحشية. وبعد ذلك يمكن أَن نسأل ماذا يمكن فعله.

- النقطة التي كنت أحاول التأكيد عليها أيضاً هي أَن هذا التعليق الّذي استغرق دقيقتين وثلاثين ثانية، كان محاطاً تماماً بطبول الدّعاية لحرب الخليج.

من المدهش أَن محطة NPR سمحت بمثل ذلك الخروج عن الموضوع بصراحة. ذلك نادر جداً. فهم عادة يصرّون علىٰ وحدة الموضوع بصورة كاملة. ولكن في مثل هذه الحالة سمحوا بهذا الخروج الطفيف جداً، تحت الضغط الشعبي، علىٰ ما أظن.

- ولكن لم يكن هناك سياق لتعليقاتك. ربما يتساءل المستمع

العادي، ماذا؟ قصف تل أبيب؟ لا أفهم ذلك. ثم يجري الانتقال إلىٰ بند إخباري جديد.

أعود إلىٰ تعليق الفتى الّذي كان علىٰ الخط الليلي (Night line). جيف غرينفيلد (Jiff Greenfield). فقد أشار إلىٰ نقطة صحيحة تماماً موضحاً عدم رغبتهم في وجودي. قال هناك سببان. أولهما هو أنني من نبتون (Neptune)؛ وثانيهما أنني أفتقر إلىٰ الإيجاز[27]. وأنا أتفق معه.

- علىٰ كلا الوجهين؟ نبتون أيضاً؟

من وجهة النظر هذه. والواقع هذا هو ما كنت تقوله قبل قليل. فالّذي قلته في دقيقتين وثلاثين ثانية في محطة NPR لا بد وأن يبدو للمستمع العاقل أني أتحدَّث كما لو كنت من كوكب نبتون. فليس هناك سياق، ولا خلفية، ولا دليل. إذْ كانت تعليقاتي مختلفة تماماً عما ألفوا سماعه، والرد المنطقي هو: أَن هذا الرجل لا بد وأن يكون من كوكب نبتون. لقد وقع عن كرسيه الهزّاز. ذلك صحيح.

أما مسألة الإيجاز، فهي هامة أيضاً. لم أسمع بهذه الكلمة (Concision) من قبل، ولكنّه مصطلح جميل. لهذا عليك أَن تؤطّر تعليقاتك بحيث يمكنك ملاءمتها بين تجارتين أَو في خضم سيل عارم من الدّعاية يتدفق في اتجاه واحد لا يحيد عنه. وهذا يعني أنّك لا تستطيع توضيح ما تقول. ولهذا يُوضع المرء أمام اختيارات بسيطة جداً. إمّا أَن يُكرّر المعتقدات التقليديَّة التي يقولها كل النّاس، والتي

لا تحتاج إِلىٰ أَي برهان لإِثباتها. فإِن كنت تسير في موكب، لا تحتاج إِلىٰ دليل. وإِما أَن يقول شيئاً صحيحاً في واقع الأَمر، ولكنّه يبدو وكأنّه آت من كوكب نبتون. والإِيجاز يتطلّب عدم وجود ما يدعم القول أَو دليل عليه. ويؤكّد طُوفان العقائد المتفق عليها أَن ذلك سيبدو وكأنّه خارج عن السياق.

لذلك أتفق، أساساً، مع تعليق ذلك الشخص، وأَعتقد أنّهم يقومون بوظيفتهم جيداً. تلك هي الطريقة لضمان السيطرة الفكرية ومنع النّاس من التفكير، حتى في أمور بالغة البساطة، كالأُمور التي كنا نتحدَّث عنها قبل قليل. مثلاً، كيف يمكن لقضية فلسفية عميقة أَن تعمل وفق خطوط حزبية صارمة، تصويتاً بعد تصويت؟ أَو كيف يستقيم أمر قصفنا للوحش لأنه قصف مواطنيه بقنابل الغاز التي زوّدناه نحن بها؟ فمن المهم جداً التأكّد من عدم توقّف الشعب طويلاً عن التفكير في مثل هذه القضايا.

- بالنظر إِلىٰ وضع جيوسياسي عالمي أكبر، ما الّذي تراه يتطور وينمو لصالح سياسة الولايات المتحدة مقابل أوروبا؟ فاليورو، العملة الوحيدة الجديدة، سوف يُطرح للتداول في غضون السنتين القادمتين. وألمانيا تُعَدُّ مركزية، بفضل كون فرانكفورت مركز إِدارة اليورو أساساً، وكون برلين المحور الأَكبر لحركة النقل الأوروبية، وليس عاصمة ألمانيا السياسيَّة فحسب، فهل تظن أَن تحدي أوروبا للهيمنة الأَمريكيَّة مرغوباً أصلاً؟

ذلك يعتمد علىٰ ماهية أوروبا. فما زالت الوحدة الأوروبية حتى

الآن تخضع للسيطرة الصارمة للمصارف المركزية. إنّه نظام مصرفي مركزي، أي أنَّه نظام سياسات نقدية صارمة وجهود مكثّفة تنزع إلىٰ العقد الاجتماعي، وهو أكثر تقدماً عن النّظام الأوروبي بكثير. إنَّه يتحدَّى الولايات المتحدة في مجالات كثيرة. مثلاً، يمكن أن يصبح اليورو عملة دولية بديلاً عن الدولار، الأمر الّذي ربما يسفر علىٰ مختلف أنواع النتائج المعقَّدة علىٰ الهيمنة الأمريكيَّة. وربما يعني ذلك أن أسعار النفط ستتحرَّر من هيمنة الدولارات الأمريكيَّة. وربما يعني ذلك أيضاً نسف قوة الولايات المتحدة إلىٰ حدّ ما.

هنالك اختلافات. فمهما كان لون أوروبا السياسي، فإن لديها مواقف تختلف عن مواقف الولايات المتحدة بشأن الكثير من القضايا. ومن الأمثلة علىٰ ذلك، الشرق الأوسط. ففي هذا السياق فإن أوروبا هي أوروبا باستثناء إنكلترا. إذْ ما زالت إنكلترا الجرو الوفي للولايات المتحدة. وأوروبا ذات القاعدة الألمانية، وما أدراك ما ألمانيا، لها مقارباتها المختلفة تجاه أوروبا الشرقية؛ البلقان آسيا الغربية، ومنتجي النفط، وهكذا. ومن المهم جداً معرفة أن أمريكا وبريطانيا قد عُزلتا ليس فيما يتعلّق بالشأن العراقي، بل كذلك فيما يتعلّق بالشأن الإيراني. وكوبا حالة أُخرى. في تل الحالة تُعَدَّان معزولتين تماماً. والواقع أن أمريكا تقف وحدها فيما يتعلّق بالمسألة الكوبية. حتى بريطانيا لا تسايرها تماماً. أما الإسرائيليون فيقولون إنّهم مع الولايات المتحدة في تلك القضية. عليهم أن يقولوا ذلك، ولكنّهم انتهكوا الحظر المفروض علىٰ كوبا. وفي ما يتعلّق بالمسألة

الإِيرانية فتقف أَمريكا وبريطانيا وحيدتين، ليس بصورة كلية، فإِسرائيل توافقهما بشأن إِيران. وربما توافقهما تركيا كذلك. ولكن أوروبا، ككتلة، لا توافقهما. كلما أَصبحت أوروبا قوة مستقلة أَكثر، وهو أمر سوف يتحقَّق بمرور الزمن، ازداد وضع أَمريكا في موقف أصعب.

أما ما نوع القوة التي ستكوِّنها أوروبا فتلك مسألة أُخرى، ولكن ستكون نوعاً من القوة المستقلّة. وسوف تجد الولايات المتحدة صعوبة أَكبر في تطبيق برامجها لمنطقة غرب آسيا الحاسمة بسبب وجود منابع الطاقة فيها. وبرأيي، وهو مجرد تخمين، إِذْ ليس لدي الوثائق، أَن من أسباب محاولة الولايات المتحدة الظهور بأَنَّها عنيفة وانتقامية ومتمرّدة بقدر ما تستطيع هي تخويف أوروبا وغيرها، ولكي تقول لهم: نحن عاجزين عن إِقناعكم، ولكن أزيحوا عن طريقنا، فنحن عنيفون وخطرون. نشرت، قبل سنة، وثيقة تخطيط للقيادة الاستراتيجية اسمها «أساسيات الردع بعد الحرب الباردة»[28] كان من الصعب الإِمساك بها، ولكن تسرّب منها بعض النُتَف. ويقول ما تسرّب منها: علىٰ الولايات المتحدة أَن تكوِّن شخصيَّة قومية تتّصف بالعنف والانتقام والانفلات من أية سيطرة. فذلك سوف يخيف النّاس.

- ذلك يشبه نظرية المجنون لنيكسون.

إِنه نوع من بعث نظرية المجنون لنيكسون. ولا أَحد يعلم إِذا كانت تلك النظرية موجودة فعلاً. إِن الّذي نسبها إِلىٰ نيكسون هو «هـ. ر. هالدمان» (H. R. Haldeman) أَو شخص آخر. هذه الفكرة

واضحة وليست أصيلة بالنسبة للولايات المتحدة. هناك مصادر أقدم من ذلك. تقول النظرية: «لا نستطيع إقناع النّاس، ونحن أقوياء. لا نضاهى في مجال القوة. لذلك من المعقول أَن تكون لنا شخصيَّة قومية تَتَّصفُ بالعنف والانتقام واللامعقولية والانفلات من السيطرة. وعلينا استخدام ترسانتنا النووية لهذه الغاية. وبوجود نظام استعراض القوات ودرجة انعزال الولايات المتحدة خصوصاً فيما يتعلّق بقضايا غرب آسيا، يغدو ذلك معقولاً. ولا بد أَن يكون جزءاً من السبب الداعي لأُمور مثل قصف السودان وأفغانستان، أَو العراق بطريقة تُعَدُّ من أكبر الإِهانات الوقحة للأمم المتّحدة. دع العالم يعرف أننا لا نتقيد بقانون ولسنا منضبطين، بل نحن انتقاميّون، وخير للعالم أَن يشاهد ما يجري فقط. وذلك يتعلّق بالعراق وإِيران كليهما. وفيما يتعلّق بالشأن الإِيراني فإِن أوروبا، وربما إِنكلترا أيضاً، في هذه الحالة، ترغب في إِعادة إِيران إِلىٰ النّظام العالمي.

● لقد أقاموا معها، مؤخراً، علاقات دبلوماسية.

من الواضح أنّهم يريدون لإِيران أَن تكون من ضمن النّظام العالمي. ففي الشرق الأَوسط بالذات، يوجد تحالف كامل ومكشوف بين إِسرائيل وتركيا والسلطة الفلسطينية. لا يبدو أَن الفرقاء متساوون، ولكن عليك أَن تتذكّر أَن الفلسطينيين هم عنصر إِثارة كبير في العلاقات العربية ـ الأَمريكيَّة. فتوجُّههم يثير قلقاً كبيراً في العالم العربي والعالم الإِسلامي، ولهذا إِن بقي ذلك هادئاً نوعاً ما فإِنَّه يُعَدُّ تعزيزاً كبيراً للولايات المتحدة. وذلك هو دور السلطة الفلسطينية. إِذْ

من المفترض أَن تسيطر السلطة بقسوة ووحشية علىٰ بانتوستان (Bantustan) تحت الهيمنة الإِسرائيلية، أَي الهيمنة الأَمريكيَّة. ومن المفروض أَن يكبح ذلك القضية الفلسطينية ويثبطها.

إِسرائيل وتركيا هما القوتان العسكريتان الكبيرتان. وكان هناك رد فعل ينمو علىٰ ذلك. فالمملكة العربية السعودية وإِيران تحركتا باتجاه مزيد من التقارب. مصر تقدمت، وسوريا اضطرت للتراجع.

الشرق الأَوسط منطقة خطرة ـ سَريعة الاشتعال جداً، متحولة التحالفات، طن من النفط، ودول مسلحة تسليحاً ثقيلاً. وهي مصدر الطاقة الكبير في العالم، ووفقَ كل التصورات سيكون لهذه الطاقة دور كبير في ما هو آت من الزمان.

لا تريد أوروبا، حتى ولا البلدان العربية، عزل إِيران بالطريقة التي عُزلت بها. ومن الممتع أَن شركات النفط الأَمريكيَّة تريد إِعادة إِيران إِلىٰ الحظيرة الدولية. ولكن الإِدارة الأَمريكيَّة، ترفض ذلك، حتى الآن علىٰ الأَقل. ولهذا هناك هرج ومرج كثير حول مسألة توضيع أنابيب نفط آسيا الوسطى. شركات النفط وأوروبا تريد تمريرها عبر إِيران لأن ذلك أقل كلفة وأَكثر استقراراً وأَفضل طريقاً. أما الولايات المتحدة فتعترض علىٰ ذلك وترفضه حتى الآن. فهي تريد للأنابيب أَن تنتهي في تركيا متجنبة روسيا. وتظل مسألة من سوف يسيطر علىٰ مصادر الهيدروكربون الموجودة في بحر قزوين ويجني أرباحاً منها موضع رهان وخطر. إِن هذه المصادر لا تساوي مصادر

الخليج، ولكنّها، مع ذلك، كبيرة، ولهذا تدور مناورات كثيرة وخداع كبير حول تلك المسألة.

ولنعد إِلىٰ النقطة التي أَثرتها، فأقول كلما ازداد استقلال أوروبا كانت أقدر علىٰ أَن يكون لها دور في هذه القضية.

- هنالك دلالات ظهرت علىٰ نشوب حرب تجارية مع أوروبا، كحرب الموز، مثلاً.

هنالك نزاع كبير في منظّمة التجارة العالمية (WTO) الآن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتنخرط فيها شركات ومؤسّسات مختلفة. فالاتحاد الأوروبي (E.U.) يعطي الأولوية إِلىٰ المستعمرات الأوروبية السَّابقة في جزر الكاريبي. أما الولايات المتحدة فتريد، في هذه الحالة، «ملعباً مستوياً» لأن المنتجين الكبار والشركات الغنية فعلاً، في أيدي الولايات المتحدة. لذلك تريد أَمريكا «ملعباً مستوياً» الأَمر الّذي يعني سحق جزر الكاريبي.

- قلت مراراً كثيرة أنك لست من لجنة العفو الدولية. ولا تستطيع دعم كل قضية علىٰ انفراد. فما هي العوامل التي تحدّد انخراطك في أية قضية معينة؟ فمثلاً، التصق اسمك كثيراً بتيمور الشرقية. في حين أنك تعلم الكثير بشأن التيبيت (Tibet) التي هي قضية هامّة كذلك.

يعود ذلك، جزئياً، إِلىٰ القدر الّذي يستطيع المرء أَن يفعله في هذه القضية أَو تلك. والأَمر شبيه بالحياة الشخصيَّة؛ فإِن كنت لا

تستطيع فعل شيء بشأن قضية ما، فلا يعنيك إصدار بيانات كبيرة حولها. وهكذا يمكننا جميعاً أن ندين جنكيزخان (Genghis Khan) ولكن ليس في ذلك أية قيمة أخلاقية. ولهذا فالسؤال الأول هو: إلىٰ أي مدى نستطيع أن نؤثّر في الأُمور؟ ليس هناك نظام حسابي لذلك، بل هناك بعض المعايير. فمثلاً، بالقدر الّذي نخرط فيه قوة أمريكا بصورة مباشرة، يمكننا التأثير أكثر مما لو لم يكن الانخراط مباشراً. وهناك عوامل أُخرى، مثل، ما هو مدى شعبية تلك القضية. فإن كانت شائعة جداً، ويتحدَّث عنها الكثيرون، فلا أشعر بفائدة كبيرة يمكن أن تنجم عن كلامي عنها، حتى ولو كنتُ أَعتقد أنّها هامَّة جداً.

ولنأخذ قضية جنوب أفريقيا، علىٰ سبيل المثال. لم أتكلم كثيراً حول الابارتيد رغم اعتقادي بأن دحر الابارتيد مسألة هامة جداً. والسبب هو وجود أصوات قوية جداً تهاجم التمييز العنصري. فلم يبد لي أَن قولي: «إِنني موافق علىٰ إِسقاط التفرقة العنصرية» سيكون إِسهاماً ناجحاً في هذه المسألة. لذلك أفضّل أخذ القضايا غير الشائعة، القضايا المُبعدة عن دائرة الشعب رغم أهميتها الجوهرية، والتي نستطيع فعل الكثير بشأَنّها. اجمع تلك المسائل ولسوف تستخلص حكماً ما.

هنالك أُمور أُخرى شخصيَّة تماماً. إِنني مهتم بإِسرائيل التي كانت فلسطين منذ طفولتي. نشأت في بيئة منخرطة بهذه القضايا. أقمت في

إِسرائيل، وقرأت الصحف العبرية، ولي أصدقاء كثيرون هناك، ولهذا من الطبيعي أَن أنخرط في هذه المسألة. فضلاً عن الأَمثلة الشخصيَّة، أَعتقد أَن هذه المعايير تُعَدُّ هامَّة.

أما في حالة التيبت، فقد كتبت قليلاً عنها في ستينيات القرن العشرين، وأشرت إِلىٰ أَن ما علينا تذكّره وعدم نسيانه ونسأل أنفسنا عنه هو: كيف أَصبحت التيبت في الصين أصلاً؟ ما هو شأن المقاطعات النائية؟ فما الّذي أدخل مقاطعات مثل التيبت ومنشوريا (Manchuria) ومونغوليا (Mangolia) في إِطار الصين أصلاً؟ يتبين لنا أَن الولايات المتحدة كانت تحبّذ ذلك الانضمام. وكانت بريطانيا هي القوة الكبرى في ذلك الحين. ولكن القوى الغربية والولايات المتحدة دعمت توحد المقاطعات النائية ضمن إِطار الصين لأنّها كانت تعتقد أَن صديقها تشيانغ كاي شيك (Chiang Kai-Shek) سيحكمها جميعاً. وهكذا خضعت لهذا النّظام الشبيه بالفاشي بتأييد من الغرب الّذي أراد له أَن يكون أقوى وأكبر ما يمكن. كانت هناك معارضة لهذا التوجّه. فمثلاً، عارض أوين لاتيمور (Owen Lattimore) المتخصّص بشؤون مونغوليا، ذلك بشدّة. فوصف بأنّه شيوعي يأتمر بأمر جوزيف ماك كارثي (Joseph McCarthy). وعندما ضُمَّت التيبت للصين في العام 1950 لم يعلن الغرب أَي احتجاج استمراراً لهذه السياسات. فضلاً عن أَن قضية التيبت لا تبدو للناظر قضية مباشرة. إِذْ ارتكب الصينيّون أعمالاً وحشية، ولكن الأُمور قبل الاستيلاء عليها لم تكن علىٰ ما يرام.

- شاهدتُ في السادس من يناير (كانون ثاني) في تايلاند حكاية نشرتها محطة تلفزيون BBC World حول تقرير هاتفيلد (Hatfield) بشأن الديوكسين (dioxin) في ڤيتنام. قالت ال BBC إن الديوكسين كان إرثاً مدمّراً للحرب الڤيتنامية، إذْ تلوَّث به ما يقارب 14٪ من ڤيتنام الجنوبية؛ ويعاني الأَطفال الڤيتناميون الذين يولدون اليوم من حنك مشقوق، وإِشكالات عقلية، وتشوهات في الأَطراف. ومع ذلك لم ينشر سوى قصة واحدة حول هذا الموضوع في الصحافة الأَمريكيَّة الرئيسة، في صحيفة لوس أنجيلز تايمز (Los Angels Times)[29].

تقرير هاتفيلد ممتع. إنّها جماعة كندية تدعمها، على ما أظن، الحكومة الكندية. تقوم بإِجراء بحوث بعناية، واختارت لها وادياً معيناً حيث توجد مجموعة مراقبة جيدة تابعة لها. اكتشفت الدراسة مستويات عالية من الديوكسين. ولم يظهر في هذا الوقت سوى مقالة ديڤيد لامب (David Lamb) في صحيفة لوس أنجيلز تايمز. نشرت مقالات مبعثرة خلال سنوات. وكنت أجمع هذه المقالات. وكانت هناك مقالة في صحيفة وول ستريت جيرنال (Wall Street Journal) قبل سنة[30]. وكانت تظهر مقالات بين الحين والآخر في صحيفة نيويورك تايمز (New York Times). وكانت كلها تتبع مساراً واحداً، هو المسار الّذي اتبعه ديڤيد لامب ذاته أيضاً، وكما أذكر، يقول، ربما في الفقرة الأخيرة، شيئاً حول إِمكانية كون هذه المنطقة مثالية لقياس تأثير الديوكسين. ذلك هو الخط الذي اتبعته

المقالات: افتقارنا للاهتمام بهذه المسألة خطأ لأن بإمكاننا أَن نتعلّم شيئاً مفيداً لنا.

هذه هي منطقة اختبار مثالية. خضعت ڤيتنام الجنوبية لأَسلحة كيماوية، وليس ڤيتنام الشمالية. لقد استثني الڤيتناميون الشماليّون من هذا العمل الوحشي، ولهذا أَصبح لدينا زيادة سكانية مُسَيطر عليها. لهذا الشعب جينات واحدة، ولدينا ضوابط جيدة. ويمكننا اكتشاف شيء ما حول مؤثّرات الأَسلحة الكيماوية ـ وخصوصاً الديوكسين ـ والدمار البيئي الناجم عن استخدامها بفضل إِجراء مقارنة بين ڤيتنام الشمالية وڤيتنام الجنوبية. وربما نتعلّم شيئاً مفيداً من ذلك. كتبت باربارا كروسيت (Barbara Crosette) مراسلة التايمز في جنوب شرق آسيا، قائلة: هذه فرصة علمية حقيقيّة هامّة[31].

لم تظهر فكرة إِمكان قيامنا بأَي عمل يمكن أَن يساعد أولئك النّاس. ولم تبرز فكرة إِمكان اعتذارنا على ترك حوالي نصف مليون من الأجنة الميتة أَو المشوَّهة تشويهاً مخيفاً مصفوفين في مشافي سايغون (Saigon)، ولا حتى فكرة مساعدة الضحايا. ومع ذلك نفوِّتُ فرصة معرفة شيء يمكن أَن يكون مفيداً لنا. تلك هي القضية. وهو أمر ملحوظ تماماً.

ليست هذه القضية هي الوحيدة، ولكنّها مثالي مأساوي مفجع على ما أوردته تلك الصحيفة التايلاندية التي استشهدت بها قبل قليل عن الحاجة إِلى احتواء الولايات المتحدة، ليس فقط بسبب قوّتها، بل أيضاً بسبب كون ثقافتها الفكرية شريرة جداً. إِذْ من المدهش جداً أَن

تكون لدينا القدرة علىٰ النظر إِلىٰ نتائج السلاح الكيماوي ونقول: ربما نتعلّم شيئاً من ذلك بسبب وجود زيادة سكان مسيطر عليها.

من النادر أن يذهب مراسل إِلىٰ ڤيتنام ليرى ذلك بنفسه. يفعل البعضُ ذلك أحياناً. والحالة الوحيدة التي أَعرفها هي ما قام به مراسل إِسرائيلي جيد هو أمنون كابيليوك (Amnon Kapeliouk). كان مراسل الليموند (Le Monde) لإِسرائيل. ذهب إِلىٰ ڤيتنام قبل سنتين، وكتب بالتفصيل في الصحافة العبرية عما شاهده هناك[32]. فكان ما كتبه مريعاً. قال إِن ما شاهدته يذكرني بما سمعناه أثناء محاكمات أدولف إِيخمن (Adolf Eichmann) وجون ديجانجوك (John Dejanjuk). ذلك ما وصفه كابيليوك. فهو لم يقل يمكن أَن تكون هذه تجربة جيدة نتعلّم منها درساً، بل قال: ها هنا جريمة حرب كبرى.

أشار تقرير هاتفيلد إِلىٰ أَن السلاح الكيماوي في ڤيتنام استهدف المؤن الغذائية. ذلك صحيح. إِذْ كانت مراكز التموين هدفاً أولياً. فعندما أذن كينيدي باستخدام السلاح الكيماوي في العام 1962 تحت غطاء عمليّة رانش هاند (Ranch Hand) كان من أهدافها تدمير موارد الغذاء لأولئك الّذين كانوا يشنّون «عدواناً داخلياً»، أَي الشعب المحلي. فكان الضرر البيئي الّذي أَحدثه استخدام السلاح الكيماوي هائلاً. وكان الضرر الذي لحق بالبشر بالغاً جداً. وأَعتقد أَن ڤيتنام تقدّر أَن الضرر قد لحق بحوالي نصف مليون إِنسان؛ وهذا أمر خطير. والنتائج واضحة تماماً. وهناك قلق بسبب تعرّض الجنود

الأَمريكيين المحترفين إِلىٰ الديوكسين، ولكن بصورة أقل، بالطبع، من الڤيتناميين.

- من خلال التعرّض إِلىٰ إِيجنت أورنج (Agent Orange).

هذه المادة التي تحتوي علىٰ الديوكسين ذات التأثير المدمّر علىٰ البيئة، بالطبع، وعلىٰ الريف، حيث كانت غالبية السكان، وليس هنا. ومن التعليقات ما هو صاعق. وما ذكرته ليس إِلاَّ مثالاً، ولكن دعني أذكر حالة أُخرى. نشرت صحيفة وول ستريت جيرنال قبل حوالي السنة والنصف مقالة حول منطقة معينة تعرّضت لحرب كيماوية[33]. وكان ذلك من المشهد العام. ثم قالت: لماذا لا تولي الولايات المتحدة بعض الاهتمام لهذا؟ وكان هناك سطر في المقالة مفاده: إِن الولايات المتحدة المنهكة عاطفياً بعد هزيمتها لم تستطع أَن تولي مثل هذا الأَمر أَي اهتمام.

وبغضّ النظر عن أَن ذلك لم يكن هزيمة ـ بل كان نصراً ـ فإِن المستوى الأَخلاقي الّذي يبيّنه هذا الأَمر محير تماماً. فها نحن قد مسحنا بلداً من الوجود. تركنا مئات الآلاف من النّاس إِما يعانون من مرض السرطان أَو يموتون بسببه، إِضافة إِلىٰ التشوهات الولادية، وأربعة ملايين جثة، وثلاثة بلدان مدمَّرة تماماً، ومع ذلك فنحن مرهقين عاطفياً جداً لدرجة أننا لا نستطيع أَن نهتم بمثل هذه الأمور لأننا نعاني كثيراً. ويمكنك أَن تفهم لماذا يهتم النّاس خارج الولايات المتحدة بضرورة احتواء هذه القوة العظمى.

- يكتب لامب (Lamb): «لم تتخذ الولايات المتحدة أبداً أي موقف تجاه آثار استخدام مادة إيجنت أورنج على الشعب الڤيتنامي. ولا يبدو أن أحداً في واشنطن يتوق إلى تبنّي قضية من قضايا حرب يريد الجميع نسيانها»[34].

الجميع. إنها حرب حقّقت فيها الولايات المتحدة الغايات الكبرى للحرب. إذْ كان همّ الولايات المتحدة الأكبر التأكّد من أن ڤيتنام لن تقلع أثناء مسارها الاستقلالي لتكون نموذجاً للآخرين، ينتشر انتشار الفيروس، الأمر الّذي يُعَدُّ في نظر الولايات المتحدة مصيبة المصائب. لقد حقَّقت الولايات المتحدة ذلك الهدف. فعندما تدمّر بلداً فإنّها لن تسلك سبيل الاستقلال. ولن تكون نموذجاً لغيرها. تحقّق ذلك صدفة بفضل الصحافة التجارية في مطلع سبعينيات القرن العشرين. إذْ أشارت مجلة Far Eastern Economic Review قائلة: عليكم أيها الفتيان أن تعلنوا النصر وتعودوا إلى بلادكم لأنّكم ربحتم فعلاً[35].

ولكن الولايات المتحدة لم تحقّق هدفها الأسمى. فهي لم تستطع تحويل ڤيتنام إلى فيليبين أُخرى، أي إلى مستعمرة. ولذلك وصفت نتيجة الحرب بأنّها خسارة. فكان الموقف مثيراً للاستغراب والدهشة. قال جيمي كارتر، مثلاً، فيما يجب أن يُعتبر أكثر التعليقات غرابة تصدر عن رئيس دولة في أي مكان في العالم إلى مؤتمر صحفي أنّنا لسنا مدينين لڤيتنام لأن «الدمار كان متبادلاً»[36]. مَرَّ ذلك التعليق الرئاسي بدون تعليق. ولم يؤثّر على هيبته كبطل أخلاقي عظيم. بل

أَصبح أسوأ بكثير في ثمانينيات القرن العشرين. والواقع أَن إِدارتي ريغن وبوش ربما ظنَّتا أَن كارتر قد نحى منحى بعيداً في اتجاه المساواة الأَخلاقية. إِذْ قال «متبادلاً». لا يستحق ريغن حتى الحديث عنه. كان يقرأ ما يسلمه إِيّاه أَي شخص على بطاقة ملاحظات. أما بوش فكان يرسم خطوطه الخاصة به. وكان خطه: على الڤيتناميين أَن يفهموا أننا لا نطلب «مكافأة». إِنما نريد تعليلاً أميناً للجرائم التي ارتكبوها ضدّنا. ظهر هذا الكلام في حكاية الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز[37].

وبعد هذه الحكاية مباشرة، وضع المحرّر ـ ولا أدري إِن كان ذلك مقصوداً، مقالة تفكر بعمق في واقعة أَن اليابانيين غير قادرين، على ما يبدو، على الاعتراف الكامل بذنبهم الحربي. فهم يستخدمون كلمة bansei التي يمكن ترجمتها إِلى «أسف» أَو ربما «ندم»[38]. ثم يتبع ذلك بحث طويل في علم الفيلولوجيا. إِنّهم يعتذرون عن عدوانهم، ولكنّهم يتراجعون عن الاعتذار بقولهم إِن شعباً آخر قد ارتكب أعمالاً وحشية أيضاً، وكلنا يعلم أَن الفرنسيين والبريطانيين والأَمريكيين لم يرتكبوا أعمالاً وحشية أَبداً، بل إِن الّذي ارتكب مثل هذه الأَعمال هم اليابانيون فقط. لذلك خرجوا مباشرة واعترفوا بذنبهم، لأن لديهم جينات.

وبعد ذلك مباشرة تأتي حكاية تقول إِن الڤيتناميين يعلمون أننا لا نطلب جزاءاً، بل مجرد اعتذار يقدمونه لنا عن جرائمهم مصحوباً بتعليل أمين[39]. وتستمر الحكاية دون أَن ترمش للكاتب عين.

جمعت حكايات مماثلة لغاية أواخر العام 1998 جنباً إِلىٰ جنب. فهذا هو الميراث الّذي ربما ينبغي لنا أَن ننظر إِليه علّنا نتعلم منه. إِنّها «منطقة اختبار» مثالية، أَو مهما كان صيغة العبارة.

- لوّثت الولايات المتحدة أراض شاسعة من ڤيتنام الجنوبية من العام 1962 إِلىٰ العام 1971 بمادة إِيجنت أورانج. ألا يمكن أَن تكون هذه قضية جديرة بالإِثارة لدى التحدّث عن أسلحة الدمار الشامل والعراق؟

إِنّها أَسلحة كيماوية. هذه الحكاية جديرة بالنظر إِليها. لقد جرى تطوير الأَسلحة الكيماوية والبيولوجية، كفئة من فئات الإِنتاج، أثناء الحرب العالمية الثانية. أما الأَسلحة الجرثومية بوجه خاص فقد أنتجتها اليابان بكثرة. كان لدى اليابانيين برنامجاً شريراً يديره شيرو إِشي (Shiro Ishii). لقد قاموا بتجارب مخيفة علىٰ مواضيع بشريَّة في محاولة لإِنتاج أَشكال من الأَسلحة الجرثومية وغيرها من الأَسلحة البيولوجية.

حكايات هذه الأَسلحة مخيفة. وبعد الحرب مباشرة التقطت الولايات المتحدة الوحدة وتحصنوا ضد أية محاكمات جرائم حرب. كان لدى الروس قليلاً من جرائم الحرب، وأجروا محاكمات جرائم حرب ولكن الأَمريكيين اتهموهم بأنّها محاكم شكلية استعراضية. في حين أَن الولايات المتحدة استولت علىٰ جميع المعلومات وأخذت كل ما تعرفه، وأدخلته ضمن برامج أَمريكيَّة في فورت ديتريك (Fort

(Detrick وغيرها من أجل تطوير أَسلحة كيماوية وبيولوجية. وبحلول العام 1949 قرَّرت هيئة الأَركان المشتركة أَن يكون استخدام الأَسلحة الكيماوية والبيولوجية هو خيار الضربة الأولى. وبحلول العام 1956 أَصبح الاستخدام الأول للأَسلحة الكيماوية والبيولوجية سياسة رسمية.

كنت إِلىٰ عهد قريب جداً أنفي الادعاءات القائلة بأَن الولايات المتحدة استخدمت أَسلحة جرثومية في كوريا والصين. وافترضت أَن يَكون ذلك كله مجرد دعاية. أما الآن فمن الصعب نفي ذلك. إِذ تظهر مواد جديدة. فالكتاب الّذي ألّفه ستيفان أنديكوت (Stephan Endicott) وإِدوارد هاچرمان (Edward Hagerman) والمبني علىٰ التوثيق من أرشيف كل من الولايات المتحدة والصين، لا يستطيع نفي الأَمر، إِن لم يكن تأكيده تماماً[40]. فهناك أدلة ظرفية تشير إِلىٰ أَن الولايات المتحدة مارست عقيدتها واستخدمت عناصر من الأَسلحة الجرثومية في كوريا الشمالية وربما في الصين. لا نستطيع التأكيد تماماً. إِذ لو سألتني حول هذا الأَمر قبل سنتين لقلت لك هذا كلام فارغ. ولكني أَعتقد أَن المرء لم يُعَدُّ بإِمكانه قول ذلك. فهناك أدلة علىٰ استخدام مثل هذه الأَسلحة، وربما تكون صحيحة.

حاولت الولايات المتحدة جهدها إِخفاء ذلك. حتى إِنّها ظلت تنكر استيلاءها علىٰ الوحدة اليابانية سنين كثيرة. وأخيراً نشر هذا الخبر في صحيفة Bulletin of Concerned Asian Scholars، وهي

إحدى الصحف المنشقّة المتخصّصة والتي ظهرت في ستينيات القرن العشرين[41]. فقد نُشرت فيها مقالة مشفوعة بوثائق كثيرة. وأخيراً تم التسليم بها حتى إن جزءاً منها لم يُعَدُّ يُناقش بعد ذلك.

لقد ذكرتَ أَسلحة كيماوية. كانت ڤيتنام مسرحاً مباشراً لاستخدام الأَسلحة الكيماوية، والواقع أنّها كانت أَكثر الأَمكنة التي استخدمت فيها هذه الأَسلحة علىٰ نطاق واسع. والحقيقة هي أَن ذلك ما زال مستمراً الآن. فهناك ما يرقى إلىٰ الأَسلحة البيولوجية في العراق. ولكن لنأخذ كولومبيا وإِقليم أندين (Andean) معاً، علىٰ سبيل المثال. إِن جزءاً من حرب المخدرات المجنونة هذه ـ ولا أعني بالمجنونة «غير المعقولة» ـ لا علاقة له مع المخدرات. فجزء من حرب المخدرات كان في حقيقته نوع من الحرب البيولوجية يستخدم فيها نوع لاختبار إِمكانية استخدامه لتدمير الكوكا. ولا أَحد يعرف النتائج التي يمكن أَن تنجم عن ذلك. من الصعب الحصول علىٰ التفاصيل، ولكنّهم يدخلون فطريات خاضعة للهندسة البيولوجية يُفترض أَن تستخدم بعد الكوكا. ومن يدري ماذا سيفعلون؟ وهناك أيضاً مبيدات أعشاب قوية تستخدمها الولايات المتحدة خلافاً للتوصيات الواضحة التي يقدمها الصانع، داو (Dow)، الّذي قال مراراً وتكراراً وبصورة علنية أَن هذه المبيدات خطرة ولا يمكن استخدامها، خصوصاً في مثل تلك الظروف. ومع ذلك فهم يستخدمونها. ذلك مبيد للأعشاب. أما ما يجري الآن فهو مختلف. إِذْ إِن ما يجري هو إِنتاج فطريات يُفترض أنّها تهاجم المحاصيل. أما ماذا تفعل غير ذلك، فلا

أَحد يعلم. إِنها تجربة. وتشبه التجربة اليابانية، إِنها تجربة ميدانية علىٰ النّاس الّذين لا يأبهون بالأَمر كفلاحي كولومبيا تماماً. ولهذا ربما تدمر الكوكا. وربما تدمر كل شيء آخر. ولسوف نرى.

- من الذي يقوم بعمليات الرش؟ فهل هي The Drug Enforcement Agency، أم السلطة العسكرية الكولومبية؟

كلاهما. إِذ تزودهما الولايات المتحدة بالأَجهزة اللازمة لتنفيذ عمليات الرش. ولا أعلم إِن كان الطيارون الأَمريكيون يقومون بذلك، ولكن الأَمر سيان. إِنها عملية عسكرية كولومبية ـ أَمريكيَّة. وبالطبع لا بد من طرح السؤال التالي: لماذا يزرع الفلاحون الكوكا؟ هل هم يحبونها؟ ليست لديهم خيارات كثيرة.

كانت كولومبيا منتجة للقمح قبل ثلاثين أَو أربعين سنة. ولكن الولايات المتحدة نسفت هذا الإِنتاج تحت غطاء برنامج الغذاء من أَجل السلام الّذي يعود إِلىٰ خمسينيات القرن العشرين والذي أغرق كولومبيا بمعونات من المنتجات الزراعية. وبذلك ألغي أَحد الصادرات الكبرى.

ويُعَدُّ البُن مصدراً تصديراً كبيراً آخر، ولكن ليكون البن منتجاً مفيداً بالنسبة لصغار المنتجين لا بد وأن يكون السعر قابلاً لأن يتنبّأ به. إِذْ لا يمكن أَن نتوقع من الفلاح أَن يزرع البن في ظل تذبذب كبير في الأَسعار. يمكن لشركة كبيرة أَن تمتص سنة تنخفض فيها الأَسعار وتحتفظ بمنتجاتها للعام القادم، أما فلاح يريد إِطعام أطفاله فلا

يستطيع ذلك. ولهذا بُذلَ جهد من أَجل إِنشاء كارتل لمنتجي البن بهدف إِبقاء الأَسعار تحت السيطرة نوعاً ما، والحيلولة دون تذبذبها بصورة كبيرة. ولكن الولايات المتحدة عطَّلت هذه الجهود في مطلع سبعينيات القرن العشرين، وعطّلتها مرَّة أُخرى في أواخر ثمانينيات القرن نفسه. الأَمر الّذي أخرج صغار المنتجين من تجارة البن.

عند هذا الحد، لا يبقى أمام المرء خيارات كثيرة. إِذْ يمكن للناس أَن يذهبوا إِلىٰ المدن ويعيشون في أحياء فقيرة مزدحمة قذرة ومن ثم تقتلهم الشرطة بوصفهم شعب يمكن التخلّص منه. أَو يمكن للمرء أَن يذهب إِلىٰ المناطق الهامشية حيث يزرع شيئاً يمكن أَن يوفّر ربحاً. إِنك تتصرّف كرأسمالي منطقي، كما يريد لك الغرب أَن تتصرّف. وإِنك تتصرّف كفلاح منطقي تحت الظروف التي فرضتها الولايات المتحدة. إِذن سوف تزرع الكوكا.

والأَمر ذاته في إِقليم أندين (Andean). وتعد بوليڤيا (Bolivia) حالة مأساوية. فنحن نفرض سياسات ليبرالية جديدة تسعى إِلىٰ إِجبار الفلاحين علىٰ التحوُّل عن إِنتاج المحاصيل المخصّصة للاستهلاك المحلي إِلىٰ محاصيل الزراعة التصديرية بأسلوب الرأسمالي المنطقي، محقّقاً أقصى ما يمكن من الربح، في حين أغلقنا أمامهم الخيارات سوى خيار إِنتاج الكوكا.

وعلينا كذلك إِزالة الدولة، وإِخراجها من أية هيئة تجارية. في حين أننا نبني الدولة ونحشدها جاعلين إِيّاها أقوى وأقوى ـ ولكن كدولة عسكرية ستدمّر الفلاحين الذين نجبرهم علىٰ إِنتاج الكوكا.

ذلك هو جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه جزء كبير من إقليم أندين، وجزء من هذه السياسة الآن هو، على ما يبدو، استخدام الأَسلحة البيولوجية.

كل ذلك يجري الآن فعلاً. ليس من السهل الحصول على دليل مباشر على هذه السياسة. ولهذا فأَنا من النوع الذي يلتقط معالمها ويظهرها، مُخمِّناً بعض الشيء، ولكن هكذا تبدو السياسة بالتأكيد. إِنّها عملية تجارب واختبارات تماماً كما كان استخدام السلاح الكيماوي في ڤيتنام تجربة واختبار. لم تسر تلك التجربة على ما يرام بشأن حوالي مئتي ألف ڤيتنامي. ولكن لا يبدو أَن من هم قلقين جداً بشأن الإِجهاض مهتمّون كثيراً بتلك الأَجِنَّةِ المصفوفة في قوارير في سايغون. إِنّها، في النهاية، مجرد تجربة. فهم أناس غير جديرين بالحياة على أية حال، فما الفرق إِذن؟

- هناك ميراث آخر من التدخّل الأَمريكي في الهند الصينية، وخصوصاً في لاوس (Laos) وڤيتنام، هو معدات حربية وألغام أرضية لم تنفجر بعد.

سوف ترى بين الفينة والأُخرى خبراً قصيراً مفاده أَن سبعة أطفال ڤيتناميين قد قتلوا وهم يلعبون وبسبب لمسهم للغم أرضي، ولكن المشكلة الأسوأ حتى الآن هي لاوس. إِذْ كانت لاوس مفعمة ربما بمئات الملايين من قطع المعدات الحربية. لقد اعترفت الحكومة الأَمريكيَّة بأَن معظم هذا القصف لا علاقة له بالحرب في ڤيتنام. ويوصف الآن بأنّه يوقف قافلة هو تشي منه (Ho Chi Minh) الوعرة التي

يمكن أَن تكون عنيفة لا تُطاق ولا تحتمل، ولكن معظمها لم يتوقف. وكان أَكثرها يقوم بهجمات علىٰ سهل الجارز (Plain of Jars) في لاوس الشمالية حيث كان الفلاحون الفقراء والبسطاء يفجرون ثورة. وبالتالي كانت أَكثر منطقة تتعرّض للقصف في التاريخ سوى كمبوديا (Cambodia) الداخلية التي تعرّضت لقصف أكثف بكثير. ولكن في ذلك الوقت كان قصف ذلك السهل هو الأكثف في التاريخ والموجه إِلىٰ مجتمع فلاحي مكشوف لا حول له ولا قوة.

أَنا أَعرف شيئاً من ذلك. كنتُ هناك علىٰ بُعد بضعة أميال من ڤيتنام. واستطعت مقابلة الكثير من اللاجئين. كان هناك عشرات الآلاف من خيم اللاجئين الّذين طُرِدوا من سهل الجارز. ذهبت مع فريد برانفمان (Fred Branfman) وهو متطوعٌ أَمريكي يتكلم اللغة اللاوسية، وكان يحاول إِثارة فضول النّاس واهتمامهم بشأن هذه القضية. وقضيت ردحاً طويلاً من الزمن معه أثناء مقبلاته للفلاحين الناجين من التجربة حديثاً جداً. وكتبت عن ذلك في حينه في «الحرب مع آسيا»[42].

هؤلاء أُناس كانوا يقيمون في الكهوف منذ سنوات. وكانت الولايات المتحدة تستخدم أَسلحة متقدمة بما في ذلك الصواريخ الخارقة للكهوف. عاد فريد برانفمان إِلىٰ سهل الجارز قبل سنتين. وزار كهفاً اخترق مدخله صاروخ وقتل كل من لجأ إِليه. ولجأ اللاوسيون إِلىٰ الكهوف لأنّهم لم يستطيعوا البقاء خارجاً. وكانوا يحاولون القيام بالأَعمال الزراعية ليلاً لأن القصف كان يتوقف في

الليل. وكانت أَكثر أدوات القصف المميتة هو ما أسموه بومبيز (bombies) وهي أشياء ملونة لا تشبه الألغام الأرضية. فالأَلغام الأرضية قد صُمِّمت لإِيقاف المصفحات. أما البومبيز فقد صُمِّمت لتشويه النّاس وقتلهم. كان ذلك هو هدفهم الوحيد.

لم ينفجر حوالي 20٪ إلىٰ 30٪ من البومبيز، كما ذكرت شركة هونيويل (Honeywell) الصانعة لها، وهو أمر لا يكاد يصدق. فإِن كان ذلك صحيحاً، فلا بد وأن يكون العيب في التصميم. فمهما كانت التكنولوجيا سيئة، فإِنّه من الصعب صناعة شيء لا يعطي 20 أَو 30٪ منه النتيجة المرجوة. وربما يكون ذلك سلاحاً فتّاكاً ضد الأَفراد إِذا لم ينفجر، لأن شخصاً ما ربما يصطدم به فيما بعد، بيد أَن ذلك مجرد تخمين. وهذا يعني أَن هذا الإِقليم ما زال مفروشاً بمئات الملايين، أَو بعدد لا يعرفه أَحد، من المعدات الحربية التي لم تنفجر بعد.

الضحايا هم من الأَطفال والمزارعين. والواقع أَن المسح الدقيق الّذي أجري للإِقليم وجد أَن 55٪ من الضحايا كانوا من الأَطفال. إِذْ كان الصبيان والفتيات الصغار يرون هذه الأَشياء الملوَّنة فيلتقطونها، فيكون الموت لهم ولمن حولهم بالمرصاد. ويرتطم المزارعون بها أثناء تنظيف الأرض. وما زال هذا يحدث الآن. إِننا لا نتحدَّث عن تاريخ قديم. وتقدّر الحكومة اللاوسية حوالي 20,000 إِصابة سنوية يموت أَكثر من نصفهم. ولا يدري أَحد إِذا ما كان هذا الرقم صحيحاً أم لا.

نشر في وول ستريت جيرنال مقالة جيدة حول هذا الأَمر كتبها

مراسلها المتمرّس في آسيا باري ڤين (Barry Vain)[43]. وقال إن الأعداد التي أوردها معقولة، ربما تكون عالية جداً، وربما تكون منخفضة جداً، ولكنّها لا تخرج عن المدى المعقول. ونشرت المقالة في الطبعة الآسيوية من الصحيفة. ولم ينشروها أبداً في الطبعة الأَمريكيَّة. ولكن جرت تغطيتها في الصحافة البريطانية. وكانت تُنشر في الولايات المتحدة مقالة بين الحين والحين. فجمعت كل ما وقعت عليه من مقالات. ولهذا فإن الأَمر ليس مجهولاً.

أول مجموعة تحاول أَن تفعل شيئاً بشأن هذه القضية هم جماعة المينونيت (Mennonite). إذْ كان للجنة المركزية للمينونيت متطوعون يعملون في لاوس منذ 1977 وكانوا يسعون إلىٰ إشاعة المشكلة وتعميمها وجعل النّاس يهتمون بها. كانوا يحاولون إعطاء النّاس مجارف، وهي أجهزة ليست عالية التقنية. وهناك مجموعة بريطانية متطوعة متخصّصة بالكشف عن الألغام ـ مؤلَّفة من مختصين، وليس بتكليف من الحكومة ـ ما زالت تعمل هنا منذ سنين كثيرة. وكان يعمل معهم بعض اللاوسيين. ومن الملاحظ غياب الأَمريكيين عن هذه الأَنشطة، كما قالت الصحف البريطانية.

فضلاً عن ادعاء المجموعة البريطانية لإزالة الأَلغام بأَن البنتاغون لم يزوّدهم بالمعلومات الفنيّة اللازمة لإزالة كبسولات الأَلغام، حسبما ذكرت صحيفة صنداي تيليغراف (Sunday Telegraph) اليمينية[44]. هنالك تقنية معينة يمكن استخدامها للتأكّد من أَن اللغم لن ينفجر، ولكن الأَمريكيين رفضوا تزويدهم بهذه المعلومات. وهكذا كان

مزيلو الأَلغام البريطانيين عرضة للخطر لأَن هذه المعلومات سريَّة. لم تكن الولايات المتحدة هنالك لإِزالة أَو تعطيل تلك الأَلغام، ولم يزوّدوا البريطانيين الذين كانوا يقومون بهذا العمل بأية معلومة حول كيفية تعطيلها بسلامة. وتقوم الولايات المتحدة اليوم وبعد ضغط كبير بتدريب بعض اللاوسيين، كل ذلك يحدث الآن، أمام أعيننا.

حتى إِن هناك حالة أقرب. لقد جرفت الأوحال قدراً كبيراً من الأَلغام أثناء حدوث إِعصار ميتش (Mitch) في نيكاراغوا وهندوراس، خصوصاً في الجانب النيكاراغوي. ويقدّر عدد الأَلغام التي جُرفت بحوالي 75,000 لغم. كانت تبذل جهود لإِزالتها، أما الآن فلم يُعَدُّ يُعرف أين هي الأَلغام لأَنَّها جُرفت وتوزعت في جميع أَنحاء البلاد. لم تأت تلك الأَلغام من جوبيتر ولا من نبتون، أَي من حيث أتيتُ أنا. إِننا نعرف من أين أتت ونعرف من يغيب عن المكان للتخلّص منها. نشر تقرير لوكالة رويتر في صحافة الكويكر (Quaker) هنا، حسبما أعلم، مفاده أَنَّه فريقاً فرنسياً لإِزالة الأَلغام متوجه إِلىٰ ذلك المكان[45]. لذلك، هناك قضية مماثلة.

القضية اللاوسية أسوأ بكثير من سواها. إِذْ لم تكن تلك أَلغاماً. بل كانت أشد خطراً من الأَلغام، وأَكثر كثافة منها. ربما لا يوجد مكان في العالم تنتشر فيه معدات حربية لم تنفجر بعد بكثافة كما هو الحال في لاوس. هناك ألغام كثيرة في أفغانستان. قدّم الروس خرائط بمواقع الأَلغام. أَنا متأكّد من ذلك. ولا أَعتقد أَن ذلك حصل في الولايات المتحدة أَبداً.

● هذه معلومات خفية. لنفرض أَن أَحداً اطلع عليها. فما هو الحل الذي تقترحه؟

في هذه الحالة، تكون الحلول مباشرة، لأن جزءاً من النفقات التي يدفعها دافع الضرائب الأَمريكي من أَجل تدمير لاوس، يمكن أَن يزيل جميع هذه المعدات الحربية غير المنفجرة بعد. لذلك فإِن الخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها هي عمل ما يدعي اليابانيون أنّهم عاجزون عن فعله، ألا وهو تحمّل المسؤولية. ربما يكون ذلك بداية. لذلك دعنا نتغلّب علىٰ هذا العجز ونقبل المسؤولية. ذلك العيب ليس في الشعب الأَمريكي بل هو في النخبة الأَمريكيَّة المثقفة. يمكنهم اكتشاف ذلك. فإِن كانوا لا يعرفون هذه الحقيقة فبإِمكانهم كشفها. فهي ليست كتعلّم فيزياء الكوانتوم. لن يستغرق اكتشافها وقتاً طويلاً. يمكنهم استخدام موقعهم للتأكّد من أَن النّاس جميعاً يعرفون هذه المسألة.

عندما يتحمّل محرّروا صحيفة النيويورك تايمز وسواها المسؤولية ـ التي يدينون اليابانيين بعدم تحمّلها ـ ستكون تلك هي الخطوة الأولى. أما الخطوة الثانية فهي تقديم كل المصادر المطلوبة للتغلّب علىٰ هذا العمل الوحشي الّذي ارتكبته الولايات المتحدة ووضع حد لقتل الأَطفال اللاوسيين. إِنّها ليست خطوة كبيرة. وليست كتفجير قنبلة في شخص. ولسوف تكون كلفتها أقل بكثير من قصف العراق أَو السودان. وهكذا هناك بعض الإِجابات السهلة. سهلة جداً.

● منذ انهيار العملة المكسيكية، وبدقّة أَكثر منذ انهيار الباهت

التايلاندي في يوليو (تموز) من العام 1997 يبدو أَن هناك أزمة مستمرة في الرأسمالية العالمية. لقد رأينا الأسواق تتزعزع من تايلاند إِلىٰ روسيا إِلىٰ اليابان، وأخيراً إِلىٰ البرازيل. فما هو فهمك لما يجري؟

علينا بادئ ذي بدء الاعتراف بوجود أزمة منذ زمن طويل بالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم. ولكننا نسميها الآن أزمة لأَنَّها أخذت تؤثِّر علىٰ الأغنياء والأقوياء. ولهذا فهي أَزمة. كانت توصف قبل تأثيرها علىٰ هؤلاء بأَن هناك شعب يتضور جوعاً؛ وليست أَزمة. أما الآن فقد تضرّر المستثمرون الأغنياء، ياه، إِنّها إِذن أَزمة.

النقطة الأولى هي أَن ما من أَحد يفهم ما جرى. يصدر بنك التسويات العالمية (BIS) والذي يُسمّى أحياناً البنك المركزي للمصارف المركزية، تقريراً سنوياً. جاء في تقريره الأخير أَن علينا أَن نقارب هذه المسألة «بتواضع» لا أَحداً لا يملك معلومات وثيقة عما يجري[46]. قال جيفري ساكس (Jeffery Sachs)، عالم الاقتصاد في جامعة هارڤارد، في مقالة حديثة له: علينا الاعتراف بأَن الاقتصاد العالمي «يُفهم بصورة مُبهمة»[47]. والواقع أَن ما من اقتصادي عالمي يتصف بشيء من الأَمانة إِلاّ ويقول: إِننا لا نفهم حقًّا ما يجري، ولكن لدينا بعض الأَفكار. وهكذا فإِن أَي شيء يقال ـ وبالتأكيد ما أقوله أَنا ـ لا بد وَأن يحاط بكثير من الشك، لا أَحداً لا يفهم ما يجري فعلاً.

ومع ذلك، هنالك بعض الأُمور الواضحة قليلاً، وهناك إِجماع

حولها. فخلال حقبة بريتون وودز (Bretton Woods) ـ منذ حوالي نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل سبعينيات القرن العشرين ـ كانت معدلات الصرف قريبة جداً من الثبات وكان رأس المال خاضعاً للسيطرة تقريباً. ولهذا لم يكن هناك تدفقات كبيرة لرأس المال. ولكن ذلك تغيّر في مطلع السبعينيات بقرار. إذْ تحرر تدفق رأس المال. فاقترن ذلك بأَحداث، ربما كانت نتيجة وربما لم تكن كذلك. ويَعود التواضع. اقترن إِطلاق العنان لتدفّق رأس المال بعدد من الأُمور. من بينها الانحدار الكبير في النمو الاقتصادي والإِنتاجية. وحدث ذلك فعلاً في البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة.

كما كان هناك هجوم علىٰ حالة الرفاه. إِذْ تعاظم الظلم وعدم المساواة بصورة حادّة. وكان ذلك أَكثر حدة في الولايات المتحدة وإِنكلترا من سواهما. تقول أَحدث إِحصائيات متوافرة، أَي التي أجريت في يناير (كانون ثاني) أَن أَكثرية دخول النّاس قد تجمّدت أَو انخفضت أثناء هذه الفترة في حين ازدادت ساعات العمل زيادة كبيرة. ولهذا فإِن الأسرة الأَمريكيَّة النموذجية تعمل اليوم شهراً في السنة زيادة عما كانت قبل عشرين سنة من أَجل أَن تحافظ علىٰ دخل حقيقي بالمستوى نفسه أَو حتى أقل. الولايات المتحدة الآن الأولى من بين البلدان الغنية بساعات العمل، والأولى بالفقر، وفقر الأَطفال، والجوع وما إِلىٰ ذلك. هذه بلاد فريدة في غناها. فهذه هي سياسات اجتماعيَّة ليس لأَنَّها لا تملك موارد لها.

أما في البلدان الفقيرة، فهناك كارثة. فقد أسفر الدَّيْنُ المترتب

علىٰ أَمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين عن تناقص في النمو استمر عقداً من الزمن. إِذا ما نظرت إِلىٰ الدَّين في أَمريكا اللاتينية، فسوف تجده مساوياً تقريباً لتدفّق رأس المال ـ أَي أَن الأغنياء البرازيليين كانوا يودعون أموالهم في بنوك نيويورك أَو سويسرا حيث لا قيود علىٰ رأس المال. ويسمى ذلك دَيْناً. وبالتالي علىٰ الفقراء البرازيليين أَن يسددوا هذا الدَّين. وتلك هي المحنة. ولكنّها لم توصف بالأَزمة عندئذ لأن الأغنياء كانوا ما يزالون علىٰ ما يرام.

أما في جنوب شرق آسيا فإِن ما حدث هو تدفق هائل لرأس مال مضارب لفترة قصيرة، والذي سرعان ما تدفق إِلىٰ خارج البلاد لدى ظهور أَول علامة للمشكلة. يُعَدُّ ذلك نموذجياً فيما يتعلّق بالأَسواق المالية. فالخط القياسي في أدب الاقتصاد العالمي المتخصّص هو أَن الأَسواق المالية محكومة بالهلع والهوس والهيستيريا. إِنّها خارجة عن نطاق المعقول تماماً، ولا يمكن التنبؤ بها أَبداً. فلا أَحد يعلم كيف ستسير الأمور فيها. وقد نمت الأَسواق المالية بطريقة غريبة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين.

وعودة إِلىٰ الإِجماع المعقول، مع كل ما يستلزم ذلك من تواضع، فإِن تحرير تدفق رأس المال المفترض يُعَدُّ عاملاً كبيراً للانهيار المفاجئ الذي أصاب اقتصاديات جنوب شرق آسيا، والذي حل بصورة أشد اقتصاد كوريا الجنوبية الذي كان اقتصاداً قوياً. ولهذا لم يكن نموذج النمو في شرق آسيا هو الذي فشل، بل الابتعاد عنه هو الذي فشل. ذلك ما رآه جوزيف ستيجليتس (Josephy Stiglitz)،

أكبر اقتصادي في البنك الدولي، وليس ما رأته شخصيَّة هامشية. وربّما يكون حكمه هذا صحيحاً.

ولا يختلف الأَمر في البرازيل عن سواها. مشكلة البرازيل الآن هي أنّها غير قادرة علىٰ وقف هروب رأس المال. فرأس المال يتدفق إلىٰ الخارج بمعدلات مجنونة. وتستمر الحكومة برفع أسعار الفائدة لإبقاء رؤوس الأَموال داخل البلاد، والمضاربون يراهنون أَنَّها لن تقدر علىٰ رفع سعر الفائدة بما يكفي. هنالك طريقة لوقف ذلك فتدفق رأس المال ليس كتدفق الماء، وليس كموجة مد عارمة. بل هو خاضع للسيطرة البشريَّة. ولا يتطلّب الأَمر سوى اتخاذ القرار بوقفه. لا تستطيع البرازيل وحدها اتخاذ مثل هذا القرار. لأن السيطرة علىٰ رأس المال يجب أَن تأتي من الطرفين.

كانت السيطرة علىٰ رأس المال تتم علىٰ الطرفين، أثناء حقبة بريتون وود (Bretton Wood)، وهي فترة النمو السريع للاقتصاد العالمي، وعندما كان هناك ضبط لرأس المال. إِذْ وافقت البلدان المتلقية، والبلدان التي كان يهرب منها رأس المال علىٰ سد الطريق أمام هروب رؤوس الأموال. أما إِذا كان هناك بَلَدَان غنيان كالولايات المتحدة لا تريدان الانخراط في هذه اللعبة فإِنّها تنهار. بيد أَن هذه تعد سياسات اجتماعيَّة تخضع لسيطرة محتملة.

طرحت اقتراحات فنية منذ حوالي خمس وعشرين سنة، مثل ضريبة توبين (Tobin) التي يمكن أَن تبطِّئ تدفقات رؤوس الأموال المضاربة. وهناك أمور أُخرى ممكنة. إِلاَّ أَن قطاع الأَعمال التجارية

لا يريد ذلك. لا يريدون اتخاذ مثل هذه الخطوات حتى الآن لأنّهم يحقِّقون أرباحاً من استمرار الوضع، وخصوصاً من رأس المال النقدي. يحقِّقون أرباحاً هائلة. ولهذا يشعرون بالسعادة لرؤية تباطؤ الاقتصاد. فهم يحبون عدم المساواة، بالطبع، طالما أنّها تؤدي إِلىٰ تدفق الثروة إِلىٰ القطاع الغني. فلم يروا أَنَّها أَزمة لأنهم يفيدون منها، ولا يتضرّرون. أما الآن فهي أَزمة، وأخذ الحديث الآن يدور لأول مَرَّة عن إِنشاء نوع من الهندسة المالية. إِنّهم يتحدَّثون عن شيء من تنظيم الأَسواق المالية اللامعقولة الآن في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس (Davos)، وسويسرا، وهذا جاغديش بهاغواتي (Jagdish Bhagwati)، أَحد المؤمنين بالتجارة الحرّة، وعالِم الاقتصاد في جامعة كولومبيا، يكتب حول كيف ينبغي لنا أَن نفهم علوم الاقتصاد الابتدائية. ويدعي أَن التجارة الحرّة عظيمة بالنسبة للتصنيع ولكنّها كارثة بالنسبة للمال. فالأَسواق المالية لا تعمل كأسواق السلع. وهناك سبب وجيه لتصديق ذلك. ودرس اقتصاديون مثل جون مينارد (John Maynard) وكينيس (Keynes) وهايمان مينسكي (Hyman Minsky) هذا الطرح. فهذه منطقة اقتصاديَّة شهيرة، ويبدو أَن خبرة خمس وعشرين سنة تؤيد ذلك.

ومن الجدير تذكّره أيضاً أَن أَحد أسباب إِصرار نظام بريتون وود في العام 1944 علىٰ تنظيم التدفقات المالية، هو أنّهم أرادوا الاحتفاظ بحالة الرفاه. لقد فهموا ما يجب أَن يكون أقرب إِلىٰ البدهية، ألا وهو أَن إِطلاق العنان لتدفق رؤوس الأَموال سيكون سلاحاً قوياً ضد

الإنفاق الاجتماعي. فأَي بلد تستخدم مواردها في مجالات مثل التربية أَو الصحة أَو ما يحسبه المستثمرون مجالات غير منطقية، فإنّها تعاقب علىٰ الفور بهروب رأس المال. لقد شهدنا ذلك. وكان كينيس (Keynes) وغيره علىٰ حق في إِجراء مثل هذا التقييم. ذلك هو جزء من، بل وجزء كبير من خلفية أَزمة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، اللتان لم تكونا متماثلتين تماماً.

هناك فرق بين شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. تسير روسيا في الطريق ذاته ولكن لأسباب مختلفة. ففي روسيا ينبغي أَن نطرح السؤال التالي: حول ماذا كانت الحرب الباردة تدور؟ وأَعتقد أَن ما يجري في روسيا هو العودة إِلىٰ ما كانت عليه قبل الحرب الباردة. كسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة في روسيا كما كسبتها في نيكاراغوا وغرينادا وغواتيمالا. بيد أَن المعركة في روسيا كانت أكبر. والآن تتحوّل روسيا إِلىٰ مستعمرة غربية من العالم الثالث كما كانت قبل العام 1917. ويتم ذلك بالتعاون الحماسي لزعماء الحزب الشيوعي. إِذ اتخذوا قراراً، وإِن كان غير محمود في نظرهم، يفيد بأنّه خير لهم لعب دور نخبة في عالم ثالث من أَن يديروا برجهم المحصن الخاص بهم. وبالتالي فهم يُثرون أنفسهم. إِنَّه اقتصاد السوق.

يتحدَّث النّاس عن مدى الخوف المترتب علىٰ ذلك، وعن ضرورة أَن يكون لروسيا سمة خاصة بها. ولكنها أَصبحت تشبه أَي بلد من بلدان العالم الثالث تقريباً. إِن فرض اقتصاد السوق علىٰ بلد

فقير فإِنّه يُصاب بكارثة سكانية، وجوع، وتجمعُ في أيد قليلة ثروات هائلة، وتنشط العصابات الإِجرامية في جميع أَنحاء البلاد؛ إِن بيروقراطية الحزب الشيوعي تنظر إِلىٰ ذلك بسعادة. فماذا تتوقع؟

فيما يتعلّق بحالة روسيا الخاصة، هناك بعض القضايا النوعية. إِذ فرض عليهم صندوق النقد الدولي (IMF) سياسات تبين أنّها كارثية. ولننظر إِلىٰ التفاصيل. لقد عاشوا وفق هذه السياسات الجميلة بالنسبة للأغنياء. فهم علىٰ ما يرام. وهناك من يقود سيارات رولز رويس ومرسيدس.

- يُعد الاقتصاد البرازيلي ثامن أكبر اقتصاد في العالم. نظمت الولايات المتحدة صفقة إِنقاذ من صندوق النقد الدولي بقيمة 41 بليون دولار في أواخر 1994. فهل الولايات المتحدة قلقة من احتمال أَن تنتشر الأزمة البرازيلية إِلىٰ المخروط الجنوبي وإِلىٰ أَمريكا اللاتينية الأَمر الذي ربما يؤدي إِلىٰ هجرة جماعية لا يمكن ضبطها؟

لا أَعتقد أَن الهجرة من البرازيل تشكِّل مصدر قلق كبير.

- لكنّ الهجرة من المكسيك وأَمريكا الوسطى تشكِّل مصدر قلق كبير.

نعم، الهجرة من هناك تشكِّل قلقاً للولايات المتحدة، ولكن ليس قلقاً كبيراً. وأَعتقد أَن المشكلة الحقيقية هي أَن المشكلات في البرازيل ربما تقطع الأَرباح، فالاقتصاد العالمي ملصق بعضه ببعض

بشريط إِسكتلندي. كانت هناك دراسة أجراها صندوق النقد الدولي حول هذا الأَمر. أقول ذلك من الذاكرة فلا أضمن تقديم كل التفاصيل. ولكن منذ العام 1980 إِلىٰ العام 1995 وجد صندوق النقد الدولي أَن حوالي 180 من أعضائه يعانون من أزمات مصرفية خطيرة، وفي بعض الأحيان من أَزمات كثيرة، وأن ثلثي الأَعضاء يعاني من أَزمة مالية ما[48]. ذلك كثير.

هناك حوار حول هذه المسألة. إِذْ يبدو أَنَّه منذ تحرير الأَسواق المالية أَصبحت متقلبة جداً، ولا يمكن التنبؤ بها، وتتصف باللامعقولية، وبالتعرّض إِلىٰ الأَزمات. ولا أَحد يعلم متى ستنفجر. نشر أَحد البارزين في علم الاقتصاد، بول كروغمان (Paul Krugman) مقالة في مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs) جوهَرُ ما فيها قوله: «إِننا لا نفهم ما يجري. إِنَّه يشبه الركود الاقتصادي»[49]. ربما يُرَقَّع بعضه مع بعض، بيد أَن ما من أَحد يستطيع أَن يقول ماذا يفعل ولا أَن يعرف ماذا يفعل.

احتمال واحد يستخلصه كروغمان وهو السيطرة علىٰ رأس المال. استخلص ذلك استناداً إِلىٰ أُسس نظرية. يقول إِن التحكّم برأس المال يؤدي إِلىٰ استخدام غير فعَّال للموارد، ونحن لا نستطيع ذلك. قوله صحيح بالتأكيد في إِطار نموذج اقتصادي مجرد، وهو النموذج الكلاسي الجديد. أما إِذا كان لهذا النموذج علاقة بالعالم الواقعي، فتلك مسألة أُخرى. ويبدو أَن الأدلة لا تدعم ذلك. إِذ حدث نمو اقتصاد كبير أثناء الفترة التي كانت تفرض فيها قيود علىٰ

رأس المال. في حين حدث النمو البطيء، وحصلت هذه الأَزمات عندما ألغيت القيود عن حركة رأس المال. ربما كان ذلك صدفة وربما لا.

لا بد أيضاً من طرح السؤال التالي: ما المقصود بالاستخدام الكفؤ للمورد؟ يبدو ذلك كمفهوم تقني جميل، ولكنّه ليس كذلك. إذْ عند تفكّكه يتبين أَنّه مفهوم أيديولوجي عال. وبالتالي يمكنك استخدام الموارد استخداماً كفؤاً إِذا ما زاد الناتج القومي الاجمالي (GNP)، ولكن زيادة الناتج القومي الإِجمالي ربما يسبِّب ضرراً للجميع. يُعَدُّ ذلك كفؤاً ببعض المقاييس الأيديولوجية، ولكن ليس بمقاييس أُخرى.

لأعطيك مثلاً آخر للتوضيح. قبل سنة أَو سنتين نشرت مجموعات شعبية مهمة دراسة حاولت فيها تقدير الأَثر الناجم عن انخفاض الإِنفاق علىٰ الطرق العامّة[50]. ما زال هناك انخفاض منذ عهد ريغن، وبالتالي وُفِّرت كمية من المال ليس بفضل إِصلاح الطرق العامّة. فحاولوا تقدير الكلفة. نسيت الرقم بالذات بيد أَن الكلفة كانت أعلىٰ بكثير من الوفر. علىٰ أية حال كانت الكلفة هي كلفة للأفراد. فإِذا ما ارتطمت سيارتك في حفرة، فإِن كلفة ذلك تقع عليك. أما بالنسبة للاقتصاد فهي مكسب. ذلك يُحسن كفاءة الاقتصاد. لأنه إِذا ما ارتطمت سيارتك في حفرة فإِنك تذهب إِلىٰ المرآب وتدفع مبلغاً لشخص كي يصلح لك السيارة، أَو ربما تشتري سيارة جديدة، وبالتالي يتم إِنتاج المزيد من السيارات.

وهكذا جعل هذا الحادث الاقتصاد كفؤاً بطريقتين: الأولَى، أنك قلّصت حجم الحكومة، والكل يعرف أَن الحكومة تجر الاقتصاد إِلىٰ الأسفل، فبتصرفك هذا تكون قد حَسَّنت الاقتصاد بتلك الطريقة. وتكون قد زدتَ الأَرباح وفرص العمل والإِنتاج. أما بالنسبة لك كشخص، فإِنك منيت بخسارة. أما الاقتصاد فقد حقَّق كسباً بالطريقة الأيديولوجية العليا التي تقاس بها الكفاءة. هذه حالة صغيرة جداً. إِنها منتشرة بين الجميع. لذلك عندما يسمع امرؤ كلمات مثل «كفاءة»، ربما لا يمتشق مسدسه، بل ربما يلجأ إِلىٰ خلايا دماغه ويسأل: ماذا تعني تلك الكلمة بالضبط؟ ذلك هو المقياس الأيديولوجي؟

- قال دوم هيلدر كامارا (Dom Hélder Câmara) رئيس أساقفة البرازيل، ذات يوم، «عندما أُطعم الفقراء يسمونني قديساً. وعندما أَسألهم لماذا هم فقراء يُسمونني شيوعياً»[51]. هل تعرَّفت عليه؟

لا، لم أتعرّف عليه، ولكن صدف أَن كنت قبل حوالي سنتين في ريسيفي (Recife) التي كانت قاعدة له. وكان من الشخصيات الرائدة في ثيولوجيا التحرير. لقد أَحدث اختلافاً حقيقياً في البرازيل، وفي العالم، وخصوصاً في ريسيفي كانت الكنيسة كنيسة الأَغنياء، فحوَّلها إِلىٰ كنيسة الفقراء. وجعل كهنته وراهباته يعملون في المناطق الفقيرة. وسلّم مباني الكنيسة إِلىٰ مؤسّسات تربوية وصحية. أَحدث ذلك تغيُّراً كبيراً. فكانت ريسيفي إِحدى المراكز الرائدة لثيولوجيا (Theology) التحرير. لقد دَمّرها الڤاتيكان بالعنف.

كان الڤاتيكان معارضاً قوياً لدوم هيلدر كامارا. لا يملك الڤاتيكان بنادق ولا مدافع، ولكن لديه قوته الخاصة. إذْ تمكّن البابا من كشف لاهوت التحرير، والتخلّص من القسس التقدميين، وإحلال الرجعيين محلهم. وكانت النتيجة أَنَّه لم يبق شيء في ريسيفي، ما خلا أناس من عمري تقريباً، حتى ممن لا يعرفون شيئاً عن هذا التاريخ. لقد تفكّكت رنانة التحرير، وزالت من الوجود.

ظهرت تعليقات كثيرة في الأسبوعين الأخيرين حول زيارة البابا إلىٰ المكسيك. جمعت هذه المقالات، أيضاً. تقول المقالة القياسية من بينها إن ثيولوجيا التحرير قد انقرضت. ويوجد الآن ما أسموه «ما بعد ثيولوجيا التحرير». ثم تطرح سؤالاً، هو كيف انقرضت ثيولوجيا التحرير؟ وتجيب: كانت ثيولوجيا التحرير مسوّغاً لنظام الإرهاب والقمع الذي انتشر في القارة تعزّزه دول قومية أمنية وإرهاب الدولة ـ تدعمها دائماً الولايات المتحدة. كانت فترة مخيفة، طاعوناً اجتاح أَمريكا اللاتينية. ولعب الڤاتيكان دوره.

ومن رموز ذلك هو أَن رئيس الأساقفة الجديد في إلسَلفادور (El Salvador) كاهن إسباني يميني، كان برتبة بريغاديز في الجيش السلفادوري. هذا الجيش الذي قتل رئيس الأساقفة روميرو (Romero) والمفكرين الجزويت (اليسوعيين) إضافة إلىٰ مآتر أُخرى. ذلك مثال له دلالته. وهم يفهمونه. تُعَد مرحلة ما بعد ثيولوجيا التحرير شبه مقبولة لدى النخبة. إن النسخة الفاترة التي نشرت، وهي ليست مزوّرة كلها، تقول إن ما بعد ثيولوجيا التحرير تتوسّل لدى الأغنياء

ليكونوا أَكثر لطفاً مع الفقراء. والفكرة الجديدة هي أَن تُنَصِّر الأَغنياء كي يصبح لديهم ضمير اجتماعي ويلقوا مزيداً من الفتات إِلىٰ الفقراء. وكلّهم يقبلون مسؤوليتهم الاجتماعيَّة. كان النوع السيء من ثيولوجيا التحرير التي انقرضت بطريقة غامضة، يدعو الكهنة لأن يفعلوا ما كان يفعله دوم هيلدر كامارا، وهو تنظيم مجتمعات من الفقراء الذين يمكن أَن يتدبّروا أمورهم بأَنفسهم وتصبح مصائرهم بأيديهم. ذلك ليس صحيحاً وفق الأَخلاقية المفضلة. لأن من المفروض أَن نتوسّل إِلىٰ السلطان ليكون محسناً.

وإِن كنت تريد مثالاً آخر، خذ مقالة اليوم حول ندوة الاقتصاد العالمي المنعقدة في دافوس، سويسرا، والتي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز. إِنها تتحدَّث عن كيف ينبغي للأَغنياء أَن يكون لديهم مزيد من الحسّ بالمسؤولية الاجتماعيَّة[52]. وليس أَن يقوم الفقراء بتنظيم أنفسهم والحصول علىٰ حقوقهم. وليس أَن يكون لدينا مجتمع ديمقراطي ينظم النّاس أنفسهم في إِطاره ويحصلون علىٰ حقّهم ويتّخذون قراراتهم الخاصّة بهم. ولكن من الخير أَن يكون الأَغنياء أَكثر إِحساناً قليلاً. إِذْ ربما يفلت الأَوغاد من القبضة. تلك هي «ما بعد ثيولوجيا التحرير» أَو علىٰ الأَقل تلك هي النسخة التي وصلت إِلىٰ الصحافة.

أَما إِذا نظرت إِلىٰ بيان البابا، فإِنك ستجده لا يشبه ذلك. ألقى البابا خطاباً كبيراً في الأول من يناير، كعادته، وكان الخطاب مكرّساً لهذه القضية. تلقيت أقل قدر من التغطية للخطاب. نشرت الواشنطن

بوست تقريراً لم تعلق فيه علىٰ مضمون الخطاب. ونشرت التايمز تقريراً كانت المجلة الأَخيرة فيه أشبه بالإِشارة إِلىٰ مضمونه[53]. ومع ذلك كان المضمون ممتعاً. إِذْ يصف جرائم العصر الكبرى، والتي هي الماركسية والفاشية والاستهلاك المادي الذي لا يقل عن الجريمتين السابقتين. إِنَّه لم يتخذ فقط الخط الذي سمح له أَن يتسرّب من خلاله، وهو التوسّل إِلىٰ الأغنياء ليكونوا أَكثر سخاء، بل قال إِن للأُمم والشعوب الحق في صنع قراراتها بنفسها وتحديد طبيعة حياتها الخاصة بها. لكن ذلك اختفى، فتلك هي رسالة ثيولوجيا التحرير، التي حاول الڤاتيكان سحقها، والتي سحقتها الولايات المتحدة بصورة أَكثر درامية. ودوم هيلدر كامارا خير مثال. لم يُقتل، ولكن قُتِل ما حاول فعله.

- قال البابا أيضاً: «يواجه الجنس البشري أَشكالاً من العبودية الجديدة وأَكثر خبثاً من الأَشكال القديمة. وظلّت الحرية عند كثير من الشعوب كلمة بلا معنى» وقلتَ أَنت في جامعة كيپ تاون (University of Cape Town): «الحرية دون فرصة هدية شيطانية»[54].

أَنا أتفق مع البابا. أما بالنسبة لي فإِن الجزء الهام من بيان الأول من يناير هو السطر الذي اقتبسته قبل قليل، أَي أَن الأُمم والشعوب تفقد حقّها في تحديد مسار حياتها الخاصة بها. إِنهم يفقدون ما حاولت ثيولوجيا التحرير إِيجاده. إِنّه يتحدَّث عن فقدانها بسبب آلية السوق؛ وهذا ليس خطأً. ولكنهم فقدوها، كذلك، بسبب العنف

المباشر وتدخّل الڤاتيكان. وهذا صحيح أيضاً. أما السبب الأساسي فهو العنف المباشر. كانت الولايات المتحدة تخوض حرباً ضد الكنيسة في ثمانينيات القرن العشرين. وكانت من الموضوعات المركزية للأَعمال الوحشية في أَمريكا الوسطى. ومثله حدث في البرازيل. ففي البرازيل لم تسمح تماماً، فلا أريد المبالغة. ما زال في مؤتمر الأساقفة القومي الذي زرته قطاعٌ من الأساقفة التقدميين يعملون. وهناك حركات شعبية كبيرة في البرازيل ـ وهي من أهم الحركات التي أَعرفها في العالم ـ مثل حركة العمّال الّذين لا أرض لهم، وهي حركة شعبية تلقائية هامّة جداً. وتتلقّى دعماً من قطاعات الكنيسة كغيرها من الحركات الوطنية الأصيلة. ولهذا لم تتم إِبادتها كلياً بأية وسيلة. ولكن من المحزن زيارة ريسيفي ورؤية الميراث الذي كان لدوم هيلدر دوم.

- ألاحظ قليلاً من التغيّر علىٰ الأَقل في واحدة من استراتيجيات كلامك الشعبي. ففي حديثك في كمبردج والذي ذكرته آنفاً تحداك شخص من المستمعين بأَن طلب منك أَن تدرج النضال «لسحق الرأسمالية» في كلامك. كنت في الماضي، عادة، تعطي جواباً مفصلاً ومفحماً، أما تلك المرَّة فإِنك تعاملت مع الطلب بصورة مختلفة.

كان لقاء ممتازاً، بنَّاءً جداً، ومنتشراً. إِذْ كانت تتشكّل مجموعات لتنظم أموراً ما. وكانت هناك فئة من المشاغبين اليساريين العلمانيين الذين لا همّ لهم إِلاَّ تفريق الحركات الشعبية. وكان من

قال إِن علي أَن أنهض وأنظّم الطبقة العاملة لسحق الرأسمالية. لا شيء أَفضل من ذلك. وأَعتقد أنني قلت شيئاً أشبه بالموافقة. وأَعتقد أَن فكرة جعل الطبقة العاملة تسحق الرأسمالية فكرة جيدة، ولكن ليس هذا هو المكان الذي يتم فيه ذلك، بل ما ينبغي فعله هو الذهاب إِلىٰ أقرب مصنع - ويسعدني أَن أدفع لك أجرة السيارة. ليس ذلك استراتيجية جديدة. فلم يكن لدي استراتيجية قديمة أساساً.

- إِن استخدام المزاح لحرف مسار الحوار بهذه الطريقة يُعد أمراً مؤثراً جداً.

  لم يكن ذلك مقصوداً، بل كان عفوياً.

- جعلت الفتى يسكت.

  ربما أثمرت هذه الطريقة.

الهوامش

1. Editorial, "A Just Attack," *Boston Globe,* December 17, 1998, p. A30. See Noam Chomsky, "US Iraq Policy: Motives and Consequences," in *Iraq Under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War,* ed. Anthony Arnove (Cambridge: South End Press; London: Pluto Press, 2000), pp. 47–56.
2. David Frost, interview with General H. Norman Schwarzkopf, "Sizing Up Iraq," *USA Today,* March 27, 1991, p. 11A. See also Russell Watson et al., "The Gulf: After the War," *Newsweek,* April 8, 1991, pp. 18ff.
3. Thomas L. Friedman, "A Rising Sense That Iraq's Hussein Must Go," *New York Times,* July 7, 1991, p. 4: 1.
4. Associated Press, "US General Criticizes Policy on Destabilizing Hussein," *Boston Globe,* January 29, 1999, p. A17, and Philip Shenon, "U.S. General Warns of Dangers of Trying to Topple Iraqi," *New York Times,* January 29, 1999, p. A3.
5. Noam Chomsky, *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World,* expanded edition (Montreal: Black Rose Books, 1991), pp. 113–49.
6. Tim Weiner, "The Man Who Protects America from Terrorism," *New York Times,* February 1, 1999, p. A3.
7. Doug Henwood, "Antisocial Insecurity," *Left Business Observer* 87 (December 31, 1998), p. 1.
8. Leslie Stahl, "Punishing Saddam," produced by Catherine Olian, CBS, *60 Minutes,* May 12, 1996.
9. Adlai Stevenson, speech before the United Nations Security Council, May 21, 1964. See Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988; second edition forthcoming), pp. 182–84.
10. Proceedings of the American Society of International Law 13, 14 (1963), cited in Louis Henkin, *How Nations Behave: Law and Foreign Policy* (New York: Council on Foreign Relations/Columbia UP, 1979), pp. 333–34.
11. "Council at U.N. Meets on U.S.-Libya Clashes," *New York Times,* March 27, 1986, p. A9, and John M. Goshko, "Administration Acts on 'Self-Defense' Principle Espoused by Shultz," *Washington Post,* April 15, 1986, p. A20.
12. *Case Concerning Military and Paramilitary Activities in and Against Nicaragua* ("Nicaragua v. United States of America"), International Court of Justice, June 27, 1986. See Loren Jenkins, "World Court Says U.S. Violates International Law by Aiding Contras," *Washington Post,* June 28, 1986, p. A1, and Associated Press, "Court Decries U.S. Actions on Nicaragua," *Toronto Star,* June 27, 1986, p. A1.
13. Editorial, "America's Guilt — Or Default," *New York Times,* July 1, 1986, p. A22.
14. Abraham Sofaer, *The United States and the World Court,* U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Current Policy Series, number 769 (December 1985).
15. Steven Lee Myers and Barbara Crossette, "Iraq Is Accused of New Rebuffs to U.N. Team," *New York Times,* December 16, 1998, p. A1.

16 Editorial, "Babes and Bloodlust," *Observer,* January 3, 1999, p. 23.
17 Editorial, "Containing America in the Post-Cold War Era," *The Nation* (Thailand), January 10, 1999.
18 Richard Lawrence, "US Will Snub WTO Panel on Anti-Cuba Law," *Journal of Commerce,* February 21, 1997, p. 1A.
19 William Preston, Jr., Edward S. Herman, and Herbert I. Schiller, *Hope and Folly: The United States and Unesco, 1945–1985* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1989).
20 Serge Schmemann, "The Critics Now Ask: After Missiles, What?" *New York Times,* December 18, 1998, p. A23.
21 Noam Chomsky, Edward S. Herman, Edward Said, and Howard Zinn, "A Call to Action on Sanctions and the U.S. War Against the People of Iraq." On-line at http://www.zmag.org/CrisesCurEvts/Iraq/callaction.htm. See also, Noam Chomsky et al., "Sanctions Are a Weapon of Mass Destruction," in Arnove ed., *Iraq Under Siege,* pp. 181–83. Initial statement drafted by Robert Jensen.
22 Barbara Crossette, "U.S. Plans to Sharpen Focus of Its Sanctions Against Haiti," *New York Times,* February 5, 1992, p. A8.
23 John Solomon, "Agency Head Failed to Stop Texaco Leak, Citing Bush Treasury Secretary," Associated Press, September 18, 1994. For further details, see Noam Chomsky, "Democracy Restored," *Z Magazine* 7: 11 (November 1994), pp. 49–61.
24 See, for example, Stephen Kinzer, "Many Arabs See Double Standard for Israel," *New York Times,* November 27, 1998, p. A15.
25 Noam Chomsky, commentary, National Public Radio, *All Things Considered,* February 22, 1991.
26 David E. Sanger, "Real Politics: Why Suharto Is in and Castro Is Out," *New York Times,* October 31, 1995, p. A3.
27 Mark Achbar, ed., *Manufacturing Consent: Noam Chomsky and the Media* (Montreal: Black Rose Books, 1994), pp. 146–49.
28 John Diamond, Associated Press, "U.S. Should Appear 'Irrational, Vindictive,'" *Ottawa Citizen,* March 2, 1998, p. A7.
29 David Lamb, "Vietnam Study Finds Dioxin in Food Chain," *Los Angeles Times,* October 31, 1998, p. A5. See also David Lamb, "Vietnam Ends Silence on Issue of Wartime Exposure to Agent Orange," *Los Angeles Times,* September 26, 1998, p. A14.
30 Peter Waldman, "Body Count: In Vietnam, the Agony of Birth Defects Calls an Old War to Mind," *Wall Street Journal,* February 12, 1997, p. A1.
31 Barbara Crossette, "Study of Dioxin's Effect in Vietnam Is Hampered by Diplomatic Freeze," *New York Times,* August 18, 1992, p. C4.
32 Amnon Kapeliouk, *Yediot Ahronot,* April 1, 7, and 15, 1988.
33 Waldman, "Body Count," *Wall Street Journal,* February 12, 1997.
34 Lamb, "Vietnam Study Finds Dioxin in Food Chain," *Los Angeles Times,* October 31, 1998.

35 Derek Davies, "The Region," *Far Eastern Economic Review Yearbook* 1971, p. 38; 1972, pp. 37–40.
36 *New York Times,* March 25, 1977. See also Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Vintage, 1973), pp. 31–66.
37 Barbara Crossette, "Hanoi Said to Vow to Give M.I.A. Data," *New York Times,* October 24, 1992, p. 1: 1. See Noam Chomsky, *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (Cambridge: South End Press, 2000), pp. 170–72.
38 David E. Sanger, "Japan's Emperor Tells China Only of His 'Sadness' on War," *New York Times,* October 24, 1992, p. 1: 1.
39 See Crossette, "Hanoi Said to Vow to Give M.I.A. Data," *New York Times,* October 24, 1992, and Jane Gross, "Hanoi Photos Leave Families of U.S. M.I.A.'s Astir," *New York Times,* October 24, 1992, p. 1: 2.
40 Stephen Endicott and Edward Hagerman, *The United States and Biological Warfare: Secrets from the Early Cold War and Korea* (Bloomington: Indiana UP, 1999).
41 John W. Powell, "Japan's Germ Warfare: The U.S. Cover-Up of a War Crime," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* 12: 4 (October–December 1980), pp. 2–17.
42 Noam Chomsky, *At War with Asia* (New York: Vintage, 1970), pp. 188–258.
43 Barry Wain, "The Deadly Legacy of War in Laos," *Asian Wall Street Journal,* January 24, 1997, p. 10. See also Simon Ingram, "Laos Struggles to Clear Leftover US Bombs," *Christian Science Monitor,* January 4, 2001, p. 1.
44 Keith Graves, "US Secrecy Puts Bomb Disposal Team in Danger," *Sunday Telegraph,* January 4, 1998, p. 20. See also W.F. Deedes, "Nation Tied to the Land Learns to Live with Deadly Harvest," *Daily Telegraph,* November 14, 1997, p. 14.
45 Reuters, "French to Clear Unearthed Mines," *Peacework* 291 (December 1998–January 1999), p. 7.
46 Bank for International Settlements, *68th Annual Report,* June 8, 1998, Basle, Switzerland. Cited in Chakravarthi Raghavan, "Globalization Not Without Risks, Says BIS," *Third World Economics* (June 16–July 15, 1998).
47 Jeffrey Sachs, "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalization," *Foreign Policy* 110 (Spring 1998), pp. 97–112. See also Robin Hahnel, *Panic Rules! Everything You Need to Know About the Global Economy* (Cambridge: South End Press, 1999).
48 David Felix, "Asia and the Crisis of Financial Liberalization," in Dean Baker, Gerald A. Epstein, and Robert Pollin, eds., *Globalization and Progressive Economic Policy* (Cambridge: Cambridge UP, 1998).
49 Paul Krugman, "The Return of Depression Economics," *Foreign Affairs* 78: 1 (January–February 1999), pp. 56–74.
50 Randolph E. Schmid, "U.S. Drivers Absorb Cost of Bad Roads in Cities," Associated Press, *Boston Globe,* September 17, 1997.
51 Dom Hélder Câmara, *Revolution Through Peace,* trans. Amparo McLean (New

York: Harper and Row, 1971).

52 Alan Cowell, "Annan Fears Backlash Over Global Crisis," *New York Times,* February 1, 1999, p. A14.

53 Sarah Delaney, "Peace Can Be Won Through Respect for Human Rights, Pope Says," *Washington Post,* January 2, 1999, p. A20, and John Tagliabue, "Looking Back at 20th Century, Pope Says Respecting Human Dignity Is the Key to World Peace," *New York Times,* January 2, 1999, p. A4.

54 Noam Chomsky, "Market Democracy in a Neoliberal Order: Doctrines and Reality," Davie Lecture, University of Cape Town, May 1997. On-line at http://www.zmag.org/ZMag/articles/chomksydavie.htm. See also Noam Chomsky, *Profit over People: Neoliberalism and Global Order* (New York: Seven Stories Press, 1999), pp. 89–118.

3

دواعي الحالة

كمبردج، ماساشوسيتس،
2 فبراير (شباط) 1999

● نادراً ما ترجع إلىٰ الأدب في كتاباتك. بيد أَن هناك استثناء واحد كبير. إِذْ نقتبس في «أوهام ضرورية» فصل «المحقِّق الكبير» من كتاب «الأخوة كرامازوف»[1]. ما الذي كان يكتب بشأنه دوستويفسكي (Dostoyevsky) بحيث جلب انتباهك؟

يُعدُّ ذلك النصّ مدهشاً بصورة خاصة. إِنّه يتحدَّث عن صناعة الموافقة. إِنّه عرض دقيق ودرامي للوسيلة التي يتم التلاعب بموجبها في سر الدين، والاحتفال، والخوف، وحتى الفرح لجعل النّاس يشعرون بضرورة خضوعهم للآخرين.

● وبالتالي علىٰ الكنيسة أَن تُقوِّم ما قام به المسيح من سر، إِذا صح التعبير. فقد فهمتَ أَن تلك هي الحالة.

فيما يتعلق بدوستويفسكي فإِن ذلك كان يعني السلطة. فلنتذكر

أَنَّه كان يكتب في روسيا. ولذلك كان كلامه يجمع بين الكنيسة والقيصر، لما كان بينهما من علاقة وثيقة.

- تقول، «قلّة هم الّذين يصلون إِلىٰ مستوى تعقيد «المحقِّق الكبير»».

كان المحقِّق الكبير يعبّر عن وجهة نظر تقول إن الحرية خطيرة، وأنّ النّاس بحاجة إِلىٰ، والواقع أنّهم يريدون عند مستوى معين، الخضوع، والسر الملغز، والسلطة، وما إِلىٰ ذلك. تلك هي نسخة معقَّدة من صناعة القبول.

- عثرت علىٰ هذا الشاهد من جورج أورويل (George Orwell) الذي ربما تكون له صلة بصناعة القبول. يقول: «كلاب السرك تقفز عندما يفرقع سوط المدرِّب، ولكن الكلب المدرّب جيداً هو ذاك الذي يقوم بحركته البهلوانية عندما لا يكون هناك سوط»[2].

أَشك في أَنَّه كان يتكلم عن المفكرين. إِذْ يفترض أَن تكون طبقة المفكرين جيدي التدريب والعقيدة بحيث لا يحتاجون إِلىٰ سوط. فهم يستجيبون للأَحداث بصورة عفوية بما يخدم مصالح القوى الخارجية دون أَن يدروا، ظانّين أنّهم يقومون بعمل شريف ومخلص. ذلك هو الكلب المدرَّب حقًّا. وأراهن أنّك إِذا ما عدت إِلىٰ النّصّ فلسوف تجد شيئاً من هذا القبيل.

- هل هناك أمثلة أخرى من الأدب في مؤلّفك؟

هناك أمثلة كثيرة. أتذكّر مثالاً واحداً منها تماماً. إِنّه نص من

رواية فونتامارا (Fontamara)[3] لإغنازيو سايلوني (Ignazio Silone). يتربع علىٰ قمة العالم الإقطاعي المحلي، ويأتي بعده كلابه وبعد كلابه لا شيء، وبعد ذلك لا شيء أيضاً، ومن ثم بعد ذلك كله يأتي الفلاحون. اقتبست ذلك من النص الإيطالي الأصلي، وعندما دقَّقت الترجمة الإنكليزية تبيَّن لي أَنَّه ترجم ترجمة سيئة، الأَمر الذي جعلني استخدم ترجمتي الخاصة.

- لنتحدَّث عن جرائم الحرب ومجرمي الحرب. ولنبدأ بالجنرال أوغسطو بينوشيه في تشيلي. هل تظن بأَنه سيقدم إِلىٰ محكمة جنائية دولية أَو إِلىٰ محكمة جنائية إِسبانية؟

يجب تقديمه إِلىٰ محكمة. لا يمكن ذلك في تشيلي، حيث ينبغي أَن تكون، لأن العسكريين ما زالوا يسيطرون علىٰ البلاد. إِذْ يشعر المرء بتلك الهيمنة حالما يذهب إِلىٰ هناك. ومنظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) تكتب عن الديمقراطية الورقية في تشيلي، وعن الافتقار إِلىٰ حرية التعبير، برغم أَشكال الظاهرة للديمقراطية[4]. لذلك لا يمكن إِجراء محاكمة كهذه في تشيلي. وبالتالي لا بد من تقديمه إِلىٰ المحاكمة في مكان آخر. ويحتمل أَن تكون المحاكم الإِسبانية مكاناً مناسباً، كذلك في محكمة الجنايات الدولية.

ومع ذلك، ربما يتفهّم المرء ردّة فعل قطاع كبير من أَمريكا اللاتينية، بما في ذلك اليسار الأَمريكي اللاتيني، المتمثّلة بأَن تقديم الجنرال بينوشيه إِلىٰ المحاكمة لا يخلو من وصمة استعمارية. فهم

يلاحقون بينوشيه، ولكنهم لا يلاحقون كيسنجر (Kissinger). والواقع إذا ما لُوحق كيسنجر، ستكون جرائم تشيلي بالمقارنة مع جرائمه هي الأَقل والأَهون. فالمسألة هي أَن الأضعف والأَقل تحصيناً وحصانة هو الذي يخضع لنظام العدالة أما الأَقوياء فلا. والجواب علىٰ ظلم نظام العدالة ليس، بالطبع، لا عدالة، بل جعلها أَكثر عدالة ومساواة.

- ما شأن محكمة جرائم الحرب للخمير روج (Khmer Rouge) في كمبوديا؟

قبل بضعة أسابيع قبل هون سن (Hun Sen) الرئيس الكمبودي والذي كان عضواً في الخمير روج حتى العام 1977 فكرة إِجراء محاكمة للخمير روج علىٰ جرائم الحرب. وذلك يعنيه هو أيضاً، طالما أَن الأَمر يتعلّق بمحاكمة علىٰ جرائم الحرب. ويعني هذا كذلك أَن المحاكمات سوف تشمل الفترة منذ العام 1969 حتى نهاية الفترة التي كان الخمير روج قد أنهوا عشرة أَعوام. وهي ما أسمتها دراسة حكومية مستقلّة لهذه الفترة، «كامبوشيا: عقد من إِبادة الجنس البشري» (Kampauchia: Decade of Genoeide) ـ إِن كنت ترغب في استخدام عبارة «إِبادة الجنس البشري» ـ والتي استمرت من العام 1969 حتى 1979[5]. وكانت الولايات المتحدة الأَمريكيَّة تدعم هذه المذابح خلال السنوات الست الأولى، ولم يكن الأَمر مزاحاً.

أرسل لي حديثاً جداً صديق في بنوم بنه (Phnom Penh) تقريراً نُشر في الصحافة الكمبودية حول فرانسوا بونشو (François Ponchaud)، وهو كاهن فرنسي أَلَّف أَحد أَول الكتب عن أعمال

الخمير روج الوحشية في كمبوديا حيث كان يقود بعثة تبشيرية. لقد سُئل عما يراه بشأن محاكمات جرائم الحرب للخمير روج، فقال إِن ذلك مناسب جداً، ولكن يجب أَن يلاحقوا الأَمريكيين أيضاً[6]. نعم لا بد أَن تطال المحاكمات الشريفة كل من ارتكب جريمة. وهذا يشمل الذين وجَّهوا أكثف قصف في التاريخ ضد مجتمع فلاحي أعزل في كمبوديا، وذلك في مطلع سبعينيات القرن العشرين.

إِنّنا لا نعرف الكثير عنه. ومن الأَسباب عدم الاهتمام به اهتماماً كبيراً. لقد طرد أَكثر من مليون لاجئ إِلىٰ بنوم بنه، ولكن لم يُكتب سوى القليل جداً عن نوعية الحياة هناك في الريف. لقد اطلعتُ وإِدوارد هيرمان (Ed Herman) في «صناعة القبول» علىٰ جميع تقارير نيويورك تايمز خلال ذروة مرحلة القصف الأَمريكي[7]. كان سيدني شانبرغ (Sydney Schanberg) هو المراسل بانتظام. أما مالكولم براون (Malcolm Brown) فكان يدخل ويخرج. ثم حصلت بعد ذلك لقاءات كثيرة من الحدود التايلاندية حيث أَصبح بالإِمكان اكتشاف جرائم الخمير روج. ولذا فلا بأس أَن تذهب إِلىٰ الحدود التايلاندية وتتجوّل في الغابة للحصول علىٰ تقارير عن جرائم الخمير روج (الخُمير الحمر)، ولكن الحكاية تختلف عندما تعبر الشارع من فندقك لتكتشف الجرائم التي اقترفتها الولايات المتحدة.

هنالك استثناء واحد لهذا. إِذا ما شاهدت فيلم «حقول القتل» تجده يبدأ بهذا الاستثناء الوحيد، القصف الأَمريكي لقرية وحكايات الرعب التي تليه. كانت هناك تغطية في تلك الحالة. ويصدف أن

تكون هناك حالة عندما يقصفون قرية بالخطأ. وبالتالي يمكن تصنيفها كخطيئة. فما شأن الحالات التي تقصف فيها القرية المقصودة فعلاً، وتقع إِصابات لا أَحد يعرف عددها، ربما بعشرات الآلاف أَو بمئات الآلاف، مولّدة سيلاً هائلاً من اللاجئين، ربما أَكثر من مليون لاجئ؟ ذلك ليس هو التاريخ الصحيح.

يُعَدُّ ميشيل ڤيكَري (Michael Vickery) من المؤرخين الكمبوديين الجادين القلائل. أشار ذات مرَّة أَن إِجلاء بول بوت (Pol Pot) القسري لبنوم بنه يُعدُّ عملاً وحشياً كبيراً، كما هو بالفعل. أما طرد الشعب نفسه إِلىٰ بنوم بنه بفضل القصف الكثيف فلم يوصف بالعمل الوحشي[8]. طعام مقابل الفكر.

- مزيد من التقارير من نيويورك تايمز، في يناير (كانون ثاني) من العام 1999. إِذْ كتب سيث ميدانس (Seth Mydans) سلسلة من المقالات عن كمبوديا أثارها استسلام زعيمين بارزين من زعماء الخمير روج. ويبدو أَن ميدانس أغفل بعض المعلومات الهامّة في تقاريره[9].

لا بد وأن تُذَكِّرني بالتقارير. فهي دائماً تغفل المعلومات ذاتها، وأفترض أَنَّها أُغفلت هنا.

- إِنها تتوقف في العام 1979.

ربما تبدأ في العام 1975. وهناك ما حدث قبل هذا العام، وبعد العام 1979. فقبل العام 1975، أَي في مطلع العام 1969، في واقع

الأَمر، كانت الولايات المتحدة تقصف كمبوديا وتدعم حرباً وحشية هناك استمرت حتى إِبريل (نيسان) من العام 1975. وربما نتذكّر أَن الخمير روج قد استولوا على بنوم بنه في ذلك الوقت، وبلغ عدد الموتى في المدينة وحدها حسب تقديرات الأَطباء الغربيين حوالي مئة ألف سنوياً منذ اندلاع الحرب. ذلك في بنوم بنه. ولا أَحد يعلم ماذا كان يجري في الريف.

تنبأ مسؤول أَمريكي رفيع، ربما يكون كيسنجر، رغم أَن هويته لم تحدّد قط، بأَن عدد الموتى بلغ مليون شخص تحت أَي ظرف من الظروف، ذلك نتيجة القصف. رفعت الولايات المتحدة وبريطانيا الدعم للخمير روج الّذين طردهم الڤيتناميون من كمبوديا. ولم يُعَدُّ الخمير روج يتلقّون دعماً ضمنياً من الولايات المتحدة وبريطانيا.

في العام 1982 وُجّه سؤال لممثّل وزارة الخارجية في جلسة استماع للكونغرس، هو: لماذا كانت الولايات المتحدة تدعم ما يسمونه بـ «كمبوشيا الديمقراطية» (Democratic Kampuchea) التي هي الخمير روج، ولا تدعم المجموعة المقاومة فريتيلين (FRETILIN) وهي الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلّة. فكان جوابه أشبه بما يلي: لا شك أَن كمبوشيا الديمقراطية، أَي مجموعة بول بوت (Pol Pot) أَكثر تمثيلاً لشعبها من تمثيل فريتيلين للتيموريين الشرقيين. كما ذكر «استمرارهم» مع نظام البول بوت[10]. وبالتالي علينا الاستمرار بدعم كمبوشيا الديمقراطية.

كان الادعاء أنّهم يدعمون المعارضة غير الشرعية، بيد أَن ذلك

ادعاء واهٍ بحيث لم يأخذه أَحد مأخذ الجد. استخرج الصحفي جون بيلغر (John Pilger) بوجه خاص قدراً كبيراً من المعلومات تتعلّق خصوصاً بالدعم البريطاني المباشر للخمير روج[11]. أما الولايات المتحدة فكانت تساعدهم من خلال الصين وتايلاند، إضافة إِلىٰ الدعم الدبلوماسي. إذن هذا هو الذي تشير إليه، والّذي أُغفل في فترة ما بعد العام 1979. إن جزءاً كبيراً من المتاعب التي تعاني منها البلاد اليوم يُعَدُّ نتيجة للهجمات التي شنّها الخمير روج من قواعد تايلاندية ومن كمبوديا الغربية بدعم من الغرب.

- يورد كين سيلفرشتاين (Ken Silverstein) وألكسندر كوكبيرن (Alexander Cockburn) في رسالتهما الإِخبارية «الضربة المضادة» (Counter Punch) أَنه كان هناك عملية مشتركة أَمريكيَّة ـ تايلاندية عُرفت باسم تاسك فورس 80 (Task Force 80) علىٰ طول الحدود الكمبودية ـ التايلاندية. يقولان إِن تلك العملية كانت بهدف «استرداد الخمير روج المسحوقين» ولإِحياء آمالهم[12].

كان هناك عملية كهذه بالتأكيد. لم أَعرف أَن اسمها كذلك. ولكن، نعم، ذلك ما كانت تفعله الولايات المتحدة منذ العام 1979. كانت تنفّذ ذلك من خلال المساعدات الغذائية، من خلال المساعدة التي كان يزعم أَنَّها ذاهبة إِلىٰ اللاجئين، ومن خلال التدريب العسكري والدعم الدبلوماسي. كانوا يصرُّون علىٰ وجوب احتفاظ الخمير روج بمقعدهم في الأمم المتّحدة. كشف كثير من ذلك الأَمر. وربما كان بيلغر قد كتب في هذا الموضوع أَكثر من أَي شخص آخر.

- لنتحدّث عن إسرائيل، وعما وصفته التايمز بـ «الصراع الداخلي». إنها مسألة من هو اليهودي. ربما يكون منشأ هذه المسألة نابع احتكار الأحبار الأرثوذكس لدخول الدين وغير ذلك من الطقوس كالزواج والدفن. يذكر عدد اليوم من صحيفة التايمز أن مجموعة من الأحبار الأمريكيين الإصلاحيين كانوا يصلّون عند حائط المبكى. فواجههم طلاب المدارس الدينية الأرثوذكسية بصيحات الإهانة والازدراء والتوبيخ وطلبوا إليهم أن «يعودوا إلىٰ ألمانيا» كي يُبادوا هناك؛ هكذا قال أحد الطلبة فيما بعد[13]. فما الذي يجري هناك؟

إنها مجموعة أصولية كبيرة نوعاً ما وشديدة التعصّب. إن ما يجري هناك يعود في جذوره إلىٰ اتفاق عُقد في الأيام الأولى لقيام الدولة. لقد كانت القيادة حينذاك، مثل بن غوريون وغيره، علمانية، وكانوا يصفون أنفسهم بالاشتراكيين بغضّ النظر عما كانت هذه الصفة تعني. عقد هؤلاء صفقة مع اليهود المتدينين يتم بمقتضاها منح المتدينين درجة معينة من السيطرة علىٰ حياتهم الاجتماعيَّة والثقافية مقابل دعمهم لمشروع بناء الدولة.

لم يكن الكثير من هؤلاء اليهود صهيونيين. بل كان كثيرون مناهضين للصهيونية؛ ويعتقدون أن الدولة انتهاك للمحرمات وتدنيس للمقدسات. لأنه لا يجوز أن تقوم الدولة إلاّ عندما يأتي المسيح. ومع ذلك كانوا سعداء بالحصول علىٰ هبات كثيرة من الحكومة بما في ذلك تمويل المدارس الدينية بميزانية كبيرة، وحريتهم في إدارة

حياتهم المدنية كالزواج، مقابل ولائهم للدولة ـ ليسوا موالين تماماً، هم لا يخدمون في الجيش ـ ويدفع لهم الكثير لقاء ذلك.

يستمر هذا الوضع في الوقت الحاضر. وهذا هو سبب السيطرة الأرثوذكسية النوعية علىٰ قطاع كبير من الحياة المدنية. هنالك إِحساس كبير بالمرارة والغضب تجاه ذلك، وفي الواقع، هناك انشقاق في المجتمع. تظهر منشورات كثيرة حول الطريقة التي يبتز بها اليهود المتطرّفون الأَموال لمصالحهم الخاصة مع الاحتفاظ بهيمنتهم علىٰ الآخرين. ويشكّلون الآن نوعاً من الأَصوات المتأرجحة بين المجموعة السياسيَّة الكبرى. وهكذا يقدم لهم كل من الليكود، والعمل منافع كثيرة لكسبهم إِلىٰ جانبهم. إِنهم يلعبون اللعبة بخبث شديد. أَنا لا أَعرف الأَرقام الحقيقية، ولكن إِحدى النتائج تتمثَّل في أَن الإِنفاق علىٰ المدارس الدينية أَكثر بكثير من الإِنفاق علىٰ المدارس العلمانية والتعليم العلماني. ويحصلون علىٰ منافع أُخرى من الدولة. وبالطبع يحاولون انتزاع ما يستطيعون انتزاعه.

يُعَدُّ بعض الأَحبار مدهشين جداً، ويختلف الأَمر من حبر إِلىٰ حبر. فهم يرون أَن غالبية المجتمع اليهودي الأَمريكي، الّذين هم في معظمهم محافظون وإِصلاحيون، أسوأ من المسيحيين الّذين هم سيئون. إِنهم خونة. يتظاهرون بأنّهم يهود ولكنهم ليسوا في حقيقتهم يهوداً لأنهم لا يتّبعون الأحكام اليهودية الأرثوذكسية، وذلك أسوأ من أَن يكونوا مسيحيين بصورة صريحة. وإِذا ما رجعت إِلىٰ الثقافة اليهودية التقليدية في أوروبا الشرقية أَو شمال أفريقيا تجد أَن

المسيحي، أَي غير اليهودي، كان من جنس آخر، من سلالة أدنى من السلالة التي انحدر منها اليهود. فمثلاً من المفروض ألا يعالج الطبيب اليهودي غير اليهود ما لم يكسب منهم. ولهذا كان ابن ميمون طبيباً للسلطان لأن اليهود يكسبون من هذا الموقع، وليس لسبب آخر.

● هل هذا من الشريعة أم تراث ثقافي؟

ذلك موجود في الهالاخا(*) الذي يُعدُّ تراثاً حبرياً. هنالك كثير من مثل هذه المواد. كانوا أقلية معارضة، من جهة، وعرقيين متعصبين من جهة أُخرى. واستمرت العرقية عندما لم يعودوا أقلية مضطهدة.

● ما هو رد فعل اليهود الأَمريكيين الّذين هم في غالبيتهم إِصلاحيّون أَو محافظون، كما تقول، علىٰ هذه القضية الخاصة؟ إِنّهم يدعمون دولة إِسرائيل في الغالب.

هنالك احتجاج كبير. كانت إِسرائيل منذ زمن طويل لا يسمح فيها نشر كتب الصلوات اليهودية التي تستخدمها أَكثرية الجالية اليهودية هنا، والتي لا يسمح فيها للأحبار الأمريكيين، سواء كانوا إِصلاحيين أم محافظين أَن يعقدوا القران أَو ينظموا الطلاق، ولا أدري إِن كان هذا ما زال سارياً حتى الآن في إِسرائيل. تتغيّر هذه الأُمور إِلىٰ حد ما، ولكن ما زال هناك احتجاج هائل علىٰ ذلك هنا، ويهدد بانهيار ما يسمى «دعم إِسرائيل» ما لم تعترف إِسرائيل بمصالح جاليات

(*) الهالاخا: الجزء التشريعي للتلمود. (المعرّب).

الدياسبور (الشتات) اليهودية. إنها معركة مستمرة أَصبحت الآن أَكثر حدّة. لم تعد المسألة يهوداً متطرفين أرثوذكس، ويهوداً محافظين. وذكر في هذا التقرير اليوم أَن نسوة يهوديات كن يصلين عند حائط المبكى، فاعتُبر اليهود الأرثوذكس ذلك أمراً بغيضاً ومقيتاً[14].

هنالك في إسرائيل مجالس دينية في المدن الكبيرة والصغيرة تتمتّع بقدر كبير من السلطة بسبب هيمنة الحياة المدنية التي يسيطرون عليها. وهناك معركة كبيرة حول ما إذا كان سيسمح للنساء في الاشتراك بهذه المجالس. لقد سمح حديثاً جداً في حالة واحدة أَو أَكثر للمرأة بدخول المجالس. إنَّه صراع كبير. الأرثوذكسيون اليوم كثيرون جداً. فنسبة المواليد عندهم عالية جداً. إن نسبة المواليد عندهم وعند الفلسطينيين أعلىٰ بكثير من نسبتها عند اليهود العلمانيين الّذين هم أشبه بالأوروبيين الّذين يميلون إلىٰ خفض نسبة المواليد. تسير التقديرات السكانية المستقبلية أَنَّه في المستقبل القريب ستكون غالبية السكان من الفلسطينيين واليهود الأرثوذكس الأصوليين، الّذين لا يعمل الكثيرون منهم في المجتمع المدني. يسيطر عليهم أحبار متعصّبون. يقضون حياتهم في دراسة التلمود.

- قال إقبال أحمد الباكستاني إن الدول التي أُنشئت لتكون وطناً قومياً وأسّست علىٰ الدين أَو العرق، مثل إسرائيل وباكستان التي أنشئت لتكون وطناً لمسلمي الهند، تكون معرّضة لمثل هذه الأنواع من الانقسامات الطائفية[15].

لا أظنك تنبأت بذلك في العام 1948. فأَنا لم أَتنبأ بذلك. إذا

كانت العناصر الدينية حينذاك قليلة. أَصبحوا قطاعاً كبيراً بفضل هجرة اليهود من البلاد العربية وشمال أفريقيا. هنالك تعقيدات كثيرة في إِسرائيل. إِذ عومل اليهود العرب، أَو اليهود الشرقيون، كما يسمونهم معاملة سيئة في المجتمع الإِسرائيلي. وأَعتقد أَن ذلك يشكِّل جزءاً كبيراً من سبب انجذابهم نحو المجتمعات اليهودية الدينية التي كانت معزولة عن الدولة. كانوا يشعرون بحرارة قاسية. لقد شاع ذلك بصورة مكشوفة في أواخر سبعينيات القرن العشرين عندما انتخب ميناحم بيغن الأَمر الذي أَحدث صدمة لدى الجميع. فعلىٰ الرغم من أَنَّه بولندي الأصل إِلاَّ أنهم اعتبروه مغربياً، ولم يكن ذلك الاعتبار بدون سبب.

فهناك تماثل كثير بين المجتمع اليهودي الشبيه بالمجتمع الإِقطاعي في مراكش (المغرب) ونظيره في أوروبا الشرقية حيث أصول مناحم بيغن. كان في المغرب قطاع يهودي مستغرب حديث أيضاً، ولكن معظمهم رحل إِلىٰ فرنسا، وكما يدعي الكثير من اليهود المغاربة، أَصبح الّذين هاجروا إِلىٰ فرنسا أطباء وما إِلىٰ ذلك، أما الّذين هاجروا إِلىٰ إِسرائيل أَصبحوا عمالَ إِنشاءات. فهناك مرارة كبيرة بشأن ذلك.

- هناك تقرير نشرته الأسوشيتد برس (Associated Press) في منتصف العام 1999. إِذْ قال يهودا شافير (Yehuda Schaffer) ردّاً علىٰ نقد لإِسرائيل مفاده أَن قوى الأَمن الإِسرائيلي تستخدم التعذيب والعنف المُبالغ فيه عندما يستجوبون الفلسطينيين، «إِننا ما نزال

نوراً يسطع علىٰ الأمم، في هذا الأَمر وغيره من الأُمور» مشيراً بذلك إِلىٰ شعار صهيوني طوباوي مضى عليه قرن من الزمان[16].

كانت تلك فضيحة حتى داخل إِسرائيل. الواقع أَن إِسرائيل تستخدم التعذيب، وفق المعايير الدولية. وكانت مجموعات حقوق الإِنسان تدين إِسرائيل بذلك دائماً. فضلاً عن أنهم يستخدمون العنف في إِسرائيل باستمرار. فالمعتقلون العرب الّذين يتم الاحتفاظ بهم إِدارياً دون أية تهمة يتعرّضون للتعذيب أثناء الاستجواب. ويمكنك الاطلاع علىٰ ذلك من تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظّمة العفو الدولية، ومجموعة حقوق الإِنسان الإِسرائيلية المعروفة باسم بيت سيليم (B'T selem).

انتشرت هذه المسألة بين الجمهور قبل حوالي عشر سنين. إِذ اُتُّهِم درزي بجريمة. وتبين أَنه بريء من الجريمة التي اعترف بها. وسرعان ما طُرح سؤال كيف اعترف إِذن، طالما هو بريء منها؟ فتبين أَنَّه اعترف تحت التعذيب. ومنذ سنوات يدعي الفلسطينيون أَن اعترافاتهم تنتزع تحت التعذيب. ولكن المحاكم كلها حتى المحكمة العليا كانت ترفض هذه التهمة. وكانوا يرفضونها بدعوى أنّها كاذبة.

بعد قضية الدرزي هذه، اضطروا للاعتراف بأَن اعتراف المتهم انتُزع تحت التعذيب في هذه الحالة علىٰ الأقل. ثم جرى تحقيق، فتبين أَنهم يستخدمون التعذيب بصورة روتينية أَثناء الاستجواب. فكانت تلك فضيحة كبرى ـ ليس بسبب استخدام التعذيب، بل لأن أَجهزة المخابرات لم تخبر المحكمة بذلك. كانت فضيحة أشبه

بفضيحة ووترغيت (Watergate)، إِذْ لم يكن قصف كمبوديا هو الجريمة، بل عدم إِخبار الكونغرس بذلك القصف هو الجريمة، تلك هي الجريمة الحقيقية.

وهنا، أَيضاً، أَدانت المحكمة العليا واقعة أَن أَجهزة المخابرات كانت تضلّلها، وهو أمر لا يعدو عن كونه نكتة. فما من أَحد في الخارج، ما عدا قضاة المحكمة العليا، إِلاَّ ويعلم أَن الاعترافات كانت تُنتزع تحت التعذيب. كان موشي اتزيوني (Moshe Etzioni) أَحد قضاة المحكمة العليا في لندن حوالي العام 1977. وكان له مقابلة مع منظّمة العفو الدولية التي سألته لماذا يحصل الإِسرائيليون علىٰ نسبة اعترافات عالية جداً. الجميع يعلمون ماذا يعني ذلك. فقال: يميل العرب إِلىٰ الاعتراف. يشكِّل ذلك جزءاً من طبيعتهم»[17].

مما لا شك فيه أَن إِسرائيل تستخدم التعذيب، ولكن المحاكم بما فيها المحكمة العليا قرَّرت تصديق أجهزة المخابرات مهما كان الدليل علىٰ التعذيب ساطعاً. لذلك ادعاء المحكمة بأنّها ضُلّلت، هو تضليل بحد ذاته. لقد اختاروا هم بأَنفسهم أَن يُضَلَّلوا.

عند تلك النقطة شُكِّلت لجنة لانداو (Landau). عقدت اجتماعات سرية وخرجت بتوصيات علنية في جزء منها وسريَّة في الجزء الآخر حول استخدام التعذيب. لم يصفوه بالتعذيب، بل وصفوه بـ «القوة» أَو «الضغط» أَو بعبارات ملطفة أُخرى تخفي وراءها أمراً بغيضاً. قالت اللجنة ينبغي ألا يستخدم هذا إِلاَّ عندما ـ ثم يأتي بعد ذلك بروتوكول خفي؛ يصف الأَساليب المسموح استخدامها، ولا أَحد يعلم ماذا

يحتوي ذلك البروتوكول، ولكن المرء يستطيع معرفة ذلك من خلال ما حدث للمعتقلين.

هنالك رسائل كثيرة لدراسة هذا الأَمر. يمكن أَخذ شهادة مستقلّة من معتقلين لا يعرف بعضهم بعضاً ولكنهم كانوا في مكان واحد، وبذلك يتبين إِذا كان وصفهم متطابقاً. ما زالت مجموعات حقوق الإِنسان تفعل ذلك منذ سنوات. وربما كان التعذيب الإِسرائيلي عرضة للتدقيق والتحقيق بعناية وبصورة نظامية أَكثر من أَي مكان آخر. فبحث التعذيب في الباكستان لا يحتاج إِلىٰ معايير عالية. إِذْ يقول بعض المعتقلين إِنهم عُذِّبوا، بصورة مباشرة، حسناً. وبالنسبة لإِسرائيل عليك أَن تواجه معايير فيزيائية (بدنية). ولهذا عندما أَجرت العصبة السويسرية لحقوق الإِنسان، أَو منظّمة العفو الدولية، أَو فريق لندن للتقصي التابع لصحيفة صنداي تايمز، دراسات عن التعذيب في إِسرائيل، كانوا حريصين جداً في عملهم. ومع ذلك لم يستطيعوا بعد نشر هذه الدراسات في الولايات المتحدة.

كان هذا في سبعينيات القرن العشرين. ربما هي إِشارة عابرة. أَذكر حالات نشرت فيها الصحافة إِنكار إِسرائيل لهذه التقارير، ولكنها لم تنشر أَبداً التقرير الأَصلي، أذكر أموراً كهذه. ولهذا السبب؛ بسبب سُخف المعايير المطلوبة، تُجرىٰ الدراسات بعناية فائقة. وأَعتقد أَن التعذيب يُعدُّ روتينياً في إِسرائيل، وأَصبح ذلك معروفاً، حتى إِن مجتمع حقوق الإِنسان اعترف بذلك ونشرت الاعترافات في

مطبوعاتهم؛ وقد استمر استخدام التعذيب في إسرائيل حتى بعد صدور تقرير لجنة لانداو، بطُرق معينة.

هذه المحاكمة التي تتحدَّث عنها والتي وصلت إلىٰ المحكمة العليا لها صلة بقضية استخدام التعذيب. كان علىٰ المحكمة العليا أَن تقرِّر فيما إِذا كانت هذه الأساليب مشروعة، علماً بأَن المحكمة تستطيع الاطلاع علىٰ ما جاء في بروتوكول لانداو السري. الجدل يدور حول هذه المسألة. وفي هذا السياق أعلن المدعي العام الحكومي البيان الذي استشهدت به والّذي ربما يُعَدُّ مخزياً في إِسرائيل.

- ماذا تقول لمن يسمون نقدك لإِسرائيل واستخدامها للتعذيب والعنف، ويسألونك، حسناً، وماذا بشأن سوريا؟ لم لا تتحدث عن ليبيا أَو العراق؟ أَليست الأمور هناك أسوأ؟

ذكرت باكستان، بالتأكيد. تلك البلدان أسوأ من إِسرائيل بكثير. أوافق علىٰ ذلك. إِنني لا أنقد، بل أستشهد فقط بمنظّمتي هيومان رايتس ووتش والعفو الدولية. وكانت تعليقاتهما محافظة جداً، وأتبنّى وجهة نظرهما؛ وينبغي الاستمرار في توضيع القانون الأَمريكي للملأ الذي يمنع مساعدة البلدان التي تمارس التعذيب بصورة نظامية. لذلك، أَعتقد أَنَّه يجب ألا نرسل مساعدات للعراق. والواقع أَني احتججت بقوة عندما كنا نفعل ذلك في ثمانينيات القرن العشرين. ويجب ألا نرسل مساعدات إِلىٰ سوريا أَو إِلىٰ إِسرائيل.

فيما يتعلّق بالحالة العراقية أَو السورية، تُعَدُّ المسألة أكاديمية، بالطبع. ولكن إِذا ما ألقيت نظرة علىٰ المساعدات الأَمريكيَّة فإِنك ستجد، كما أشرت مراراً وكما أشارت منظّمة هيومان رايتس ووتش وغيرها، أَن الدول الرئيسة المتلقية لهذه المساعدات هي تلك التي تستخدم العنف بصورة نظامية. والدول الرئيسة المتلقية لمساعدات الولايات المتحدة هي عادة إِسرائيل، ومصر، وتركيا، وباكستان، وكولومبيا. وتلك المساعدة غير مشروعة.

بقي نقطة واحدة بشأن التعذيب. إِن الولايات المتحدة لا تدعم التعذيب في الخارج فحسب، بل تدعمه في الداخل أيضاً؛ ولهذا الدعم أهمية أكبر بالنسبة لنا. فقد نشرت منظّمة العفو الدولية، مثلاً، تقريراً مطولاً حول ذلك[18].

- يستطيع المرء، عبر تطوّر الأمور، أَن يخمِّن تخميناً يكاد يكون مؤكداً بأَن نوعاً من الكيان الفلسطيني سيتحوّل إِلىٰ دولة في وقت قريب. وسوف تكون تلك الدولة مبتورة شبيهة بدولة البانتوستان. فما الذي يتضمنه ذلك بالنسبة لسلام واستقرار طويلي الأَمد في المنطقة؟

كيف ستنشأ الدولة الفلسطينية؟ من الصعب التنبؤ بمثل هذه الأمور. فالخطة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية، أَي حزب العمل في إِسرائيل، وأتحدث عن الحمائم، كانت ترمي إِلىٰ إِيجاد حل شبيه بالحل في جنوب أفريقيا. كتبت حول ذلك بالتفصيل لسنوات كثيرة[19]. فمنذ العام 1971 كانت الولايات المتحدة متفردة دون العالم

كله في معارضتها لأَمرين، كواحد من إِسهامات كيسينجر في الرفاه الإِنساني، هما: معارضة انسحاب إِسرائيل من المناطق المحتلّة، ومعارضة الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

من إِنجازات حرب الخليج تمكُّن الولايات المتحدة من فرض برنامجها الرافض، أولاً في مؤتمر مدريد، ومن بعده في مفاوضات أوسلو. ذلك ما يُسمَّىٰ في الولايات المتحدة بـ «عملية السلام» لأن الولايات المتحدة وراءها، وذلك ما يجعلها عملية سلام. وتقوم هذه العملية علىٰ مبدأين أساسيين تتمسّك بهما الولايات المتحدة بصورة متفرّدة عن العالم منذ سبعينيات القرن العشرين. المبدأ الأول هو: يجب ألا يكون هناك انسحاب إِسرائيلي إِلىٰ حدود يونيو (حزيران) 1967 المُعترف بها دولياً. وينبغي أَن يكون الانسحاب جزئياً حسبما تقرّر الولايات المتحدة وإِسرائيل، خلافاً لتفسير قرار الأمم المتّحدة 252 الذي يتبنّاه العالم كله تقريباً، وحتى الولايات المتحدة، في الواقع، إِلىٰ أَن تسلم كيسنجر مهمة التخطيط في العام 1971. أما المبدأ الثاني فهو: يمكن ألا يكون هناك اعتراف بحقوق وطنية فلسطينية.

كان زعماء إِسرائيليون من الحمائم يعارضون إِلىٰ عهد قريب جداً قيام دولة فلسطينية. ويُعَدُّ ذلك موقفاً غبيًّا جداً. فلا مسوغ، حتى من وجهة نظرهم، أَن يكونوا إِلىٰ جانب التمييز العنصري العرقي المعروف بالأبارتيد في جنوب أفريقيا، الذي يُعَدُّ النموذج الواقعي للتفرقة العنصرية. في مطلع ستينيات القرن العشرين عندما ظهرت

الأوطان التي أنشأها البانتوستانيون، سميت دُولاً. وأول هذه الأوطان، ألا وهو ترانسكي (Transkei) كان دولة. لم يعترف بها أَحد، ولكنّها كانت دولة. حتى إِن جنوب أفريقيا كانت تقدِّم معونات إِلىٰ البانتوستانيين.

عندما كنت في إِسرائيل مؤخراً لألقي محاضرات حول الذكرى الثلاثين للاحتلال، استشهدت بنص من البانتوستانيين مأخوذ من تاريخ أكاديمي قياسي لجنوب أفريقيا[20]. ليس مطلوباً منك أَن تعلّق. فكل من له عينان مبصرتان يستطيع التعرُّف علىٰ ذلك. كان هناك الكثيرون ممن يرفضون رؤية ما يجري، بما في ذلك من يوصفون بالحمائم. ولكن إِذا ما انتبهت إِلىٰ ما يجري، فإِنّك ترى الوصف الحقيقي. إِذْ من السخف لإِسرائيل أَن تقف إِلىٰ جانب جنوب أفريقيا العنصرية في ظل سيادة الأبارتيد. وأفترض أنهم سوف يسمون تلك الكيانات دولاً، عاجلاً، أم آجلاً.

كتب وزير الإِعلام الليكودي، ديڤيد بار ـ إِيلان (David Bar-Illan) في مكان ما، «يمكنهم أَن يسموها ما يشاؤون. يمكنهم تسميتها «الفرّوج المقلي» إِذا أحبوا. أَو يمكنهم أَن يسموها «دولة». هذا أمر لا يهمّنا[21]. تلك هي المقاربة المعقولة. ليسموها «الفرّوج المقلي». ليسموها «دولة». طالما نحن نستولي علىٰ الموارد والأرض الصالحة والماء، وطالما نحن نضمن أَن أية مناطق مبعثرة تترك تحت سيطرتهم تديرها قوة أمن فلسطينية وحشية تخضع لهيمنتنا. والواقع أَن ال CIA متورطة الآن في السيطرة علىٰ قوى الأمن الفلسطينية أيضاً ـ وبشكل

علني. ذلك جميل. يمكنهم أَن يسمّوا أنفسهم فرّوجاً مقلياً أَو دولة إِذا أرادوا. ذلك هو موقف إِسرائيل المنطقي حتى إِن شيمون بيريز تبنّاه. قرَّر رجل السلام أخيراً أَن يقول، نعم، يمكنهم تسميتها دولة.

فما هي الاحتمالات الطويلة الأمد؟ يعتمد ذلك علىٰ الظروف. فما هي الاحتمالات الطويلة الأمد التي كانت أمام ترانسكي (Transkei)؟ إِذا ما كانت الولايات المتحدة قد بادرت بإِنشاء مستوطنة بانتوستان (Bantustan) ودعمها بقوة، فإِن الاحتمالات الطويلة الأمد تكون في صالح بقاء البانتوستان ـ ليس بالطبع لصالح غالبية السكان. والواقع أَن الولايات المتحدة لم تستهلهم، بل تحمَّلتهم ولكنها لم تدعمهم بقوة. ولم تأبه بهم حركات المقاومة في جنوب أفريقيا أساساً. انظر إِلىٰ تاريخ المقاومة وستجد بعضه يذكرهم ولكنه لا يبحث حركتهم. كانوا يريدون التحرّر في جنوب أفريقيا، وليس مزيداً من العون إِلىٰ ترانسكي. لم تكن تلك قضية.

أما في هذه المنطقة، في إِسرائيل ـ فلسطين، فالأَمر مختلف. إِن مستوطنة البانتوستان أُنشئت من قِبل الولايات المتحدة. إِنها ثمرة موقف الولايات المتحدة المتفرّد خلال خمس وعشرين سنة. فإِذا ما دعمتها الولايات المتحدة، فإِن الآخرين يدعمونها. الولايات المتحدة ولد كبير في العالم وفي تلك المنطقة بصورة خاصة، ومن المؤكد أَنَّه إِذا أُقيمت دولة فلسطينية بسيطرة إِسرائيلية مناسبة وتحت حكم فئة قاسية في الداخل، فإِن الولايات المتحدة سوف لا تقدِّم لها الدعم فحسب بل ستقدِّم لها مساعدات وعون مباشرين، وكذلك أوروبا.

ربما تبقي الفلسطينيين تحت السيطرة. لا نستطيع التنبؤ. إذْ من الصعب معرفة الاحتمالات.

- هنالك علامات في المناطق علىٰ معارضة الحكومات المرهقة.

قبل يومين فقط رأيت استفتاء أجرته مجموعة في إسرائيل حول مواقف الفلسطينيين في المناطق. من الأُمور التي أجروا عليها الاستفتاء، دعم العنف ضد إسرائيل. أشار الاستفتاء إلىٰ ارتفاع نسبة المؤيدين لأعمال العنف. وأشار الاستفتاء الأخير إلىٰ ارتفاع النسبة فوق 50٪ وما زالت ترتفع باستمرار. ذلك نتيجة الظروف السائدة في المنطقة.

منذ وضع اتفاقات أوسلو موضع التنفيذ ازدادت نوعية الحياة في المناطق الفلسطينية سوءاً، أَكثر مما كانت عليه. فضلاً عن أَن مستوى المعيشة انحدر بطريقة تتميز بها بلدان العالم الثالث. ففي غزة، تجد غالبية الشعب مشقة في الحصول علىٰ الطعام وعلىٰ الماء. والأسوأ من ذلك أنهم ينظرون إلىٰ الڤيلات الفخمة ذات الإِطلالة الرائعة علىٰ البحر والتي بناها رجالات السلطة الفلسطينية.

تُعَدُّ اتفاقات الواي (Wye)، التي وُقِّعت أخيراً، غير عادية. ربما تكون أَول اتفاقية تاريخية في المعاهدات الدولية. فهي تدعو أساساً لانتهاك حقوق الإِنسان. فمن شروط اتفاقيات الواي أَن تقوم السلطة الفلسطينية بقمع الشعب لتضمن عدم وجود أية معارضة للاتفاقات التي تُفرض عليه. الأَمر واضح تماماً.

لا يشك أَي شخص ذو صلة بالموضوع أَو مهتم به في طبيعة القمع. إِنَّه وحشي جداً: تعذيب، وقتل، وسَجْنٌ بدون محاكمة. ذلك ما يفترض أَن تفعله السلطة الفلسطينية بإِشراف المخابرات المركزية الأَمريكيَّة (CIA) والمعلّمين الناصحين في المخابرات الإِسرائيلية. لم تذكر اتفاقات الواي ذلك بصراحة ولم تنص عليها كلاماً، ولكن هذا ما ترقى إِليه. إِنّها تدعو إِلىٰ نوع من السيطرة. وإِسرائيل تدعي اليوم أَن الفلسطينيين لم يلتزموا بهذه التعهدات، ولهذا فهي تؤخِّر المفاوضات.

من يدري، هل سيتم ذلك أم لا؟ وإِذا كان لإِسرائيل جهاز مخابرات، أَو شيء من الذكاء فإِنّها سوف تتبع نموذج العنصريين البيض في جنوب أفريقيا العنصرية، حيث كانوا يقدمون الدعم إلى البانتوستانيين. لا تفعل ذلك إِسرائيل. فهي لا تقدم أَي دعم للمناطق التي احتلتها. والواقع أَن تلك فضيحة حصلت في ظل الاحتلال الإِسرائيلي. ومن ثم يَشْكون من الفساد والوحشية، ولكنهم لا يفعلون شيئاً من أَجل المناطق المحتلّة.

ما زال الصناعيون الإِسرائيليون يشيرون منذ سنين، حتى من قبل اتفاقات أوسلو، إِلىٰ أَن هذا أسلوب غبي. كان عليهم أَن ينشئوا ما يشبه المصانع برؤوس أموال أجنبية، أَو كما فعلت جنوب أفريقيا حول البانتوستانيين. إِقامة مناطق صناعية حيث يمكن الحصول علىٰ أيدي عاملة رخيصة جداً وفي ظروف بائسة. ولا

تقلق بشأن مستويات العمل أَو غير ذلك. وبالتالي لا يضطر الفلسطينيون إِلىٰ دخول إِسرائيل ليشتغلوا في أعمال قذرة. إِذ سيظلون هناك في المناطق الصناعية، ولكننا سوف نجني ربحاً هائلاً ونسيطر علىٰ الصادرات ـ وهو نوع من الماكويلادورات(*). ربما يكون ذلك معقولاً أَكثر.

حتى الآن، ما زال الإِسرائيليون عنصريين جداً بحيث لا يفعلون ذلك. ولكنهم لو يتحرَّكون باتجاه النمط الكولونيالي ـ كما تفعل الولايات المتحدة في أَمريكا الوسطى، أَو جنوب أفريقيا في مناطق البانتوستانيين ـ لو يرفعون أنفسهم إِلىٰ هذا المستوى، فإِنّهم سوف يتيحون فرصة للنمو في المناطق المحتلة يعتمد علىٰ إِسرائيل كذلك الذي يتم في هاييتي، أَو شمال المكسيك أَو إِلسلفادور.

● هل ترى أية آثار لذلك الحلم الصهيوني والّذي تشاركه الرؤية في إِقامة دولة فيدرالية ثنائية القومية حيث يشترك اليهود والفلسطينيون العرب في أرض فلسطين؟

من الممتع، أَن ذلك بدأ يحصل في النهاية. عندما كنت أكتب حول ذلك قبل ثلاثين سنة، ولكني لم أَكن مقبولاً في العالم المتمدن. وفي إِسرائيل نشر لي حديث حول هذه المسألة في إِحدى أشد الصحف الحمائمية، اليسارية، تطرّفاً، وهي «New

(*) الماكويلادورا maquiladora كلمة إسبانية الأصل أطلقت على مصانع في المكسيك أنشئت برؤوس أموال أجنبية. (المعرّب).

«Outlook»[22]. ولكن كان هناك هجوم عنيف علىٰ ذلك الحديث. فكيف يجرؤ أَحد علىٰ قول هكذا كلام؟ وزارني موفدون من المفكرين الإِسرائيليين من مشاهير الحمائم، في بيتي ليدينوني فيما كتبت.

لم يكن المرء، حتى في الولايات المتحدة، يجرؤ علىٰ التحدّث في هذا الأَمر. أما اليوم فقد بدأ النّاس يصغون إِليه. فقد طرح ميرون بنڤينيستي (Meron Benvenisti) المنشق، ولكن ضمن الطيف الإِسرائيلي، اقتراحاً مماثلاً في كتاب حديث له[23]. لا أدري ما مدى جدية هذا الطرح، ولكنه تحدث فيه بالتأكيد. ويقرأ المرء اليوم عن هذه الفكرة في صحافة المفكرين الإِسرائيليين. وهناك اقتراحات مماثلة تطرح الآن. ولكن لا أَحد يعلم، مرَّة أُخرى، ما مدى جديتها. فهي ما زالت ثانوية متطرّفة.

طرحت هذه الفكرة بوضوح أَكثر في أوساط المجتمع الفلسطيني العربي. فعزمي بشارة، الفيلسوف العربي الإِسرائيلي، وعضو الكنيست الآن، يكتب حول هذه المسألة علناً[24]. ونشرت مقالات بشارة في صحيفة هاآرتس (Ha'aretz) التي تُعَدُّ نيويورك تايمز إِسرائيل. لقد نفّذت الفكرة بحدَّة، ولكنّها مع ذلك نشرت وطرحت. إِن ما يقوله، أساساً، وأَعتقد أَنَّه علىٰ صواب، أَنَّه لا داعي للصراع من أَجل دولتين. لقد مضى علىٰ فكرة الدولتين الزمن، ولم تعد جذّابة. والمشكلة الآن هي النضال من أَجل الحقوق المدنية والإِنسانية ضمن إِسرائيل نفسها ـ لأن مثل هذه الحقوق ليست متوافرة للسكان العرب

في إسرائيل من وجوه عدة ـ وبالتالي النضال من أجل هذه الحقوق في المنطقة كلها. وذلك سوف يسفر عن إقامة دولة ديمقراطية علمانية من نوع ما، أو ربما دولة ثنائية القومية أو دولة فيدرالية. وسمحت مجلة النيويورك تايمز مؤخراً بنشر مقالة حول هذه القضية لإدوارد سعيد[25].

- لننتقل إلىٰ بعض القضايا المحلية، وبوجه خاص إلىٰ قضية الأمن الاجتماعي. ابتُكِرَ الأمن الاجتماعي عام 1935 رداً علىٰ أكبر فشل مُنِي به السوق علىٰ مر الزَّمن، والّذي عُرف بالكساد الكبير. وكان الأمن الاجتماعي أكثر البرامج الحكومية الشعبية الناجحة إطلاقاً. أما اليوم، فَتُصوِّرُ وسائل الإعلام هذه القضية بأنها تكسَّرت. وعلينا إصلاحها. تحدَّث بوب إدواردز (Bob Edwards) في محطة NPR عن خطة كلينتون «لإنقاذ الأمن الاجتماعي». وبحث بيتر جينينغز (Peter Jennings) في محطة BBC World New خطة الرئيس الطموحة «لإنقاذ» الأمن الاجتماعي[26]. في البداية، هل تكسر الأمن الاجتماعي؟ وهل هو بحاجة إلىٰ إصلاح؟

حتى قبل الوصول إلىٰ ذلك، كيف أخذ النّاس يتحدَّثون عن هذه القضية؟ فقبل بضع سنين فقط كانت هذه القضية تدعى بالخط الثالث لعلم السياسة الأمريكيَّة. لا يستطيع أحد المسَّ به. إنَّه برنامج شعبي ناجح جداً بكل ما فيه من عيوب لدرجة أن الريغانيين الّذين كانوا يحاولون التخلّص من كل شيء لم يجرؤوا علىٰ مسّه. وفي غضون سنوات قليلة جداً استطاع النّظام الأيديولوجي أن يحوّل إطار المرجعية

حتى غدا السؤال اليوم هو: كيف ننقذ الأَمن الاجتماعي. ذلك إِنجاز كبير للدعاية. إِذْ ما من تقرير الآن إِلاَّ ويتناول القضية من زاوية أَن نظام الأَمن الاجتماعي في خطر حقيقي وعلينا أَن نفعل شيئاً لإِنقاذه. ثم يدور الجدل: كيف يمكن إِصلاحه وقد انكسر؟ يُعدُّ هذا التحوّل خلال سنوات قليلة جدّاً انتصاراً كبيراً للدعاية. ينبغي ألاَّ نقلِّل من قيمة الأَمر، فهو ذو أَثر كبير.

فما هي الحقائق، إِذن؟ هناك أوصياء علىٰ الأَمن الاجتماعي، وقام هؤلاء بوضع خطط وتقديرات علىٰ مدى خمس وسبعين سنة. هذا أمر مضحك، منذ البداية. فعندما يحاول الاقتصاديون التنبؤ بما سيحدث في السنة التالية فإِنّهم كمن يرمي بالسهم المُرَيَّش علىٰ لوحة. ففي كل سنة تأخذ وول ستريت جيرنال كبار المحلّلين الماليين وتطلب منهم أَن يتنبؤوا بما سيحدث، وتقارن تنبؤاتهم بتخمينات عشوائية باستخدام لوحة السهم المريَّش. ويتبين عادة أَن لوحة السهم المريَّش تعطي نتائج جيدة كتنبؤاتهم. ولا يعني هذا أَن العاملين في وول ستريت أغبياء. بل الواقع أَنَّه من الصعب التنبؤ. إِذْ من المستحيل حقًّا التنبؤ بمستوى النمو أَو الدخل الذي سيكون بعد سنتين. فما بالك بالتنبؤ إِلىٰ ما بعد أربعين سنة؟! إِنها مجرد لعبة.

ومع ذلك توجد بعض الأمور واضحة. تنبأ الأوصياء علىٰ نظام الأَمن الاجتماعي وأَصبح الآن ما قالوه حقيقة، مثل ذلك كمثل الوقت الذي ستبزغ فيه الشمس، أَو كمثل القول ستحدث مأساة كذا وكذا في

العام 2030، وأن الفائض سوف ينفد وأنه في العام 2032 سيدفعون فقط 75٪ مما يستحقّه العمّال.

من أين جاءت هذه الأَرقام. أساسها هو تنبؤ القائمين علىٰ نظام الأَمن الاجتماعي بأَن الاقتصاد سوف ينمو بمعدل 1,7٪ خلال هذه الفترة. يمكن تصوّر ذلك، ولكنّه أدنى من أَي معدل حصل حتى الآن ما عدا ثلاثينيات القرن العشرين أَو بعض فترات الركود الاقتصادي التي كانت تحدث بين الحين والآخر. حتى في فترة ما بعد الحرب من خمسينيات القرن العشرين إِلىٰ ستينياته كان معدل النمو أَكثر من ذلك. وهكذا فهم يتنبؤون بمعدل نمو أدنى من المعدل التاريخي وحتى دون المستوى الضعيف في سبعينيات القرن العشرين إِلىٰ تسعينياته. يمكن تصور ذلك، ولكن ليس هناك أساس لهذا التنبؤ.

وفي الوقت نفسه يقولون علينا أَن نضع الأَموال في الأَسهم لأن الأَسهم تربح كثيراً كما ترون. عند هذه النقطة، لم تعد المسألة مسألة تنبؤ سخيف، بل هي مسألة تناقض ذاتي فعلي. فسوق البورصة لا تستطيع النمو عبر فترة زمنية طويلة بأسلوب لا يرتبط بالاقتصاد. ربما تنمو سريعاً في فترة قصيرة، ولكن بمرور الأَيام، لا بد وأَن تسير علىٰ خطى الاقتصاد. لا بد من ذلك. ولهذا، إِن كان الاقتصاد سوف يخضع لانخفاض تاريخي غير مسبوق في المستقبل المرئي، فإِن سوق البورصة سوف تخضع للانخفاض كذلك. فلا يمكن أَن يسيرا في اتجاهين معاكسين.

ليس هذا نقد متطرّف بصورة خاصة. إِذْ يمكن قراءة ذلك في

مجلة Businees Week. لقد أُشير إلىٰ ذلك مراراً وتكراراً. فأولاً وقبل كل شيء، من الصعب التنبؤ بثقة استناداً إلىٰ متغيرات تمتد علىٰ مدى سنين طويلة. بيد أَنَّه في هذه الحالة تقوم التنبؤات علىٰ افتراضات غريبة جداً. والواقع أَنّه إِذا تغيّرت الافتراضات قليلاً وقالت إِن انخفاض النمو سيكون أَقل قليلاً فإِن جميع الخطط تتغيّر.

وهكذا فإِن فكرة قدوم محنة مشكوك فيها جداً، قبل كل شيء. والواقع أَنها أيديولوجية محضة، فإِن قبلتَ تلك الأَيديولوجيا فإِنك لا تستطيع قبول الجزء الآخر منها، أَي أَن وضع المال في سوق البورصة سوف ينقذ نظام الأَمن الاجتماعي.

هنالك نقطة أَوضح، علىٰ الأَقل، ظهرت قبل بضع سنين. قال فرانك أكيرمان (Frank Ackerman) وهو اقتصادي راديكالي، في كتابه «خطر علىٰ ثروتنا» (Hazardous to Our Wealth) نشرته ساوث إِند (South End) في العام 1984 قبل أَن يُصبح الأَمن الاجتماعي قضية أَصلاً: «هنالك مغالطة في كل هذا الكلام»[27]. من المفترض أَن تكون المشكلة كثرة المواليد. وبالتالي سوف يتقاعدون بحلول 2012. فما الذي سوف يحدث؟ أثار نقطة بسيطة؛ إِذْ قال، نعم سيكون بعد تلك الفترة مزيد من المتقاعدين. ولكن الاقتصاد قد عالج هذه المشكلة. لقد جرى الاعتناء بهم عندما كانوا أطفالاً. فعندما تكون في السادسة من العمر فلا تكون موظفاً تتقاضى راتباً. فإِذا كان الاقتصاد قادراً علىٰ التعامل مع هؤلاء النّاس وهم أَطفال فإِنه لا شك سيكون قادراً علىٰ التعامل معهم عندما يتقاعدون.

والواقع أَن الاقتصاد الآن أَكثر ثراء، رغم أَن النمو الآن أدنى بصورة غير اعتيادية. ما زال الاقتصاد أَكثر ثراء مما كان في ستينيات القرن العشرين. وسوف يغدو في العام 2012 أَكثر ثراء، حتى وإِن قبلت خطط القيمين علىٰ نظام الأَمن الاجتماعي وتقديراتهم المضحكة. وبالتالي إِذا كان ممكناً من الناحية الاقتصاديَّة التعامل مع هؤلاء النّاس وهم أَطفال، فإِنّه من المؤكّد أَن يكون ممكناً التعامل معهم كمتقاعدين.

- يدعي العلماء أَن نظام الأَمن الاجتماعي يسير نحو الانهيار بسبب التحوّلات الديمغرافية.

عندما ننظر إِلىٰ الحسابات السكانية المتوافرة، فإِن ما يُعطي لنا البيان أَن لدينا أزمة هو ما يسمى بـ«معدّل الإِعالة». أَي نسبة البالغين فوق العشرين من العمر من الكَسَبة بالمقارنة مع جميع الّذين هم فوق العشرين. صحيح أَن هذه النسبة سوف تنخفض، وبالتالي فإِن النسبة المئوية لمن هم فوق العشرين من العاملين سوف تتناقص. لا أَحد يختلف بذلك. وبما أَن عدد المتقاعدين يتزايد فإِن نسبة الإِعالة ستكون أسوأ.

ومن جهة أُخرى، إِذا ما نظرنا إِلىٰ رقم آخر، هو نسبة الإِعالة الإِجمالية، أَي عدد النّاس بدءاً من الصفر فصاعداً، النسبة المئوية للعاملين، سنجد أَن ذلك الرقم سوف لا يتغيّر كثيراً. ومهما كان التخطيط فإِنّه سيكون أَفضل مما كان عليه بين 1960 و1975. وبالتالي، بقدر ما تستطيع وضع تقديرات وخطط علىٰ أساس ديمغرافي إِلىٰ

منتصف القرن القادم فإن نسبة الإعالة ستكون أفضل مما كانت عليه في ستينيات القرن العشرين ومطلع سبعينياته. ما السبب؟ كانت تلك هي فترة ازدهار المواليد. لهذا لا تظهر التوقعات السكانية، إذا ما أجريت بصورة واقعية، أية أزمة.

هناك، بالطبع، مشكلة حسابات. كيف تحوّل المال من تمويل الأطفال إلىٰ تمويل المتقاعدين؟ تلك هي مشكلة حسابات، وليس للاقتصاد أية مشكلة مع ذلك. أكيرمان (Acherman) محق تماماً. اعتن بهم أطفالاً واعتن بهم كباراً. بيَّن الاقتصادي ريتشارد دو بوف (Richard Du Boff) في مقالات فنية وفي غيرها بصورة قوية جيدة أنَّه كان في الفترة بين العام 1960 والعام 1975 زيادة حادة في النفقات علىٰ التربية والتعليم[28].

ذلك جانب واحد فقط، بالطبع، من جوانب رعاية الأطفال. هنالك جوانب أخرى لم تُحسب لأنَّها تدخل في نطاق مصاريف منزلية. ماذا تنفق المصاريف المنزلية علىٰ رعاية الأطفال؟ يمكن ذكر بعض الأرقام ولكنّها ليست مصاريف حكومية. أما إذا ما نظرت إلىٰ تلك الأرقام فقط، فإنك تجدها مرتفعة جداً في فترة ازدهار المواليد، فيما يخص التربية والتعليم ورعاية الأطفال. فالزيادة المخططة لتغطية المدفوعات إلىٰ المتقاعدين، حتى ولو أخذت أسوأ التقديرات والخطط، يتبين أنّها أقل من ذلك. وهكذا عالج الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد العام، هذه المشكلة ولكن في جيب مختلف ـ في مجتمع أكثر فقراً. وهكذا نرى للمرَّة الثانية أنَّه يجري تصنيع الأزمة.

بَيَّن صندوق الضمان للتكافل الاجتماعي نفسه في التقارير ذاتها، كما يؤكد دو بوف (Du Boff) أَن إِحدى المشكلات التي يواجهها النّظام هي أَن النسبة المئوية لدخل الأُجور الخاضع للضريبة العائدة إِلىٰ نظام الأَمن الاجتماعي تتجه نحو الانخفاض. والسبب هو وجود سقف قدره (62,600) دولاراً. إِن قدراً كبيراً من الدخل يذهب إِلىٰ الأغنياء بسبب إِعادة التوزيع الراديكالي للدخل خلال السنوات المنصرمة، وهؤلاء الأغنياء لا يدفعون أعلىٰ من سقف ضرائب الأَمن الاجتماعي. وبالتالي يزداد العبء علىٰ كاهل الأَكثر فقراً من النّاس.

هنالك جواب سهل علىٰ ذلك: ليُرفع السقف، أَو يُلغىٰ. فلماذا لا يدفع بل غيتس إِلاَّ علىٰ (72,600 $) الأولى؟ ولهذا فالحل بسيط: ليرفع السقف أو ليُلْغَ. وهكذا يتم التغلّب علىٰ هذه المشكلة التي تُعَدُّ إِحدى كبريات المشاكل التي يواجهها صندوق ضمان الأَمن الاجتماعي كما بَيَّن القيّمون عليه، وهم أنفسهم الّذين يقولون إِنَّه في أزمة. وهناك إِجابات أخرى كثيرة، كالمزيد من أنظمة الضرائب التقدمية.

وهكذا يبرز السؤال الأول، هل تحطم نظام الأَمن الاجتماعي؟ فقط بموجب افتراضات متشائمة جداً. أما إِذا أخذت أَي افتراض واقعي فإِنّك ستجد أَن النّظام مسيطر عليه إِلىٰ أبعد ما يكون في المستقبل.

- هنالك في وول ستريت من يقترح استثمار صندوق الضمان في

سوق البورصة كوسيلة للحصول علىٰ عائد أكبر للأَمن الاجتماعي.

لا بد من التفكير حقًّا في هذه المسألة. إذا ما استُثمر شيء من الأَموال في سوق البورصة، فيمكن لأَي شخص أَن يقول بثقة إنّه قد تحوّل إلىٰ منجم ثراء لوول ستريت. وليطرح المرء سؤالاً علىٰ نفسه: من يموّل الدعاية، ومن يدفعها إلىٰ الأمام، فلسوف يجد لدهشته أَن المموّل هو رأس مال ما. والشيء المؤكد الوحيد هو أَن أصحاب رأس المال هذا سوف يجنون ربحاً وفيراً من استثماره في هذا المجال. ومن النتائج الأُخرى التي تسمعها الكلامُ الكثير عن كيفيَّة تحقيق سوق البورصة أرباحاً أَكثر مما تحقّقه الأَسهم الحكومية. لا يخلو ذلك من صحة، ولكن الأَمر، عند هذه النقطة، يخرج عن إطار الاقتصاد رغم زعم الاقتصاديين مثل ميلتون فريدمان (Milton Friedman).

هذه ليست أحكام اقتصاديَّة. بل هي أحكام أخلاقية. صحيح أَن وضع مال في بورصة تحت المجازفة، يمكن أَن يحقّق أرباحاً أعلىٰ. ولكنك في الوقت نفسه تواجه مجازفة. فكيف تقيّم ذلك؟ ليس هناك من سبيل للتقييم. إنَّه حكم أخلاقي. إذ يمكن للأَفراد أَن يختاروا ذلك لأنفسهم، ولن يكون الأَمر ذا أهمية كبرى بالنسبة لشخص غني. فإذا ما خسر بعض المال، فإنّه يتجاوز ذلك. أما بالنسبة لمن هو علىٰ هامش العيش فإن اختياره سيكون خطيراً جداً.

كيف يمكن تقدير تلك المخاطرة؟ لا يمكن اللجوء إلىٰ كتب

اقتصاد لمعرفة كيفية تقدير تلك المجازفة. فالأَمن الاجتماعي هو أمن اجتماعي. إِنَّه ينشر المجازفة علىٰ الشعب كله. إِنَّه تقدمي، ولكن تمويله رجعي. وتمويله عبء علىٰ الفقراء أَكثر مما هو عبء علىٰ الأغنياء بسبب السقف ولأَنه منخفض وثابت. في حين أَن التوزيع تقدمي فيذهب المزيد إِلىٰ الفقراء أَكثر مما يذهب إِلىٰ الأغنياء، وذلك حسب دخولهم.

الكميات المطلقة لا تعني شيئاً. ويعم ذلك الشعب كله. إِنَّه تضامن اجتماعي. ينص قانون الأَمن الاجتماعي علىٰ ما يلي: سوف نقوم بالرعاية والاهتمام. إِنَّه كالتعليم العام. إِنك تقول: إِننا نهتم بما يحدث للآخرين، ونهتم إِذا ما ذهب ابن أَي شخص إِلىٰ المدرسة. ونهتم إِذا عانى شيخ كبير من الجوع. إِننا لا نريد أَن يحصل ذلك. إِن فكرة وضع أموال الضمان الاجتماعي في سوق البورصة، رغم كل أَنواع الأُطر الخادعة التي توصف بها، تؤدي إِلىٰ تحطيم مفهوم التضامن الاجتماعي، ويتحول إِلىٰ الاهتمام بالذات فقط. فلا تعود تشعر بأَن شخصاً في السبعين من عمره يتضور جوعاً في الشارع بأَنّها مشكلتك. بل هي مشكلته. لأنه استثمر أمواله بصورة سيئة أَو لأن حظه سيّئ. ذلك يعجب الأغنياء جداً. أما فيما يتعلّق بالآخرين، فإِن الأَمر يعتمد علىٰ كيفية تقييم المجازفة. نريد أَن يرعى المجتمع كباره، والواقع أَنَّه كان وما زال فعَّالاً في هذا المجال.

- برنامج ضخم ضد الفقر.

إِنه أضخم برنامج ضد الفقر. فالموت جوعاً بين العجائز قد

انخفض كثيراً. إِضافة إِلىٰ نقطة أُخرى بيَّنها دو بوف وغيره، وهي أَن الضمان الاجتماعي ليس فقط للعاملين المتقاعدين، بل لمن يعيلونهم أيضاً، وللعاملين المعاقين، وللأزواج، وما إِلىٰ ذلك. يستهلك ذلك قدراً كبيراً منه، ولسوف يستمر كذلك أيضاً، فليس هناك تأمين لذلك ما لم يشتر المرء بوليصة تأمين باهظة الثمن، الأَمر الذي لا يقدر عليه الفقراء.

علىٰ المرء، أيضاً، أَن ينظر جيداً إِلىٰ عناصر أُخرى من عناصر هذه المعضلة. ما زال مارك ويسبروت (Mark Weisbrot) من مركز بريامبل (Preamble Centre) يكتب حول هذه القضايا منذ سنوات[29]. من الأُمور التي تتم الآن، مثلاً، رفع مستوى العمر الذي يبدأ فيه المرء جني منافع الخامسة والستين أو التاسعة والستين من العمر. ولنلق نظرة علىٰ معدلات الاستمرار في الحياة. لدينا معلومات ديمغرافية. إِذا ما نظرنا إِلىٰ المعدلات المقدرة للاستمرار في الحياة، نجد أَن لها علاقة بنوعية الطبقة الاجتماعيَّة. فبصورة عامة، كلما كان المرء أَكثر ثراء، كان عمره أطول. وإِن كنت عامل إِنتاج، فإِن حياتك أقسى. وربما لا تحصل علىٰ تغذية كافية؛ وإِن كنت عامل إِنتاج من السود، فالمسألة أسوأ. وهذا يعني أَن فرصتك لتعيش طويلاً بعد تقاعدك ستكون أقل من فرصة الرجل الأبيض الأَكثر ثراء، مهما كان العمر الذي تقاعدت عنده. وهذا يعني أَن الأفقرمن النّاس سيجنون منافع أقل. وكلما زاد العمر الذي يجني فيه المرء منافع جهده في الحياة، ازداد تجريد الفقراء من هذه المنافع ـ لأنهم لن يعيشوا طويلاً

بعد ذلك العمر، وازداد ما يأخذه الأغنياء الّذين سوف يعيشون أَكثر بعد ذلك العمر.

من التغييرات التي اقترحت زيادة فترة الدفع التي تشكّل قاعدة لمدفوعات التكافل الاجتماعي. فما نتيجة ذلك؟ سوف يسبّب ضرراً للنساء وغيرهن من يقضون ردحاً كبيراً من حياتهم في أعمال مؤقتة غير دائمة. لأنهم سوف ينشرون القاعدة علىٰ الفترة التي لم يكونوا يعملون فيها، وبالتالي لن يحصلوا علىٰ دخل في تلك الفترة.

كل الاقتراحات التي طُرحت تتصف بالرجعية. إِنّها تصفع الفقراء وتفيد الأَثرياء، أَو أَنَّها تخصص المجازفة التي تعد مناسبة للأغنياء ولكن ليس علىٰ ما يرام بالنسبة لعامة النّاس، بل تُعد ضربة للفكرة الداعية إِلىٰ اجتماعنا وأن نتعاون علىٰ أَن يؤدي كل منا شيئاً للآخر.

ليُجمع ذلك كله، عندئذ يتوضح ما يجري. سوف تُثار أسئلة فنية هنا وهناك، ولكن الصورة العامّة ستكون واضحة. والملاحظ بوضوح هو الطريقة التي باع بموجبها الأغنياء والأقوياء هذا؛ وذلك يتضمن كل النّاس الّذين ذكرت وكل المؤسسات التي يعملون فيها. فقد استطاعوا أَن يدركوا هذا الأَمر بفترة قصيرة جداً، محوّلين التوقعات المشكوك فيها إِلىٰ وقائع مطلقة فارضين عملياً افتراضات متناقضة في ذاتها، وكابتين كل ما له صلة بذلك.

تستطيع الحصول علىٰ جزء من الحكاية مباشرة من الصحافة المتخصصة بالأَعمال والتجارة. إِذْ ستجد فيها قلة من علماء اقتصاد

متخصصين ممن يقولون الحقيقة، وليس الّذين استشهدت بهم. ولكن الحكاية غرقت في صخب كورس الخداع. وما لم يُفعل شيئاً ما لإنقاذ هذا البرنامج الفعَّال، فإنه سوف يُدَمّر. فهناك خطأ كثير وخلل كبير في نظام الأَمن الاجتماعي، كتمويله الرجعي الذي يجب تغييره. بيد أَن ما يجري بحثه ليس المشكلات.

- انتقد ألن غرينسبان (Alan Greenspan) خطة كلينتون للاستثمار في سوق البورصة. إِذْ قال إِنّه يخشى أَن تستخدم الموجودات لغايات سياسيَّة[30].

يريد غرينسبان أَن يكون البرنامج أسوأ مما هو عليه. أَعتقد أَن خطة كلينتون سيئة. لأَنَّها مبنية علىٰ افتراضات خاطئة. ولكن لها سمة خاصة بها، علىٰ الأقل، هي أَنَّها تنشر المجازفة بطريقة ما. أما غرينسبان فلا يريد ذلك؛ بل هو يريد خططاً خاصة بحيث يصبح المشروع كله قطاعاً خاصًا ومجرد منجم ثراء لوول ستريت، ومحبباً لدى الأغنياء، لأنه إِذا ما حصل خطأ ما فإِنهم سيستمرون علىٰ أية حال. ولكن هذا الحكم الأخلاقي، رغم أَنَّه لا يريد التصريح به، ينحدر إِلىٰ مستوى جعل النّاس يجازفون بأَن يتعرّضوا للموت جوعاً عندما يبلغون السبعين من العمر. حسنٌ ذلك. يمكنهم المخاطرة، كما يقول. ومع ذلك ليس ما يراه حكماً اقتصاديًا.

- استثمرت الحكومة، في اليابان، جزءاً من ميزانية التقاعد في سوق البورصة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. انهارت السوق ونجم عن ذلك تقليص في المنافع، وارتفاع في الضرائب.

علىٰ أية حال، تم ذلك، وإن تناغم تقاعدك مع سوق البورصة فإن ما يحدث لك يعتمد علىٰ متى تتقاعد. لأن البورصة متقلبة طوال الوقت. ربما ترتفع أسعارها عبر الزمن ولكن ما حدث خلال مئة عام لا يساعدك إن تقاعدت في لحظة تكون أسعارها في هبوط. ما حصل في اليابان أَن الانهيار كان سريعاً، ومع ذلك حصل انهيار هنا أيضاً في فترات كثيرة. لا أملك أرقاماً الآن بين يدي، ولكن الدراسات التي غطَّت فترات عشرين سنة وجدت حالات كثيرة في القرن العشرين كاد المرء الذي يحصل علىٰ منافع تقاعده من سوق البورصة أَن يسحق. وتلك هي الإشكالات الحقيقية التي يواجهها النّاس.

ونعود ثانية إلىٰ مشكلة كيفية التعامل مع تلك المجازفة. أريد التأكيد ثانية أَن ما من اقتصادي يملك جواباً علىٰ هذه المشكلة لأَنَّها ليست اقتصاديَّة. فمسألة تقييم مخاطرة وقوع شخص في كارثة ليست اقتصاديَّة. إنَّه تقييم تبنيه علىٰ أُسس مختلفة. يستطيع الاقتصاديون إعطاءك أرقاماً. ويمكنهم القول هذا احتمال ما سيحدث. هنالك احتمال يمكن أَن يحدث. ولكن خيار تقييم المجازفة التي يمكن أَن يتعرّض بموجبها شخص ما وزوجه المعاق أَو الباقون علىٰ قيد الحياة إلىٰ الموت جوعاً لا يدخل في إطار النظرية الاقتصاديَّة.

- هنالك مشكلة أُخرى مثيرة للنزاع هي التعليم العام. هل شُنَّت الحملة الأيديولوجية الإعلامية ذاتها في ذلك المجال؟

تماماً. هناك حملة تسعى أساساً لتدمير نظام التعليم العام، النّظام القائم علىٰ مبدأ الرعاية والاهتمام إذا ما حصل طفل آخر لا تعرفه

علىٰ التعليم. ذلك هو نظام التعليم العام. هنالك محاولة لتدمير ذلك النّظام إِضافة إِلىٰ كل مظهر من مظاهر الحياة الإِنسانية والموقف والفكر الذي يشمل التضامن الاجتماعي. تُشن هذه الحملة بمختلف الطُرق. منها، ببساطة، تقليص التمويل. فإِن جعلت المدارس العامّة متعفنة، فمن الطبيعي أَن يبحث النّاس عن بديل.

إِن أَول ما تفعله من أَجل خصخصة خدمة من الخدمات هو جعل أدائها سيئاً بحيث يقول النّاس نريد الخلاص منها. لأَنّها لا تعمل. فلتحوَّل إِلىٰ شركة لوكهيد (Lockheed). لذا أول ما يتم هو جعل النّظام سيء الأداء، وبعد ذلك تحصل علىٰ دعم شعبي من أَجل تسليمه إِلىٰ قطاع مشترك.

وهكذا، فإِن تحويل التعليم العام سيء بصورة خطيرة. فلا يُدفع للمعلمين ما يكفيهم. والموارد فقيرة. حتى تحويل البنية التحتية يتناقص تناقصاً خطيراً، بوجه عام. ذلك هو برنامج كارتري ـ ريغاني متأخر يتضمن نظام المدارس. والواقع أَن القلق الشعبي بشأن المدارس يزداد تعاظماً.

هناك مدمنون كثيرون علىٰ المخدرات. ظهرت في سنوات حكم ريغان، حوالي العام 1984 دراسة شهيرة تعلن أَن لدينا أَزمة تربوية ضخمة. مدارسنا لا تعمل. ولا نستطيع المنافسة[31]. أجرى مختصون دراسة خاصة بالمدارس وتبين لهم أَن هناك تزييفاً. ولكن المسألة هي تخويف النّاس من أَزمة تربوية قادمة. والأَمر الثاني هو إِحداث هذه الأَزمة بفضل تقليص تمويل المدارس. كتقليص تمويل

منشآت المدارس، وتخفيض رواتب العاملين في حقل التربية، وما إلىٰ ذلك. ثم طرح اقتراحات ببدائل تبدو لأول وهلة أَنَّها أَفكار جيدة، مثل: مدارس ذات ميزات خاصة، ومدارس ذات صفوف متعددة في موضوع معين تجتذب إِليها الطلبة من مناطق واسعة، وكُفلاء، والتي كلها يمكن أَن تكون ضد تطوير التعليم العام. إِذْ يجري تقليص التعليم العام تدريجياً بحيث يغدو أقل أداء فتتقلص شعبيته بسبب الأداء الوظيفي الضعيف، وانتشار الدعاية حول سوء المدارس العامّة المخيف، وتقديم بدائل تكون في البداية صغيرة ولكنها تنتهي في آخر المطاف إِلىٰ ما يريده المستثمرون وتهدف إِليه الشركات.

أرسل لي إِيلين بيرنارد (Elaine Bernard) بوصفه عاملاً في برنامج هارڤارد للتجارة [(HTUP) Harvard Trade Union Program] نشره قبل سنتين صادرة عن ليهمان برذرز (Lehman Brothers). وقد أرسلت هذه النشرة الدعائية إِلىٰ زبائنهم الدائمين الخاصين. وكانت النشرة تدور حول فرصة الاستثمار الكبيرة التي تنتظر المرء في المستقبل، وكيف يمكن للمرء أَن يباشر الاستثمار منذ اللحظة ومنذ البداية. وتقول إِنهم سوف يساعدونني علىٰ دخول منظّمات صيانة التربية والتعليم [Educational Maintenance Organizations (EMOs)] وهي مشابهة لمنظّمات صيانة المشافي (HMOs). وهكذا فقد أخذنا علىٰ عاتقنا النّظام الصحي، ونحن في طريق خصخصة السجون ونظام الرفاه العام. ونحن بصدد تسيير كل شيء. والهدف الكبير التالي للمال

العام الذي نسير وراءه بطريقة التشويش التي يتبعها الأَغنياء هو نظام التربية والتعليم. وبالتالي سوف نحصل علىٰ منظّمات صيانة التربية والتعليم (EMOs). وسوف يستثمر المال العام في هذه المنظّمات. وأنتم أيها النّاس سوف تستثمرون وتجمعون مالاً وفيراً.

هذه بداية. هناك جهود تبذل لخصخصة جزء من التربية والتعليم. وهذا يعني أَن يؤخذ أَطفال المرحلة الأولى ويعرضون إِلىٰ الإِعلانات، بالطبع، لأن ذلك هو مصدر المال، ومن ثم تصميم البرامج وإِقامة مؤسسة خاصة، تدير ذلك كله منظّمة من منظّمات صيانة التربية والتعليم (EMO). كان ذلك قبل سنتين، واليوم يتيحون لمستثمري جوائزهم أَن ينخرطوا في هذه الخدمة المستقبلية المربحة، وأَعتقد أَن هذا هو الاتجاه الذي يريد رأس المال النقدي السير فيه.

- تسع وثلاثون مليون عجوز أَو معاق من الأَمريكيين مسجلون في الرعاية الصحية. قدمت لجنة استشارية فيدرالية مؤخراً نصيحة بإِعطاء شركات التأمين الصحي الخاصة دوراً أكبر في إِدارة الرعاية الصحية. وقال تيد كينيدي (Ted Kennedy) إِن ذلك تهديد بخصخصة الرعاية الصحية.

الأَمر هو نفسه. إِذ عندما تتم الخصخصة ستكون كغيرها في القطاع الخاص. للمؤسّسة الخاصة هدف واحد: الحصول علىٰ أقصى ما يمكن من الربح، وتقليص الظروف الإِنسانية إِلىٰ أدنى حد ممكن؛ لأَن ذلك يزيد الربح أَكثر ما يمكن. وهذا هو ما يسعون إِليه، ولن يسعوا إِلىٰ أَي شيء آخر. حتى إِذا كان النّظام علىٰ أَدنى درجة

من التنافسية فإنهم سيفعلون ذلك. هذه هي طبيعة النّظام الخاص.

ستكون هناك، بالطبع، أنظمة تتماثل مع شركات الاستثمار التي تأخذ ميزانية لصناديق التقاعد لديها. ستكون هناك أنظمة بالتأكيد، ولكن هناك طُرق كثيرة للالتفاف حول الأَنظمة، خصوصاً إن كنت غنياً وقوياً ولديك عدد كبير من المحامين. لا يشكّل ذلك مشكلة كبيرة. فالمسألة شبيهة بالأَنظمة الموجودة حول سلامة العمّال.

كينيدي علىٰ حق. هذا جزء من جهد لجعل النّظام رديء الأداء الوظيفي، وبالتالي إيجاد ضغط من أَجل خصخصته. وما أَن يخضع للخصخصة حتى يبدأ تصحيحه من أَجل تقليص التكاليف. هذا ما تعنيه الخصخصة. ويعني أَنّك تسعى للمرضى الأَقل خطورة الّذين سوف لا يكلفونك كثيراً؛ وتتخلّص من البقية. ولنعد إلىٰ قانون 80 ـ 20 الذي يعلمونه في مدارس الأَعمال التجارية: يقول هذا القانون إن 80٪ لا يستحقون أَن تزعج نفسك بشأنهم، ولذلك تخلّص منهم، وقدِّم خدمات إلىٰ 20٪ ممن هم أَغنياء بما يكفي لتحقيق أَرباح. هذه هي طبيعة الاقتصاد الخاص. وبالطبع تحصل علىٰ إعانات من الشعب. إذْ سيأتيك الكثيرون من دافعي الضرائب لينشئوا أرضية تحت ربحك.

- تزايد عدد الأَمريكيين الّذين لا يتمتّعون برعاية صحية في السنة الأخيرة إلىٰ أَكثر من 43 مليون نسمة. ويشكِّل هذا العدد 16٪ من السكان. ربعهم أَطفال. يقول ستيفي ووهاندلر (Steffie Woohandler) من جمعية الأطباء المسؤولة عن البرنامج القومي

الصحي: «ما يذهل هو حجم الزيادة عندما يكون الاقتصاد مزدهراً»[32].

مدى ازدهار الاقتصاد مسألة قابلة للجدل. إِنَّه مزدهر بالنسبة لقطاع صغير من السكّان. ولكن المسألة العامّة دقيقة وتشكل فضيحة بغضّ النظر عن الوقائع والحقائق. أما فيما يتعلّق بالاقتصاد فتصبح القضية مسألة أداء، وليس انحسار بل إِنها أقرب إِلىٰ الفضيحة.

إِن فكرة وجود أناس لا يستطيعون أَن يحظوا بالرعاية الصحية في أغنى بلدان العالم تُعَدُّ مهينة جداً لا يدري كيف يتحدَّث عنها المرء. إِضافة إِلىٰ أَن المسألة ليست مجرد عدم الحصول علىٰ الرعاية. تتحدث إِلىٰ أَي شخص يعمل في نظام الرعاية الصحيَّة، أَو إِذا كنت محظوظاً ودخلت إِحدى المشافي، فإِنك ستعرف ذلك بنفسك؛ إِن مستوى الرعاية في انحدار.

الممرضات يقمن بعمل شاق. فهن مثقلات بالعمل بصورة لا تكاد تُصدَّق، حتى في أَكثر المشافي كلفة خيالية. توكل الرعاية الصحيَّة، أَكثر فأَكثر، إِلىٰ مساعدي الأَطباء. ويمكنني أَن أَذكر لكم تجارب شخصيَّة إِذْ كنت في أَكثر المشافي الخاصّة ثراء في العالم. ويمكن للمختصين بالرعاية الصحيَّة أَن يخبروك بكل شيء عن ذلك. الممرضات يحتججن بحق. فهن مثقلات جداً بالعمل. ويقوم ذوو الكفاءات المحدودة والتدريب المحدود بأَعمال ينبغي أَلاَّ يقوموا بها. ومع هذا كله، ما زلنا نتكبّد تكاليف صحية باهظة جداً، أَعلىٰ من أَية بلد صناعي آخر بالنسبة لحجم اقتصاده.

- لدى تحدثي مع النّاس، أجد عدم رضىً عن أل HMOs خصوصاً فيما يتعلَّق بقضية الاختيار والحدود. ويمكنك فقط الذهاب إلىٰ أَي طبيب معين في أَية منطقة معينة لتدرك ذلك بنفسك.

يعني هذا، أَحياناً، أَن علىٰ المرأة الحامل الذهاب إلىٰ مشفى علىٰ بُعد عشرين ميلاً بدلاً من الذهاب إلىٰ المشفى الذي يبعد ميلين فقط. إن منظّمات صيانة المشافي لا تخرج عن كونها تجارية تحاول الحصول علىٰ أَقصى ربح ممكن. فإذا تبين لهم أَنهم يستطيعون تحقيق الربح الأَقصى بالطريقة التي يحقّق بموجبها أَي مصنع عن طريق جعل الأُمور نمطية، وعن طرق وضع الأَنظمة، والقطع القابلة للتبديل، ومعالجة النّاس كأَنهم قطع غيار لآلة من الآلات، فإنهم بالطبع سيفعلون ذلك.

كذلك مؤسّسات (HMOs) باهظة التكاليف، بصورة طبيعيّة. فهي مؤسّسات تجارية خاصة. حيث تُنفق أَموال طائلة علىٰ الإعلانات، والنشريات المختلفة، وعلىٰ تراكم الإدارات الصغريّة طبقة فوق طبقة. عليك إدارة الأَطباء، فإن أَراد طبيبٌ عمل شيء ما عليه الحصول علىٰ موافقة مايسمى بالبيروقراطيين ذوي الرؤوس المستدقة، رغم أَن هذا المصطلح لا يستخدم إلاَّ في الأَجهزة الحكومية. يتوجب علىٰ الأَطباء الذهاب إلىٰ هؤلاء البيروقراطيين الّذين لا يعرفون الحالة ولا يستطيعون رؤية المريض، ولكن لا بد من موافقتهم.

يؤدي هذا إلىٰ رفع تكاليف غير محسوبة. ويُحوَّل قدر كبير من التكاليف إلىٰ الشعب. لا يحسب الاقتصاديون ذلك. فمثلاً إذا ما

اضطر الطبيب لقضاء عشرين ساعة إِضافية في الأسبوع في الأَعمال الورقية فإِن ذلك لا يُسمَّى تكلفة. وإِذا كان علىٰ المريض أن يجلس مدة أَطول في المكتب، لا يسمى ذلك تكلفة. كل هذه التكاليف تحوَّل إِلىٰ الشعب وتضاعف بقدر عدد المستخدمين، وهي تكاليف عالية جداً.

هذا صحيح بالنسبة للاقتصاد كله. لنفرض أَن اتصلت هاتفياً للحصول علىٰ تذكرة سفر بالطائرة. الخطوط الجوية مؤتمتة، الأَمر الذي يوفِّر مالاً كثيراً. يقول لك الاقتصاديون إِنها عالية الكفاءة. ومن ناحية أُخرى، عندما تتصل هاتفياً فإِن ذلك يكلفك مبلغاً معيناً، لأنّك تستغرق حوالي نصف ساعة لسماع الرسائل، «شكراً لاتصالك، نحن نحبذ هذا الاتصال، إِننا نحبك، انتظر لحظة، إِن ممثل خدمات الزبائن سوف. . . . ثم تسمع موسيقى». كل ذلك الوقت يكلفك مبلغاً معيناً. ولكنها كلفة لا يحسبها أَحد.

تتضاعف هذه الكلفة بقدر مستخدميها. إِنها تشكِّل مبلغاً لا يستهان به. خذ كلفة الفرد واضربها بعدد الّذين يستخدمون تلك الخدمة، وقارن ذلك بكفاءة الأتمتة ولسوف تكتشف أَن الأتمتة تشكِّل خسارة كلية للاقتصاد. ولكنها مكسب إِذا ما حُسبت بالطريقة التي تُحسب بموجبها عادة. والأَمر نفسه في حالة الخدمات الصحية. إِذْ تحوَّل التكاليف إِلىٰ الأَطباء، وإِلىٰ الممرضات، والمرضى وغيرهم بطُرق لا تدخل بالحسبان.

- بالنظر إِلىٰ مركزية هذه القضايا: الأَمن الاجتماعي، والتعليم

العام، والرعاية الطبيَّة، والرعاية الصحيَّة، بوصفها تمس حياة النّاس ـ فإنّها ليست أموراً مجرّدة تحدث في مكان بعيد مثل بنغلادش أو أفغانستان ـ بل يبدو أنَّها ربما تكون مانعات صواعق يجري التنظيم حولها وإيجاد حركات شعبية تستقطبها.

ينبغي أن تكون منجم ربح للمنظِّمين. ولكن هناك أُمور كثيرة لا بد منها. أَذكر أنه أجريت استفتاءات شعبية بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للاستقلال حول مواقف النّاس. وفي أَحد هذه الاستفتاءات الممتعة طُرح علىٰ النّاس شعارات متنوعة وَطُلِبَ إليهم القول في ما إذا كانت تلك الأَموال موجودة في الدستور أم لا. فلم يعرف أَحد ماذا يوجد في الدستور. ربما تكون قد درست ذلك ضمن منهاج التربية المدنية في الصف الثامن في المدرسة، ولكنك تكون قد نسيت ذلك الآن. لذلك عندما يجيب النّاس علىٰ ذلك السؤال: هل هذه المقولة في الدستور؟ يكون جوابهم الفعال علىٰ النحو التالي: هل هذه المقولة حقيقة واضحة جداً بحيث ينبغي أَن تكون في الدستور؟ من هذه المقولات: «من كل شخص حسب مقدرته، إلىٰ كل شخص حسب حاجته». ظن حوالي نصف الشعب أَن هذه المقولة منصوص عليها في الدستور[33]. فلنتكلم عن فردوس المُنَظِّمين. إِن لم تَنْمُ تلك العواطف ولم تُستخدم، إِذن فهم فاشلون.

- لنتحدَّث عن ما عُرف بالنقلة الزلزالية من الطباعة إلىٰ الفضاء الإلكتروني. أَي نوع من الأَثر ستحدثه هذه النقلة علىٰ مستقبل البحث؟ كيف ستكون ملفات المستقبل؟

لا أَحد يعرف، في واقع الأَمر. ويعود جزء من السبب إِلىٰ أَن ما من أَحد يعلم كم يطول عمر أَساليب التخزين المستخدمة الآن. عقدت بعض المؤتمرات الفنية للمختصين بالمكتبات وغيرهم لبحث مدى استمرارية التخزين الإِلكتروني المتبع. يمكنك التأكد تقريباً من أَن كتب القرن السابع عشر سوف تدوم لأَنَّها مصنوعة من ورق جيد. ألق عليها نظرة، فأَنا أنظر إِليها دائماً. إِنها ذات شكل جيد حقًّا وقراءتها ممتعة. ثم ألق نظرة علىٰ كتب القرن العشرين. إِن ديمومتها أقل احتمالاً بكثير من ديمومة تلك الكتب. فورقها أرخص. وهي علىٰ وشك الانفراط والتفكّك. تخزّن الأمور اليوم إِلكترونياً، وليس هناك خبرة كبيرة في ذلك. ولهذا فإِن التساؤل عن كيف ستكون ملفات الأرشيف تساؤل في محله.

فيما يتعلّق بالبحوث العلمية، فإِنها حكاية مختلطة. إِنها مفيدة بوجه عام. إِذ يمكن للمرء أَن يصل إِلىٰ المادة التقنية والاتصال بمن يريد في العالم بسرعة فائقة. فلو كنتُ سَألقي درساً غداً، وأردت أَن أضرب مثلاً باللغة السويدية، فإِني أرسل إِلىٰ صديق لي في استوكهولم رسالة إِلكترونية سائلاً إِياه: هل تستطيع قول هذه العبارة باللغة السويدية؟ وإِن علمتُ بأَن شخصاً ما قد كتب مقالة في موضوع ما يهمني فإِني أستطيع الحصول عليه. وأستطيع الحصول علىٰ مطبوعات لمواد معينة بسهولة فائقة.

ومن جهة أُخرى، هناك مشكلة الإِتخام. ليست المشكلة في العلوم وسواها وهي نقص المعلومات. بل هي التحليل المعقول

للمعلومات. فعندما يُتخَمُ المرء بالمعلومات فإن ذلك يحول دون إمكانية التحليل المعقول. يُعد الكم الهائل من الرسائل الإلكترونية عبئاً مخيفاً ومتزايداً باستمرار بالنسبة للعمل التجاري، كذلك. هناك دراسات في الأَعمال التجارية تبين عدد الساعات التي يقضيها المرء يومياً في إجابته علىٰ الرسائل الإلكترونية. إن عدد الساعات هذه يزداد بسرعة كبيرة بحيث تؤدي إلىٰ خفض الإنتاجية.

يدور جدل في مهنة الأَعمال الاقتصاديَّة منذ سنوات حول واقعة إنفاق رأس ما كبير علىٰ الكمبيوتر، دونما زيادة منظورة في الإنتاج. يقول البعض: سوف يستغرق تزايد الإنتاج زمناً طويلاً حتى يتحقق. ربما. ولكن هناك احتمالات أُخرى خضعت للدراسة والبحث. أَي تلك التي لا ترفد الإنتاجية، في واقع الأَمر. فالمسألة مختلطة، بحيث لا يمكن رفد الكفاءة، بالمعنى التقني، وذلك للأسباب التي كنا نبحثها من قبل. وكثير منها يحوّل التكلفة. ولكن عبء التعامل مع هذا الفيض من المعلومات يتميَّز بسمة مختلطة.

الأَمر الآخر الذي أراه بنفسي هو السهولة الفائقة لنشر أَية فكرة أَو معلومة. فأَي شخص تخطر بباله فكرة رعناء فإنه يستطيع أَن يكبس مفتاحاً خلال ثوان ثلاث، وعلىٰ الفور يرى حوالي نصف سكان العالم هذه الفكرة. إنَّه إحساس بالقوة. إذْ لا بد لنصف سكان العالم هؤلاء الّذين يتلقون هذه الفكرة من أَن يفعلوا شيئاً تجاهها. وعليك أَن تشهد شيئاً من المادة التي حصلت عليها.

كما أَن النّاس أَصبحوا مدمنين. هناك من أَصبحوا، ببساطة،

مدمنين علىٰ استخدام شبكة الإِنترنت، إِذْ يقضون وقتهم كله يجوبون الشبكة. الّذين لا يهمهم معرفة أين تقع فرنسا يحصلون علىٰ آخر ما يصدر من صحف في التيبت. إِنَّه إِدمان ربما يكون ضاراً.

● أَي أَن ذلك يسهم في التشتت الذي يعاني منه النّاس؟

للترابط المتبادل بين النّاس الذي يوطده الإِنترنت وجوه إِيجابية كثيرة فيما يتعلّق بتنظيم الحياة وعدالتها. ولكن لها وجوه سلبية أَيضاً. تحدثت مع أَصدقاء لي يذهب أَطفالهم الّذين هم في العقد الثاني من أَعمارهم إِلىٰ غرفهم بعد العشاء ويبدؤون حياتهم الاجتماعيَّة مع شخصيات افتراضية، يثرثرون مع أصدقاء، ويصنعون أشخاصاً زائفين، وربما يقيمون في بلد آخر في مكان ما من العالم. هذه هي دائرتهم الاجتماعيَّة. إِنهم مع أصدقائهم علىٰ الإِنترنت الّذين يتظاهرون بأَنهم كذا وكيت، وهم بدورهم يتظاهرون بأَنهم كذا وكذا. إِنني لا أريد أَن أفكّر في الأَثر النفسي لذلك.

إِننا بشر. والاتصال المباشر وجهاً لوجه يعني لنا الشيء الكثير. وليس إِقامة علاقة مع رجل في الستين من عمره يتظاهر أَنَّه فتاة في الرابعة عشر من العمر في بلد آخر. هنالك أمور كثيرة من هذا النوع تحدث في الإِنترنت. من الصعب القول ما سيسفر عنه أَثر الإِنترنت.

علىٰ أية حال، هذه كلها أمور تافهة. المشكلة الحقيقية مختلفة تماماً. إِذ اكتشفت الشركات، في السنوات القليلة المنصرمة فقط، أَن هذا الابتكار الشعبي يمكن أَن يكون أَداة هائلة لتحقيق الربح بالنسبة

لخدمات التسويق البيتية. ولا يعني التسويق مجرد عطور، بل مواقف أيضاً، ومعتقدات، واستهلاكية، وما إلىٰ ذلك. وتريد الشركات السيطرة علىٰ هذا كله. وليس من المؤكد أن يكون ذلك ممكناً. ولكن يجري العمل فيه.

تكمن مسألة السيطرة التي تبدو هشّة جداً في إمكانية الوصول إلىٰ ما يريد عبر الإنترنت. إذ يستطيع أي شخص أن ينشئ صفحة علىٰ الشبكة، لو يكلف نفسه عناء ذلك. ولكن الوصول إلىٰ الشبكة يعني المرور عبر شركة كبرى تتحكّم بالمدخل. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يستطيعون تشكيل الأساليب التي يحاول تشكيلها، لتصميم المنفذ الإنترنتي بحيث يقودك معظم المتفرغين لاستخدام الإنترنت تقريباً إلىٰ حيث يريدونك أن تذهب وليس إلىٰ حيث تريد أن تذهب أنت؟ كم سينفع ذلك، لا أحد يعلم، ولكن ليس لدينا شك كبير فيما يحاولون فعله. إنهم يريدون كذلك تقليص استخدام النّظام لأغراض بنّاءة كالتنظيم ضد اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI)، مثلاً. وآخر ما يريده العمل التجاري هو أن يكون له نظام يتيح للناس في كندا وفرنسا أن يعملوا معاً في مناهضة ال MAI.

من الحالات التي استُخدم الإنترنت فيها بفاعلية كاملة كانت في أندونيسيا بين الطلاّب والمنشقّين الّذين استخدموا الإنترنت للتواصل فيما بينهم وتنظيم جهودهم للإطاحة بدكتاتورية سوهارتو. لم تحب دكتاتورية سوهارتو ذلك، ولا مؤيدوها في الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا وألمانيا ـ أَي القوى العظمى المشتركة. فهو النّظام الذي أفادوا منه كثيراً، إِذْ لم تكن تثيرهم فكرة ثورة ديمقراطية ضد هذا النّظام. لذلك حاولوا منع مثل ذلك الاستخدام. أما إِذا كان ذلك سيجدي يظل مسألة مفتوحة. سيظل هذا المنع مجدياً ما لم يكن هناك نضال مرير ضده.

● هل سيكون هناك مجموعة رسائل إِلكترونية تشومسكية عند نقطة ما؟

عليك أَن تسأل مايك ألبرت (Mike Albert) في مجلة Z عن ذلك. لقد مسحت كثيراً منه، ولكنه ربما يحتفظ بكثير منها.

● تحدثتَ عن المتطلبات المترتبة علىٰ وقتك، كالساعات التي كنت تقضيها علىٰ البريد الإِلكتروني. فكيف تنظم وقتك؟ كيف تنظمه مع تزايد المتطلبات علىٰ وقتك باستمرار؟ اليوم هو أربع وعشرون ساعة. فإِن فعلت شيئاً فإِنك لا تفعل شيئاً آخر.

● ولكن إِن قضيت ساعتين ترد علىٰ البريد الإِلكتروني، فإِنك لا تكتب مقالة حول اللسانيات أَو مقالة سياسيَّة لمجلة Z.

ذلك قرار اتخذته قبل أربعين سنة. لا يمكنك أَن تتغلّب علىٰ حقيقة أَن الزمن محدود. ولهذا يصنع المرء خياراته، ربما بصورة جيدة وربما بصورة سيئة، ولكن ليس هناك حساب ولا إِجراء يعطيك الجواب الصحيح.

● هل لديك وقت تحب أَن تعمل فيه بصورة خاصة؟ هل أَنت من

الّذين يعملون في الصباح أم من الّذين يعملون في آخر الليل؟

عملياً، كل الأَوقات.

- آخر مرّة أجرينا فيها لقاء معك كانت في مايو (أيار) في بولدر (Boulder)[34]. سألتك عن صحتك لأنك كنت خارجاً من عملية سرطان بروستات. كنت مرحاً في جوابك. قلت إِنك ستكون موجوداً لمدة تزيد علىٰ شهرين. ولكنك بقيت تسعة شهور حتى الآن. كيف صحتك؟

تنبئ بالخير. شرعت في الخريف المنصرم بإِعادة النظر في الكلمات التي اضطررت إِلىٰ تأجيلها لدى برنامج كثيف جداً، فلا بد من تأخير أمور كثيرة. كان الأَمر فوضوياً لأنه كان علىٰ الحافة. وكانت الأَشهر الكثيرة الماضية، في ذروة البرنامج، مفعمة بالعمل. وكانت هناك سفرات كثيرة إِلىٰ الخارج. تسير الأُمور علىٰ ما يرام. وأظن أَنه ما زال أَمامي بضعة شهور.

الهوامش

1. Noam Chomsky, *Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies* (Boston: South End Press, 1989), p. 18. Fyodor Dostoyevsky, *The Brothers Karamazov,* trans. Constance Garnett (New York: Random House, 1950).
2. Quoted in Michael Sheldon, *Orwell: The Authorized Biography* (New York: HarperCollins, 1991), p. 367.
3. Noam Chomsky, *Turning the Tide: U.S. Intervention in Central America and the Struggle for Peace* (Boston: South End Press, 1985), p. 9. Ignazio Silone, *Fontamara,* trans. Gwenda David and Eric Mosbacher (London: Redwords, 1994), p. 32.
4. See Human Rights Watch, *Limits of Tolerance: Freedom of Expression and the Public Debate in Chile* (Washington, DC: Human Rights Watch, 1998). On-line at http://www.hrw.org/reports98/chile/.
5. Kimmo Kiljunen, ed., *Kampuchea: Decade of Genocide: Report of the Finnish Inquiry Commission* (London: Zed, 1984).
6. Richard S. Ehrlich, "Ponchaud's Warning on Cambodia's Future," *Cambodia Today,* July 14, 1997.
7. Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988; second edition forthcoming), pp. 260–96.
8. Michael Vickery, *Cambodia: 1975–1982* (Boston: South End Press, 1984), p. 17.
9. Seth Mydans, "A Tale of a Cambodian Woman: Assigning the Guilt for Genocide," *New York Times,* January 21, 1999, p. A1.
10. John Holdridge, hearing before the Subcommittee on Asian and Pacific Affairs of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, 97th Congress, Second Session, September 14, 1982, p. 71.
11. See John Pilger's articles, "The Monster We Created," *Observer,* April 19, 1998, p. 19; "In the Service of a Murderer," *Guardian,* October 16, 1990; and *New Statesman,* November 2, 1984.
12. Alexander Cockburn and Ken Silverstein, "Was Carter Worse?" *CounterPunch* 6: 1 (January 1–15, 1999), p. 2.
13. Deborah Sontag, "Orthodox Confront U.S. Reform Rabbis at Western Wall," *New York Times,* February 2, 1999, p. A3.
14. Sontag, "Orthodox Confront U.S. Reform Rabbis at Western Wall," *New York Times,* February 2, 1999.
15. See David Barsamian, *Eqbal Ahmad: Confronting Empire* (Cambridge: South End Press, 2000).
16. Jack Katzenell, "State Says Israel 'Has Nothing to be Ashamed Of' on Torture Issue," Associated Press, January 13, 1999.
17. Amnesty International, *Newsletter* (September 1977). See Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon, 1981), p. 454 n5.
18. See Amnesty International's reports on torture in the United States on-line at http://www.amnesty-usa.org/.

19 Noam Chomsky, *Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians*, expanded edition (Cambridge: South End Press Classics, 1999).

20 Chomsky, *Fateful Triangle*, p. 560. Bill Freund, *The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society Since 1800*, second edition (Boulder: Lynne Rienner, 1998), p. 270.

21 David Bar-Illan, interview with Victor Cygielman, *Palestine-Israel Journal* 3: 3–4 (Summer–Autumn 1996), p. 14.

22 Noam Chomsky, "Nationalism and Conflict in Palestine," *New Outlook* (Israel) (November–December 1969). Reprinted in Noam Chomsky, *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood* (New York: Vintage Books, 1974), pp. 49–92.

23 Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (Berkeley: University of California Press, 1995).

24 See Azmi Bishara, "Where Suicide Bombs Come From," *New York Times*, February 17, 1995, p. A31.

25 Edward W. Said, "The One-State Solution," *New York Times Magazine*, January 10, 1999, p. 6: 36ff. Or see Edward W. Said, "Truth and Reconciliation," in *The End of the Peace Process: Oslo and After* (New York: Pantheon Books, 2000), pp. 312–21.

26 Bob Edwards, interview with James Glassman, NPR, *Morning Edition*, January 21, 1999. Peter Jennings, "No Easy Way to Save Social Security," ABC, *World News Tonight*, December 8, 1998.

27 Frank Ackerman, *Hazardous to Our Wealth: Economic Policies in the 1980s* (Boston: South End Press, 1984).

28 Richard B. Du Boff, "Social Security Is Not in 'Crisis,' " National Jobs for All Coalition *Uncommon Sense* 21 (February 1999).

29 See Dean Baker and Mark Weisbrot, *Social Security: The Phony Crisis* (Chicago: University of Chicago Press, 1999). See also http://www.cepr.net/ for additional publications.

30 David E. Rosenbaum, "Social Security on Wall Street," *New York Times*, February 7, 1999, p. 4: 3.

31 National Commission on Excellence in Education, *A Nation at Risk: The Full Account* (Cambridge: USA Research, 1984). See David C. Berliner and Bruce J. Biddle, *The Manufactured Crisis: Myths, Fraud, and the Attack on America's Public Schools* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1995).

32 Robert Pear, "Americans Lacking Health Insurance Put at 16 Percent," *New York Times*, September 26, 1998, p. A1.

33 *Boston Globe Magazine*, September 13, 1987, cited by Jules Lobel in Jules Lobel, ed., *A Less Than Perfect Union: Alternative Perspectives on the U.S. Constitution* (New York: Monthly Review Press, 1988), p. 3.

34 See Chapter 1.

4

تيمور الشرقيَّة على الحافة (الشفير)

غنو، بولدر، كولورادو، 8 سبتمبر (أيلول)، 1999

KGNU, Boulder, Colorado, September 8, 1999

- سار الوضع في تيمور الشرقيَّة من سيء إلىٰ أسوأ. وقد كتبتَ مقالة إلىٰ موجو واير (Mojo Wire) حول اهتمام أمريكا بتيمور الشرقيَّة[1].

السَّبب الأَولي هو أننا نستطيع عمل الكثير بشأن تيمور الشرقيَّة. والسبب الثاني هو أَن ما يجري كارثة كبيرة. الوضع هناك، عملياً، أَسوأ بكثير مما كان عليه عندما كتبت عنه قبل أسبوعين. ويتضمن الوضع جزءاً من التاريخ. كانت الولايات المتحدة متورطة بصورة مباشرة وحاسمة في دعم الغزو الإِندونيسي، وتسليحه، وتنفيذه عبر أسوأ الأعمال الوحشية، وذلك في أواخر سبعينيات القرن العشرين تحت إِدارة كارتر وحتى اليوم تقريباً.

وبغضّ النظر عن التاريخ، نستطيع عمل الشيء الكثير. فهذا

مكان لدى الولايات المتحدة فيه نفوذ كبير وتستطيع إيقاف ما لم توقفه الولايات المتحدة فإنه سوف يتحوّل إلىٰ رواندا (Rwanda) أُخرى، وليس في ذلك أية مبالغة.

- تقول في مقالتك إن «الرئيس كلينتون لا يحتاج إلىٰ إرشادات حول كيفية العمل». ثم تنتقل إلىٰ وصف بعض الأحداث التي وقعت في أَواخر العام 1997 وربيع العام 1998. فما الذي جرى بالضبط؟

الّذي جرى هو أَن الجنرال سوهارتو كان محبوب الولايات المتحدة والغرب عموماً منذ تسلَّم السلطة في العام 1965 منفّذاً مذبحة جماعية كبيرة وقارنتها ال CIA بالمذابح التي ارتكبها هتلر وستالين وماو، واصفة إياها بأَنَّها من أكبر المذابح الجماعية في القرن العشرين. وهُلِّلَ لها هنا في أَمريكا. لقد مسح عن الوجود الحركة السياسيَّة الوحيدة، حزب اليسار؛ إذ قتل مئات الآلاف من الفلاحين، وفتح بلده إلىٰ الاستثمار الغربي (إلىٰ اللصوصية الحقيقية)، وَرُحِّبَ بذلك بحرارة في الولايات المتحدة. وظل هكذا يخرج من عمل وحشي ليدخل عملاً وحشياً آخر، بما في ذلك غزو تيمور الشرقيَّة المعزّز من قِبَل الولايات المتحدة بصورة حاسمة جداً حتى العام 1997.

ارتكب سوهارتو أَول خطأ له في العام 1997. إذْ بدأ يفقد السيطرة. فإذا ما فقد صديقك الدكتاتور سيطرته، فإنه يغدو عديم الجدوى. والخطيئة الثانية هي أَنَّه أنشأ نقطة ضعيفة. إذْ كان صندوق النقد الدولي (IMF)، أَي الولايات المتحدة، يفرض برنامجاً اقتصادياً

قاسياً يُعاقَبُ بموجبه عامة الشعب علىٰ سرقات تقوم بها النخبة الأندونيسية القليلة، وكان سوهارتو، لسبب ما، ربما لخوفه من تفجّر اضطراب داخلي، يجر قدميه إلىٰ تطبيق هذه البرامج الصارمة.

ثم وقعت سلسلة أَحداث درامية. لم يُذكر عنها الكثير هنا، في الولايات المتحدة، ولكنها كانت ملحوظة في أندونيسيا علىٰ نطاق واسع. ففي فبراير (شباط) من العام 1998 طار رئيس صندوق النقد الدولي، ميشيل كامديسُّوس (Michel Camdessus) إلىٰ جاكرتا وأمر سوهارتو للتوقيع علىٰ أحكام صندوق النقد الدولي وقوانينه. والتقطت صورة وُزعت في أندونيسيا وأستراليا تبين سوهارتو يجلس خانعاً إلىٰ طاولة وبيده قلم ويقف كامديسُّوس فوقه متغطرساً عاقداً ذراعيه، مع تعليق يقول: موقف استعماري نموذجي. وبعد ذلك بوقت قصير، في مايو من العام 1998 قالت مادلين أولبرايت إن واشنطن قرَّرت أَن الوقت قد حان لما أسمته بـ «التحول الديمقراطي» أَي تنحي سوهارتو عن السلطة[2]. وبعد أربعة ساعات كان سوهارتو قد نفذ القول. ليس هذا مجرد سبب ونتيجة. بل هناك عوامل كثيرة أُخرى. ليست المسألة مجرد ضغط أزرار، بل يرمز ذلك إلىٰ طبيعة العلاقة.

هنالك سبب وجيه للاعتقاد بأَن إدارة كلينتون إذا ما اتخذت موقفاً قوياً واضحاً لدى الجنرالات الأندونيسيين بوجوب إنهاء هذه اللعبة فإنها تنتهي. وأَشك في أَن إدارة كلينتون ستفعل ذلك رغم وجود حديث عن قوة تدخّل ترفض الولايات المتحدة التعليق عليها، ووجود حديث عن عقوبات تجر الولايات المتحدة قدميها فيها.

وهناك إِجراءات أُخرى أضعف ومع ذلك يمكن أَن تكون فعالة جداً، كتهديد الجنرالات الأندونيسيين، مثلاً، بتقديمهم إِلىٰ محكمة جرائم الحرب، وهو تهديد خطير بالنسبة لهم. فهو يعني حصرهم في بلدهم لزمن طويل.

حدث ذلك لأَحد الجنرالات الأندونيسيين، مهندس المذبحة في ديلي (Dili) من تيمور الشرقيَّة. إِذْ طُرد من الولايات المتحدة بناء علىٰ قضية خسرها وكان عليه أَن يهرب. تلك أمور يهتم بها الجنرالات. إِنها سهلة. ولكني، بصراحة، لا أظن أَن أياً منها ضروري. ولا نعلم أَنَّها ضرورية، ولن نعرف حتى تفعل إِدارة كلينتون شيئاً أبسط، أَي أَن تتخذ موقفاً أقوى، فتقول تقريباً ما قالته لسوهارتو في العام 1998. وأَشك أَن ذلك سوف يجدي، رغم أَنَّه ربما فات الأوان، الآن. إِذْ كان الوقت المناسب لاتخاذ هذا الموقف هو فبراير أَو مارس، وقبل إِبريل بالتأكيد عندما كانت عمليات القتل تتزايد بصورة كبيرة. ارتُكِبَت مذابح خطيرة كقتل ستين شخصاً مختبئين في كنيسة في ليكويكا (Liquiça)، مثلاً.

● حصل ذلك في إِبريل (نيسان).

كان هناك أَكثر من ذلك بكثير. كان ذلك مخيفاً بوجه خاص. لقد انزلقت قدم إِدارة كلينتون حتى في السماح لمراقبين غير مسلحين تابعين للأمم المتحدة. إِذ وافقت علىٰ إِرسال مئتي مراقب كجزء من مهمة الأمم المتحدة وضع فريق من مراقبيها في تيمور الشرقيَّة (UNAMET). ولا بد لي من القول إِن بقايا ذلك الفريق محصورون الآن

(قبل ساعتين) في معسكر مُعرَّضٍ لهجوم القوات الأندونيسية ومجموعات الميليشيات وينفد لديهم الغذاء والماء.

يبدو أن من الّذين اختبؤا هناك الصحفي ألن نيرن (Allan Nairn) الذي نجا. إذ مسحت العاصمة ديلي (Dili)، علىٰ ما يبدو، كما قال قليلون ممن تركوا هناك. حُرق قسم كبير منها. وطُرد سكانها. كان نيرن يحاول البقاء في العاصمة ليرى ما الذي كان يجري فيها، ولكنه أخيراً وقع في أيدي الجنود الأندونيسيين. ومع ذلك أفلح في الوصول إلىٰ معسكر الأمم المتحدة، وظل حياً علىٰ الأقل. ذلك ما يحدث الآن، بعد الاستفتاء. كان الاستفتاء انتصاراً شاملاً للاستقلال، وكان عملاً شجاعاً قام به التيموريون. إذْ إن التصويت لصالح الاستقلال وسط رعب مخيف ينظمه جيش احتلال يحتاج إلىٰ كثير من الشجاعة وإلىٰ بسالة نادرة.

- حوالي 99٪ من الّذين يحق لهم التصويت شاركوا في الاستفتاء، وحوالي 80٪ صوَّتوا لصالح الاستقلال.

عشرات الآلاف من النّاس خرجوا من مخابئهم وأدلوا بأصواتهم ثم عادوا هاربين إلىٰ مخابئهم. وبعد ذلك مباشرة بدأت عمليات التخريب تجتاح البلاد. ذكر تقرير الأمم المتحدة هذا الصباح أَن هناك 200,000 لاجئ تيموري جديد الآن. وأوردت مصادر كنيسة موثوقة في ديلي (Dili) أَن حوالي 3000 إلىٰ 5000 شخص قتلوا في النصف الأول من السنة ـ وأَكثر من ذلك في آخر يومين. وما زالت هذه الأرقام في تزايد[3].

وتبلغ هذه الأَعداد ضعف ما قتل في كوسوڤو تقريباً خلال سنة كاملة قبل قصفها. كان ذلك في الوقت الذي كانت حركة فدائيين كبيرة نشطة وتحتل 40٪ من البلاد. ومن الواضح هنا أَن المذبحة فاضحة في بلد مساحته أقل من نصف مساحة كوسوڤو (Kosovo). وهكذا فإن الأَعداد ضخمة ومتزايدة باستمرار. لا ندري مدى سوء ما يحدث لأن أَول ما فعله الأندونيسيين هو طرد المراقبين من البلاد. وبالتالي أُجبر جميع الصحفيين علىٰ الفرار. ولم يبق إِلاَّ قلة مثل نيرن (Nairn) واثنين أستراليين.

واضطرت الأمم المتحدة، في النهاية، إِلىٰ سحب جميع عناصرها. فإِن استطاعوا إِخراج أولئك النّاس من المعسكر في ديلي، فإِني أفترض أنهم سيخرجونهم من البلاد، أيضاً. وذلك يعني أَن الإِرهاب يمكن أَن يستمر دون أَن يُلحَظ.

لا أَحد يعلم ما يجري في الريف. إِذْ قُطعت جميع الخدمات الهاتفية. والجامعة أُحرقت، وكذلك مسكن القس بيلو (Belo)، واضطر القس إِلىٰ الفرار، وأخرجته القوات الأسترالية. تُعد جميع الأوصاف التي تسرَّبت أساساً من أستراليا في تقارير مراسلين ودبلوماسيين أستراليين مخيفة رهيبة. ديلي، ذلك البلد الذي يعرف الجميع عنه كل شيء، قد طُهِّرت تماماً، علىٰ ما يبدو، حسب تعبير بعض موظفي الأمم المتحدة. كما وقعت حوادث نهب وسلب وسرقة. كانوا يحاولون تدمير المكان، علىٰ ما يبدو.

● إِن الحجة التي تذرّعت بها أندونيسيا لتسويغ سلوكها في تيمور

الشرقيَّة هي أَنَّه إِذا ما استقلت تيمور الشرقيَّة فإِنّها ستشكل سابقة لغيرها من الأقاليم التي تسعى للحصول علىٰ الاستقلال مثل بابوا الغربية (West Papua) وأسيب (Aceb).

لنتذكّر أَن تيمور الشرقيَّة ليست جزءاً من أندونيسيا؛ بل غُزيت وفُتحت من قِبَلِ أندونيسيا. ولم يحظ هذا الاحتلال باعتراف الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة أَبداً. بل اعترفت به الصحافة الأَمريكيَّة فترة طويلة. وما زال التقرير يذكر إِلىٰ زمن قريب جداً «ديلي، أندونيسيا». ولكنها مع ذلك لا يمكن اعتبارها جزءاً من أندونيسيا إِلاَّ بقدر اعتبار الجزء الفرنسي الذي احتلته ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية جزءاً من ألمانيا.

- يصف سيث ميدانس (Seth Mydans) الذي يكتب لنيويورك تايمز، دعاة الاستقلال من التيموريين بأَنهم «انفصاليون». فهل هو بعيد عن الصواب[4]؟

هذا قول شبيه بوصف المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي بأنّهم انفصاليون. لقد أمر مجلس الأَمن أندونيسيا في العام 1975 بالانسحاب من تيمور الشرقيَّة. لم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو وإِن نسفت القرار عملياً. صرحت المحكمة الدولية أَن الشعب يحتفظ بحقه في تقرير مصيره. ومنحت أستراليا اعترافاً قانونياً بضم تيمور الشرقيَّة، ولكنها سحبت هذا الاعتراف من الناحية الجوهرية. هذا هو الحال. ليس للأندونيسيين أَي حق في أَن يكونوا في تيمور الشرقيَّة

سوى حق الوجود بالقوة ودعم الولايات المتحدة لهذا الوجود، في واقع الأَمر. وإِلاً فينبغي أن يخرجوا.

وصف دانيال باتريك موينيهان (Daniel Patrick Moynihan) ما حدث وصفاً حياً واضحاً. كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة إِلىٰ الأمم المتحدة عندما غزت أندونيسيا تيمور الشرقيَّة في العام 1975. كتب مذكراته بعد سنتين وكان صريحاً. قال: «أرادت وزارة الخارجية الأَمريكيَّة أَن تصل الأُمور إِلىٰ ما وصلت إِليه. وكان من مسؤولياتي أَن أجعل الأمم المتحدة «غير فاعلة تماماً» في أَي شيء تريد فعله، ونفذت هذه المهمة بنجاح كبير»[5]. ثم يتابع وصف ما حدث بعد ذلك. «قُتل حوالي 60,00 خلال الأسبوعين التاليين، وهي تعادل نسبة ما قُتل من السكان الروس علىٰ يد الألمان». هذا ما يقوله هو، وليس أنا. ثم ينتقل إِلىٰ موضوع آخر، دقيق ومستمر.

قدم ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke) أوراق اعتماده إِلىٰ الأمم المتحدة كسفير لأَمريكا إِليها يوم أمس. تحدَّثت الصحافة وهي تنقل هذا الخبر عن نجاحاته الدبلوماسية في ديتون (Dayton). ولم تتحدَّث عن حياته فيما يتعلّق بموضوع آخر علىٰ الصفحات الأولى، أَي تيمور الشرقيَّة. كان وكيل وزارة الخارجية للشؤون الآسيوية، وكان مدافعاً بارزاً عن غزو أندونيسيا لتيمور الشرقيَّة.

- أية علاقات تربط العسكرتارية الأَمريكيَّة بالجنرال فيرانتو (Wiranto) والعسكرتارية الأندونيسية؟ هل كان هناك ضوء أصفر للجيش

الأندونيسي للقيام بعمليات بالتنسيق مع الميليشيات في تيمور الشرقيّة؟

كان الجيش الأندونيسي لفترة طويلة من الزّمن قوة عسكرية تديرها الولايات المتحدة. دُرّب ضباطه في أَمريكا. وقاموا بتدريبات مشتركة. وغالبية سلاحهم أَمريكي. تغير ذلك. إذْ إِن أستراليا، باعتقادي، هي المتورطة الآن بتدريب الجيش الأندونيسي وبالتدريبات المشتركة. بيد أَنَّه كان للولايات المتحدة تدريبات مشتركة حديثاً، بما في ذلك مع القوى الفدائية ذات السجل المريع وذوي القبعات الخضر المعروفين باسم كوباسوس (Kopassus). وتورطوا في معظم المذابح الحالية.

كانت بريطانيا مورداً كبيراً للأَسلحة. لقد حال الكونغرس دون تمكّن البيت الأبيض من إِرسال معظم الأَسلحة والقيام بتدريبات مشتركة. لقد زاغت إِدارة كلينتون عن هذه القيود في الماضي، والتفَّت حولها واستمرّت الإِمدادات تحت قبعة أُخرى.

من الصعب جداً القول إِن ذلك ما زال مستمراً، لأن أَحداً لا ينظر إِليه بقدر ما أعلم. فمثل هذه الأمور لا تنكشف إِلاَّ بعد سنتين. ولكن مهما كانت الترتيبات فإِنه ما من شك أَن للولايات المتحدة نفوذ كبير، وكذلك للبيت الأبيض، يمكن استخدامه إِذا ما أرادوا. فالأندونيسيين يهتمون جداً بموقف الولايات المتحدة تجاه ما يفعلونه.

ومع ذلك فهم ليسوا بلا حول ولا قوة. ربما كان من أسباب إحجام الولايات المتحدة ـ بغضّ النظر عن ولاء أندونيسيا وكونها زبوناً غنياً، ووجود شركات أَمريكيَّة كثيرة تعمل فيها وبغضّ النظر عن أنهم لا يهتمّون بالتيموريين لا من قريب ولا من بعيد ـ هو وجود مشكلة أُخرى تلوح في الأُفق. لم تتعرّض لها التقارير كثيراً. قبل يومين، كان الرئيس الصيني جيانغ زيمن (Jiang Zemin) في تايلاند. وألقى خطاباً قوياً جلب انتباهاً كبيراً في جنوب شرق آسيا، أدان فيه سياسة الزوارق العسكرية التي تتبعها أَمريكا، والاستعمار الاقتصادي الجديد[6]. لم يتحدَّث بالتفصيل عن اتفاقات أمنية بين الصين واتحاد أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN). ووفق التغطية الصحفية المحدودة من قبل جنوب شرق آسيا رحبت النخبة التايلاندية بهذا الخطاب لأنهم يفرحون برؤية قوة مقابلة لقوة الولايات المتحدة التي يخشونها كما تخشاها معظم دول العالم الآن. من الواضح أَن الصين تقدِّم نوعاً من الترتيب الأمني تكون هي مركزه. وذلك يعني أيضاً كتلة اقتصاديَّة مع بلدان جنوب شرق آسيا أَو مع جزء منها ربما يضم اليابان في النهاية، وشمال آسيا، الأَمر الذي يستبعد الولايات المتحدة أَو يهمّشها على الأَقل.

وعلينا أَن نتذكّر أَن اهتمام الولايات المتحدة الكبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تلك المنطقة يتركّز على الحيلولة دون قيام مثل هذا التكتّل الاقتصادي. وكان ذلك القلق هو الذي دفع الولايات المتحدة إِلى إِعادة تسليح وعسكرة حلفائها بما في ذلك اليابان، وهو

الدافع الكامن وراء حرب الهند الصينية، وعمليات الولايات المتحدة السريَّة في العام 1958 الهادفة إلىٰ تمزيق أندونيسيا ـ التي كانت حينذاك حيادية ـ واستمرار ذلك حتى الآن. لم تكن تهتم كثيراً بروسيا. ولم تكن هناك روابط حرب باردة. بل كانت قلقة من تكيُّف بلدان تلك المنطقة مع الصين، كما كان مرسوماً في الوثائق الداخلية، وبالتالي يكوّنون كتلة آسيوية لا تستطيع الولايات المتحدة الحصول علىٰ امتيازات فيها ولا السيطرة عليها. ولا أتصوّر أَن صانعي السياسة الأَمريكيَّة لم يكونوا علىٰ دراية بذلك. وربما كان الجنرالات الأندونيسيين يفكّرون بهذا الأَمر، ويرون أَن نشوء مثل هذه الكتلة يوفّر لهم درجة من النفوذ ضد الضغوط الأَمريكيَّة، حتى الضغوط الخفيفة منها.

- ماذا يستطيع القلقون بشأن تيمور الشرقيَّة أَن يفعلوا؟!

هنالك فرصة واحدة أخيرة لإِنقاذ التيموريين من كارثة مُطْبِقة. وأؤكد علىٰ صفة «مُطبقة». لقد عانوا حتى الآن من كارثة هائلة. في غضون يومين، إِن لم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً وحاسماً، فإِنه سيكون قد فات الأوان علىٰ الإِنقاذ. ويمكن أَن تأخذ الولايات المتحدة مثل هذا الموقف بطريقة واحدة فقط هي ممارسة الشعب ضغطاً كبيراً علىٰ البيت الأَبيض. وإِلاَّ لن يُتخذ مثل هذا الموقف. إِنها لحكاية مروّعة ما زالت مستمرة منذ خمس وعشرين سنة. وتسير الأُمور الآن نحو الذروة ولم يبق وقت كاف للقيام بأَي شيء لإِنقاذ الوضع.

الهوامش

1. Noam Chomsky, "Why Americans Should Care About East Timor," MoJo Wire, August 26, 1999. On-line at http://www.motherjones.com/east_timor/comment/chomsky.html.
2. Philip Shenon, "Clinton Welcomes Suharto's Exit But Says Indonesia Still Needs 'A Real Democratic Change,'" *New York Times,* May 21, 1998, p. A8, and Andrew Higgins and Mark Tran, "US Pulls Plug on Suharto After Army Clears Streets," *Guardian,* May 21, 1998, p. 2.
3. Arnold S. Kohen, "Beyond the Vote: The World Must Remain Vigilant Over East Timor," *Washington Post,* September 5, 1999, p. B1, and Philip Shenon, "Timorese Bishop Is Calling for War Crimes Tribunal," *New York Times,* September 13, 1999, p. A6. See also Noam Chomsky, *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (Cambridge: South End Press, 2000), pp. 51–61, and Noam Chomsky, *A New Generation Draws the Line: Kosovo, East Timor, and the Standards of the West* (New York: Verso, 2001), pp. 48–93.
4. Seth Mydans, "The Timor Enigma," *New York Times,* September 8, 1999, p. A12.
5. Daniel Patrick Moynihan, with Suzanne Weaver, *A Dangerous Place* (Boston: Little, Brown, 1978), p. 247.
6. Ted Bardacke and James Kynge, "China Lashes Out at US 'Gunboat Diplomacy,'" *Financial Times,* September 4, 1999, p. 4.

5

معنى سيتل Seattle

غنو، بولدر، كولورادو، 23 فبراير (شباط) 2000

KGNU, Boulder, Colorado, February 23, 2000

- لنتحدَّث عما جرى في سيتل (Seattle) في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر بشأن الاجتماع الوزاري لمنظّمة التجارة العالمية (WTO). أَي معنى تستخلص مما جرى هناك؟

أَظن أَنه حدث بارز وربما هام جداً. إِذْ عكس شعوراً واسعاً جداً كان واضحاً منذ سنين وما زال ينمو ويتطوّر بكثافة في جزء كبير من العالم. إِنَّه معارض للعولمة التي تقودها المؤسّسات التجارية المشتركة والتي فرضت بقيادة الولايات المتحدة الأَمريكيَّة مبدئياً والبلدان الصناعية الكبرى الأُخرى، أيضاً. فهذه العولمة تؤذي كثيراً من الشعوب وتنسف السيادة والحقوق الديمقراطية وتؤدي بالتالي إِلىٰ المزيد من المقاومة.

كان في سيتل أمور ممتعة كثيرة. أولاً، عكست الأَحداث برامج

تربوية وتنظيمية موسعة، وأظهرت ما يمكن إنجازه بفضل تلك البرامج. وكان ذلك ما أبداه الشعب فجأة. وثانياً، كانت المشاركة واسعة جداً ومتنوعة. فقد اجتمعت شعبية لم يكن بينها في الماضي أي تفاعل أَو علاقات متبادلة. فكان ذلك عالمياً حقًّا: إذْ شارك العالم الثالث والسكان الأصليّون والفلاحون وقادة عمال وغيرهم. وكانت تلك المشاركة صحيحة وحقيقية هنا في الولايات المتحدة الأَمريكيَّة: إذْ إن البيئيين والعمال ومجموعات أُخرى ذات الاهتمامات المنفصلة، والمتوحدة في الفهم عملوا معاً يداً بيد.

كان ذلك واضحاً من قبل. فهو التحالف ذاته بين القوى التي صدت ال MAI قبل سنة والتي عارضت بقوة ما سمي باتفاقات مثل اتفاقية نافتا (NAFTA) أَو اتفاقية WTO اللتين لم تكونا اتفاقات، إذا ما أدخل السكان في الحسبان، علىٰ الأقل. فغالبية السكان معارضة لها. فقد وصل الأَمر إلىٰ نوعٍ من المواجهة الدرامية. وسوف تستمر هذه المواجهة وتتخذ أَشكالاً بنّاءة جداً، كما أَعتقد.

ففي أفريقيا يُعَدُّ انتشار الإيدز (AIDS) خَطِراً جداً، إذْ ربما يؤدي إلىٰ كارثة صحية. وهنا عندما يلقي كلينتون أَو غور خطابه، فإنهما يتحدَّثان عن حاجة الأفريقيين إلىٰ تغيير سلوكهم. حسناً، لا بأس، ربما كان الأفريقيون بحاجة إلىٰ تغيير سلوكهم، بيد أن العنصر الحاسم هو سلوكنا في ضمان قدرة المنتجين الذين تقع قواعدهم في الولايات المتحدة بصورة أَساسية إن لم يكن ذلك بصورة كلية، علىٰ طلب الأَسعار الباهظة بحيث لا يستطيع أحد شراءها.

وفقاً لما ورد في آخر التقارير، هناك حوالي 600,000 طفل سنوياً يصابون بالإيدز عن طريق أمهاتهم، الأَمر الذي يعني أَنهم سيلاقون حتفهم بسبب هذا المرض. يمكن وضع حد لذلك باستخدام أدوية ربما تكلّف دولارين يومياً. ولكن شركات الأدوية لا تسمح، في ظل ما يُسمَّىٰ بـ «الترخيص الإجباري»، أي السماح للبلدان الأُخرى بإِنتاج هذه الأدوية بأَسعار أرخص من أَسعار الشركات الاحتكارية، أن تباع تلك الأدوية. وهذا يعني أنه سيكون هناك 40 مليون يتيم في وقت قريب بسبب الإيدز.

وتجري أمور مماثلة في تايلاند. وهم يحتجون. لديهم صناعاتهم الدوائية الخاصة بهم في تايلاند وأجزاء من أفريقيا، تحاول بصورة خاصة الحصول علىٰ حق إِنتاج أدوية عامة أرخص بكثير من تلك التي تبيعها شركات الأَدوية الكبرى. هذه أَزمة صحية كبرى.

وكذلك الأَمر في أَمراض أُخرى كالملاريا والسل. هناك أمراض يمكن الحيلولة دون الإِصابة بها، ولكنّها تفتك بأعداد هائلة من النّاس لأنّهم لا يستطيعون شراء الأَدوية الباهظة الثمن. ليست تلك مشكلة في البلاد الغنية؛ بل هنا أيضاً توجد مشكلة في جعل شركات الأَدوية تسمح لمؤسسات الرعاية الصحيَّة بإعطاء وصفات طبية لكبار السن. إنها لمشكلة، بل مشكلة حقيقية. إِلاَّ أننا في البلدان الفقيرة، وليست الفقيرة جداً، مثل تايلاند وأفريقيا وجنوب آسيا، نتحدَّث عن موت الملايين من الناس في بضع سنين.

لماذا تتمتع شركات الأَدوية بهذه الحماية الهائلة، بل بهذه

الحقوق الاحتكارية؟ يدعون أنّهم بحاجة إليها لتغطية تكاليف الأبحاث والتطوير. بيد أن ذلك الادعاء في غالبيته غير صحيح. إذْ إن جزءاً كبيراً من تكاليف الأبحاث والتطوير يدفعه الشعب. وبلغت هذه النسبة في مطلع تسعينيات القرن العشرين 50٪، أما الآن فربما تكون 40٪. تُقلّل هذه الأرقام من قيمة التكلفة الشعبية الفعلية لأنّها لا تأخذ بالحسبان البيولوجيا الجوهرية التي تقوم علىٰ الجمهور وبدعم منه علانية.

طرح دين بيكر (Dean Baker) الاقتصادي الجيد لدى دراسته هذه المسألة بعناية، المسألة الواضحة؛ إذ قال: حسناً، لنفرض أن الشعب يدفع كل التكاليف، ولنضاعف هذه التكاليف، ثم نُصرّ علىٰ طرح الدواء في السوق. وتبين تقديراته أن ذلك يسفر عن وفر هائل لصالح الرفاه[1]. إننا لا نتحدَّث عن قضايا مجردة، بل نتحدَّث عن حياة وموت عشرات الملايين من الناس في السنوات القليلة القادمة.

- وعودة إِلىٰ الولايات المتحدة، لنتحدَّث عن حركة الطلاب ضد المصانع المستغلة للعمّال. فهل هذه الحركة تختلف عن الحركات السابقة التي تتآلف معها؟

إنّها مختلفة، ومماثلة بآن واحد، فهي تشبه، بطريقة ما، الحركة المناهضة للأبارتيد، بيد أنّها في هذه الحالة، توجه ضربتها إِلىٰ صميم علاقات الاستغلال التي استُخدمت للوصول إِلىٰ هذه الأرقام غير المعقولة من الظلم الذي نتحدَّث عنه. إنها لحركة جادة، وتُعَدُّ مثلاً آخر علىٰ كيفية عمل الدوائر الشعبية المختلفة معاً. ويعود الفضل في

المبادرة بالكثير من هذه الحركة إلىٰ تشارلي كيرناغهام (Charlie Kernagham) من اللجنة القومية للعمال (NLC) في نيويورك، وإلىٰ مجموعات أُخرى ضمن الحركة العمالية.

غَدَت الآن قضية طلابية هامة في مناطق كثيرة. إذْ تقوم مجموعات طلابية كثيرة بالضغط الشديد في هذا الاتجاه لدرجة اضطرت حكومة الولايات المتحدة أن تبادر بإصدار نوع من الظلم المتضمن بعض الأَحكام والقواعد، من أجل مواجهة هذا الضغط. فجمعت قيادات العمال والطلاب ودعتهم إلىٰ تشكيل تحالف ترعاه الحكومة، وهو أمر تعارضه مجموعات طلابية كثيرة لأنّهم يعتقدون أن ذلك لن يكون بعيد المدى. تلك هي القضايا التي تناقش الآن كثيراً. سمعت أخيراً أنَّ مظاهرة كبيرة خرجت في ويسكونسن (Wisconsin) واعتقل عدد من الطلبة؛ إنني لا أعرف التفاصيل.

ألا يطالب الطلبة الرأسماليين بأن يكونوا أقل بُخلاً وحقارة؟

إنهم يطالبون بتفكيك نظام الاستغلال. وربما يجب أن يفعلوا ذلك. إن ما يطالبون به هو حقوق العمال التي مُنحت لهم نظرياً. فإذا ما أَلقيت نظرة علىٰ ميثاق منظّمة العمل الدولية «ILO» International Labor Organization) المسؤولة عن هذه الأمور ستجد أن الميثاق يمنع جميع الممارسات تقريباً التي يحتج ضد الطلاب.

لا تلتزم الولايات المتحدة بهذه المواثيق. فقد لاحظت مؤخراً أن الولايات المتحدة لم توقع أياً من مواثيق ال «ILO». وأعتقد أن

للولايات المتحدة أسوأ سجل في العالم باستثناء ليتوانيا وإلسلفادور. لا أدعي أن بقية دول العالم ملتزمة بالمواثيق، ولكنّها وقّعت عليها، علىٰ الأَقل. أما الولايات المتحدة فلم تقبل بالمبدأ أساساً.

- لنعلّق علىٰ مثل أَمريكي ـ أفريقي ربما يشرح ما نتحدَّث به، يقول المثل: «لن تستخدم أدوات السيد في تفكيك منزل السيد».

إذا كان هذا يعني ألا نحاول تحسين ظروف الشعب المعاني، فأَنا لا أوافق. صحيح أن السلطة المركزية، سواء كانت حكومة أَو شركة، لن تقدم علىٰ الانتحار. ولكن هذا لا يعني ألاَّ تشق طريقاً إليها لأسباب كثيرة. منها أنّ ذلك يفيد الذين يعانون، فينبغي القيام بهذه الخطوات دائماً بغضّ النظر عما ستكون عليه الاعتبارات الأوسع.

ولكن من وجهة نظر تفكيك بيت السيد، إذا كان الشعب يعرف القدرة التي يمتلكها عندما يتعاون الناس بعضهم مع بعض، وإذا ما كانوا يدركون الحد الذي يمكن إيقافهم عنده بالقوة، فإنّه ربما يتعلّم دروساً قيّمة جداً في كيفية الاستمرار في تحركهم لصالح الذين يعانون. والبديل لذلك هو الجلوس في ندوات أكاديمية والتحدّث عن مدى بشاعة النظام المخيفة.

- أنبئني عما يحدث في حرم الجامعة عندكم في MIT. هل هناك أي تنظيم حول الحركة المناهضة للمصانع المستغِلّة للعمال؟

نعم. وهناك تنظيم بشأن الكثير من القضايا. هناك مجموعات

عدل اجتماعي من الطلبة النشطاء يعملون طوال الوقت، منذ أكثر من بضع سنين.

● ما تعليل ذلك؟

الواقعية الموضوعية. إن ما دفع بالناس إلىٰ الشوارع في سيتل هي المشاعر ذاتها، والفهم نفسه، والإدراك عينه لدى الناس جميعاً. ولنأخذ الولايات المتحدة، مثالاً. لا تعاني الولايات المتحدة كالعالم الثالث. ففي أَمريكا اللاتينية، لم يتحرَّكوا رغم مرور عشرين سنة علىٰ ما أسمي بالإِصلاحات. وورد في تقرير البنك الدولي بأنّهم ما زالوا حيث هم قبل عشرين سنة. حتى فيما يتعلّق بالنمو الاقتصادي. ولم يسمع به أحد. فالعالم النامي، لا أحب هذه التسمية، ولكنّها هي المستخدَمة للدلالة علىٰ بلدان الجنوب، كلّه يخرج من تسعينيات القرن العشرين بمعدلات نمو أبطأ مما كانت في سبعينياته. وفجوَات الرفاه تزداد اتساعاً وعمقاً في بقية العالم.

كذلك في الولايات المتحدة تنمية لم يسبق لها مثيل في التباطؤ. فنمو الاقتصاد والإِنتاجية واستثمارات رؤوس الأموال أبطأ في الخمس والعشرين سنة الأخيرة مما كان عليه في السنوات الخمس والعشرين السابقة لذلك. إذ يطلق الاقتصاديون علىٰ هذه المرحلة مصطلح «العصر الرصاصي» بالمقارنة مع المرحلة السابقة التي اصطلح عليها بـ «العصر الذهبي». هنالك نمو؛ ولكنه أبطأ من ذي قبل ويَخص جزءاً بسيطاً جداً من الشعب. ففيما يتعلّق بالعمال غير المشرفين، وهم يشكِّلون الغالبية العظمى للقوى العاملة، انخفضت أجورهم حوالي

10٪ عما كانت عليه قبل خمس وعشرين سنة. ذلك بالمصطلحات المطلقة. أما بالمصطلحات النسبية فهي أخفض من ذلك بكثير.

كان هناك نمو إنتاجي واقتصادي في تلك الفترة ولكن التنمية لا تذهب إِلىٰ الكتلة الكبرى من الشعب. الدخول المتوسطة ـ أي نصفها فوق هذا الرقم ونصفها تحته ـ كلها تتراجع الآن عما كانت عليه قبل عشر سنين، ودون ما كانت عليه قبل خمس عشرة سنة. هذا هو الوضع في فترة نمو اقتصادي معقول. ويقولون إنّها فترة مذهلة، ولكن النمو في السنتين أَو الثلاث الأخيرة كان بالمعدل الذي كان عليه في خمسينيات القرن العشرين أَو ستينياته الذي يعد عالياً بالمعايير التاريخية. وما زال خارج غالبية الشعب.

صُمِّمت الاتفاقات الاقتصادية الدولية المعروفة باتفاقات التجارة الحرّة أساساً للحفاظ علىٰ هذه اللامساواة. فقد حاصرت ما يعرف بـ «سوق العمالة المرن» وهو ما يعني افتقار الناس للأمن. إن تعاظم اللاأمن للعمال الذي قال عنه آلن غرينسبان (Alan Greenspan) يُعَدُّ من أكبر العوامل في اقتصاد الحكايات الخرافية. فإذا كان الناس خائفين، فإنّهم لن يحصلوا علىٰ أمن في وظائفهم. وإذا كانوا خائفين من فقدان وظائفهم، هذا الخوف الذي يُعَدُّ من نتائج اتفاقات التجارة الحرّة (ذات اليافطة المضلّلة)، وإذا كانت هناك سوق عمالة مرنة، فإن ذلك يعني أَن العامل لا يتمتع بالأَمن، وبالتالي لن يطالب الناس بظروف أَفضل ومنافع أَحسن.

البنك الدولي واضح بهذا الشأن جداً. فهو يعترف بأن مرونة

سوق العمالة قد اكتسبت سمعة سيئة بأنّها اسم مُلَطَّفٌ عملية تخفيض الأجور وتسريح العمال. واكتسبت ذلك الاسم السيء لسبب وجيه، ألا وهو ما آلت إليه مرونة سوق العمالة. ويقولون إن هذه المرونة ضرورية للعالم كلّه. إنّها أَهم «إِصلاح» تم إنجازه. إنني أقتبس هذا الكلام من تقرير البنك الدولي حول التنمية[2]. إنه يدعو إِلىٰ زيادة القيود علىٰ حركة العمال وعلىٰ مرونة الأجور.

فماذا يعني ذلك؟ إنه لا يعني أن يكون العمّال أَحراراً يذهبون إِلىٰ حيث يشاؤون ـ كأن يأتي العمّال المكسيكيّون إِلىٰ نيويورك. بل إن ما يعنيه هو أن يُطردوا من أَعمالهم. ويريدون زيادة القيود علىٰ طرد العمّال من أعمالهم.

يدرك الناس هذه الحقيقة، علىٰ صعيد ما. إذْ يمكن إخفاء الكثير تحت بريق الاستهلاك والدَّين الضخم، ولكن من الصعب إخفاء الحقيقة التي يعمل الناس الآن عدة أسابيع سنوياً أَكثر مما كانوا يعملون قبل خمس وعشرين سنة من أَجل الحيلولة دون ركود الأجور أَو انخفاضها.

- ماذا بشأن الكليات الرسمية في ماساشوسيتس، ما الذي يجري هناك؟

ما يجري هناك أصعب بكثير من جهات متعدّدة. فالطلاب هنا آتون من مدينة ريفية داخلية فقيرة، أَو من طبقة عاملة، وكثير منهم من المهاجرين، ومن أقليات عرقية، وغير ذلك. وعلىٰ الرغم من أن

غالبيتهم من الطبقة العاملة من البيض، كما أعتقد، ممن لديهم فرصة للسير قُدُماً، أي ممن يمكن أن يكونوا شرطة، أَو ممرضات.

الضغط عليهم مُحكم جداً. وليس لديهم هامش كبير للمناورة كما هو الحال في مدارس النخبة. وأعتقد أن لذلك تأثير انضباطي قوي، ليس علىٰ ما يفعلون بل حتى علىٰ ما يفكّرون. كما أن هذه الكليات خاضعة لضغط كبير.

● بأية طريقة؟

أشعر أن الدولة تبذل جهوداً لتقليص المدارس الرسمية التي تقدم هذه الفرص للفقراء والعمّال. فهم يرفعون معايير القبول في الكليّات الرسمية، وخصوصاً فيما يتعلّق بمدارس الطبقة العاملة والفقيرة. إنهم يرفعون معايير القبول ولكنّهم لا يحسّنون مدارس K-12 العامة. فمن السهل التنبؤ بما يجري. فإن رفع معايير القبول مع عدم تحسين المدارس يعني قلة عدد المؤهلين لدخول المدارس، وبالتالي تقليص عدد المقبولين.

والواقع أن تقلّص عدد المقبولين قد ازداد بشدة في السنة الأخيرة أَو السنتين. ويترتب علىٰ تقليص عدد المقبولين العودة إِلىٰ الهيئة التشريعية الرسمية ورجال الأَعمال الذين يديرون المكان. وهؤلاء يقولون، قلّص الهيئة التعليمية والكليات، الأَمر الذي يؤدي إِلىٰ مزيد من تقليص الفرص المتاحة للطلبة؛ ويقحم مرونة سوق العمالة إِلىٰ الهيئات التعليمية والكليات، وهذا يعني أنّهم لا يتمتعون بأي نوع من

الأَمن وضمان أعمالهم، وبالتالي يصبحون أقل التزاماً بالكليّات.

إن الاتجاه طويل ـ الأمد، وربما لا يكون طويل ـ الأمد، هو تقليص نظام التربية والتعليم العام الموجّه لمن هم أَكثر فقراً أَو للعمال في الولاية، أَو حتى إلغاؤه، الأَمر الذي سوف يترك أمام الطلبة خيارين: إما ألا يدخلوا المدارس والجامعات، وإما أن يدفع الفرد منهم 30,000$ سنوياً في كلية خاصة.

- إنه فصل السياسات الانتخابية. ومرَّة أُخرى، يبرز سؤال حول التصويت وفعَّاليته. فما رأيك في ذلك؟

لا أَظن أَن هناك جواباً عامًّا. إذ أرى أنه لو كان هناك مبدأ عام أساساً، وله شواذ كثيرة جداً، فإني أكرهه؛ فالمسألة هي مسألة قرار ذي أهمية ضئيلة. أما المبدأ الثاني فذلك الذي ينزع إِلىٰ أن يكون أكثر أهمية عند الطرف الأدنى من النظام التمثيلي. ولهذا من المحتمل أن يكون التصويت لصالح نائب في الكونغرس أهمّ من التصويت لصالح رئيس للجمهورية، وكذلك الأمر كلما نزلنا في سلم النظام. فالضغط الشعبي يكون عادة أكبر عند الطرف الأدنى، رغم أن الضغوط الخاصة تكون كبيرة جداً عند هذا الطرف كذلك، ولهذا فالحكاية مختلطة.

- أَعلن رالف نادر عن ترشيح نفسه لسدة الرئاسة عن حزب الخضر. فهل في ذلك ما يجذبك؟

إنها قضية خادعة جداً. فعليك أن تحاول حساب خيارات متدنية لا يمكن التنبؤ بها. إذ إن التصويت لصالح رالف نادر سيكون تصويتاً

احتجاجياً. كل الناس يعرفون ذلك. فهل من المفيد أن تفعل ذلك أَو أن تصوّت لصالح مرشح هامشي أفضل منه وأمامه فرصة للنجاح؟ طرح الحزب الجديد اقتراحات سليمة جداً لإدارة مرشحي تكتل سياسي. كان بإمكانك أن تصوّت لصالح نادر، الحزب الجديد، أَو لصالح حزب العمّال، ثم تُحصىٰ الأصوات من قبل من تفضله في تنافس انتخابي فعلي، وليكن ديمقراطياً. ولكن الحزب الجديد هُزم علىٰ صعيد المحكمة العليا التي لم يحالفها الحظ، وسدّت الطريق أمام احتمال ظهور بديل انتخابي حقيقي هام.

- يقول نادر إنه يمنح المقترعين خياراً بين ما يملكون من خيارات متطابقة تماماً. أَليس ذلك القول سارياً؟

إنه سار علىٰ صعيد مجرد معين، ما خلا أنّه وسواه يعرفون أنّه لن يفوز بالانتخابات. وهكذا فالصوت الذي يعبّر عن هذا الخيار يكون في واقع الأَمر انتزع من شخص ما. يجب أن يُنتزَع من عدم التصويت إطلاقاً، ففي تلك الحالة، تكون الفكرة جيدة. أما إذا أخذ من تصويت فعلي، فعليك أن تحسب النتائج، ومن الصعب الحكم علىٰ تلك النتائج. ليس من الواضح أبداً فيما إذا كان التصويت لشخص يملك منطقاً تفضله قليلاً. يعد تصويتاً فعَّالاً ـ الواقع أنه ليس فعَّالاً في أغلب الأَحيان.

- في خضم السباق علىٰ عضوية الكونغرس في مكسيكو الجديدة (New Mexico)، مثلاً، أسفرت حالة مرشح حزب الخُضُر عن إنجاز جيد في اختيار جمهوري يميني.

تلك هي الأَسئلة التي ينبغي طرحها دائماً. لنفرض أنه لم يكن هناك جمهوري يميني. فما هو الفرق الذي سيظهر في المشهد القومي؟ من الصعب التنبؤ بذلك. وأحياناً لا يكون التنبؤ صعباً، بل يكون مهمة مشوّشة جداً أحياناً أُخرى.

وبالعودة إِلىٰ العام 1968 نجد أن التنافس علىٰ سدة الرئاسة كان بين هيوبرت همفري (Hubert Humphrey) وريتشارد نيكسون (Richard Nixon). لم أستطع دفع نفسي لانتخاب همفري، فلم أُدْل بصوتي لصالح نيكسون. ولكني حينذاك، وباستبطان داخلي صحيح حسب اعتقادي، كنت أشعر أن فوز نيكسون بالرئاسة ربما يكون مفيداً، بصورة هامشية، في خفض وتيرة حروب الهند الصينية بصورة أسرع مما يستطيع الديمقراطيون. كان ذلك مخيفاً، ولكنه أقل رعباً مما كان يمكن أن يكون. حتى علىٰ الصعيد المحلي، قام نيكسون بأمور مخيفة، ولكنه كان أيضاً آخر رئيس ليبرالي.

- غالباً ما يدهش قولك هذا الكثيرين. فلننتقل إِلىٰ الإنترنت وقضية الخصوصية. إن أكثر ما يجهله الكثيرون من مستخدمي الإنترنت هو أن مؤسّسات الأَعمال التجارية تقوم بجمع صور وتكديس معطيات حول مصالح الناس وما يفضلونه. فما هي تضمينات ذلك؟

يمكن أن تكون التضمينات خطيرة، ومع ذلك تظل برأيي ثانوية بالنسبة لقضية أُخرى، وهي مدى ما يصل إليه الإنترنت. فالاندماجات الكبرى الجارية في رسائل إِعلام الشركات العظمى تحمل في طياتها

تهديداً ليس بعيداً بأنهم سوف يصلون بفاعلية وبصورة مباشرة إِلىٰ مواقع محببة، أي سوف يحولون الإنترنت، أَكثر مما هو حاله الآن، إِلىٰ تَسَوُّقٍ منزلي أكثر مما هو أداة لجمع المعلومات وتحقيق التفاعل بين الناس.

أشار نورمان سولومون (Norman Solomon) الناقد الإِعلامي في عمود له أنه كان يشار إِلىٰ الإنترنت في مطلع تسعينيات القرن العشرين عندما كان ما زال تحت سيطرة الحكومة علىٰ أنّه «طريقة معلوماتية عامة فائقة»[3]. وفي أواخر تسعينيات القرن نفسه عندما سلم الإنترنت إِلىٰ شركات خاصة بأسلوب لا يعلمه أحد، تحوّل إِلىٰ تجارة إلكترونية وليس إِلىٰ طريق معلوماتية عامة فائقة.

إن الاندماجات الكبرى مثل AOL وTime Warner تقدّم احتمالات تقنية لضمان جر مستخدم الإنترنت إِلىٰ حيث يريدون هم أن يرى، وليس إِلىٰ ما يريد هو أن يرى. ذلك أمر خطير. فالإنترنت أداة هائلة للمعلومات والفهم والتنظيم والتواصل. ومما لا شك فيه أن عالم الأَعمال الذي منح هذه الهدية العامة ينزع إِلىٰ تحويله إِلىٰ شيء آخر. وإن استطاعوا ذلك سيَكون نجاحهم ضربة خطيرة جداً للحرية والديمقراطية.

- وهذا يختلف تماماً عما يسمى «تقسيم رقمي» الذي لا يُعَدُّ وصولاً قط.

تلك مسألة حرجة جداً، ولكنها ليست القضية ذاتها.

- وصفتَ لي الإنترنت ذات يوم بأنه «سلاح مميت». إذْ كتب شخصٌ ما ذات مرّة مقالة ووضع عليها اسمك ووزعها عبر شبكة الإنترنت.

حصل ذلك. لقد استخرجت المقالة من الإنترنت ونشرت. يمكن أن تحدث أمور قبيحة كثيرة.

- ألا يستدعي ذلك الحاجة إِلىٰ الضبط والتنظيم؟

ذلك صحيح، ولكن دعنا نضع المسألة في إِطار العلاقات الصحيحة. ليس هناك من يمنع كاتب صحفي يحرِّر عموداً في صحيفة نيويورك تايمز من أن يكتب عموداً ينسب فيه إلي آراءًا بلهاء فاضحة مع ضمان ألا يسمح لي المحرّرون بكتابة رسالة ردًّا عليه(4). فهل ذلك أفضل؟

كل هذه الأُمور هامشية جداً بالمقارنة مع الأُمور الأُخرى التي نتحدَّث عنها. هذه إزعاجات شخصية، كريهة وسيئة، ولا تحصل في مجتمع مهذب ومحتشم. ولكنها بالمقارنة مع الإشكالات التي يواجهها أغلب الناس، فهي بأمانة، ليست إشكالات ضخمة.

- سوف تتكلم يوم السبت ليلاً في البوكويرك (Albuquerque) التي يتسع لـ 2300 مقعد حُجزت كلها. وكان الناس يتصلون بي حيث أكون في البلاد خلال اليومين التاليين يطلبون مني أن أحصل لهم علىٰ تذاكر.

كنتُ أعلم أنك وكيلي، ولكني لم أكن أعلم أنّك بارز هكذا (يضحك).

- إنك تعمل ما يفيد مركز البحوث لنصف الكرة الأرضية (Interhemisphere Research Center) لم يقوموا إلاَّ بقليل من الدّعاية. والواقع أن مجرد ذكر في رسالة إخبارية لتعاونية غذائية محلية كان كافياً لبيع جميع بطاقات المركز.

تلك هي الدّعاية التي ينبغي اتباعها. فلدى المركز سجل ضخم للمطبوعات المنتظمة الحاوية علىٰ معلومات وافية ومفيدة. ولديهم كذلك كتاب حديث عنوانه بؤرة كونية (Global Focus) يغطي الكثير جداً من الموضوعات التي كنا نتحدَّث عنها[5]. وذلك مرتبط أيضاً بمبدأ الفاعلية. تلك هي الطريقة التي ينبغي أن يصرفوا فيها طاقتهم، وليس في الإعلان عن حديث (محاضرة).

- لو أنّك تسدّد كرتك إلىٰ السلَّة لكنا حصلنا علىٰ الصفقة كاملة.

حفيدي يقوم بذلك.

- هل هناك دروس تُؤخذ من سيتل؟

من الدروس المستخلصة هو أَن القيام بالتربية والتعليم والتنظيم عبر فترة طويلة من الزمن يمكن أَن تحقِّق نجاحاً حقيقياً. والدرس الآخر هو أَن قطاعاً كبيراً من السكان المحليين ومن سكان العالم ـ وأَعتقد أَن غالبية الّذين يفكّرون في القضايا ـ يتراوحون بين مستاء من التطورات المعاصرة إلىٰ المعارضة الشديدة لما يجري. فالنّاس

تعارض الهجوم العنيف علىٰ الحقوق الديمقراطية، وعلىٰ حرية اتخاذ الشعوب قراراتها بنفسها، وتعارض إخضاع جميع الاهتمامات لمصالح معينة، والأولوية تحقيق أقصى ما يمكن من الربح وسيطرة قطاع صغير من سكان العالم علىٰ مقدرات الكرة الأرضية. لقد وصل الظلم العالمي إلىٰ ذرى لم يصلها من قبل أبداً.

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في بانكوك (Bangkok) وكتب أندرو سيمز Andrew Simms في الغارديان ويكلي (Guardian Weekly) يقول: «بوجود القوة والموارد الصحيحة يمكن التغلّب علىٰ الإخفاقات في النظام العالمي ويولّد الثقة في البلدان النامية»[6].

في ذلك شيء من المبالغة. فمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) هو قبل كل شيء منظمة أبحاث، وليس لديها قوى تفرض مقرراتها. إنها تعكس إلىٰ حد ما مصالح ما يسمى بالدول النامية والبلدان الأَكثر فقراً. ولهذا فهي مُهمّشة. فعلىٰ سبيل المثال، كانت تغطية ال UNCTAD ضئيلة في الولايات المتحدة ما خلا بعض الصحف المتخصّصة بالأَعمال التجارية. ويشارك فيها العالم الثالث. وعندما يَعكس ال UNCTAD اهتمامات الغالبية العظمى من سكان العالم، فإنه يجري تجاهلها عموماً.

من الأَمثلة ذات الأَصداء المعاصرة الكبيرة مبادرةُ ال UNCTAD قبل ثلاثين سنة لتثبيت أسعار السلع لتمكين الفلاحون الفقراء من

العيش. يستطيع العمل الزراعي التعامل مع انهيار الأَسعار لمدة سنة، ولكن الفلاح الفقير لا يستطيع القول لأطفاله: «انتظروا العام القادم حتى تأكلوا. كانت الاقتراحات متوافقة مع السياسات المتبنّاة في الدول الغنية، ولكن الأغنياء أوصدوا الأبواب أمامها متبعين نصيحة الاقتصاديين الأحرار ذوي الرأَي السليم»، تلك النصيحة التي عبَّرت عنها المختصة بالاقتصاد السياسي، سوزان سترينج كما يلي: «نصيحة تُتَّبَعُ عندما ترفد الربح والسلطة، ويتم تجاهلها فيما عدا ذلك»[7].

ومن نتائج ذلك التحوّل عن إنتاج المحاصيل المشروعة كالبن إلىٰ الكوكا والماريجوانا والأفيون التي لا تخضع لذبذبات الأَسعار المُدمّرة. وردّ فعل الولايات المتحدة هو فرض عقوبات أقسى علىٰ الفقراء في الوطن أَو في الخارج. وليست هذه هي الحالة الوحيدة. فقد نُسِفَت اليونسكو لأسباب مماثلة. أما الحديث عن «ثقة البلدان النامية» ربما يكون مبالغاً به.

لننظر إِلىٰ مطبوعات العالم الثالث، ولتكن تلك الصادرة عن شبكة العالم الثالث في ماليزيا (Malaysia). ومن مطبوعاتها الهامة هي «اقتصاديات العالم الثالث (Third World Economics)». وتضمن أَحد أعدادها الصادر حديثاً عدداً من التقارير النقدية الشديدة لمؤتمر ال UNCTAD بسبب خضوعه لأجندة الأقوياء[8]. تعد ال UNCTAD، في واقع الأَمر، أَكثر استقلالاً من ال WTO وأَكثر تعبيراً منها عن مصالح

البلدان النامية، إذْ إن منظّمة التجارة العالمية (WTO) تديرها الدول الصناعية. ولهذا فإن ال UNCTAD تختلف عنها. ولكن ينبغي ألاّ نبالغ في ذلك.

- من الصعب تجاهل قضية الظلم، ليس في الولايات المتحدة فقط، بل في جميع أَنحاء العالم، كما ذكرت. حتى إن صحيفة الفايننشال تايمز (Financial Times) علّقت حديثاً بقولها: «لقد أَصبحت نسبة الدخول الحقيقية بين أغنى بلدان العالم وأفقرها، في مطلع القرن التاسع عشر، ثلاثة إلىٰ واحد. وبلغت بحلول العام 1900 عشرة إلىٰ واحد. وبحلول العام 2000 ارتفعت هذه النسبة إلىٰ ستين إلىٰ واحد»[9].

ذلك أمر مُضَلِّلٌ جداً. إن ما يجري مفهوم علىٰ نطاق واسع. إذْ الفرق الحقيقي المذهل ليس هو الفرق بين البلدان، بل الفرق فيما بين سكان العالم، وهذا إجراء مختلف. فقد ارتفعت نسبة الفرق ارتفاعاً حادًّا، الأَمر الذي يعني أَن التقسيمات ضمن البلدان قد ارتفعت بشدة. وأَعتقد أَن النسبة ارتفعت الآن من حوالي 7: 80 إلىٰ حوالي 1: 120 وذلك في السنوات العشر الأخيرة فقط. تلك أرقام تقريبية. يملك الواحد بالمئة من سكان العالم الّذين يشكّلون القمة، الآن دخل 60٪ من سكانه والّذين يشكّلون القاعدة. وذلك يقارب ثلاثة بلايين نسمة جاءت هذه المعطيات نتيجة لقرارات نوعية جداً، وترتيبات مؤسّساتية، وخطط أريد لها أَن تسفر عن مثل هذه النتائج. هنالك

مبادئ اقتصاديَّة تقول إِن الفروق سوف تتقلّص لدرجة التوازن بمرور الزمن. هذا صحيح بالنسبة لبعض النماذج المجردة. أما العالم فهو شيء مختلف جداً.

- وصف توماس فريدمان (Thomas Friedman) في مقالة له في نيويورك تايمز المتظاهرين في سيتل بأَنهم «سفينة نوح تضم المدافعين عن أرض مسطحة»[10].

ربما يكون ذلك صحيحاً من وجهة نظره. كذلك ينظر مالكو العبيد إِلىٰ معارضي العبودية النظرة ذاتها. وإِن كنت تريد بعض الأرقام، فلقد وجدت بعضاً منها. قدم آخر عدد من صحيفة دوغ هينود (Doug Henwood) القيّمة والتي تحمل اسم (Left Business Observer) وقائع عالمية. نشرت الصحيفة فهرساً بالظلم، وفهرساً جيني (Gini)، كما يسمونه، والتي وصلت أعلىٰ مستوى في السجل[11]. أولئك هم أهل الكرة الأرضية. ربما يجادل البعض قائلين: «وماذا يهم ذلك طالما أَن كل النّاس يكسبون، وإِن لم يكن كسبهم متساوياً. ذلك جدل مريع، ولكن ينبغي ألا نأبه به لأن مقدمته خاطئة».

وبالعودة إِلىٰ مقولة توماس فريدمان بشأن الواحد بالمئة من سكان المعمورة الّذين يفكر فيهم ويمثلهم، نجد أَن الّذين يعارضون هذا هم المدافعون عن الأرض المنبسطة.

- هل من العدل القول إِن التصرفات التي جرت في شوارع سيتل

والممتزجة بالغاز المسيل للدموع، كانت هَبَّة من هبَّات الديمقراطية؟

ولو كانت كذلك. فليس من المفروض أَن تحدث الديمقراطية العاملة في الشوارع، بل المفروض أَن تحدث في صناعة القرار. وما حدث ليس سوى انعكاس لرد الفعل الشعبي علىٰ نسف الديمقراطية، ولم تحصل تلك الأَحداث لأول مَرَّة. إِذ ما زال النضال مستمراً منذ قرون من الزمن، في واقع الأَمر، لتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية وحقَّق هذا النضال انتصارات كثيرة. ومعظم هذه الانتصارات تحقَّقت بهذه الطريقة نفسها تماماً، لم تأت الديمقراطية كمنحة، بل جاءت بالمواجهة والكفاح. وإِذا ما اتخذ رد الفعل الشعبي في هذه الحالة صيغة منظَّمة بنَّاءة، فإِنه سوف يكون قادراً علىٰ نسف الاندفاع اللاديمقراطي القوي للترتيبات الاقتصاديَّة العالمية التي يجري فرضها علىٰ العالم رغم أنف الشعوب. وهي ترتيبات لا تَمُتُّ إِلىٰ الديمقراطية بأية صلة.

من الطبيعي أَن يفكر المرء بشأن الهجوم علىٰ السيادة الوطنية، ولكن معظم العالم أسوأ من ذلك. إِن أَكثر من نصف سكان العالم لا يسيطرون بالفعل علىٰ سياساتهم الاقتصاديَّة الوطنية. فهم مجرد متلقّين، إِذ تدار سياساتهم الاقتصاديَّة من قبل بيروقراطيين في واشنطن نتيجة ما يُسمّى بأزمة الديون والتي هي ذات بنية أيديولوجية، وليست اقتصاديَّة. أَي أَن أَكثر من نصف سكان العالم يفتقر حتى إِلىٰ الحد الأدنى من السيادة.

● لماذا تقول إِن أَزمة الديون هي بنية أيديولوجية؟

هنالك مبدأ رأسمالي لا يريد أَحد الاهتمام به يقول: إِذا ما اقترضتُ مالاً منك، أكون مسؤولاً عن سداده إِليك، وتكون أَنت قد جازفت إِن لم أسدّده. هذا هو المبدأ الرأسمالي، ولكن أَحداً لا يدرك ذلك الاحتمال.

لنفرض أننا سوف نتَّبع هذا المبدأ. ولنأخذ أندونيسيا مثلاً. لقد سُحق اقتصادها الآن بواقعة أَن دَينها يبلغ حوالي 140٪ من إِجمالي ناتجها القومي. ولنتتبع ذلك الدَّين إِلىٰ الوراء. فيتبين لنا أَن المقترضين هم حوالي مئة أَو مئتين من هم حول الدكتاتورية العسكرية التي دعمناها ودعمنا أصدقاءها المقرّبين. أما المُقرِضون فهي مصارف دولية. وأخضع الكثير من هذا الدَّين الآن للسيطرة الحكومية من خلال صندوق النقد الدولي، وهذا يعني أَن المسؤولية تقع علىٰ عاتق دافعي الضرائب في الشمال الّذين يموّلون صُندوق النقد الدولي.

ماذا جرى لهذا المال؟ لقد أَثرى المقترضون أنفسهم. كان هناك تصدير لرأس المال وبعض التنمية. ولكن الّذين اقترضوا المال لا يتحمَّلون المسؤولية عن ذلك. بل الشعب الأندونيسي هو الذي سوف يسدّد هذه الديون. وهذا يعني أَنَّه سوف يعيش في ظل برامج تقشّف ساحقة، وفقر مدقع، ومعاناة مؤلمة. والواقع أَنَّه لا أمل في أَن يسدِّدوا دين لم يقترضوه.

وماذا بشأن المقرضين؟ المقرضون محصّنون ضد المجازفة. إِذْ

من مهمات صندوق النقد الدولي منح المقرضين والمستثمرين في قروض فيها مجازفة بوالص تأمين ضد المجازفات. فهم يحصلون علىٰ حصيلة كبيرة بسبب وجود مجازفة كبيرة، ولكن ليس من الضروري أَن يجازفوا، لأن القروض خاضعة لسيطرة الحكومات من خلال صندوق النقد الدولي. إِذ يُحوَّل الدَّين إِلىٰ دافعي الضرائب الشماليين بوساطة صندوق النقد الدولي وغيره من الابتكارات مثل برادي بوندز (Brady Bonds). فالنّظام كله يُعَدُّ نظاماً يحرِّرُ فيه المقرض من المسؤولية. بل تحوَّل المسؤوليّة إِلىٰ الجماهير الفقيرة من السكّان في عقر دارهم. والمقرضون محميون من المجازفة. فهذه خيارات أيديولوجية، وليست اقتصاديَّة.

والواقع أَن الأَمر أَبعد من ذلك. هناك مبدأ من مبادئ القانون الدولي ابتكرته الولايات المتحدة منذ أَكثر من مئة سنة عندما «حَرَّرت» كوبا، وذلك يعني منع كوبا من تحرير نفسها من إِسبانيا في العام 1898 بدون ذلك المبدأ. فعندما استولت، حينذاك، الولايات المتحدة علىٰ كوبا، ألغت الديون المترتبة عليها لصالح إِسبانيا علىٰ أساس معقول هو أَن الدَّين غير ساري المفعول لأنه فرض علىٰ الشعب الكوبي بدون موافقته. واعترف القانون الدولي بهذا المبدأ فيما بعد، ومَرَّة أُخرى، بمبادرة أَمريكيَّة وسمي هذا المبدأ بمبدأ «الدَّين الكريه»[12] إِذْ لا يسري مفعول الدَّين إِذا كان قد فُرض بالقوة أَساساً.

إِن ديون العالم الثالث هي «ديون كريهة». حتى إِن ممثِّل الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، كارين ليساكرز (Karin

Lissakers)، وهو اقتصادي عالمي، قد اعترف بذلك عندما أشار قبل سنتين قائلاً: «إننا إذا ما اردنا تطبيق مبادئ «الدَّين الكريه»، فإن معظم ديون العالم الثالث سوف تختفي ببساطة[13]. هذه كلّها قرارات أيديولوجية، وليست حقائق اقتصاديَّة. الحقيقة الاقتصاديَّة هي أن المال أُقرض، وأن شخصاً ما اقترضه، ولكن من يملكه ومن يتحمّل المجازفة، تلك قرارات سلطوية، وليست حقائق اقتصاديَّة.

- لنعد إلىٰ أَحداث سيتل بإيجاز. كانت النيوزويك قد نشرت حكاية تغطي بها الثالث عشر من ديسمبر (كانون أول) عنوانها «معركة سيتل». وكرس المحرّرون صفحات للاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية (WTO). وكان هناك عمود جانبي من المقال بعنوان «الفوضوية الجديدة»[14]. ومن بين الّذين ذكروا أنهم يمثّلون هذه الفوضوية الجديدة هم «الغضب ضد الآلة والشامباوامبا (Chumbawamba). افترض أنك لا تعرف من هم هؤلاء.

لست بعيداً عن ذلك.

- تستمر القائمة فتشمل جون زيرزان (John Zerzan) وتيودور كاكزينسكي (Theodore Kaczynski) وأنابومبر (Unabomber) الشهير، ومن ثَم، أنت. كيف ظهرت في تلك الكوكبة؟ هل اتصلت بك النيوزويك؟

بالتأكيد. وكان لنا لقاء طويل (يضحك). كنت أخمِّن تقريباً ما

كان يدور في مكاتب تحرير الصحيفة، وتخمينك يطابق تخميني. إن لمصطلح «فوضوي» دلالة سيئة في دوائر النخبة. فعلىٰ سبيل المثال، نُشرت مقالة صغيرة في صحيفة بوسطن غلوب (Boston Globe) في اليوم التالي حول كيفية تنظيم الفوضويين لهذه الاحتجاجات[15]. فمن هم الفوضويون؟ إنهم مواطن رالف نادر (Ralph Nader) الشعبي، والمنظّمات العمالية، وغيرهم.

لا بد من وُجود بعض النّاس هنا وهناك ممن يسمّون أنفسهم فوضويين، مهما كان معنى ذلك المصطلح. أما من وجهة نظر النخبة، فإنك تريد التركيز علىٰ شيء تُدينه بطريقة ما بأنّه غير معقول. ذلك ما يماثل من يسميهم توماس فريدمان «دعاة الأرض المنبسطة».

- يقول فيفيان سترومبرغ (Vivian Stromberg) من مادر (Madre) المنظّمة غير الحكومية التي مقرها نيويورك، هناك تحرّكات كثيرة في البلاد، ولكن ليس هناك حركات[16].

لا أوافق علىٰ ذلك. إذْ إن ما حدث في سيتل، مثلاً، كان حركة بالتأكيد. قبل يومين فقط، اعتقل الطلبة المحتجّون علىٰ فشل الجامعات في تبني الشروط التي اقترحها الطلبة ضد الظروف السائدة في المؤسّسات الصناعية الصغيرة التي تستخدم العمّال بأجور زهيدة وفي ظروف صحية سيئة. وهناك أمور كثيرة تجري تبدو لي حركات منظّمة. في حين نحن نتحدّث عن مسألة سيتل، نجد أن ما حدث في مونتريال قبل بضعة أسابيع يُعَدُّ أكثر درامية مما حدث في سيتل.

- كان ذلك لقاء بروتوكول السلامة البيولوجية.

لم يبحث ذلك كثيراً هنا لأن معظم المحتجين كانوا أوروبيين. وكانت القضية التي برزت واضحة وهامة. تَمَّ التوصُّل إلىٰ تسوية غامضة، ولكن الاصطفاف كان حادًّا. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز الصورة بصورة دقيقة تقريباً[17]. كانت الولايات المتحدة وحدها، فعلياً، في معظم فترة المفاوضات التي أدَّت إلىٰ التسوية. والتحق بالولايات المتحدة بلدان آخران كانتا تتوقّعان الإِفادة من صادرات التكنولوجيا البيولوجية.

تقف الولايات المتحدة ضد غالبية العالم فيما يتعلَّق بقضية هامة جداً، هي ما يطلق عليها «المبدأ الوقائي». وهذا يعني: هل للشعب الحق أَن يقول، لا أريد الخضوع لبعض التجارب التي تقومون بها؟ ذلك مسموح به علىٰ الصعيد الشخصي. فمثلاً لو جاء شخص إِلىٰ مكتبك من قسم البيولوجيا في الجامعة وقال لك: أريد أَن أُخضِعك لتجربة أقوم بها، وسوف ألصق إِلكترودات كهربائية في دماغك وأقيس كذا، وكيت. . . فإِنه مسموح لك أَن تقول له: أَنا آسف، لا أريد أَن أَكون موضوع تجربتك. وليس لهم الحق في العودة إِليك والقول: بل ينبغي أَن تخضع للتجربة، ما لم تقدِّم دليلاً علمياً علىٰ أَن التجربة سوف تؤذيك. لا حق لهم في ذلك. ولكن الولايات المتحدة تصرّ علىٰ ذلك علىٰ الصعيد العالمي.

كانت الولايات المتحدة، التي تُعَدُّ مركز الصناعات البيولوجية والهندسية الجينية الكبرى، تطالب في مفاوضات مونتريال أَن تحسم

القضايا بموجب أحكام منظّمة التجارة العالمية. ووفق تلك الأَحكام، ينبغي أَن يقدّم الخاضعون للتجربة دليلاً علمياً علىٰ أنّها سوف تؤذيهم وإلاّ فإن القيمة الفائقة للحقوق المشتركة تسود، ويمكن للذين يجرون التجارب أَن يفعلوا ما يشاؤون. وهذا ما يسميه إِد هيرمان (Ed Herman) «سيادة المُنتِج»[18].

أصرَّت أوروبا وغالبية بقية العالم علىٰ التمسّك بـ «المبدأ الوقائي»، أَي بحق الشعب أَن يقول، لا أريد أَن أَكون موضع تجربة. ليس لدي دليل علمي علىٰ أَن التجربة سوف تؤذيني، ومع ذلك لا أريد أَن أَخضع لها. أريد الانتظار حتى تُفهم الأُمور تماماً. تلك دلالة واضحة جداً علىٰ ما هو في خطر، أَي الهجوم علىٰ حقوق الشعوب في اتخاذ قراراتها فيما يتعلّق حتى بأبسط الأُمور كمسألة الخضوع إِلىٰ تجربة ما أَو عدم الخضوع لها، ناهيك عن التحكّم بموارد الشعوب، وفرض شروط علىٰ الاستثمار الأَجنبي أَو حتى وضع الاقتصاد الوطني في أيدي مؤسّسات استثمار ومصارف أجنبية.

تلك هي القضايا المعرّضة للخطر. إِنَّه هجوم كبير علىٰ السيادة الشعبية لصالح تركيز السلطة في أيدي نوع من رابطة مشتركة لدول معينة، بضعة شركات ودول ترعى مصالحها هي فقط. كانت المسألة في مونتريال أشد حدّة وأَكثر وضوحاً مما كانت عليه في سيتل. لقد ظهرت بجلاء تام.

- سلامة الغذاء، والتعرّض للإِشعاعات، والهندسة الجينيّة، كلها تلامس، علىٰ ما يبدو، وتراً عميقاً في الشعب وتقطع ما يُعرف

تقليدياً بخطوط اليسار ـ واليمين، والتحرّر ـ والمحافظة. فالمزارعون الفرنسيُون المحافظون، مثلاً، جاهزون للتصدي إلىٰ هذه القضايا.

من الممتع مراقبة ذلك. ليس هناك في الولايات المتحدة سوى قليل من البحث والاهتمام بهذا الأَمر. أما في أوروبا والهند وأَمريكا اللاتينية وغيرها من مناطق العالم فهناك قلق كبير بشأن هذه القضايا واحتجاجات شعبية كثيرة ونشيطة جداً. ويعتبر المزارعون الفرنسيون إِحدى هذه الحالات من القلق والاحتجاج. والوضع نفسه قائم في إِنكلترا وغيرها، وبالاتساع نفسه. إِذ يسود هناك قلق كبير بشأن خضوعهم بالقوة لتجارب تتعلّق بالتدخّل في نظام الغذاء، إِنتاجاً واستهلاكاً، لا يعلم أَحد نتائجها. وعَبَرت مشاعر القلق هذه المحيط الأَطلسي بطريقة لا أَفهمها أَبداً. ففي وقت ما من الخريف المنصرم، ظهرت هذه المشاعر هنا كذلك لدرجة أَن شيئاً غير عادي قد حدث.

لقد بدأ مخزون شركة مونسانتو (Monsanto) الكبرى التي تدفع إلىٰ الأَسواق بمنتجاتها من التقنية البيولوجية والمحاصيل المهندسة جينياً يتناقص بصورة ملحوظة. فكان عليها أَن تطرح بديلاً شعبياً، من الناحية النظرية علىٰ الأَقل، كإِلغاء بعض مشروعاتها الأَكثر تطرُّفاً مثل الجينات الفاصلة ـ أَي الجينات التي تجعل البذور غير مخصّبة حتى يظل المزارعون الفقراء في الهند، مثلاً، يشترون بذور مونسانتو وأسمدتها بأسعار باهظة. ذلك أمر شاذ بالنسبة لشركة تُقحَمُ في هذا الموقف. كان ذلك انعكاساً جزئياً للاحتجاجات الهائلة فيما وراء

البحار، خصوصاً في أوروبا ليس بسبب أَهدافها، ولكن بسبب تعاظمها.

ومن ناحية أُخرى، لا بد أَن نأخذ بالحسبان واقعة أَن هذه المسألة أَصبحت قضية طبقية في الولايات المتحدة. فقد ظهرت نزعات في القطاعات الأَكثر ثراء وثقافة، بلغت حد نزعة حماية الذات من أَن يكون المرء أَو المجتمع موضوع تجارب عن طريق شراء أطعمة عضوية باهظة الثمن، مثلاً.

- هل تعتقد أَن قضية سلامة الغذاء يمكن أَن يلتف حولها اليسار للوصول إِلىٰ جمهور أوسع من الأنصار؟

لا أَرى أَنها قضية يسارية بصورة خاصة. الواقع أَن القضايا اليسارية هي قضايا شعبية. وإِذا كان اليسار يعني شيئاً ما فإِنما يعني أَنَّه مهتم بحاجات عامة النّاس ورفاههم وحقوقهم. ولهذا ينبغي أَن يكون اليسار هو الأَكثرية الغالبة في الشعب، وأَعتقد أَنَّه كذلك لأسباب كثيرة. هناك أُمور أُخرى ذات صلة بالموضوع من الصعب إِبقاؤها في الخلفية. إِنّها تتقدّم إِلىٰ المقدمة في جميع الأَمكنة، وفي البلدان الأَكثر فقراً، مرَّة أُخرى، ولكنّها أَخذت تظهر هنا أَيضاً.

ولنأخذ المنتجات الصيدلانية، مثلاً. فهي باهظة الأَسعار. وأَسعارها في الولايات المتحدة تبلغ 25 ضعف الأَسعار في كندا، وربما ضعفي الأَسعار في إِيطاليا وذلك بفضل الممارسات الاحتكارية التي تؤيدها حكومة الولايات المتحدة بقوة وأدخلتها في صلب أَحكام

منظّمة التجارة الدولية. هذه ابتكارات وقائية لحماية الإِنتاج المحلي عُرفت باسم «حقوق الملكية الفكرية» التي تضمن في الأَساس أرباحاً للشركات الضخمة التي تنتج المواد الصيدلانية بفضل السماح لهم بأَن يطلبوا أية أسعار احتكارية لمدة طويلة مع إِبقاء النسخ العامّة الأَقل كلفة خارج السوق. لقد جرت مقاومة هذا السلوك بقوة في أفريقيا وتايلاند، وبقاع أُخرى من العالم.

الهوامش

1. Andrew Simms, "Unctad Offers Way Forward for Talks on World Trade," *Guardian Weekly* (Manchester), February 23, 2000, p. 12.
2. Susan Strange, *Mad Money: When Markets Outgrow Governments* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), p. 127.
3. See the articles on-line at http://www.twnside.org.sg/unctad.htm and http://www.twnside.org.sg/title/focus15.htm.
4. Martin Wolf, "The Curse of Global Inequality," *Financial Times*, January 26, 2000, p. 23.
5. Thomas L. Friedman, "Senseless in Seattle," *New York Times*, December 1, 1999, p. A23.
6. Doug Henwood, "Miscellany," *Left Business Observer* 91 (August 31, 1999), p. 8. See also http://www.panix.com/~dhenwood/Gini_supplement.html and http://www.panix.com/~dhenwood/Wealth_distrib.html.
7. Patricia Adams, *Odious Debts: Loose Lending, Corruption, and the Third World's Environmental Legacy* (Toronto: Earthscan, 1991). See also Noam Chomsky, *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (Cambridge: South End Press, 2000), pp. 82–92 and 101–107.
8. Karin Lissakers, *Banks, Borrowers, and the Establishment: A Revisionist Account of the International Debt Crisis* (New York: Basic Books, 1991).
9. Michael Elliott et al., "The New Radicals," *Newsweek*, December 13, 1999, p. 36ff. See sidebar on "The New Anarchism."
10. Lynda Gorov, "Seattle Caught Unprepared for Anarchists," *Boston Globe*, December 3, 1999, p. A11.
11. Interview, Boulder, Colorado, October 3, 1996.
12. Andrew Pollack, "Talks on Biotech Food Today in Montreal Will See U.S. Isolated," *New York Times*, January 24, 2000, p. A10.
13. Edward S. Herman, "Corporate Junk Science in the Media," Z Net. On-line at http://www.zmag.org/ScienceWars/junk3.htm.
14. See Dean Baker, "The High Cost of Protectionism: The Case of Intellectual Property Claims," Economic Policy Institute, September 1996, and Dean Baker, "The Real Drug Crisis," *In These Times*, August 22, 1999, p. 19.
15. See World Bank, *World Development Report 1995: Workers in an Integrating World* (New York: Oxford UP, 1995), p. 109. Cited in Jerome Levinson, "The International Financial System: A Flawed Architecture," *Fletcher Forum* 23: 1 (Winter–Spring 1999), pp. 1–56. Additional *World Development Reports* are on-line at http://www.worldbank.org/wdr/.
16. Norman Solomon, "What Happened to the 'Information Superhighway'?" *Z Magazine* 13: 2 (February 2000), pp. 11–13.
17. See Anthony Lewis, "It Tolls for Thee," *New York Times*, June 23, 1997, p. A15.
18. Martha Honey and Tom Barry, eds., *Global Focus: U.S. Foreign Policy at the Turn of the Millennium* (New York: St. Martin's Press, 2000).

6

تحرير العقل
من المعتقدات التقليدية

لكسينغتون، ماساشوسيتس، 10/ إبريل (نيسان) / 2000
Lexington, Massachusetts, April 10, 2000

• لم أُفاجأ أثناء قيادتي هذا الصباح إلىٰ ليكسينغتون (Lexington) بتمثال مينتمان (Minuteman)(*) فحسب، بل أيضاً بأسماء الشوارع مثل آدمز (Adams)، وبيلجرم (Pilgrim)، وهانكوك (Hancock). وهنا يقيم نعوم تشومسكي الذي يوصف بأنه مُنشَقٌّ بارز وَرائد في غابة أميريكانا (Americana).

سيحتفلون في غضون أسبوع «بيوم الوطنيين» يستمر بضعة أيام إنها ذكرى سنوية ذات رقم مدوَّر. وسوف يجعلون النّاس يتراجعون

(*) Minuteman هو أحد أبناء الطبقة التي نذرت نفسها لدخول المعركة في لحظة حاسمة قبيل حرب الاستقلال وأثناءها. (المعرّب).

من كونكورد إلىٰ بوسطن. ويمثّلون في هذا الاحتفال السنوي معركة ليكسينغتون سنتر (Lexington Center) حيث حاول المينيتمن (Minutemen) صد الريد كوتس (Red coats). وأَعتقد أَنَّه قُتل أربعة أشخاص، واحدة من تلك المجازر الكبيرة. لبس كل شخص الزي المناسب. ولهذا إِن رغبت في رؤية شيء من المهرجانات فتعال إِلىٰ هنا.

● مما لا شك فيه أنك ستكون المارشال العظيم لهذا الاستعراض.

نكون هناك الساعة السادسة صباحاً في التاسع عشر من إِبريل (نيسان) كل عام، ويذهب الأَطفال عادة إِلىٰ هناك.

● كثير من النّاس لا يعرفون أَن اسمك هو أفرام (Avram). متى حدث ذلك التحوّل؟

قبل أَن أعي؛ إِذ قال لي والداي أَنَّه عندما كان عمري شهرين لم يريدا أَن يناديني النّاس بـ «أبي Abie»، ولهذا قرّر التحوّل إِلىٰ الاسم الثاني.

● هل اسم «أبي» هو اسم الدلع لنعوم؟

لا بد هو تصغير لاسم أفرام. وأفرام هو أبراهام.

● هل هو «نُعوم» بالعبرية؟

نعم. لا تخبر أَحداً بذلك. إِنَّه يعني «المسرَّة/ الدماثة».

● لقد لاحظ والداك «السُّخرية» بالتأكيد. فقد قلت لي ذات مرَّة أَن في اسمك التباس بين الذكر والأنثى.

كان علي أَن أحصل علىٰ شهادة ميلاد، في يوم من الأيام، لغرض ما. فكتبت رسالة إِلىٰ سيتي هول (City Hall) في فيلادلفيا (Philadelphia). فأرسلوا لي نسخة من شهادة الميلاد. وكان اسمي مشطوباً بقلم رصاص لأن أَحد الكتبة لم يصدق أَن اسمي هكذا فغيره إِلىٰ نعومي (Naomi). فذلك مفهوم، وغيروا كذلك أفرام إِلىٰ أفران (Avran). وأَعتقد أَن الفكرة تكمن في أَن الفتيات يحملن أسماء مجنونة، أما الصبيان فتكون أسماؤهم جون أَو توم. لم يغيروا كلمة «ذكر (M)» إِلىٰ «أنثى (F)» فبقيت ذكراً.

وكنت دائماً أتساءل لماذا لم أُدع إِلىٰ خدمة العلم أَبداً بعد اجتيازي امتحان «1A». لقد حصلتُ علىٰ تأجيل للخدمة العسكرية لمدة أسبوعين حتى أنجز الدكتوراه التي صدف أَني لم أَكن أنوي الحصول عليها حتى ذلك الحين، ولكن كانت تلك الفرصة الأخيرة لتأجيل ذهابي إِلىٰ كوريا لمدة أسبوعين. وبعدها لم أُدْعَ أَبداً. ربما أخطأ شخص ما قراءة اسمي.

- كنت في حوالي الثانية والعشرين من عمرك عندما نشبت الحرب الكورية في العام 1950.

كان ذلك في العام 1955.

- ومنذ حادثة «نعومي (Naomi)» هناك سلسلة من الفوضى بشأن جنسك، أذكر أَنت أم أنثى.

كثير من الرسائل التافهة التي تصل موجهة إِلىٰ «نعومي». إِنَّه خطأ طبيعي يرتكبه النّاس في قراءة الاسم.

• أخبرني قليلاً عن والدك، وليام (William) الذي كان عالماً مشهوراً في العبرية. فهل ذلك أطلق شرارة اهتمامك المبدئي باللغة وبعلم اللسانيات؟

بدأت أهتم بذلك مذ كنت صغيراً. فعندما كنت صبيًّا في حوالي العاشرة من عمري قرأت مسوّدات أطروحته للدكتوراه. لقد كتبها متأخراً. إذ جاء إلىٰ هنا مهاجراً وعمل في مصنع صغير وأخيراً دخل الكلية. وكانت دراسة تثقيفية لعالم في قواعد اللغة العبرية من العصر الوسيط اسمه ديڤيد كمحي (David Kimhi). قرأت تلك المسوّدات كما قرأت مقالاته حول تاريخ اللغات السامية: العبرية والعربية.

• لقد عَلَّمت العبرية، أيضاً؛ أليس كذلك؟

أولاً، كان ذلك جزءاً من حياتنا. كان كأَكل الخبز. وما أَن حان وقت ذهابي إِلىٰ الكلية، حتى كان ذلك هو الطريق الذي من المفروض أَن أسير فيه. أقمت أَنا وكارول في البيت وعملنا معاً. لم تكن تلك مسألة بحد ذاتها. إِذ إِن العمل كان تعليم العبرية، إِدارة منظّمات ومؤسّسات ومجموعات شبابية تتكلم العبرية. وتابعنا عملنا هذا بعد زواجنا. ولم تكن لدينا مشكلة في الحصول علىٰ المال. فنحن نعمل.

• أقمت في البيت مع والديك بعد الزواج؟

بعد زواجنا حصلنا علىٰ شقة صغيرة علىٰ بُعد بيتين من منزل والداي.

- في فيلادلفيا (Philadelphia)؟

تماماً. كانت شقة عظيمة. وأتذكر أَن الباب الخارجي لم يكن ينغلق تماماً. إِذ كانت أرض الغرفة تحك أسفل الباب، من جهة، وكانت تبعد عنه حوالي ست بوصات من الجهة الأُخرى. وكان كل شيء في الشقة مثل ذلك تقريباً.

- لديك الآن عدد من الأحفاد. هل لاحظت وهم يكبرون شيئاً يؤكد أَو يدحض بعض تصوراتك الخاصة فيما يتعلّق باكتساب اللغة؟

كيف تجرؤ علىٰ الافتراض بأَن شيئاً ما يمكن أَن يدحض تصوري بشأن ذلك؟ (يضحك). لدى مجموعة من أحفادي تاريخ ممتع. هناك حفيدان يعيشان في نيكاراغوا (Nicaragwa). والأَطفال، عادة، يميلون إلىٰ تكلم لغة أقرانهم وليس لغة آبائهم. فعلىٰ سبيل المثال، لم أتكلم لهجة والدي الروسية أَو لهجة أمي النيويوركية. إِنني أتكلم لهجة منطقة معينة من شمال شرقي فيلادلفيا حيث نشأت.

وأحفادي المقيمون هنا في ماساشوسيتس لا يتكلمون لغة والديهم. إِنهم يتكلمون لغة الشوارع، وهذا أمر طبيعي. أما الحكاية النيكاراغوية فهي أَكثر تعقيداً. فالحفيد الأكبر نشأ في رعاية امرأتين من أَمريكا الشمالية تتكلّمان الإِنكليزية فيما بينهما. ولم يكن الوالد مقيماً هناك حينذاك. ابنتي تتكلم الإِسبانية النيكاراغوية بطلاقة. وكان يظنها النّاس عبر الهاتف نيكاراغوية. والمرأة الأُخرى تبنّت طفلة نيكاراغوية من الشارع ـ وهم، لسوء الحظ، كُثر منذ أَن أعيدت البلاد

إلىٰ نظام الهيمنة الأَمريكيَّة ثانية في العام 1990 ـ وهذه الطفلة، بالطبع، لا تتكلّم إلاَّ الإِسبانية.

وكانت في نظر حفيدي أخته الكبرى. كانت ابنتي تتحدَّث معه بالإِنكليزية لأَنَّها تريده أَن يتعلّم الإِنكليزية، ولكنه يجيبها بالإِسبانية. أما هو فكان يتكلم الإِسبانية، لغة «الأخت» ولغة الشارع. وظل سنتين لا يستطيع فهمنا. وكان يبذل جهده ليعلمني الإِسبانية، وكيف ألفظ الكلمات بصورة صحيحة. أما الآن فهو يتكلم الإِنكليزية بطلاقة ولكن لغة الكتب وبلهجة إِسبانية.

له الآن أخت صغرى. وكلاهما يتحدثان مع ابنتي بالإِنكليزية ومع والدهم بالإِسبانية. ويتحدثان معاً بالإِنكليزية. ومعظم البيئة المحيطة بهما ـ وبالطبع المدرسة ـ كلها تتكلم الإِسبانية. والبنت الصغيرة تتكلم الإِنكليزية، ولكنها ذات لغتين تماماً حتى إِنها تستطيع الترجمة من وإِلىٰ اللغتين بسهولة. وربما تسأل أمها: كيف تلفظين «كذا، وكذا» بالإِسبانية كي تقولها لوالدها وتتحدَّث معه. عمرها الآن سنتان ونصف.

إِنه موقف طبيعي ولكن بطريقة معقَّدة. لا يلتقط الأَطفال ما يتكلمه الآباء. للوالدين تأثير، بلا شك، ولكن الأَطفال عادة يتكلمون لغة أقرانهم.

● هل هذه الملاحظات تؤكد أفكارك القائلة بأَن الدماغ مُزَوَّدٌ بـ «Hardware» وليس بـ «Software» فيما يتعلّق باكتساب اللغات؟

يمكنك القول إنها تؤكد ذلك. حتى إن المسألة ليست خطيرة، نعم، إن هذه الملاحظات تؤكد أفكاري. ولكن، لا تعد هذه الملاحظات تجارب أجريت بعناية. هناك في الواقع عمل متقن في هذه الموضوعات.

- لِنَعُدْ إلىٰ موضوع نرجع إليه باستمرار، ألا وهو «الدّعاية وتشريب المبادئ». بوصفك معلم، كيف تجعل النّاس يفكرون بأَنفسهم؟ هل يمكنك أَن تصف أداة تمكن من ذلك؟

أَعتقد أَن المرء يتعلم بالعمل. إِنني من أتباع ديوي منذ تجربتي وقراءتي في طفولتي. فالمرء يحدّد كيف سيقوم بأمرٍ ما بفضل مشاهدة الآخرين يفعلونه. تلك هي الطريقة التي تتعلّمها لتكون نجاراً جيداً، مثلاً، ولتكون فيزيائياً جيداً. فلا أَحد يدرّبك كيف تمارس الفيزياء. ولا تُعلِّم مسارات في الطرائق في العلوم الطبيعية. لذلك فإِن حلقة البحث النموذجية لمتخرج في مجال العلوم هي أَن يعمل الطلبة معاً، ولا يختلف ذلك كثيراً عن الحرفي الذي يلتقط الحرفة ومن ثم يعمل مع شخص آخر يفترض أَنَّه بارع فيها.

الوسيلة الصحيحة للقيام بأمر ما ليست محاولة إِقناع النّاس أنك علىٰ حق بل هي تحديهم كي يفكروا في ذلك الأَمر بأَنفسهم. ليس هناك في الشؤون البشريَّة ما نستطيع التحدّث فيه بثقة كبيرة. حتى في العلوم الطبيعية الصعبة تعد هذه القاعدة صحيحة. وفيما يتعلق بالشؤون البشريَّة، والشؤون الدولية، والعلاقات العائلية، وأية شؤون مهما كانت، يمكنك جمع الأدلة ووضع الأمور معاً ومن ثم النظر

إِليها من زاوية معينة. والمقاربة الصحيحة، بغضّ النظر عما يفعله امرؤ أَو سواه، هي تشجيع النّاس علىٰ فعل ذلك.

إِنك تحاول، بصورة خاصة، أَن تبين الهوَّة التي تفصل بين النسخ القياسية لما يجري في العالم عن ما تظهره أدلة العلوم وتقصيات النّاس حالما يشرعون في النظر إِليها. إِن الاستجابة العامّة التي حصلتُ عليها هي أنني لا أستطيع تصديق أَي شيء مما تقوله. فهو في صراع مع ما تعلَّمتُ وما اعتقدت بصورة كلية، وليسي لدي الوقت الكافي للبحث عن كل تلك الأُمور في الملاحظات المدوَّنة في الهوامش. إِذ كيف أَعرف أَن ما تقوله صحيح؟ ذلك ردّ فعل محبّب. وأقول للناس إِنّه ردّ الفعل الصحيح. فعليك ألاَّ تعتقد أَن ما أقوله صحيح. الملاحظات موجودة ويمكنك أَن تكتشف إِن كنت تشعر بأنّها تتماثل مع ما تراه، ولكن إِن كنت لا تريد إِزعاج نفسك، فلا يمكن أَن يتم شيء. فما من أَحد سوف يصبّ الحقيقة في دماغك. إِذْ عليك أَن تكتشف الحقيقة بنفسك.

- من التعليقات الأُخرى التي أسمعها لدى الحديث عن هذه القضية، أَن النّاس يقولون: «أَنا لست نعوم تشومسكي. ولا أملك مصادره. أَنا أعمل في مطار لوغان (Logan) من التاسعة حتى الخامسة. ولا بد لي من دفع رهن. ولا أمتلك القدرة ولا الوسيلة إِلىٰ الحصول علىٰ ذلك. فهل يتطلب ذلك أدمغة خاصة»؟

لا يتطلب ذلك أدمغة خاصة، بل يتطلّب امتيازاً خاصًّا. من يقولون ذلك هم علىٰ حق. إِذ لا بد أَن يكون لك امتياز خاص نمتلكه

جميعاً. ليس ذلك عدل، ولكننا نمتلكه. لا بد أن تحصل علىٰ المصادر، والتدريب، والوقت، والتحكّم في حياتك. ربما أعمل مئة ساعة في الأسبوع ولكنها مئة أختارها أنا. نادراً ما يكون ذلك زماهاً. إذ لا يتمتع بهذا الامتياز سوى قطاع ضئيل من الشعب، ناهيك عن حصولهم علىٰ المصادر والتدريب. من الصعب أن تفعل ذلك بنفسك.

ومع ذلك، ينبغي ألا نبالغ. فكثير من النّاس الّذين يفعلون ذلك علىٰ خير وجه هم أولئك الّذين لا يتمتعون بامتيازات، لأنّهم في الواقع يمتلكون امتيازات كثيرة: عدم خضوعهم لتعليم جيد، وعدم خضوعهم للسيل العرم من تشريب المبادئ والمعتقدات الغالب علىٰ عملية التربية والتعليم، وهكذا لن يكون ذلك ذاتياً. وبالتالي، أن يكون المرء خارج نظام الامتيازات والهيمنة يُعَدُّ امتيازاً كذلك. ولكن الصحيح أيضاً أن الذي يعمل خمسين ساعة في الأسبوع في إعداد مائدة الطعام لا يمتلك الرفاه الذي نملك.

ولهذا السبب يلتقي النّاس معاً. وهذا ما اهتمت به النقابات ـ تربية العمّال وتعليمهم، وهي ما خرجت من النقابات. تلك هي الوسائل تجمع النّاس لتشجيع بعضهم بعضاً، وليتعلم بعضهم من بعض، ويكتشفوا العالم من حولهم، في مدى كامل في الحقيقة: في الأدب والتاريخ والعلم والرياضيات. أَلَّف بعض كتب العلوم والرياضيات المخصّصة للشعب مختصون موجَّهون يسارياً، ووجدت مثل هذه الموضوعات سبيلها إلىٰ تربية العمال وتعليمهم.

هنالك أمور نستطيع القيام بها ضمن مجموعات، ولا تستطيع القيام بها لوحدك. والواقع، أن ذلك صحيح في غالبية العلوم المتقدمة. إذ لا ينجز فردياً إلاَّ القليل جداً. بل تنجز الأعمال بفضل المجموعات والعمل الجماعي والتبادل والنقد والتحدي، مع طلبة يلعبون دوراً نشيطاً ونقدياً غالباً، بصورة نموذجية. والشيء نفسه صحيح هنا.

يتمثَّل جزء من عبقرية نظام الهيمنة والسيطرة في فصل النّاس بعضهم عن بعض حتى لا يتم ذلك الإنجاز الجماعي. فنحن لا نستطيع «استشارة جيراننا» كما قال أحد مغني «ألووبل (Wobble)» المحببين إلي في ثلاثينيات القرن العشرين[1]. وطالما أننا لا نستطيع استشارة جيراننا، فلسوف نعتقد بوجود أوقات طيبة. من المهم التأكّد من أن النّاس لا يستشيرون جيرانهم.

- من هو ذاك المغني؟

تي ـ بون سْليم (T-Bone Slim).

- هل كنت تستمع إلىٰ تي ـ بون سْليم؟

قرأت هذه الأشياء. فأنا لست ممن ينتمون إلىٰ عالم السماع.

- دعنا نتحدَّث بطريقة ملموسة عن تحرير العقل من المبادئ والمعتقدات التقليدية. لنقل، علىٰ سبيل المثال، تدخّل خيّر لصالح المجتمع.

التدخّل الخيّر هذا هو بحد ذاته مبدأ تقليدي، ويسلم النّاس بأننا

إِن تدخلنا فذلك لصالح المجتمع. والسبب هو أَن قادتنا وزعماءنا يقولون ذلك. ولكن يمكنك تدقيق الأَمر. هناك تاريخ لمثل هذا التدخّل. ويمكنك الاطلاع عليه. وعندما تطلع عليه ستكتشف أَن كل استخدام للقوة العسكرية قد وُصف فعلاً بأنّه تدخّل لصالح المجتمع.

أجرى سين ميرفي (Sean Murphy) دراسة أكاديمية كبيرة مؤخراً حول التدخّل الخيِّر هذا[2]. ويعمل الآن محرّراً لصحيفة القانون الدولي الأَمريكيَّة. أشار مورفي أَن ميثاق كيلوغ ـ برياند حَرَّم الحرب في العام 1928 قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. ويجد في ما بين ميثاق كيلوغ ـ برياند (Kellogg - Briand) وميثاق الأمم المتحدة في العام 1945 ثلاثة أمثلة كبرى من التدخّل الإِنساني الخيّر هذا. المثال الأول غزو اليابان لمنشوريا (Manchuria) وشمال الصين. والمثال الثاني هو غزو موسوليني (Mussolini) لأثيوبيا (Ethiopia). والمثال الثالث استيلاء هتلر علىٰ سوديتينلاند (Sudetenland). وكلها ترافقت بالمنطق الإِنساني المُمجَّد والمؤثّر، والّذي لم يكن خطأً كلياً، كما هي العادة. حتى أَكثر الدعايات همجية تتضمّن عادة عناصر من الحقيقة. والواقع أَن الدّعاية كانت شبيهة في منطقها بما يسمى بالتدخّلات الإِنسانية، ومقبولة مثلها تقريباً.

من الممتع أَن ننظر ونرى ماذا كان رد الفعل الأَمريكي. بعضه شعبي، وأجزاء كثيرة من السجل الداخلي الذي أفرج عنه جزئياً. كان ردّ الفعل يُعرف بصورة عامة بـ «تهدئة». إِنها تسمية مضلّلة لأنّها تجعل ردّ الفعل هذا يبدو وكأنّه تذلّل للطغاة، ولا يدل علىٰ حقيقة أن

رد الفعل كان في واقع الأَمر دعماً للطغاة. وعندما كان الأَمر محرجاً كان النقد قائماً علىٰ أُسس ضيّقة.

وهكذا في حالة غزو اليابان لمنشوريا وشمال الصين ـ وهي أُمور كتبت عنها قبل ثلاثين سنة، لأَنَّها كانت سجلات عامة ـ كان رد فعل الولايات المتحدة الرسمي هو: «لا نحب ذلك، ولكننا لا نأبه به، في الواقع، طالما أَن المصالح الأَمريكيَّة في الصين، وخصوصاً المصالح الاقتصاديَّة، مضمونة. فقد سخر سفير الولايات المتحدة إِلىٰ اليابان حينذاك وهو جوزيف غْرو (Joseph Grew) الذي كان ذا نفوذ كبير في إدارة الرئيس روزفلت (Roosevelt)، من فكرة «أن اليابان مستأسدة كبيرة وأن الصين ضحية مسحوقة». وبعد ذلك حصلت ثلاثة أعمال وحشية من ضمنها مذبحة نانكينغ (Nanking). وقال غرو إِن المشكلة الوحيدة الحقيقية هي أَن اليابانيين لم يقدموا حماية للمصالح الأَمريكيَّة في الصين. فلو فعلوا ذلك، لكان كل شيء علىٰ ما يرام. وقال وزير خارجية روزفلت، كوردل هَل (Cordell Hull): «إِننا نستطيع التوصّل إِلىٰ تسوية مؤقتة مع اليابان إِذا ما صانوا مصالح الولايات المتحدة التجارية في الصين. أما إِذا أرادوا أَن يذبحوا مئتي ألف نسمة في نانكينغ فتلك حكاية أُخرى»[3].

والأَمر نفسه مع موسوليني. فقد حَيَّت وزارة الخارجية الأَمريكيَّة موسوليني علىٰ إِنجازاته الرائعة في إِثيوبيا، وعلىٰ إِنجازاته المدهشة، كذلك، في رفع سوية الجماهير الإِيطالية. كان هذا في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، بعد الغزو ببضع سنين. وروزفلت نفسه

وصف موسوليني بأَنه «جنتلمان إِيطالي محبوب». وفي العام 1939، امتدح التجربة الفاشية في إِيطاليا ـ كما فعل الجميع تقريباً، إِذ لم يكن نقداً خاصًّا بروزفلت وحده ـ كما قال أيضاً: «لقد أفسدها هتلر». وفيما عدا ذلك كانت تجربة جيدة[4].

كيف كان الأَمر فيما يتعلق باستيلاء هتلر علىٰ سوديتينلاند (Sudetenland) في العام 1939؟ قال أَحد أبرز مستشاري روزفلت، وهو آ. آ. بيرل (A. A. Berle)، إِنَّه لم يكن هناك ما يُنذر بالخطر في هذا الاستيلاء. بل ربما كان ضرورياً لإِعادة بناء الإِمبراطورية النمساوية تحت الحكم الألماني، ولهذا فكل شيء يجري علىٰ ما يرام. أما وزارة الخارجية فكانت أكثر دعماً لهتلر، علىٰ أُسس ممتعة، منها: كان هتلر ممثلَ الجناح المعتدل في الحزب النازي، يقف بين اليسار المتطرّف واليمين المتطرفين. وكان قسم أوروبا في وزارة الخارجية الأَمريكيَّة، في العام 1937، يعتقد أَن الفاشية «يجب أَن تنجح» وإِلاَّ فإِن «الجماهير المنشقّة» سوف «تجنح إِلىٰ اليسار» متخذة نموذج الثورة الروسية مثالاً يُحتذىٰ، وسوف تلتحق الطبقات الوسطى المضلَّلة بهؤلاء المنشقين[5]. وإِن حصل ذلك تقع المأساة.

لاحظ أَن ذلك كان في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. لم يكن هناك قلق بشأن الغزو الروسي. وتلك ملاحظة نموذجية. تلك هي الطريقة التي وصف بها كل وحش، معتدل يقف بين متطرفي اليسار واليمين، وعلينا دعمه، وإِلاَّ تسوء الأمور جداً. تلك الملاحظة الشهيرة التي أبداها جون أف. كينيدي (John F. Kennedy) بشأن رافائيل

تروجيلو (Rafael Trujillo)، التي ذكرها المؤرخ الليبرالي وأَحد مساعدي كينيدي، آرثر شليسينغر (Arthur Schlesinger). وقال كينيدي شيئاً مماثلاً: «نحن لا نحب تروجيلو. إنَّه قاطع طريق قاتل. ولكن ما لم نطمئن بأَنه لن يكون هناك كاسترو (Castro) فإن علينا أَن ندعم تروجيلو»[6].

لا يمكننا الاطمئنان بأَنه لن يكون هناك كاسترو. ولنتذكر كيف اعتُبر كاسترو حينذاك. نحن نعرف من السجلات التي أفرج عنها. كان كينيدي يريد التركيز علىٰ أَمريكا اللاتينية. فأرسل بعثة أَمريكيَّة لاتينية من ضمنها شليسينغر الذي نقل إِلىٰ كينيدي الخلاصات التي توصلت إِليها البعثة. وبالطبع خضعت كوبا (Cuba) لدراسة هذه البعثة. قال شليسينغ: «إِن مشكلة كوبا هي انتشار فكرة كاسترو بضرورة أخذ الأمور كلها بيدي شخص واحد»[7]. ووضح فيما بعد قائلاً: لهذه الفكرة جاذبية كبيرة عند الفقراء والمضطهدين في جميع أَنحاء أَمريكا اللاتينية التي تواجه شعوبها صعوبات واضطهادات وتعاسة مماثلة، وبالتالي يمكن أَن يستلهموا مثال الثورة الكوبية. وهنا يكمن التهديد الكوبي.

وذكر، كذلك، التهديد السوڤياتي، قائلاً: «في هذه الأثناء، يحلّق الاتحاد السوڤياتي في الأجنحة، يلوّح متباهياً بقروض تنمية كبيرة، ويقدم نفسه نموذجاً لإِنجاز التحديث في غضون جيل واحد»[8]. هذا هو التهديد الكوبي والتهديد السوڤياتي. وعليكم وضع حد لذلك. وكان هذا هو السبب الذي عَلَّلت به وزارة الخارجيَة

الأَمريكيَّة دعم هتلر في ثلاثينيات القرن العشرين، والدعم الذي قدّمته في كل حالة أُخرى مماثلة. حالة بعد حالة بعد حالة. تهديد مثال جيد، أَو يُسمىٰ أحياناً «مفعلو الڤيروس». ربما ينجح ڤيروس القومية الاستقلالية ويوحي للآخرين. والواقع أَن الحرب في ڤيتنام بدأت بالطريقة ذاتها.

- هناك تعليق نُسِبَ إِلىٰ FDR بشأن سوموزا (Somoza) في نيكاراغوا.

ربما يكون SOB، ولكنه SOB الخاص بنا. لقد نسب ذلك خطأً. ولكنها هي الفكرة الصحيحة[9].

- قال وزير الدّعاية في ألمانيا النازية، جوزيف غوبلز (Joseph Goebbels) في سياق حديثه عن بلاده: «ربما لا يكون مستحيلاً أَن تثبت لشعب ما أَن مربعاً هو في الحقيقة دائرة، وذلك بفضل تكرار هذا القول علىٰ مسامع الشعب المعني وفهمه نفسيًا. إِنها مجرد كلمات، ويمكن تشكيل الكلمات حتى تتخفّى بلباس الأَفكار»[10].

من الجدير أَن نتذكّر من أين أتى بهذه الفكرة. لا بدّ لنا من العودة إِلىٰ التدخّل الإِنساني، لأن حقيقة أَن هتلر وموسوليني والفاشيين اليابانيين قد وصفوا أَعمالهم الوحشية بتدخّلات إِنسانية ليست كافية، بالطبع، لإِثبات أَن الحالات الأُخرى ليست تدخّلاً إِنسانياً. بل إِنها تثير أسئلة، فقط، ربما يرغب شخص جاد في أَن ينظر فيها.

التقط غوبلز تلك الفكرة، وكذلك هتلر، من ممارسة الديمقراطيات. فهتلر كان متأثّراً جداً بنجاح الدّعاية الأنكلو ـ أمريكيَّة أثناء الحرب العالمية الأولى وشعر، ولم يكن شعوره هذا بدون سبب، أَن تلك الدّعاية وضحت جانباً من سبب خسارة ألمانيا للحرب. إِذْ لم تستطع ألمانيا منافسة الجهود الدّعائية الواسعة التي بذلتها الديمقراطيات.

كان لدى بريطانيا وزارة إِعلام، أَو ما يشبه المصطلح الأورويلي (Orwellian) غايتها، كما قال قادة هذه الوزارة، السيطرة علىٰ فكر العالم، وخصوصاً، فكر المفكرين الأَمريكيين الليبراليين. ولنتذكّر الظروف. كان لا بد لبريطانيا من إِقحام الولايات المتحدة في الحرب وإِلاَّ خسرتها. وهذا يعني مناشدة القطاعات المتعلّمة في الولايات المتحدة وكسبهم إِلىٰ جانب بريطانيا، وتحقَّق ذلك.

لو قرأت ما أسفرت عنه دائرة ديوي (Dewey) فيما يتعلق بالحرب العالمية الأولى، فإِنه يؤسفني القول بأنّها أشبه بجوقة التزلف الذاتي المماثل لما أنتجته دوائر مماثلة أثناء قصف يوغوسلافيا في العام 1999، المفعم بالمديح والإِطراء لتنوّرهم. كانوا داعمين جداً لحرب ويلسون (Wilson) رغم أَن الشعب لم يكن كذلك. لقد انتُخِبَ ويلسون علىٰ أساس برنامج تهديئي. وكان شعاره «سلام بدون انتصار»، ولكن سرعان ما سعى إِلىٰ تحويل الشعب كله إِلىٰ مثيري حرب عن طريق الدّعاية، وأفلح في ذلك.

بيد أَن القطاعات المتعلمة كانوا يتفاخرون علىٰ الملأ ـ في

صحيفة نيوريببليك (New Republic) صحيفة القطاع الليبرالي المثقف الرئيسة، مثلاً ـ بأنّها كانت أول حرب في التاريخ، كما قالوا، لم تنشب بسبب الاحتلال العسكري أو بدوافع اقتصاديّة تامّة، بل نشبت من أَجل القِيَم. كانت حقبة جديدة في تاريخ البشر.

ومن الصُّدَف أننا سمعنا الشيء نفسه حول الحرب في يوغسلافيا. إِنها كانت أول حرب تُشَنُّ من أَجل المبادئ والقِيَم. ونحن دولة متنوّرة. وكان هناك جوقة من متملقي الذات أشبه بجوقة الحرب العالمية الأولى. في ذلك الوقت، كان قطاع المتعلمين ينقلون حكايات عن أَعمال هَنْ (Hun) الوحشية كانتزاع أذرع الأَطفال عن أجسادهم. وكغالبية الدّعايات، يكون فيها شيء من الصحة، ولكنه يتبين فيما بعد أَن معظمها مُلَفَّق.

لم تكن الصورة جميلة، في واقع الأَمر، ولكنها لم تكن كما عُرِض. من القلة القليلة الّذين قاوموا راندولف بورن (Randloph Bourne). كان في دائرة ديوي ولكنه لُفِظَ منها تقريباً، حيل بينه وبين المشاركة لأنه كان يقول الحقيقة، أَي ما تبين فيما بعد أَنَّه الحقيقة، بشأن ما كانت تدور الحرب من أَجله، وفيما يتعلّق بسبب محاولة ويلسون الدخول في الحرب. لم يكن ذلك مقبولاً، كما أَن الأَمر نفسه ليس مقبولاً هنا الآن. والواقع أَن التشابه بين السلوك والأسلوب في الماضي والآن مذهل جداً، وكذلك التشابه في المستويات الفكرية والأخلاقية، وفي الدفاع عن المعتقدات التقليدية. من الجدير أَن ينظر الراغبون في التفكير بالتدخّل الإِنساني إِلىٰ هذه المسألة.

لذلك، كان لبريطانيا وزارة إِعلام. وكان للولايات المتحدة لجنة المعلومات العامّة (C.P.I) والتي كانت تُعرف باسم لجنة كريل (Greel Commission) وكانت تضم ليبراليين مثل وولتر ليبمان (Walter Lippmann) وإِدوارد بيرنيز (Edward Bernays). خرج بيرنيز ليؤسّس صناعة العلاقات العامّة. لقد تأثّروا كثيراً بنجاحهم في تحويل السكان المؤمنين بالتهدئة والسلام إِلىٰ متعصبين هائجين ضد الألمان بسرعة فائقة. كان هناك ما يشبه الهيستيريا ضد الألمان. وكانت الدّعاية فعَّالة جداً.

لقد تأثّرت مجموعات كثيرة. إِحداها المفكّرون التقدميُّون. تلك هي خلفية النظريات الاجتماعيَّة والسياسيَّة المؤثّرة التي ظهرت في عشرينيات القرن العشرين، وجاءت في غالبيتها من الدوائر التقدمية. وهي جزء من تأسيس العلوم السياسيَّة الحديثة، وصناعة العلاقات العامّة ووسائل الإِعلام. إِن البصيرة الجديدة ـ «فنّ الديمقراطية الجديد»، حسب تعبير ليبمان ـ هي أننا نمتلك وسائل، كما قال بيرنيز، لتنظيم «العقل العام (الرأَي العام) قطعة قطعة كما ينظم الجيش هيئاته وجنوده»[11]. وعلينا أَن نفعل ذلك، لأننا نحن الأذكياء والطيّبون، وهم أغبياء وصُم بُكم، ولذلك يجب أَن نسيطر عليهم ونضبطهم من أَجل مصلحتهم. ونستطيع فعل ذلك لأننا نمتلك تقنيات الدّعاية الجديدة العجيبة هذه. كانت تسمى دعاية تلك الأَيام بأمانة. وعنوان كتاب بيرنيز هو «الدّعاية»[12].

ومن الّذين تأثّروا مجموعة أُخرى من قادة الأَعمال التجارية.

وكان زعماؤهم صريحين، مَرَّة أُخرى. إِذ قالوا: «علينا أَن نفرض علىٰ النّاس «فلسفة العبث» ونضمن أنهم ركّزوا حياتهم علىٰ الأمور السطحية كالاستهلاك اللاهث وراء الموضة». وعليهم أَن يتابعوا ما عُرف بـ «المتطلبات المتخيلة» أَي الحاجات المخترعة. نحن نكوِّن الحاجات ثم نجعل النّاس يركّزون اهتمامهم عليها. وعندها لا يزعجوننا، فهم لاهون عنا. وليس من الصعب رؤية النتائج بعد سنين.

لم يكن ذلك جديداً. إِذ بدأت هذه الأفكار مع الثورة الصناعية، ولكن كان هناك ارتفاع مفاجئ وسريع حقيقي منذ عشرينيات القرن العشرين حتى الآن. هذه صناعات هائلة من الهيمنة والسيطرة. ومن الصُّدَفِ أنّها ليست أَقل ما يذهل ويفاجئ. فلا بد من توقّع تطور هذه الأَفكار في الديمقراطيات. لأن عليك أَن تسيطر علىٰ عقول النّاس في الديمقراطية. إِذ لا تستطيع السيطرة عليها بالقوة. فقدرة السيطرة عليها محدودة؛ وبما أَنَّه لا بد من السيطرة عليهم وتهميشهم وجعلهم «متفرجين علىٰ ما يجري» وليسوا «مشاركين فيه» كما قال ليبمان، فلا بد من اللجوء إِلىٰ الدّعاية[13]. كان ذلك مفهوماً جيداً. وكان ردَّ فعلٍ معقول. ويمكنك تتبّع ذلك حتى القرن السابع عشر وأول ثورة ديمقراطية.

- لم أُدرك أَن ديوي كان مؤيداً للحرب.

كان ديوي مؤيداً جداً للحرب، وعلىٰ أُسس ممتعة. فقد قال إِن الحرب كانت تدريباً للتفكير البراغماتي، ونحن نتقن ذلك. فنحن

براغماتيون ونحن أذكياء. فنحن قادرون علىٰ فرض سيطرة اجتماعيَّة وإِدارة اجتماعيَّة، وينبغي أَن نفعل ذلك لأننا أَفضل من غيرنا. لقد انتقد ما يسمى بالسلامية (النزعة نحو السلام) بشدة وسخر منها لأَنَّها غير معقولة. فلم تأخذ المبادئ البراغماتية بالحسبان. وكانت وجهة نظره أَن العنف جيد إِذا ما حقَّق نهايات طيبة. ذلك صحيح، بمعنى من المعاني. فأَنا لا أجادل في المبدأ أساساً، ولكن عندما تنظر إِلىٰ تطبيقاته فإِنك ترى قباحته.

لقد حدث أَن كانت النهايات الطيبة هي غاية حاجات وكالات الدّعاية البريطانية، الّذين كانوا يغذونه وغيره بالأَفكار الفارغة والمشوَّهة التي آمنوا بها واستخدموها لدفع البلاد في أتون الحرب مع منطق طنَّان حول ذكائهم وعمق بصيرتهم. يمكنك أَن تناقش فيما إِذا كان علىٰ الولايات المتحدة أَن تدخل الحرب أم لا، ولكن ليس علىٰ الأُسس التي يمتدح المفكّرون أنفسهم بموجبها.

وكان الإِطراء ملحوظاً، مماثلاً تماماً لما شاهدناه في يوغسلافيا. ولا أذكر أَن شهدتُ جوقة إِطراء للذات مثل تلك التي ظهرت في العام الماضي منذ ذلك الحين. كان هناك جوقات كثيرة ولكن ليست بهذه الكثافة. ولنذكر أَن ڤاكلاف هاڤل (Vaclav Havel) كان يشرح لنا في العام المنصرم أننا كنا لأول مرَّة في التاريخ نحارب من أَجل «المبادئ والقِيَم». وربما كان هناك علماء قانونيون بارزون من ذوي السجلات الطيبة في مجال حقوق الإِنسان يشرحون لنا في مجلة «الشؤون الخارجية» (Foreign Affairs) كيف أَن «الولايات المتنوّرة» والتي هي

بالتعريف ولاياتنا، مضطرّة لتكوين مفهوماتها الجديدة والحديثة للعدالة وتطبيق هذه المفهومات بغضّ النظر عن الأحكام القديمة المملّة التي يمكن نسيانها[14]. هذا تكرار، تقريباً، للحرب العالمية الأولى.

- وهكذا اتّخذ المفكرون الليبراليّون موقفاً مؤيداً للحرب في كلتا الحالتين: في الحرب العالمية الأولى، وفي قصف يوغسلافيا.

المفكّرون هم الضحايا الرئيسين لنظام الدّعاية، وهم في الوقت نفسه المهندسون الرئيسيون لهذا النّظام. ذلك قياسي. ويتصل ذلك بالتدخّل الإنساني. فعندما تسْأل عما إذا كان عمل ما يُعد تدخّلاً إنسانياً أم لا، فإن عليك مقاربة هذا السؤال بحس تاريخي على الأقل وفهم لما جرى في الماضي. وعندئذ تُقَيّمُ الحالة استناداً إلى دلالتها وشروطها. فعليك، مثلاً، أَن تسأل عما إذا كان قصف يوغسلافيا حالة من حالات التدخّل الإنساني. هل اتخذت هذه الخطوة بِنِيَّةٍ إنسانية وبتوقّع نتائج إنسانية سليمة؟ وبغضّ النظر عن السجل الماضي للحالة المطروحة في السؤال، فإن مثل هذا السؤال لا بُد وأن يُطرح. بالطبع، ليس هذا السؤال كالسؤال عما إذا كانت الحالة شرعية ـ وهي بدهية لا يستطيع الكثيرون من المفكّرين الغربيين إدراكها، على ما يبدو ـ عندما تخضع دوافع حكوماتهم لمعاييرهم يطبّقونها بحق على أعداء رسميين.

عندما تدقّق الدافع والنيَّة في هذه الحالة، أَعتقد أنّك ستجد عكس ما يُصَرَّح به تماماً. فلقد جرى القصف مصحوباً بتوقّع أَن

يؤدي إِلىٰ تصعيد حاد في الأَعمال الوحشية، ولا علاقة له بأهداف إِنسانية. وجرى ادعاء العكس بحماس ولكن بدون أدلة أَو مناقشة ذات مصداقية، علىٰ حد ما أعلم. فلقد طرح الأَمر ببساطة علىٰ أَنَّه عقيدة يجب أَن نؤمن بها.

ويمكننا طرح السؤال نفسه بشأن العمل الوحشي الرئيسي الآخر الذي كان يجري في تيمور الشرقيَّة حينذاك. تجري إِعادة صياغة التاريخ هنا الآن علىٰ يد أناس طيبين بطُرق ممتعة. إِنك ترى الخط القياسي في كل مكان بدءاً من صحيفة القانون الدولي الأَمريكيَّة حتى الّذين يقفون في صف اليسار. حتى وإِن كنت معارضاً للحرب في يوغسلافيا، فإِن لها حسنة واحدة، علىٰ الأقل، هي أنّها كانت سابقة للتدخّل في تيمور الشرقيَّة، وكلنا يوافق علىٰ هذا التدخّل كان حسناً. والمشكلة الوحيدة هي أَن الحقائق مختلفة. فالواقع، لم يكن هناك أَي تدخّل في تيمور الشرقيَّة بالمعنى الجاد للكلمة، ولهذا لا يمكن أَن يكون هذا التدخّل إِنسانياً. إِذ استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم الجيش الإِندونيسي حتى إِلىٰ ما بعد حدوث أسوأ الأَعمال الوحشية وأبشعها. ولم يتوقف الدعم إِلاّ بعد انسحاب الجيش الأندونيسي بناء علىٰ طلب كلينتون بأَن الوقت قد حان للسماح بدخول قوات حفظ السلام. ليس ذلك تدخّل، إِذن.

- كيف تفسّر ما حدث؟

الّذي حدث، باختصار، ما يلي: بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تخطّطان لقصف يوغسلافيا كانت التعزيزات العسكرية

الأندونيسية تقودها فدائيو قوات كوباسوس (Kopassus) الخاصة، تدخل إلىٰ تيمور الشرقيَّة. وحدات كوباسوس سيئة السمعة بسبب وحشيتها وهمجيتها في تيمور الشرقيَّة وفي جميع أَنحاء أندونيسيا. وصدف أَن كانت هذه القوات قد أنجزت تدريبات لإِعادة تجديدها وتنشيطها علىٰ يد الولايات المتحدة ضمن «برنامج كلينتون للتوازن الحديدي» لتدريب القوات العسكرية الأندونيسية؛ وهو برنامج ظل سرّيًا لأنه كان مخالفاً لمقاصد تشريع برلماني. وما زال سريّاً في الولايات المتحدة، بمحض الاختيار. ولقد كتب عنه بصورة بارزة في إِنكلترا وكندا وفي خدمات الأنباء العالمية، ولكن ليس في الصحف الرئيسية هنا، حين دققت في الأَمر، علىٰ الأقل، دخلت هذه القوات العسكرية في نوفمبر من العام 1998. بدأ القتل علىٰ الفور، وما أَن حل فبراير (شباط) من العام 1999 حتى كانوا قد شرعوا بعملية تطهير كاسحة الغاية منها إِرهاب السكان كيلا يدعون إِلىٰ الاستقلال في استفتاء محتمل، وكان واضحاً أَنَّه سيتم[15].

أراد الجيش الذي اجتاح تيمور الشرقيَّة أَن يتأكد من أَن السكان لن يصوتوا في الاتجاه الخاطئ. وكانت الأَعمال الوحشية تتصاعد في مطلع العام 1999. وقد تجاوزت ما جرى في كوسوڤو (Kosovo). إِذ تم تجاوز مذبحة راكاك (Racak) التي وقعت في كوسوڤو في يناير من العام 1999، وراح ضحيتها 45 شخصاً ـ بسرعة في تيمور الشرقيَّة بمذبحة جرت في كنيسة في ليكويكا (Liquiça) راح ضحيتها حوالي 60 شخصاً كانوا قد لجؤوا إِليها، وربما أَكثر من ذلك، فالتقارير ما زالت

ترد من قبل المحققين في مكان الحادث. وكانت تلك واحدة من مذابح كثيرة، خلافاً لمذبحة راكاك، التي كانت حدثاً معزولاً حسبما ذكرت المصادر الغربية الرسمية[16].

إننا نعلم الآن كثيراً عما جرى في كوسوفو في الشهور التي سبقت القصف. إذ أفرج عن وثائق كثيرة من المصادر الغربية بما في ذلك وزارة الخارجية الأمريكيَّة، والناتو (NATO) ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومراقبي بعثة التحقيق الكوسوفية في كوسوفو (KVM) وغيرها. لقد فُوجئت عندما اطلعت على هذه السجلات. وإذا ما صدقنا هذه السجلات، نجد أَن مستوى العنف كان منخفضاً ولكنه ثابت وموزع تقريباً بين الصربيين والألبانيين، ولم يتغير في الشهور الكثيرة التي سبقت القصف، فيما خلا استثناء واحد هو مذبحة راكاك. ووفق هذه المصادر فإن دائرة العنف القياسية قد بدأت على يد فدائيين كوسوفيين ألبان ـ جيش تحرير كوسوفو (KLA) الذي قاعدته في ألبانيا ـ بقتل شرطة ومدنيين صربيين. وقد فعلوا ذلك متوقعين ـ كما أعلنوا هم أنفسهم ـ أَن هذا الحدث سوف يؤدي إلى رد فعل صربي وحشي علني يمكن استغلاله لاستنهاض الدعم في الغرب لتدخّل عسكري مباشر.

أما الموقف في تيمور الشرقيَّة فكان مُختلفاً. إذ كانت تيمور محتلة من قبل جيش أجنبي ليس له حق السيادة عليها (فيما عدا الحقوق الممنوحة ضمناً بفضل الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة وبريطانيا) وكان قد ذُبح حوالي ثلث السكان بغطاء من دعم أَمريكي

وبريطاني سياسي ودبلوماسي حاسم. وبالمقابل فإن حلف الناتو يصرّ علىٰ أَن كوسوڤو جزءٌ من صربيا، وليست ضحية عدوان أجنبي ومذبحة جماعية، بالتواطؤ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلىٰ جانب ديمقراطيات صناعية أُخرى.

كان في تيمور الشرقيَّة، صراعٌ محدود جداً. وكانت قوات المقاومة الصغيرة معزولة في الجبال وليس لها عملياً أَي اتصال خارجي. وكان الجيش الأندونيسي والميليشيات التي ينظمها يقتلون المدنيين الّذين لا حول لهم ولا قوة. ووفق ما ذكرت كنيسة من كنائس تيمور الشرقيَّة، التي كانت مصدراً موثوقاً في الماضي، قتل في النصف الأول من العام 1999 حتى نهاية يوليو (تموز) 3000 إلىٰ 5000 شخص[17]. وكان ذلك الرقم أكبر بكثير من رقم ضحايا كوسوڤو قبل شروع حلف الناتو بالقصف. ـ في الفترة ذات الصلة ـ وتحت ظروف مختلفة تماماً، حسبما اطّلعت أخيراً.

طُرد عشرات الآلاف من النّاس من بيوتهم. فقد أعلن الجيش الأندونيسي بوضوح أَنّه إِذا ما سار التصويت في الاستفتاء المزمع إِجراؤه في أغسطس (آب) فإِنهم سيعملون في التيموريين الشرقيين القتل الجماعي وينشرون الخراب ـ كما فعلوا بعد استفتاء 30 أغسطس. فلم يلزموا الهدوء تجاهه. ولا يمكن إِدراك أَن المخابرات الأَمريكيَّة لم تكن تعلم بذلك. في حين علمت به المخابرات الأسترالية. إِذْ كان بإِمكانك قراءة ما يجري بتفصيل موسع في الصحف الأسترالية، والصحف البريطانية كذلك. لقد ظهر الكثير مما

يحدث منذ ذلك الحين، ولكن كانت هناك معلومات كثيرة متوافرة وجاهزة لدى كل من يريد الاطلاع علىٰ الجرائم التي شاركنا في المسؤولية عنها بصورة حاسمة، وهناك الكثير من المعلومات التي ستظهر إذا ظللنا نتجاهل ما يجري وتابعنا دعمه. ذلك هو النصف الأول من العام 1999.

ما الذي جرى؟ استمرت الأَعمال الوحشية. وجرى الاستفتاء في الثلاثين من أغسطس (آب). ومما أدهش الجميع وفاجأهم، بمن فيهم أَنا شخصياً ـ أَن الشعب كله خرج للإِدلاء بأصواتهم كاستعراض مذهل للشجاعة، رغم الأَعمال الوحشية والترهيب والقتل والتطهير العرقي الذي كانوا يعانون منه، وصوَّت حوالي 80٪ لصالح الاستقلال، وهو أمر بحد ذاته مدهش. وبعد يومين تحقَّقت تنبؤات القوات العسكرية الأندونيسية وإِعلاناتهم. إِذ استمرت الأَعمال الوحشية وطُرد حوالي 750,000 نسمة، و85٪ من السكان، وحوالي ربع مليون إِلىٰ المناطق الأندونيسية في تيمور الغربيَّة، كما ذكرت تقارير الأمم المتحدة، وهناك وضعوا في معسكرات اعتقال وحشية، أما الباقون فقد طُردوا إِلىٰ الجبال حيث كانوا يعانون الموت جوعاً. إِن غالبية البلاد قد دُمِّرت.

لو ألقيت نظرة علىٰ مجلة إِيسترن إِيكونوميك ريفيو (Eastern Economic Review) التي يصدرها داو جونز (Dow Jones) ـ وهي ليست يسارية، بل كانت في الماضي قلقة من أحاسيس سوهارتو والجيش الأندونيسي ـ ستجد فيها تقريراً يقول إِن الأَطفال والشيوخ، والضعفاء

يموتون بمعدلات عالية بسبب أَمراض يمكن الوقاية منها انتشرت في تيمور الشرقيَّة نتيجة تسميم الأندونيسيين لآبار مياه الشرب بالجثث والمواد الكيماوية التي دَمَّرت مصادر المياه، بل دَمَّرت معظم البلاد، في واقع الأَمر[18].

ماذا كانت تفعل الولايات المتحدة خلال هذه الفترة كلها؟ تقول إِن موقفها الرسمي، المكرّر في 8 سبتمبر (أيلول) بعد ارتكاب أسوأ الأَعمال الوحشية، هو أَن المسؤولية تقع علىٰ عاتق حكومة أندونيسيا، ونحن لا نريد أَن ننتزع منها هذه المسؤولية. وفي الوقت نفسه أعلن البنتاغون أَنَّه نفَّذ تدريبات عسكرية مشتركة مع أندونيسيا، انتهت في الخامس والعشرين من أغسطس (آب) قبل الاستفتاء بخمسة أيام فقط. وكانت غاية التدريبات هي تدريب الأندونيسيين في مجال حقوق الإِنسان والتمارين الإِنسانية. هذا هو نوع من أَنواع الاستخفاف بالعقول.

لنتذكّر أَن هذه التدريبات جاءت علىٰ خلفية الأَعمال الوحشية اللامتناهية التي أسفرت عن مقتل حوالي ثلث أَو ربع السكان في سنوات خلت مع الدعم الحاسم للولايات المتحدة طوال تلك الفترة. إِننا نتحدَّث فقط عن خاتمة الأمور. ما الذي جرى؟ كان موقف الولايات المتحدة، كما عبّرت عنه، أَنيقاً، علىٰ النحو التالي: «ليس لدينا كلب يجري في سباق في تيمور الشرقيَّة». وبحلول العاشر من سبتمبر (أيلول) اعترفوا، حسب تعبيرهم: «لدينا كلب كبير يجري هناك»، والمقصود أستراليا[19].

• أرسل الأستراليون قوات إِلىٰ تيمور الشرقيَّة.

كان الشعب الأسترالي غاضباً وأجبر الحكومة الأسترالية علىٰ أَن تفعل شيئاً، متوسلاً لدى الولايات المتحدة كي تنخرط في المسألة. الأَمر الذي جعل كلينتون يبدي إِشارت لطيفة توحي بعدم الرضا عما يجري، فعلّق لفترة العلاقات مع الجيش الأندونيسي وأوقف إِرسال الأسلحة. بيد أَن الولايات المتحدة كانت ترسل السلام طوال تلك الفترة. إِن ما حدث لأَمر مثير. فعكس الجنرالات الأندونيسيين المسار 180 درجة، وأخذوا يقولون: لن يدخل أَحد إِلىٰ تيمور الشرقيَّة. سوف نغادر المكان في أقرب وقت. وبعد يوم كانوا يودعون خارجين من البلاد. وهذا يكشف القوة التي كانت كامنة طوال الوقت.

سمح لقوة حفظ السلام الدخول إِلىٰ تيمور الشرقيَّة بعد إِعلان انسحاب الأندونيسيين. كان هذا بعد أَن حصل كل شيء. وبعدئذ لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً. كان هناك ملايين النّاس يموتون جوعاً في الجبال. فلم ترسل إِليهم معونات غذائية بالطائرات تسقطها عليهم بالمظلات. كان هناك عمليات إِسقاط غذاء أسترالية، ولكن لا شيء من الولايات المتحدة القادرة بالتأكيد علىٰ فعل ذلك. كان الأَمريكيون قادرون علىٰ القصف الدقيق لأهداف مدنية ومراكز معارضة لميلوسيفيك (Milosevic) مثل مركز نوفي ساد (Novi Sad)، ولكنهم غير قادرين علىٰ إِسقاط الطعام للناس الّذين كانوا يموتون جوعاً في الجبال حيث طُرِدوا إِلىٰ هناك بسبب خطأ نحن ارتكبناه.

من الممتع أَنَّه لم يصدر أَي نداء لإرسال الأغذية إلىٰ هؤلاء عن المفكّرين الليبراليين الّذين كانوا يطيرون نشاطاً فيما يتعلّق بعظمتهم أثناء جوقة الإطراء الذاتي في الشهور الستة المنصرمة. لم أستطع العثور علىٰ كلمة تقول: «لماذا لا تسقط الطعام إلىٰ الّذين يموتون جوعاً في جبال تيمور الشرقيَّة حيث نحن طردناهم إليها؟» وظل مئات الآلاف قابعين في مخيمات في تيمور الغربية التي هي جزء من أندونيسيا. ووفقاً لما ورد علىٰ لسان المندوب السامي للاجئين، منظّمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أَن ذلك المكان هو الوحيد في العالم لم يصلوا فيه بحرية إلىٰ مخيمات اللاجئين. وعندما يتمكّن الصليب الأحمر، بين الحين والآخر، من الوصول إلىٰ هناك فإنه يصف حالات مخيفة، ويخبر عن أناس يموتون. أصدرت الولايات المتحدة بيانين، ولكنها لم تفعل شيئاً. وما زالت لا تفعل شيئاً. علينا أَن ندفع تعويضات ضخمة. فهذا عمل من الأَعمال الوحشية الكبرى في آخر جزء من القرن العشرين الذي انتهى منذ وقت قريب، نحن مسؤولون عنه مباشرة منذ بداية العام 1975 إلىٰ غاية منتصف سبتمبر (أيلول) من العام 1999.

لذلك لم يكن هناك تدخّل بالمعنى الصحيح للعبارة، ولا تدخّل إنساني رغم وجود الدوافع الإنسانية لدى الشعب الأسترالي الذي أجبر حكومته علىٰ الاستجابة. أما فيما يتعلّق بالولايات المتحدة وبريطانيا، المجرمتان الكبيرتان ـ زعيمتا الدول المتنوّرة كما يصفهما المفكّرون المسؤولون ـ فقد كانتا، ببساطة، تقدّمان دعماً لأندونيسيا

أثناء تنفيذها للجرائم الوحشية من بدايتها إِلىٰ نهايتها. وهذا فإِن هذا الدعم ينبئنا الكثير عن التدخّل الإِنساني، وعن المبادئ والقِيَم الفعَّالة لكل من يهتم بالأَمر فعلاً.

- هنالك تباين صارخ بين كيفيَّة التعامل مع المواقف في كوسوڤو، وفي تيمور الشرقيَّة.

إِن التباين الحاد بين كوسوڤو وتيمور الشرقيَّة أبعد من ذلك. ففي كوسوڤو دخلت قوات الناتو حالما انتهى القتال، وهو خرق واضح لاتفاقية السلام، ولكن دعنا من ذلك الآن. وحالما دخلوا امتلأ المكان بخبراء في الطب الشرعي، ربما دخل منهم آلاف، وحَاولوا الخروج من تحت الأرض ما يثبت وحشية الصربيين، وهو نوع من المنطق الممتع؛ لأنك إِذا ما فكّرت في الأَمر ملياً ستجد أَنَّه كلما كانت الأَعمال الوحشية أَكثر بشاعة كانت جريمة الناتو أَكثر فظاعة.

لنفرض أَنَّه لم يُقتل أَحد. عندئذ يمكنك أَن تدافع عن القصف بقولك إِنَّه منع وقوع أَعمال وحشية محتملة. ومن جهة أُخرى، عندما تقول إِن مليوناً من البشر قد قتلوا، عليك أَن تقول إِن القصف الذي قام به حلف الناتو جريمة هائلة وأسفر عن أعمال وحشية ضخمة. ولكن بفضل الدعاية قُلب المنطق رأساً علىٰ عقب.

في هذه الحالة يكون الخط الدعائي علىٰ النحو التالي: إِذا ما وقعت أَعمال وحشية بعد قصف الناتو للبلاد، وقد أظهرها الحلف للعيان بوضوح، فإِن ذلك يقدّم تسويغاً استرجاعياً للقصف. إِنها

لمقولة غريبة مذهلة، ومع ذلك فهي مقبولة عالمياً. ولهذا فإن دعاة الحرب والمدافعين عنها يحاولون إظهار أكبر عدد من الأَعمال الوحشية، أما المعارضون فيحاولون إظهار أقل عدد ممكن من هذه الأَعمال. إنها لصورة غريبة ما لم يقبل المرء المبدأ القائل إننا إذا ما قمنا بعمل نتوقّع أَنَّه سوف يؤدي إلىٰ تصعيد الأَعمال الوحشية فإنه يُسَوَّغ إذا ما وقعت تلك الأَحداث الوحشية. إنَّه افتراض دعائي محيّر.

في كوسوفو، ازدحم المكان بخبراء الطب الشرعي الّذين يحاولون أَن يجدوا أَي شيء يستطيعون. فَلْنُلْق نظرة علىٰ تيمور الشرقيَّة. كانت بعثة الأمم المتحدة تناشد خبراء الطب الشرعي، ولكنهم لم يُرْسلوا، بل منعوا من الذهاب إلىٰ هناك. بعضهم دخل مع القوات الأسترالية، ولكن من الناحية العملية لم يدخل أَحد. وتابعت الأمم المتحدة وجميع النّاس الإشارة إلىٰ أَن تأخير إرسال خبراء الطب الشرعي حتى فصل الشتاء، نوفمبر (تشرين ثاني) فإن كل شيء سوف يُجرف، وتمّحي آثاره. إنها الأمطار الاستوائية. تيمور الشرقيَّة بلد فقير. فكلها قرى صغيرة. فلن يبقى شيء إذا ما انتظرتم حتى فصل الأمطار. ولكنهم حالوا دون وصولهم.

كان من المفروض أَن يصل خبراء الطب الشرعي في أواخير يناير (كانون ثاني). وأَنا لا أعلم إن وصلوا أم لا، لأن التغطية الإعلامية كانت سيئة. ولكن كان مخططاً أَن يصلوا في يناير. لم أسمع أنهم وصلوا. حتى ولو وصلوا فذلك لن يغير من الأَمر شيئاً. إذ كان من

المهم ألاَّ يُعرف ماذا يجري في تيمور الشرقيَّة. ولذلك سببٌ وجيه. ففي هذه الحالة، المنطق معصوم عن الخطأ والعيب. لأنه إذا ما عُرف ماذا حدث فإنّه سوف يُحدَّد المسؤول عما حدث. وذلك يعود مباشرة إلىٰ واشنطن ولندن.

- ما شأن قضايا محاكم جرائم الحرب؟ فهل هناك من اقتراح تقديم المسؤولين عن مذابح تيمور الشرقيَّة إلىٰ هذه المحاكم؟

ذلك أمر ممتع. ففي حالة صربيا طالبت الولايات المتحدة وبريطانيا بحق الاتهام في خضم القصف وحصلتا عليه، بالطبع. وهكذا، أصدرت المفكّرة الدولية (IC) اتهاماً في مايو (أيار) من العام 1999 ضد سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milosevic) ومجرمون آخرون. الاتهام صحيح، بالطبع، بل ربما صحيح جداً. إذ أعطت الولايات المتحدة وبريطانيا المحكمة لأول مَرَّة معلومات استخبارية كانت محجوبة عنها قبل ذلك. وكانتا في هذه الحالة، تواقتين لصدور الاتهام الذي اشترطوا صدوره من أَجل تقديم المعلومات. فلو جرى التدقيق في المعلومات الاستخبارية المصنَّفة لوجدنا أنّها دقيقة، ولو نُظر إلىٰ المسألة قبل القصف أَن هذه الحالة نسفت قضية الناتو. ولكني أفترض أَن الاتهام صحيح.

إنه نوع من المتعة، فإن قرأت الاتهام، مع الاستثناءات الهامشية، ستجد أَنَّه يتعلَّق بجرائم اقتُرفت بعد أَن بدأت عمليات القصف. والأَمر نفسه صحيح فيما يتعلَّق بوثائق وزارة الخارجية الأَمريكيَّة لتسويغ الحرب، وفيما يتعلَّق بكل ما نملك. بيد أَنه كان هناك اتهام

استناداً إِلىٰ معلومات استخباراتية أَمريكيَّة وبريطانية رفيعة المستوى قُدِّمت إِلىٰ المحكمة، وكان ذلك في خضم القصف. وكان هذا الاتهام ضرورياً لدعم الجهد الدعائي.

فما شأن تيمور الشرقيَّة؟ دعت بعثة الأمم المتحدة لعقد محكمة دولية. فَقُمِعت هذه الدعوة علىٰ الفور. ولنتذكّر التعبير الأَمريكي: «إِنها مسؤولية أندونيسيا، ونحن لا نريد أَن نحملها عنهم». استمر ذلك الخط بإِصرار. ولهذا يمكن أَن تكون هناك محكمة أندونيسية.

والواقع أَن مدعياً عاماً أندونيسياً شريفاً ومنظّمة للحقوق المدنية حاولا تنظيم المحكمة. لقد ذُكر هنا أَن المحكمة الأندونيسية سوف تنظر فقط في الأَحداث التي وقعت بعد الاستفتاء. ليس ذلك صحيحاً. فقد قالت إِنها ستنظر في أَحداث قبل ذلك. ولكن الصحافة أَوردت النبأ بهذا الشكل الذي ربما تتخذه مجريات المحكمة، أَو علىٰ الأقل بالشكل الذي يجب نشره. ويمكن للمرء أَن يتنبأ بثقة كافية بأنّه إِذا ما عُقدت محكمة أندونيسية فإِنّها سوف تحصر نفسها في النظر في الأَحداث التي وقعت بعد الاستفتاء ـ ولن تنظر في الأَعمال الوحشية التي كانت تحدث في مطلع العام والمتجاوزة للأَحداث التي وقعت في كوسوڤو قبل قصفها، ولن تنظر بالتأكيد فيما حدث في السنوات الخمس والعشرين المنصرمة. وسوف يتم احتواء المحكمة بعناية. كذلك، لو كانت المحكمة أندونيسية، فإِن فُرص التوغّل في التحقيقات لن تكون عالية مهما كان النائب العام شريفاً.

والواقع أَن رئيس البلاد قد أصدر عفواً وقائياً عن الجنرال ڤيرانتو

(Wiranto) الذي كان مسؤولاً. وهكذا، فإنّه حتى لو اتهم فيما مضى فقد عُفي عنه. تماماً كما حصل سوهارتو، بالصدفة، علىٰ العفو مسبقاً من أي تحقيق محتمل. وهكذا ربما تكون هناك محكمة أندونيسية يديرها أشرف النّاس، ولكن فرص إنجاز أي شيء ضعيفة. سوف تركّز علىٰ الأعمال الوحشية التي اقتُرفت بعد الاستفتاء، وهو أمر مهم في نظر الولايات المتحدة. إذ يمكن القول ـ بصورة خاطئة ولكن ليس بصورة سخيفة ـ إنّه لم يكن هناك وقت لفعل أي شيء. والواقع، أنَّه لو نُظِرَ إلىٰ ما قبل الثلاثين من أغسطس (آب)، لتبيَّن بوضوح أنَّه كان هناك وقت كثير. فقد كانوا يعرفون ما يدور، وما يعلنه الجنرالات الأندونيسيين بشأن خططهم، وظلّوا يدعمون ذلك.

وكتعليق جانبي، استُدعي قبل أسبوعين جنرالاً أندونيسيًا من قِبَلِ وزارة الخارجية الأمريكيَّة، وهو أحد جنرالات تيمور الشرقيَّة الّذين ارتكبوا أعمالاً وحشية. وكان من المفروض أن تكون تلك فرصة احتفالية بهيجة. ولكنّها أُفسِدَتْ بسبب إزعاج النشطاء من مركز الحقوق الدستورية (CCR). استدعي للمثول أمام المحكمة بسبب جرائم ارتُكبت في تيمور الشرقيَّة. وكان يمكن أن يتم ذلك بموجب قانون ادعاء الإضرار بالغرباء («ATCA» Alien Tort Claims Act) الذي مضى عليه قرون من الزَّمن ولكنه يستخدم الآن لمثل هذه الحالات[20].

لم يُذكر شيءٌ هنا، بل في أندونيسيا. واعتذرت وزارة الخارجية عن عدم اللباقة الفظَّة هذه. وأفترض أنَّه سيفر من البلاد، كما يحدث

عادة في مثل هذه الحالات، وربما يحاكم ويتهم، وهو أمر حدثَ مرتين. ولكن ليست هذه هي الطريقة التي تثار فيها الأَحداث، لذلك لم ينشر مثل هذا النبأ في الصفحات الأولى من صحافتنا أَو حتى بخط صغير.

لذلك ربما تنعقد محكمة، ولكن مجالها سيكون ضيقاً، أَو علىٰ الأقل سينشر عنها بصورة ضيقة. وسوف تتحاشى الرؤوس العليا، وسوف تتجنّب المتهمَين الرئيسيين وهما الولايات المتحدة وبريطانيا. وتصل فرص تقديمهما للمحاكمة إِلىٰ الصفر، تماماً كما تمّ تجاهل دورهما إِلىٰ حد مذهل في الولايات المتحدة منذ خمس وعشرين سنة حتى الآن. وأَكثر ما قيل في الموضوع أننا «أشحنا النظر» أَو «أننا لم نفعل ما فيه الكفاية» لوقف الإِرهاب الذي ساهمنا فيه بحماس. وربما كان هذا الموقف لأننا كنا منهكين من تجربة فيتنام الرهيبة، أَو لأسباب تتعلّق «بالحرب الباردة»، وهي ذرائع يمكن عرضها في كل مناسبة بغضّ النظر عن بُعد الروابط بين هذه المناسبات.

الأَمر مختلف تماماً في يوغوسلافيا. فهناك، أَصبح إِلقاء اللوم في كل ما جرى في البلقان من أهوال الحرب علىٰ ميلوسيفيتش، موضة. إِنّها جرائم الرفاق الآخرين التي أثارت الهلع والاشمئزاز، وليست تلك التي ساهمنا في المسؤولية عنها والتي كان بإِمكاننا إِيقافها أَو التخفيف منها. هذه الجرائم يجب أَن تُهَمَّش أَو تُكبت، وهو مطلب حاسم لأَي نظام عقائدي يعمل بصورة متقنة ومسؤولية المُفَكرين الشعبيين الأولى.

- هل تعمل الولايات المتحدة أَو هل يعمل حلف الناتو أَي شيء لتنظيف الفوضى التي خلفوها وراءهم في البلقان؟ فالحرب سبَّبت ضرراً بيئياً هائلاً، وألحقت أضراراً ضخمة في البنية التحتية، إِضافة إِلىٰ إِزهاق الأَرواح الفوري.

رفضت الولايات المتحدة أَن تبذل جهداً بنَّاءً في كوسوڤو وتيمور الشرقيَّة كليهما، ما عدا استثناءات هامشية. هناك بعض الأُمور المتشابهة بين تيمور الشرقيَّة وكوسوڤو، إِلىٰ جانب الفروق الراديكالية ـ ذات السمة النّظاميَّة التي يبديها أَي تحقيق شريف.

ففي كوسوڤو، مثلاً، لا يريدون تطهير المنطقة من القنابل العنقودية غير المتفجرة التي كانت منتشرة في كل مكان. تلك جريمة حرب. وحوكم الصربيّون أمام محكمة دولية علىٰ هذه الجريمة، ولاستخدامهم صواريخ من القنابل العنقودية. وحُوكم الشعب وأُدين بسبب ذلك. ولم يحاكم الناتو بالطبع ولم يُدَن. والولايات المتحدة لا تريد إِزالة القنابل هذه. إِنها تقدم مساعدة ضئيلة إِلىٰ كوسوڤو. فالمسؤولية تقع علىٰ عاتق جهة أُخرى. إِنّنا نقصف، ولكننا لا نساعد.

الأَمر نفسه صحيح في تيمور الشرقيَّة؛ حيث قدّمت الولايات المتحدة كميات تافهة من المساعدات. ودعا كلينتون إِلىٰ تقليص قوة حفظ السلام الصغيرة التي كان بإِمكانها المساعدة علىٰ التغلُّب علىٰ جرائمنا. كل هذا يمرُّ بدون تعليق. ويفترض أَن تكون هذه فترة تدخّل إِنساني، الفترة التي تفتح فيها مبادئنا عالماً جديداً. هنالك أُمور

لا بد للناس من الاطلاع عليها إِن كانوا مهتمين بالتدخّل الإِنساني.

- لنتحدَّث عما يجري في شمال العراق وتركيا الآن حيث الحكومة التركية متورطة بعمليات تطهير عرقي للأكراد.

لقد بادر الجيش التركي عملية اكتساح أرضية في جنوب تركيا، وهي منطقة كانت عمليات التطهير العرقي وعمليات وحشية أُخرى تدعمها الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون قد دمَّرت معظمها. لقد ارتُكبت فظاعات كبيرة، ودُمِّرت 3500 قرية وأُخرج حوالي مليون لاجئ. وتقوم تركيا بعدوان ربيعي سنوي. وهناك عدوان جارٍ الآن. كما أنّهم غزوا شمال العراق لقتل المزيد من الأَكراد.

في هذه اللحظة، وهذه الدقيقة بالذات التي كان قد بدأ فيها العدوان التركي، يتحدَّث وزير الدفاع الأَمريكي، كوهين، في المجلس التركي الأَمريكي (ATC) يمتدح فيه تركيا، وسط موجات من الضحك والتصفيق، لإِسهامها في منع التطهير العرقي بفضل قصف يوغوسلافيا بطائرات F-16 التي إِما أُرسلت إِليهم من الولايات المتحدة أَو أُنتجت في تركيا بالتعاون مع الولايات المتحدة، والتي استُخدمت عرضاً لتنفيذ عملية تطهير عرقي جماعي من دَاخل حلف الناتو. تركيا عضو في حلف الناتو. كل هذا يجري داخل الناتو، وليس عبر حدوده مع تدفّق هائل للأَسلحة الأَمريكيَّة. امتدح كوهين تركيا لإِسهامها في منع الإِرهاب ووقف التطهير العرقي بفضل مشاركتها في القصف الإِنساني ليوغوسلافيا[21]. وهذا استخفاف بالعقول.

تُعَدُّ الحالة التركية شذوذاً فظيعاً حقًّا. ففي شمال العراق تتبع تركيا النموذج الإِسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة. فإِسرائيل احتلت جنوب لبنان لمدة اثنتين وعشرين سنة خرقاً وتحدياً لأوامر مجلس الأمن بالانسحاب. بما أَن الولايات المتحدة خوّلت إِسرائيل بالاحتلال، فلا بأس بالاحتلال. وفي ذلك الوقت قتل الإِسرائيليون حوالي 45000 لبنانياً وفلسطينياً وكانوا يطردون مئات الآلاف من النّاس من بيوتهم المرَّة تلو الأُخرى.

تابع كوهين فأَعلن ـ وكان هذا الإِعلان الأول ـ أَن تركيا ستساهم في تطوير قاذفة مقاتلة متقدِّمة، أَي في مشروع القاذفات الهجومية، الذي يتوقع أَن يكلّف مئات بلايين الدولارات. وسوف تنتج هذه الطائرات بالتعاون مع الولايات المتحدة في تركيا مكافأة لها علىٰ سجلها الممتاز في الدفاع عن العالم ضد الإِرهاب والتطهير العرقي. ولم يذكر هذا الأَمرَ أَحدٌ رغم أَنَّه كان معروفاً بالتأكيد في غرف الأَخبار. ومَرَّة أُخرى، هذه أسئلة لا بد أَن يفكر فيها المرء عندما يسأل حول التدخّل الإِنساني.

- هل يمكنك التفكير بأية أمثلة إِيجابية من التدخّل الإِنساني؟

عندما ينظر المرء إِلىٰ السجل التاريخي بأمانة، فإِنه من الصعب جداً أَن يجد أية أمثلة علىٰ استخدام القوة العسكرية من أَجل أهداف إِنسانية حقًّا. والواقع أَن السجل التاريخي خال من هذه الأَمثلة. ربما يوجد مثل، ولكن ليس من السهل ذلك.

إِذا ما ألقيت نظرة علىٰ سجلات القانون الدولي المتضمنة الحالات والقضايا وسجلات القانون الإنساني، فإِنّك ستجد فيها بعض الحالات. والحالة التي يرجعون إِليها هي التدخّل الفرنسي في ليڤان (Levant) في العام 1860 لحماية المسيحيين الّذين كانوا يقتلون علىٰ أيدي المسلمين. وعندما تَطَّلِعُ علىٰ أي تفصيل من تفصيلات هذه القضية ستجد أَن هذا ليس ما كان يحدث. بل كانت المسألة جزءاً من لعبة كانت تجري بين الإِمبراطورية العثمانية والفرنسيين والبريطانيين ليروا من سيحكم المنطقة. صحيح أَن بعض المسيحيين كانوا يُقتلون، ولكن ليس هذا هو سبب التدخّل.

وفي كل حالة تنظر إِليها وأَعرفها سرعان ما تتهاوى محطمة. فالدول ليست عناصر أخلاقية. إِنّها لا تنخرط في استخدام القوة لغايات إِنسانية رغم أنّها تدعي ذلك دائماً. ربما تكون هناك حالات صادقة.

هناك تدخّلات أسفرت عن نتائج إِنسانية. فالتخلّص من هتلر يُعَدُّ نتيجة إِنسانية، رغم أَن محاربته لم تكن تدخّلاً لأغراض إِنسانية. إِذْ دخلت الولايات المتحدة الحرب عندما هُوجمت. وألمانيا أعلنت الحرب علىٰ الولايات المتحدة وليس العكس. ولكن العمل العسكري حينذاك كان أمْراً أيّدته عندما كنت صغيراً وما زلت أؤيده الآن.

وهناك بعض الحالات حدثت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أَعرف منها اثنتين أصيلتين هما: غزو ڤيتنام لكمبوديا والّذي

أسفر عن التخلّص من بول بوت (Pol Pot) وغزو الهند لما يُعرف الآن بـ «بنغلاديش» (Bangladesh) والّذي أدّى إلىٰ إيقاف عمل وحشي هائل. ولم يكن الغزو في كلتا الحالتين لأغراض إنسانية، ولهذا فلا يعدان تدخّلاً إنسانياً، ولكنّهما أسفرا عن نتائج إنسانية. ومنَ الجدير بالمهمتين بمبادئنا وتدخّلنا الإنساني أن ينظروا إلىٰ ردّ الفعل.

في الحالتين الآنفتين، وهما الحالتان المقنعتان الوحيدتان اللتان أَعرفهما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان ردّ فعل الولايات المتحدة غضباً جامحاً. ولهذا كان لا بد من إنزال عقوبة شديدة بڤيتنام لتخلّصها من بول بوت، وكان ذلك. إذْ فرضت الولايات المتحدة عقوبات صارمة جداً علىٰ ڤيتنام. ودعمت الولايات المتحدة غزواً صينياً لتلقين الڤيتناميين درساً. وعملت الولايات المتحدة علىٰ فتح دعم دبلوماسي لبول بوت.

وينطبق الأَمر نفسه علىٰ الغزو الهندي. إذ حُشِدَ الأسطول السابع وتعالت التهديدات بالحرب. وكان لا بد من معاقبة الهند. ومَرَّة أُخرى كانت الصين هي حلقة الوصل. إذْ كان كيسنجر (Kissinger) يخطّط في ذلك الوقت بزيارة سرية إلىٰ الصين لإقامة علاقات أَمريكيَّة ـ صينية، وكان ينوي زيارة باكستان كذلك. وكان ذلك هو سبب الهيستيريا الرئيسي فيما يتعلّق بما قامت به الهند. لأن الغزو الهندي ربما يفسد بعض اللقطات المفاجئة والمثيرة في بكين (Beijing). ولهذا لا بد من قتل حوالي مليونين من البشر. وهذا ما وصل إليه العدد تقريباً.

نلاحظ أَنَّه كان للصين علاقة في كلتا الحالتين. وفيما بينهما جاء غزو أندونيسيا لتيمور الشرقيَّة الذي كان علينا دعمه بذريعة أَن الصين تشكِّل لنا تهديداً. لقد منحني الاطلاع علىٰ هذه الأُمور تبصُّراً في مرونة ادعاءات الحرب الباردة. هاتان هما الحالتان الأوضح من حالات التدخّل التي أَسفرت عن نتائج إِنسانية.

هناك حالات أُخرى، ولكنها مُحاطة بشكوك أَكثر، مثل التدخّل التانزاني (Tanzanian) للإِطاحة بعيدي أمين (Idi Amin). التخلّص من عيدي أمين أمر جميل ولكن المشكلة في أَن ميلتون أوبوتو (Milton Oboto) الذي حلّ محله كان سيئاً مثله، بل أسوأ. ولهذا ليس من السهل اكتشاف النتائج الإِنسانية لمثل هذا التدخّل. وصدف أَن كان عيدي أمين يتلقَّى دعماً من الغرب، ولكن تلك حكاية أُخرى.

- أريد العودة إِلىٰ فكرة ما يمكن للفرد أَن يفعله للتغلّب علىٰ المبادئ والمعتقدات الموروثة. قدم ستيف بيكو (Steve Biko) الناشط الجنوب أفريقي الذي قتله نظام الفصل العنصري عندما كان مسجوناً، «أقوى أسلحة المضطهِد هو الرأَي العام للمضهَدين»[22].

ذلك صحيح تماماً. إِذ ينجح معظم الاضطهاد بسبب جعل شرعيته داخلية. وهذا ينطبق علىٰ أَكثر الحالات عنفاً. ولنأخذ العبودية مثالاً علىٰ ذلك. إِذْ لم يكن من السهل أَن يثور المرء بأية وسيلة من الوسائل إِن كان عبداً. ولكن إِذا نظرت إِلىٰ تاريخ

الاسترقاق فإِنّك تراه كما تجري الأمور الآن. سوف نفعل ما بوسعنا في ظل هذا النّظام.

ومثال آخر هو حقوق المرأة؛ حيث جعل اضطهادها أمراً داخلياً وَقُبل علىٰ أَنَّه مشروع وصحيح. ما زال هذا صحيحاً اليوم، وكان صحيحاً عبر التاريخ، وما زال صحيحاً في حالة إِثر حالة.

أَو لنأخذ العمّال، مثلاً. إِذ كان العمل لقاء أجر في الولايات المتحدة في فترة ما من أواسط القرن التاسع عشر لا يختلف عن استرقاق العبيد. ولم يكن ذلك موقف غير عادي. كان ذلك شعار الحزب الجمهوري، وكان ذلك الراية التي خاض العمّال الشماليون الحرب الأهلية تحتها. نحن ضد استرقاق العبيد، واستخدام الأجور لاستعباد العمّال. فالأحرار لا يؤجرون أنفسهم للآخرين. ربما تضطر إِلىٰ ذلك مؤقتاً، ولكن ذلك يكون علىٰ طريق التحرّر «كي تصبح حُراً» حسب منطق العصر. إِذْ تصبح حراً عندما لا تضطر إِلىٰ تلقي أوامر من آخرين. تلك مُثُلٌ تنويرية.

تصادف أيضاً أَن هذا لم يكن آتياً من الراديكالية الأوروبية. كان هؤلاء عمالاً في لوويل (Lowell)، وماساشوسيتس (Massachausetts) علىٰ بُعد ميلين عنا هنا. ويمكننا قراءة افتتاحيات في نيويورك تايمز تقول بهذا في هذا الوقت تقريباً. ويستغرق إِدخال فكرة شرعية تأجير نفسك إِلىٰ عقول النّاس زمناً طويلاً. وأَصبحت هذه الفكرة الآن مقبولة، لسوء الحظ. وهكذا يكون جعل الاضطهاد آتياً من الدَّاخل. فأَي شخص يعتقد أنّ كون المرء عاملاً بالأجرة أمر مشروع يكون قد

أخذ يحوّل الاضطهاد إلىٰ دافع ذاتي بطريقة تبدو غير مقبولة ولا تُطاق للذين كانوا يعملون في المطاحن والمصانع قبل مئة وخمسين سنة. ومَرَّة أُخرى، يُعَدُّ هذا أسلوباً لجعل الاضطهاد ذاتياً، وهو إِنجاز بلا شك.

وكما يقول بيكو (Biko)، إنّه يُعَدُّ إِنجازاً هائلاً حقَّقه المضطهِدُون في جعل افتراضاتهم هي المنظور الذي يطل منه المرء علىٰ العالَم. ويتم ذلك أحياناً عن وعي كصناعة العلاقات العامّة. وأحياناً يتم الأمر كنوع من الروتين، من خلال الحياة التي تعيشها. ولتحرير نفسك من تلك المفهومات، وزوايا الرؤية المسبقة لا بد من اتخاذ خطوة طويلة نحو التغلّب علىٰ الاضطهاد.

- لنبحث دور المفكرين في هذه المعادلة. يجري حديث كثير هذه الأيام عن مفكرين عامين. فهل يعني عندك هذا المصطلح شيئاً؟

تلك فكرة قديمة. المفكّرون العامون (الشعبيون) هم أولئك الّذين يفترض أنّهم يطرحون القِيَم والمبادئ والفهم. وهم الّذين يتفاخرون بأنّهم دفعوا الولايات المتحدة لدخول الحرب العالمية الأولى. كانوا مفكرين عامين.

من ناحية أُخرى، لم يكن يوجين ديبس (Eugen Debs) مفكّراً عاماً. بل كان في الواقع سجيناً. إِذ رفض الحقود وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) أَن يمنحه عفواً عاماً في حين منح الجميع عفواً عاماً بمناسبة عيد الميلاد. لِمَ كان يوجين ديبس مفكّراً عامًّا؟ السبب

أَنَّه كان مفكراً صَدَف أَنَّه وقف إِلىٰ جانب الفقراء والعمّال. وكان شخصيَّة بارزة في الحركة العمّالية الأَمريكيَّة. وكان مرشحاً لمنصب الرئاسة. وعلىٰ الرغم من أَنَّه كان يسير، في واقع الأَمر، خارج النّظام السياسي الرئيسي، فقد حصل علىٰ عدد كبير من الأَصوات. كان يقول الحقيقة بشأن الحرب العالمية الأولى، الأَمر الذي أدَّى إِلىٰ زجّه في السجن.

لنعد إِلىٰ ما كان يقوله، إِنَّه قول صحيح تماماً. لذلك زُجّ به في السجن ولم يَعُد مفكّراً عاماً. فالمفكّرون العامّون هم الّذين يُقْبَلون ضمن الطيف الرئيسي لممثلين للأفكار ومدافعين عن القِيَم. إِنما يفعلونه لا يكون سيئاً في بعض الأحيان، بل ربما يكون حسناً. ولكن لنعد ثانية إِلىٰ التدخّل الإِنساني. إِن الّذين لا يقبلون المبادئ والافتراضات. نادراً ما يؤهلون لأن يكونوا مفكرين عامين، مهما كانوا مشهورين.

ولنأخذ، علىٰ سبيل المثال، بيرتراند رسل (Bertrand Russell) الذي يُعَدُّ بكل المقاييس شخصيَّة فكرية بارزة من شخصيات القرن العشرين. كان من المفكّرين البارزين الّذين عارضوا الحرب العالمية الأولى. شوِّهت سمعته وأُودع السجن كأقرانه في ألمانيا. ووُصم، في الولايات المتحدة خصوصاً، بدءاً من خمسينيات القرن العشرين بأنّه عجوز مجنون مناهض للأَمريكيين. لماذا؟ لأنّه وقف مع مبادئ قَبِلها الآخرون أيضاً، ولكنّه كان يفعل شيئاً بشأَنّها، ولم يكتف بالقول.

فمثلاً، وافق برتراند رسل وألبيرت أينشتاين (Albert Einstein) وهو شخصيَّة بارزة أُخرى، بأُمور مثل الأَسلحة النووية، بصورة جوهرية. إِذ كانا يعتقدان أَن الأسلحة النووية ربما تبيد الجنس البشري. ووقّعا علىٰ بيانات مماثلة، وحتى إِنهما وقّعا علىٰ بيانات مشتركة بهذا المعنى. ولكنهما تصرّفا بعد ذلك تصرُّفاً مختلفاً. عاد أينشتاين إِلىٰ مكتبه في معهد الدراسات المتقدمة في برينستون (Princeton) وعمل في نظريات ميدانية موحَّدة. أما راسل، من جهة أُخرى، فقد خرج إِلىٰ الشوارع. فكان جزءاً من المظاهرات المناهِضة للأسلحة النووية. وأَصبح من النشطاء الفعَّالين في معارضة الحرب الڤيتنامية منذ بدايتها حين لم يكن هناك معارضون حقًّا. حاول أَن يفعل شيئاً حيال هذا الموضوع بما في ذلك تسيير مظاهرات وتنظيم محاكمة. لذلك أُدين بشدَّة.

ومن ناحية أُخرى، كان أينشتاين شخصيَّة قديسة. كان له ولرسل مواقف متماثلة ولكن أينشتاين لم يزعج الكثيرين ولم يغضبهم. ذلك شائع تقريباً. فقد شنّ وزير الخارجية الأَمريكيَّة دين راسك (Dean Rusk) وسواه هجوماً شريراً علىٰ راسل في ستينيات القرن العشرين. إِذ لم يعتبروه مفكّراً عاماً، بل اعتبروه عجوزاً معتوهاً. وهناك كتاب جيد حول هذا الموضوع عنوانه «أَمريكا بيرتراند رسل» (Bertrand Russell's America)[23].

- لبيت دعوة مجموعات متنوعة في جميع أَنحاء العالم. واخترت أَن تكون مع هذه المجموعات منذ وقت مبكر. فلم لا ينخرط

مفكرون آخرون ممن يتمتعون بامتيازات في مثل موقعك، في الشؤون السياسيَّة؟

للأفراد أسبابهم الخاصة بهم. ويبدو أن السبب الذي يدعو الغالبية لعدم المساهمة السياسيَّة هو أنّهم يفعلون ما هو صحيح. أي أَن هؤلاء النّاس الداعمين لتصرّفات السلطة الوحشية وامتيازاتها، يعتقدون بالتأكيد، بل ويقنعون أنفسهم، بأَن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله، وهو أمر سهل جداً.

والواقع، أَن التقنية القياسية لتشكيل معتقد ما، هي أَن يفعل المرء شيئاً في صالحه ومن ثم يبني إِطاراً يضع فيه الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله. كلنا يعرف ذلك من خبراتنا الخاصة بنا. فليس هناك من هو قديس بما يكفي لأن لا يفعل أموراً غير مشروعة كتلك عدَّة مرّات، بدءاً من سرقة الدمية من الأخ الأصغر عندما يكون المرء في السابعة من العمر حتى الآن.

إِننا ننجح دائماً في إِنشاء إِطارنا الخاص بنا الذي يقول: نعم ذلك هو الأَمر الصحيح الذي ينبغي فعله، وسيكون ذلك خيراً. «وتكون النتائج أحياناً صحيحة. ولا تكون دائماً خادعة للذات. ولكن من السهل الوقوع في خداع الذات عندما يكون ذلك مفيداً للمرء. لا يُعدُّ ذلك مفاجئاً.

- وعندما يكون هناك احتفال بالثقافة والإِعلام. . . . .

ذلك مفيد. فإِن أقنعت نفسك، أَو قرَّرت بصورة خبيثة أَن تلعب

اللعبة بالأحكام الرسمية، فإِنك تستفيد كثيراً. ومن جهة أُخرى، إِذا لم تلعب اللعبة بهذه الأحكام والقوانين وتقول اتّبعوا سبيل بيرتراند راسل فإِنك تكون من المستهدفين. وربما تُقتل، في بعض الدول. فإِذا كانت الدولة عميلة للولايات المتحدة فإِنّك سوف تُقتل.

لقد عبرنا من توّنا الذكرى العشرين لاغتيال أوسكار روميرو (Oscar Romero) رئيس الأساقفة المحافظ الذي حاول أَن يكون «صوت من لا صوت له» في إِلْسَلفادور (El Salvador). لذلك تمّ اغتياله علىٰ يد قوات تدعمها الولايات المتحدة. لقد مضت الذكرى العشرون لاغتياله، ولكن دون أَن يكون لها صدى فعلياً في الصحافة الرئيسية. والمكان الوحيد الذي جرت فيه الإِشارة إِلىٰ هذه الذكرى هو لوس أنجيلس (Los Angeles) التي نشرت مقالة حول هذه الذكرى(24). إِذ صدف أَن أكبر جالية سلفادورية موجودة في لوس أنجيلس، وأن رئيس الأساقفة روميرو كان كالقديس هناك، لذلك نشروا مقالة عنه. إِلاَّ أَن وسائل الإِعلام تجاهلته أساساً.

وقبل بضعة شهور، أَي في نوفمبر الماضي، كانت الذكرى العاشرة لمقتل ستة من المفكرين اليسوعيين الأَمريكيين اللاتينيين في إِلْسَلفادور علىٰ يد قوّات سلّحتها ودرّبتها الولايات المتحدة. كانت تلك الحادثة جزءاً من مذبحة واسعة النطاق، ولكن ذبح هؤلاء الستة تمّ بطريقة وحشية تقشعر لها الأَبدان.

لو أَن فاكلاف هافيل (Václav Havel) وستة آخرين من المفكرين التشيك، مثلاً، قد حُطِّمت رؤوسهم وأُخرجت أدمغتهم منها علىٰ يد

قوات تديرها روسيا قبل عشر سنين، فإن ذكرى هؤلاء ستكون موضع اهتمام وسوف تعلن أسماء الضحايا على الملأ كافة. أما في هذه الحالة فلم يكن هناك أي شيء من هذا القبيل، حتى إن أسماءهم لم تُذكر في الصحافة الأمريكيّة.

- بالإضافة إلى الستة اليسوعيين، قُتلت ربة منزلهم وابنتها البالغة من العمر خمس عشرة سنة.

وقُتل كذلك مئات النّاس الآخرين الّذين لم تسمع بأسمائهم أبداً. إنّه لأمر مثير للاهتمام، وذو دلالة كبيرة أن ما من أحد يعرف أسماء الضحايا الّذين طالتهم يد الاغتيال من المفكرين السّلفادوريين. فلو سألت المفكرين الشعبيين المثقفين تثقيفاً جيداً، أو سألت أحد أصدقائك حسني التثقيف، «هل يمكنك أن تذكر لي اسم أي من المفكرين السلفادوريين الّذين قتلتهم قوات مدعّمة من أمريكا؟» فإنّه لا يكاد أحد يعرف اسماً.

كان هناك أُناس مميّزون. منهم عميد الجامعة الرئيسيّة. وهناك بعض المنخرطين في عمل التضامن مع أمريكا الوسطى يعرفون هؤلاء المميّزين. بيد أنّه ما من أحد إلاّ ويعرف أسماء المنشقّين في أوروبا الشرقية ويقرأ كتبهم ويمتدحهم. لقد عانوا الاضطهاد. ولكن لم يعامل أحد بعد الفترة الستالينية بقسوة كما عُومل المنشقّون في المناطق الغربية. إنّه رد فعل متنوِّر جداً.

وتغدو القصة أسوأ، بالفعل. إذْ قدم ڤاكلاف هافيل بعد مقتل

هؤلاء النّاس مباشرة إِلىٰ واشنطن في العام 1990 وألقى خطاباً مثيراً في جلسة مشتركة للكونغرس امتدح فيها «المدافعين عن الحرية» حسب قوله، وهم المسؤولون، في حقيقة الأَمر، عن مقتل ستة من أقرانه[25]. أدَّى خطابه إِلىٰ ردّ فعل نشيط، ونشوة في الولايات المتحدة لدرجة أَن الواشنطن بوست تساءلت: «لماذا لا يكون لدينا مفكّرون كهذا الذي جاء يمتدحنا بوصفنا مدافعين عن الحرية؟» وكتب أنطوني لويس (Anthony Lewis) يصف كيف «أننا نعيش عصراً رومانسياً»[26]. ذلك ممتع جداً.

ماذا يحدث لو كنت مفكّراً منشقّاً في بلادنا؟ إِنك لا تُقتل في مجتمعات غنية مثل الولايات المتحدة وإِنكلترا. وإِذا ما كنت زعيماً من السود يمكن أَن تُقتل، أما في مجتمعات ثرية ذات امتيازات خاصة فإِنّك لا تُضطهد بصورة عنيفة. ومن جهة أُخرى، هناك ردود فعل أُخرى لا يحبها كثير من النّاس. والواقع أَن الطريقة الوحيدة للاستمرار في العمل هي عدم المبالاة. فمثلاً، إِذا كنت تحتقر المجتمع الفكري الرئيسي، ولكنك لا تأبه بذلك، فإِنَّك تكون في مأمن.

ومن ناحية أُخرى، إِذا ما أَردت أَن تقبل لدى هؤلاء، وإِن كنت تريد أَن تُمتدح، وتراجَعُ كُتبُك، ويقال لك: «ما ألمعك»، وتحصل علىٰ وظائف كبيرة، فخير لك ألاّ تكون منشقًّا. وليس ذلك مستحيلاً، فالنّظام، في واقع الأَمر، يتمتع بما يكفي من الحرية والليونة ليقوم المرء بذلك، ومع هذا فليس الأَمر سهلاً. فكلانا

يستطيع أَن يسمي كثيراً ممن عُزلوا عن النّظام لأن أعمالهم كانت صادقة وأمينة جداً. فذلك يسدّ الطريق أمامك. إنّه ليس كتحطيم الرأس وإِخراج الدماغ منه، ولا كالزجّ في السجن، ولكنّه ليس حسناً علىٰ أية حال.

- من العلماء النشيطين الّذين تعرفهم إِقبال أحمد (Eqbal Ahmad) مات في الباكستان في أيار/ مايو من العام 1999. وتحدَّثت في حفل تكريم علىٰ شرفه في كلية هامبشاير (Hampshire). وقال لي إِنّك طرت إِلىٰ شيكاغو وقضيت بعض الوقت معه بعد إِخلاء سبيله من السجن. هل تذكر ذلك؟

قمت بمثل هذه الأُمور كثيراً جداً بحيث لا أذكرها. نعم، ربما فعلت.

- كان ذلك مهماً بالنسبة له. لم يكن يعرفك جيداً حينذاك. إِذْ كان ذلك في مطلع سبعينيات القرن العشرين.

أذكر أَني سافرت جواً إِلىٰ شيكاغو مرتين. إِحدى الرحلتين الواضحة في ذاكرتي هي الذهاب للمشاركة في جنازة فريد هامبتون (Fred Hampton). إِنّه من الأَشخاص الّذين ينبغي أَن يكونوا من المفكّرين الشعبيين، إِنَّه شخصيَّة هامّة جداً من السود؛ وقد قُتل بأسلوب المخابرات النازية (Gestapo) أعدته هيئة التحقيقات الفيدرالية الأَمريكيَّة (FBI). هذا ما كان بالضبط. ولا ينبغي لنا أَن نناقش الحقائق. إِذْ أذعنوا جميعاً في المحكمة.

كم من النّاس يتذكّرون فريد هامبتون؟ لقد قُتل، في الحقيقة، في عهد إدارة نيكسون. ولكن هذه الجريمة لم تظهر أَبداً في فضيحة ووترغيت (Watergate). إنك تريد قتل زعيم أسود، لا بأس. ولهذا عندما أقول إنّك آمن من الاضطهاد إن كنت ثرياً ذا امتياز نسبياً ـ فإن ذلك لا ينطبق علىٰ من هم ليسوا أثرياء ولا من ذوي الامتيازات.

- قال لي إقبال أحمد إنّه عانى من نتائج خطيرة بسبب نضاليته. إذْ وجد صعوبات في كورنيل (Cornell). ولم يستطع الحصول علىٰ عمل في الأكاديمية. وأخيراً منحته كلية هامبشاير الصغيرة وظيفة في العام 1982.

كان يقوم بعمل أكاديمي مؤثر. وتلك قضية يجب إبرازها، في الواقع. وهناك آخرون عُوملوا معاملة أسوأ مما عُومل بها أيضاً.

- ما تقويمك لأحمد، وذكراه لديك؟

أولاً، وقبل كل شيء، كان أحمد في حياته الشخصيَّة نشطاً متفرغاً ومحترفاً. كان في وسط كل شيء. وكتاباته وحدها كانت بالغة الأهمية. كان يصف الشؤون الدولية، ودور الولايات المتحدة فيها، ومشاكل الشعوب المضطهَدة في جميع أَنحاء العالم من شمال أفريقيا إلىٰ الشرق الأوسط إلىٰ الهند الصينية وصفاً نقدياً تحليلياً. كان طالباً جيداً من طلبة الثورة والإمبريالية. كان عمله جاداً وهامًا. وأفلح في أَن يحظى بنشر أعماله الآن وفيما بعد في الصحف الكبرى. ليس دائماً، ولكن أحياناً.

- لنتحدَّث عن الوضع في جنوب آسيا، وهي المنطقة التي اهتم بها إقبال أحمد، خصوصاً في السنوات الأخيرة عندما عاد وأقام في الباكستان. كان كلينتون هناك في أواسط آذار/ مارس، ووصف تلك المنطقة بأنها «أخطر مكان في العالم»[27].

لا أدري إِن كان فعلاً أخطر مكان في العالم. ولكنه خطير. فالتجارب النووية في الهند ومن ثَم في الباكستان تزيد بصورة بارزة من خطر نشوب حرب نووية. فهناك صراع حول كشمير منذ زمن بعيد، واشتبكت الهند وباكستان في حروب كثيرة بأسلحة يزودهما بها الغرب. وربما تقع حرب أُخرى.

أما أَن يقول كلينتون ذلك، فإِن في قوله مسحة من النفاق. ويعود ذلك جزئياً إِلىٰ أَن تطوير الهند لأَسلحة نووية يُعَدُّ رادعاً ضد الولايات المتحدة. ذلك مفهوم في السياق الرئيسي. كتب جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، وهو عالم سياسي في جامعة شيكاغو، مقالة في صحيفة نيويورك تايمز حول القضايا النووية في جنوب آسيا[28]. ذكر في هذه المقالة أَن جزءاً من الأسباب التي اضطرّت الهند لتطوير أَسلحة نووية هي الحروب التي تقودها الولايات المتحدة في الخليج والبلقان. وهذا أمر مفهوم في جميع أَنحاء العالم رغم أَن المفكّرين الشعبيين في أوروبا والولايات المتحدة لا يتحدَّثون في ذلك.

- أَنت تعني أنهم أجروا تجارب في أواخر تسعينيات القرن العشرين.

لقد طوّروا أَسلحة نووية، أما إِجراء التجارب فهو خطوة كبيرة اتُّخِذت علىٰ ما يبدو، كما اتخذتها بلدان أُخرى، لأنهم شعروا

بالحاجة إِلىٰ رادع ضد الولايات المتحدة تلك الدولة المارقة التي لا يردعها رادع. وكان ذلك ردّ فعل واسع علىٰ حرب البلقان. وأشار المحلِّلون العسكريّون البارزون، حتى في الدول العميلة للولايات المتحدة، مثل إِسرائيل، أَن الولايات المتحدة تشكِّل خطراً علىٰ العالم، الأَمر الذي جعل بلداناً أُخرى تطوّر أَسلحة الدمار الشامل فقط لتدافع عن نفسها. وبيَّنوا أَنَّه إِذا ما امتلكت صربيا أَسلحة نووية أَو كيماوية أَو بيولوجية، فإِن الغرب لن يسارع إِلىٰ قصفها. وهذا مفهوم لدى جميع النّاس. وكان ذلك جزءاً من الأَسباب التي دعت الهند إِلىٰ الاستمرار في إِجراء التجارب علىٰ الأَسلحة النووية. وهذا جزء من السبب، بيد أَن هناك أَسباباً أُخرى.

انتقد كلينتون الهند لخرقها معاهدة عدم انتشار الأَسلحة النووية، في حين أَن الولايات المتحدة تخرقها باستمرار. فمثلاً، رفض كونغرس الولايات المتحدة ـ وليست هذه خطيئة كلينتون ـ أَن يجيز معاهدة حظر التجارب الشاملة (Test Ban Treaty «TB»). ولكن الولايات المتحدة تخرق معاهدة عدم انتشار الأَسلحة النووية. فالمعاهدة تدعو إِلىٰ بذل جهود طيبة مخلصة لتقليص الأَسلحة النووية لدى الدول النووية. إِلاَّ أَن الولايات المتحدة وغيرها من الدول النووية أفلحت في عدم تضمين المعاهدة نداءً لتدمير جميع الأَسلحة النووية. الدول الأُخرى فقط هي التي ينبغي ألا تمتلك مثل هذه الأَسلحة. وهذا هو موقف جميع الدول النووية. ولكن المعاهَدة تتضمّن نداء لتقليص هذه الأَسلحة.

لم تقلّص الولايات المتحدة، بالتأكيد، أَسلحتها النووية. والواقع أَنَّها تسير في الاتجاه المعاكس. فقبل يومين فقط أعلنت الولايات المتحدة أنّها ستزيد 6000 سلاح نووي إِضافي لإِعادة تأهيل الأَسلحة القديمة، أَكثر من المستويات المسوح بها بموجب معاهدة المباحثات بشأن تقليص الأَسلحة الاستراتيجية، وفوقها. إِن نظام الدفاع الصاروخي الذي تدافع عنه إِدارة كلينتون حالياً، المعروف بحرب النجوم، معروف لدى العالم أجمع، ولدى غالبية المحلِّلين العسكريين هنا بأَنه خطوة نحو زيادة التهديد بحرب نووية. وهناك الكثيرون ممن ينتقدون هذا النّظام بشدّة. وكان آخر عدد من مجلة «بوليتين أوف ذا أتوميك سيانتستس» (Bulletin of the Atomic Scientists) مفعمة بالبحوث حول هذه المسألة[29].

يُنظر إِلىٰ هذا السلام في الهند وغيرها من البلدان علىٰ أَنَّه ضدهم. فنظام دفاع صاروخي وطني يُعَدُّ في الواقع سلاح الضربة الأولى. وهذا يعني أنّك تستطيع حماية نفسك من ضربة انتقامية توجّهها دولة ذات قدرة نووية محدودة، وليس ضد دولة مثل روسيا، بل ضد دولة مثل الصين، أَو الهند. وبذلك يتحيَّدُ الردع، الأَمر الذي يضطر الصين أَو الهند أَن تنتقل إِلىٰ مستوى أعلىٰ من القدرة التدميرية. وقبل يومين فقط حصلت علىٰ مقالة كتبها جنرال هندي تبحث هذه القضية. فضلاً عن أَنَّه لو ردت الصين وحدها، كما يفترض، فإِن ذلك يجعل الهند تتحرّك لردع الصين، وتتحرَّك الباكستان رداً علىٰ ذلك، وتتحرّك كذلك إِسرائيل، وهكذا. ليس

الأَمر سراً كبيراً. فهذه خطوات في اتجاه زيادة خطر نشوب حرب نووية.

فضلاً عن أَن كون هذا النّظام الصاروخي الدفاعي الوطني، النّظام الصاروخي الدفاعي الضعيف، يشكِّل تهديداً للقوى النووية الكبرى أيضاً مثل روسيا لأنّه يمكن تصعيده بسرعة، يُعَدُّ أمراً مفهوماً تماماً. ربما لا يجدي ذلك، ولكن ينبغي ألاَّ تجدي مثل هذه الأُمور بفضل نسيانها. إِذْ لا يحتاج النّاس إِلاَّ إِلىٰ الاعتقاد باحتمال إِمكانية قدرتهم علىٰ العمل، وهذا سيؤدي إِلىٰ تطوير أَسلحة دمار شامل كرادع أقوى.

كذلك من المفهوم أيضاً أَن تعزيز نظام ضعيف في مكان ما يمكّنه من تشكيل تهديد بتوجيه ضربة أولى حتى إِلىٰ قوة عسكرية كبرى. وهكذا سيقود ذلك إِلىٰ انتشار الأَسلحة النووية، كما جرى في قصف يوغوسلافيا حسب تنبؤات المحلِّلين الاستراتيجيين. كل هذا يُعَدُّ جزءاً من الخلفية التي ينبغي لنا أَن ننصت انطلاقاً منها إِلىٰ كلينتون وهو يبيِّن للهند أَي الأَعمال تُعَدُّ جريمة في واقع الأَمر. إِن إِجراء التجارب النووية اليوم وفي هذا العصر يُعَدُّ جريمة.

- لا أدري إِن كنت لاحظت أَن الرئيس الهندي ك. ر. نارايانان (K. R. Narayanan) قد رَدّ له الدرس، أثناء غداء رسمي.

قرأت ذلك. إِنَّه ليس ظريفاً، وينتمي إِلىٰ حزب سياسي مخيف، ولكن هذه قضية أُخرى، إِذ لو نظرت إِلىٰ الجدل حول التجارب

النووية في الهند، فإنّك تجد أَن هذه هي القضايا التي أُثيرت. انتقدت الهند بشدة حرب البلقان، انطلاقاً من هذه الأسباب، جزئياً. إِذ اعتبرت الحرب في جميع أَنحاء العالم خارج أوروبا والبلدان الناطقة بالإِنكليزية، دبلوماسية البوارج. فها هي ذي القوى الاستعمارية تضرب مَرَّة أُخرى بلداً تسير علىٰ الطريق.

- توصف الباكستان، هذه الأيام، بأنها بلد مفلس وفاسد. وفي أكتوبر وقع انقلاب عسكري أطاح بنواز شريف (Nawaz Sharif) وجاء بالجنرال برڤيز مشرَّف (Pervez Musharraf) إلىٰ سدة الرئاسة. كانت الباكستان مفيدة للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، مَثَلها في ذلك كمَثَل جنوب آسيا. قال أَحد الجنرالات الباكستانيين المتقاعدين إِلىٰ الكاتب طارق علي أَن الباكستان كانت «اللبوس الذي احتاجته أَمريكا لدخول أفغانستان»[30].

ذلك صحيح، والواقع أَن طالبان دُرّبوا في مدارس دينية باكستانية وتحوّلوا إِلىٰ مهووسين، كما أشار طارق علي. واستولوا علىٰ أفغانستان بدعم الجيش الباكستاني وحوّلوها إِلىٰ حجرة رعب. وهم الآن يهدفون إِلىٰ فعل الشيء نفسه في الباكستان، وربما يفعلون. ليس الأَمر واضحاً. إِنَّه جزء مما كان إِقبال أحمد يناضل ضده في السنوات الأخيرة من حياته.

لم تكن باكستان كأفغانستان لأن باكستان تُعَدُّ جزءاً من نظام كانت الولايات المتحدة تسيطر علىٰ الشرق الأوسط بفضله. وكانت

جزءاً من نظام دول محيطية، مثل إِسرائيل وتركيا وإِيران في ظل حكم الشاه.

كانت باكستان جزءاً من ذلك. أما الآن فلم تعد مطواعة بما يكفي، ولا تشعر الولايات المتحدة بالسعادة تجاه الطريقة التي تسير بموجبها الأُمور. إِذْ أخذت تخرج عن السيطرة. وقد أشار كلينتون بوضوح عن طريق توقّفه القصير في باكستان بعد زيارة طويلة كان قد قام بها إِلىٰ عدو الباكستان الأكبر.

- لقد قضى خمسة أيام في الهند، وخمس ساعات في باكستان.

كانت تلك إِشارة واضحة. وفهمها الجميع. يحاول كلينتون، في واقع الأَمر، أَن يقيم علاقات مع الهند. وتقوم الهند الآن بتنفيذ ما يُسمَّى بإِصلاحات، وتنقل نفسها إِلىٰ نظام خاضع للولايات المتحدة، وهو أمر لم تفعله من قبل، بكل ما في ذلك من آثار هامة علىٰ البلاد. ويرى اقتصاديون جيدون، هنا، أنّها قد حقّقت نجاحاً كبيراً، وهو رأَي ليس خاطئاً بصورة كلية.

بدأت الإِصلاحات في العام 1990 والعام 1991. و«الإِصلاحات» تعني التحرير، وفتح البلاد للاستثمار الأجنبي وإِلحاق البلاد بنظام العولمة الخاضع للهيمنة المشتركة. ولهذا نحن نحبّذ ذلك، طبعاً. فإِحصائيات الاقتصاد الهندي الشامل ليست سيئة، إِذْ تشير إِلىٰ وجود نمو رغم اعتراضات تفيد بأَن هذا النمو بطيء جداً، ولهذا تحظى الهند بالإِطراء. إِنها لم تجرجر المال كما فعلت كوريا

الجنوبية تحت ضغط الولايات المتحدة. ويُعَدُّ هذا جزءاً من سبب تعرّض كوريا الجنوبية لضربة قاسية بفضل الأزمة المالية الآسيوية، في حين ظلّت الهند محصَّنة تقريباً ضد هذه الأزمة، مَثَلها في ذلك كمَثَل الصين. وهناك استثمارات أَمريكيَّة وأجنبية أُخرى تتدفّق على الهند، وتجري عمليات شراء كثيرة من البلاد. وما زال هناك مزيد، كالمعتاد.

لدى الهند، خلافاً للولايات المتحدة، وكبقية الدول الصناعية الأُخرى غير الولايات المتحدة إِحصائيات اجتماعيَّة بصورة منتظمة. والولايات المتحدة ربما تكون الدولة الصناعية الوحيدة التي لا تجري إِحصاءات اجتماعيَّة. تقوم الهند بنشر مؤشرات اجتماعيَّة بانتظام. إِذْ يجري مكتب الإِحصاء دراسة عينات كل سنة، ودراسات واسعة كل خمس سنين. وهي دراسات هامّة. الهند بلد ريفي بصورة عامة، ولهذا فإِن السؤال الهام هو: «ما الذي يجري للسكان الريفيين؟» إِنهم يدرسون الفقر، والاستهلاك الفردي، والإِنتاج الفردي في المناطق الريفية. كان الفقر الريفي قبل الإِصلاح حتى العام 1990 يتناقص تناقصاً حاداً. وكان الاستهلاك الفردي والإِنتاج الفردي يتصاعدان في المناطق الريفية، بما في ذلك الإِنتاج اللازراعي، لأنهم كانوا يوظّفون نقودهم في إِنتاج لازراعي.

انعكست كل هذه الأرقام في العام 1990. إِذ ركد الفقر الريفي، بل أَصبح أَكثر سوءاً. وركد الاستهلاك أيضاً أَو تناقص، وتقلّص

الإِنتاج في العام 1991، ليس صدفة. أَي عندما بدأت الإِصلاحات، وأخذت آثارها تظهر. إِذ فتحوا البلاد للواردات الزراعية الأجنبية الممنوحة كإِعانات الأَمر الذي نافس المزارعين الفقراء بسبب عرض سلع بأسعار متدنية. كما انخفض الإِنفاق العام في ظل الإِصلاحات الأَمر الذي استدعى تقليص الموارد اللازمة للتنمية الريفية. وقد بدا ذلك جلياً. ذلك هو الجانب الآخر، وليس الجانب الذي تقرأ عنه ما لم تقرأ الصحافة الهندية. وهو نموذجي تماماً.

أما في الولايات المتحدة، خلافاً للبلدان الصناعية الأُخرى، لا توجد مراجعة حكومية وطنية للإِحصائيات الاجتماعيَّة، بل هناك مراجعات خاصة. الإِحصاء الرئيس الذي أجري هو ذاك الذي أجرته جامعة فوردهام (Fordham) وهي جامعة يسوعية في نيويورك يوجد فيها معهد ينشر بانتظام مقاييس سنوية للمؤشرات الاجتماعيَّة مثل إِساءة استخدام الأَطفال، والجوع، والأمية، ومتوسط الأجور. ولديهم أيضاً قياس مركَّب. والنتائج هامة. وقد أصدروا مؤخراً آخر مجلد لهم[31]. منذ حوالي 1960 حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين كانت المؤشرات الاجتماعيَّة تتحسَّن. تتبعت المؤشرات الناتج القومي الإِجمالي (GDP) وهو نوع من المقاييس المختلطة. إِنّه لا يقيس الصحة الاقتصاديَّة بأَي معنى معقول، ولكنه يقيس شيئاً ما.

وهكذا فإِن المؤشرات الاجتماعيَّة تحسّنت مع نمو الاقتصاد

بموجب هذا المعيار الإِجمالي. كان الخط هو ذاته عملياً، إِنَّه يقتضي أَثر تماماً. إِلاَّ أَن المنحنيين افترقا في أواسط سبعينيات القرن العشرين. واستمر الناتج القومي الإِجمالي بالصعود، وأخذت المؤشرات الاجتماعيَّة بالانحدار، ولم تسكن فحسب. وما زالت تنحدر منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، مع انعطاف طفيف نحو الأعلىٰ في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وهي الآن في مستوى 1959 تقريباً عندما ابتدأت الدراسة.

ما الذي حدث في أواسط سبعينيات القرن العشرين؟ بدأت الولايات المتحدة تخضع لإِصلاحات شبيهة ببرامج التعديل البنيوي الذي يصمّم للبلدان الفقيرة، وبالنتائج نفسها. ها هنا يتشابه نمط الديمقراطية الرائدة للجنوب والديمقراطية الرائدة للشمال. أطلق الباحثون في جامعة فوردهام علىٰ هذا النمط «انحساراً اجتماعياً» في الولايات المتحدة. يُعَدُّ ذلك جزءاً من الحكاية التي لا تظهر في مديح الحقبة الجديدة الرائعة التي نحن فيها.

هناك، في الواقع، جانب آخر من الحكاية يشهده الاقتصاديون، ولكن لا يكاد يذكره في الصحافة. وهو أَن المؤشرات الاقتصاديَّة أخذت بالتدهور منذ أَن بدأت الإِصلاحات في جميع أَنحاء العالم. كان هناك قبل سنتين لجنة بريتون وودز (Bretton Woods) برئاسة بول ڤولكر (Paul Volcker) رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي السابق، وشخصيَّة محترمة في مهنته. ونشر تقرير اللجنة قبل حوالي خمس

سنين[32]. درست اللجنة ما جرى للاقتصاد العالمي واقتصاد الولايات المتحدة منذ بدء ما يسمّى بالإصلاحات في مطلع سبعينيات القرن العشرين عندما حُلَّت لجنة بريتون وود التي شُكِّلت بعد الحرب العالمية الثانية. والنتيجة التي توصّلت إليها اللجنة هي أن نمو الاقتصاد في البلدان الصناعية قد تقلَّص إلىٰ النصف. كان نمواً ساكناً، ولكن بنصف معدل نموه في الفترة السابقة. وأشارت بعض الدراسات إلىٰ أن النمو قد تقلَّص بمقدار الثلثين تقريباً. وهو تقلّص هام في النمو. هذا أمر من أمور عدّة.

وكان هناك انخفاض في استثمار رؤوس الأموال. وكان هناك انخفاض في الإنتاجية، وارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأمر الذي أدَّى إلىٰ تبطيء الاقتصاد. وحدثت أزمات مالية متكرّرة، وتزايد في عدم استقرار الأسواق المالية. وكان في الولايات المتحدة ركود في الأجور مذهل بصورة غير مألوفة في تاريخ الاقتصاد. إذْ إن الأجور ترتفع عادة مع ازدياد النمو الاقتصادي، وذلك لم يحدث في العقود الأخيرة. تتغيّر الأمور قليلاً في الولايات المتحدة في السنتين الأخيرتين ولكن هذا التغيّر لم يؤثّر علىٰ الصورة العامّة.

وهناك زيادة كبيرة في ساعات العمل، وهي أكثر في الولايات المتحدة منها في أي بلد صناعي آخر. الصورة العامّة مذهلة.

- ما الذي يحدث لمعدلات النمو خارج البلدان المصنّعة؟ فهل هي في انخفاض أيضاً؟

لقد صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) التقرير السنوي حول التجارة والتنمية. ووجدوا الشيء نفسه فيما يتعلّق بما يسمّى بالبلدان النامية. أشار التقرير إلىٰ انخفاض في معدلات النمو، وسطياً، في السنوات العشرين الأخيرة، أَي منذ بدء «الإِصلاحات» وأشار كذلك إلىٰ تدهور في المؤشرات الاقتصاديَّة الشاملة[33].

وأشار رئيس البنك الدولي، جيمس وولفينسوهين (James Wolfensohen) إلىٰ أَن الوضع في أَمريكا اللاتينية هو كما كان في سبعينيات القرن العشرين. وقال أَن اقتصاد أَمريكا اللاتينية ما زال راكداً منذ عشرين سنة رغم الإِصلاحات[34]. تسفر كلمة «رغم» عن نتيجة مبنية علىٰ أُسس نظرية وتجريبية ضعيفة ـ وتحمل قناعات أيديولوجية عميقة ـ ينبغي الاعتراف بها، علىٰ الأَقل، وتقييمها.

تلك هي الصورة التقريبية للعالم أجمع. وإِذا ما أمعن المرء النظر، فإِنّه يجد فرقاً هنا وهناك، خصوصاً فيما يتعلّق بالبلدان الأسيوية التي لم تتبع الأحكام، ولكنها مع ذلك صورة عامة جداً. وتلك هي إِحصائيات الاقتصادي الشامل. وعندما تلقي نظرة علىٰ المؤشرات الاجتماعيَّة، أَي ما يهم حياة النّاس، فإِنّك تجد، بشكل عام، صورة مماثلة لما في الهند والولايات المتحدة. وفيما يتعلّق بقطاع ما، كأصحاب الملايين في سيليكون فالي (Silicon Valley) يُعَدُّ

الأَمر عظيماً. وفيما يتعلّق بالّذين يكتبون مقالات عن اقتصاد الحكايات الخرافية، يُعَدُّ الأَمر جميلاً. فهم ينتمون مثلي إِلىٰ قطاع صغير من السكان يستفيد كثيراً من النمو البطيء نسبياً الموجود حالياً. أما غالبية النّاس فلا يستفيدون. فغالبية السكان هم من أمثال من كنا نتكلّم عنهم من قبل، يعملون ليل نهار من أَجل إِبقاء الطعام علىٰ المائدة. والأَمر نفسه في الهند، والولايات المتحدة، وبقية العالم.

وهكذا، هناك ظاهرتان تتزامنان تماماً مع الإِصلاحات تزامناً وثيقاً لدرجة أَن كثيراً من الاقتصاديين الدوليين ـ مثل ديڤيد فيليكس (David Felix) الأستاذ الفخري للاقتصاد في جامعة واشنطن في سينت لويس ـ لا يتردّدون في القول إِن الظاهرتين لهما صلة بالإِصلاحات[35]. وخصوصاً فيما يتعلّق بأَحد مكونات الإِصلاحات وهو التحرير المالي المقبول علىٰ نطاق واسع. أبدت لجنة ڤولكر (Volcker Commission) دعماً محدوداً لتلك النتيجة.

إِحدى هاتين الظاهرتين هي الانحدار في الصحة الاقتصاديَّة العامّة. ليس انحداراً مطلقاً، بل نمواً بطيئاً، وتحسين أبطأ. إِذ يفترض أَن تتحسّن الصحة الاقتصاديَّة باستمرار. وينبغي أَن يستمر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الصعود طوال الوقت حتى في ظروف الفقر. ولكن التقديرات الكبرى للصحة الاقتصاديَّة تتباطأ. وهناك انشطار، كذلك. فبالنسبة لغالبية السكان ومعظم دول العالم، تكون الأُمور إِما راكدة أَو منحدرة بدلالة نوعية الحياة؛ وينطبق ذلك علىٰ الديمقراطيتين الكبيرتين في الشمال والجنوب، علىٰ حد سواء.

وهذه أمور هامة تتعلّق بالعالم. وحوله تنشأ الاحتجاجات هنا وفي بلدان أُخرى.

وعودةً إلىٰ النقطة الأولى التي تتعلّق بمعرفة هذه الحقيقة، فهي ليست سهلة عليك. إذْ عليك أَن تعمل جاداً لتعرف ماذا يجري للسكان الريفيين في الهند، وماذا يجري لأَكثرية السكان في الولايات المتحدة. تلك ليست هي الصورة المعروضة. إنّها مختلفة تماماً. يمكنك الحصول علىٰ الصورة الحقيقية ولكن ليس بدون مصادر.

- بالعودة إلىٰ الوضع في الهند، نرى أَن الهند تُعَدُّ محلاً هندسياً لمقاومة ضخمة للعولمة. فلماذا توجد مقاومة في الهند علىٰ هذا المستوى؟ هل لذلك علاقة بتراث غاندي؟

أولاً، للهند تاريخ معقد غني جداً. إذْ كانت الهند في القرن الثامن عشر المركز التجاري والصناعي العالمي. وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت نسبة نشر الكتب للفرد الواحد في البنغال أعلىٰ منها في إنكلترا، ولكن الهند تضرَّرَت كثيراً وبقسوة بالاحتلال البريطاني. فقد انتزعت الصناعة منها وحُوّلت البلاد إلىٰ مجتمع ريفي فقير رغم التراث الثقافي الغني وتراث المقاومة الثري.

هناك تراث غَانْدِيٌّ، ولنتذكّر أَنَّه تفجرت هناك ثورة طردت البريطانيين. وشمل ذلك حزب المؤتمر. وكانت هناك حركة قومية، وما إلىٰ ذلك. واستمر ذلك. فبقي المجتمع الهندي مجتمعاً معقّداً حسَّاساً ينبض بالحياة والنشاط.

وبعد إِلقاء البريطانيين خارجاً، استؤنف النمو الاقتصادي. فقد أصيب الاقتصاد بالركود لفترة امتدت مئتي سنة، ولكن النمو بدأ بطريقة جادة. وبأسلوب مختلط جداً. طوّرت الهند صناعة ثقيلة وتكنولوجيا متقدمة.

ومن ناحية أُخرى، يتجاوز الفقر في الهند أَي مستوى في العالم. فهو أشبه بمستوى الفقر في أفريقيا الوسطى، إِذا ما نظرت إِلىٰ نوعية الحياة ـ وليس إِلىٰ الأرقام فقط لأن البلاد واسعة وكبيرة، بل لنأخذ متوسطاً للفقر. ولنلق نظرة علىٰ نوعية مقاييس الحياة التي نشرها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشريَّة[36]. وتُعَدُّ جنوب آسيا من أسوأ الحالات بموجب هذه المقاييس.

أنجز أمارتيا سن (Amartya Sen) الذي مُنح جائزة نوبل في الاقتصاد عملاً مهماً حول هذا الموضوع. كان جزء من هذا العمل الكبير الذي منح بفضله جائزة نوبل يشتمل مقارنات بين الهند والصين[37]. وهي مقارنات ممتعة وهامة. دقّقت في الصحافة عندما حاز علىٰ جائزة نوبل، ولكن شيئاً عن الموضوع لم يُذكر. تُعَدُّ الهند والصين موضوع مقارنة جيد. وكما قال سن، كان البلدان في سوية متماثلة في النمو في أربعينيات القرن العشرين، أَي عندما انتهت الفترة الاستعمارية. ثم سلكا مسارين مختلفين. اتبعت الهند مسار الديمقراطية الرأسمالية. ويُعرف هذا المسار بالاشتراكية، وما ذلك إِلاَّ نكتة. إِنَّه مسار ديمقراطية رأسمالية الدولة، مثله في ذلك كمثل بقية الديمقراطيات الرأسمالية. أما الصين فقد سلكت مساراً ماويًّا حتى

العام 1979 ومن ثم انتقلت إِلىٰ «الإِصلاح» بطريقة معقَّدة. ولهذا يُعَدُّ البلدان موضوع مقارنة هام.

من المقارنات التي أجراها سِن مقارنة شهيرة جداً. ونشرت في مجلة نيويورك تايمز وفي كل مكان في الأسبوعين المنصرمين الأخيرين. ظهر كتاب بعنوان «كتاب الشيوعية الأسود» حول جرائم الشيوعية الهائلة(38). كان علينا أخيراً أَن نتحلّى بالشجاعة لمواجهة هذه الجرائم التي أُهملت سابقاً لدى قدوم الألفية الجديدة؛ ذلك هو التيار العام بشيء من المبالغة الطفيفة. يقدم الكتاب الأسود رقماً أَحدث صدمة إِذْ نسب مئة مليون وفاة إِلىٰ الشيوعية. لنفرض أَن ذلك صحيح. لنبعد عن مناقشة الأرقام.

إِن أسوأ مثال علىٰ القتل، والّذي يشكّل أكبر مكون من مكوِّنات المئة مليون المزعومة، هو القحط الذي حَلَّ في الصين حوالي 1958 إِلىٰ 1960. جرى بحث هذا الموضوع في العدد الأول من مجلة مراجعة الكتب الملحق بنيويورك تايمز (New York Times Review of Books) في الألفية الجديدة بصورة بارزة، ونشر بحث آخر بعد ذلك بأسبوعين(39). ربما مات ثلاثين مليوناً بسبب المجاعة. درس سِن هذه المسألة وأشار إِلىٰ أَن الهند لم تشهد مجاعة كهذه منذ الاستقلال رغم حدوث مجاعات كثيرة أثناء الحكم البريطاني. وهكذا لم تحدث مجاعة في الهند أَبداً منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين راح ضحيتها أعداد كبيرة من النّاس كما حصل في الصين. يقدم سِن أسباباً

مقبولة لذلك. ويعزو ذلك إلىٰ الصيغ الهندية الخاصة من التنمية الأيديولوجية والسياسيَّة والاقتصاديَّة الاجتماعيَّة.

تُعَدُّ الهند ديمقراطية تقريباً. لديها صحافة حُرَّة. وترد المعلومات من القاعدة إلىٰ القمة. فإذا ما بدت علائم مجاعة فإن السلطات المركزية ستعرف ذلك، وسوف يجري احتجاج علىٰ ذلك. أما في الصين، بوصفها دولة دكتاتورية، لا تعود المعلومات إلىٰ المركز، وإذا ما ظهر أَي احتجاج فإنه يُسحق، ولهذا تحدث مجاعات كبيرة. هذه هي جرائم الشيوعية تُعزى إلىٰ طبيعة النّظام.

هذا نصف ما يقوله سِن. أما النصف الثاني من التحقيق الذي لم ينتبه إليه أَحد، يتعلّق بمقارنة أُخرى. يقول إن الصين شرعت في أربعينيات القرن العشرين الانطلاق بمشاريع صحة عامة وبرامج تربوية إضافة إلىٰ برامج أُخرى موجهة إلىٰ جماهير الشعب. في حين أَن الهند، من ناحية أُخرى، تلعب اللعبة بموجب قوانيننا نحن، ولم تفعل شيئاً من هذا. وكان لذلك نتائج، مثلاً، في معدلات الأَخلاق، إذ أخذت هذه المعدلات تنخفض في الصين انحفاضاً حاداً منذ حوالي 1950 حتى 1979. ثم توقفت عن الهبوط، وبدأت تصعد بصورة طفيفة. كانت تلك هي فترة الإصلاحات. انحدرت معدلات الأخلاق منذ 1950 حتى 1979 أثناء الفترة التوتاليتارية. وانحدرت في الهند، أيضاً، حتى العام 1979، ولكن ببطء أشد.

ثم يقول سِن، لنفرض أنك تقيس عدد حالات الوفاة الزائدة في

الهند الناجمة سنوياً عن عدم تطبيق هذه البرامج الماوية أَو غيرها لصالح الشعب، فماذا تسمي الإِصلاحات إِذا لم يكن المصطلح أيديولوجياً تماماً. يقدر سِن حوالي أربعة ملايين حادثة وفاة زائدة كل سنة في الهند، وهذا يعني، كما يقول، أَن عدد الهياكل العظمية التي تكون في المختلىٰ كل ثماني سنوات في الهند يماثل العدد الذي يكون في الصين لحظة المجاعة المخجلة. وإِذا أَلقيت نظرة علىٰ الفترة كلها ستجد أَن هناك مئة مليون وفاة زائدة في الهند وحدها بعد دخول الفترة الرأسمالية الديمقراطية.

- هل هذا هو العمل الذي أنجزه سِن بالتعاون مع جين دريز (Jean Drèze)؟

هذا هو أماريتا سِن في الكتب التي ألفها مع زميله جين دريز[40]. ليس هذا سر كبير. فهي كتب مشهورة. وهذا صحيح في المسار الرئيسي. حاز سِن علىٰ جائزة نوبل في الاقتصاد، أخيراً، ونشر في صحيفة أكاديمية العلوم والفنون والآداب الأَمريكيَّة. وليس من السهل إِغفال ذلك.

لنفرض أَنَّه يتوجب عليك القيام بالحسابات نفسها المستخدَمة بصورة صحيحة لحساب جرائم الشيوعية. فإِنّك ستجد أَنَّه في البلد الرأسمالي الديمقراطي الرائد في الجنوب، بل في العالم كله إِذا ما أدخلنا عدد السكان في الحسبان، وحدها وقعت مئة مليون وفاة حتى العام 1980، وهو العدد نفسه الذي يُنسب إِلىٰ بلدان القرن العشرين الشيوعية كلها في العالم. وتلك هي البداية، بالطبع.

ولنفرض أننا نقوم بعملية الحساب نفسها علىٰ الأُسس ذاتها في مكان آخر ضمن إطار هيمنة السلطة الغربية. إنّك ستحصل علىٰ أرقام فلكية. ولكن هذا ليس موضوعاً مقبولاً. إذ لن يكون هناك كتاب أسود يفصل هذه الحقائق، ولن يكون هناك مقارنة واقعية للسجل السوفياتي المخيف مع سجل البلدان التي ظلت تحت الهيمنة الغربية، كالبرازيل، مثلاً، التي أخذت «كمنطقة تجارب لأساليب التنمية الصناعية العلمية الحديثة» المبنية علىٰ الرأسمالية بقوة، وفق ثقافة احتفالية محترمة ذات نتائج لا يمكن الاحتفال بها بالنسبة لأَكثرية السكّان الساحقة[41].

هذا هو جزء آخر من الهند. لقد تطورت بطُرق بنّاءة هامة، ولكنّها في الوقت نفسه هدّامة جداً، كما بَيَّن سِن ودريز، كجزء من النّظام الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي الذي أُقيم فيها. تُعَدُّ هذه الحالة نتيجة كما تُعَدُّ المجاعة الصينية نتيجة للنظام التوتاليتاري.

ويَغدو الأَمر أَكثر وضوحاً عندما ندرس حالات أُخرى حقَّق فيها سِن ودريز وزملاؤهما. من أفقر الولايات المتحدة في الهند ولاية كيرالا (Kerala) الشبيهة بكوبا من حيث تمتُّعها بالصحة وبنوعية من المعايير الحياتية أَفضل بكثير من بقية الهند رغم فقرها الشديد، ويمكن مقارنتها بالبلدان المتقدمة الغنية لأسباب هامة. وتعود الأَسباب، مرَّة أُخرى، إلىٰ استخدام المصادر ـ من أَجل الصحة والأمية وتربية المرأة وتعليمها، وما إلىٰ ذلك ـ الذي بدأ واستمر في

ظل حكم الحزب الشيوعي؛ وصدف أن استمر ذلك في عهد حكومات أُخرى لنجاعة البرامج وشعبيتها.

توقف التحسّن في معدلات الأخلاق في الصين حوالي 1979، وربما أخذ، في الواقع، يتدهور منذئذ. ذلك هو جزء آخر من الحكاية يشبه ما كنا نبحثه في فترة ما بعد الإِصلاح في الهند، عندما بدأت الأمور تسير من سيء إِلىٰ أسوأ. بالنسبة لغالبية الشعب بعد تحسّن حدث في فترة ما قبل الإِصلاح علىٰ غرار ما حدث في الصين. ينبغي دراسة هذه الأمور وفهمها ـ التي ربما لا تكون مباشرة. إِذ هناك عوامل كثيرة معقَّدة ومتداخلة في كل نظام، تماماً كما هو الحال في أَي مجتمع إِنساني. ولكن الصورة العامّة، كما رسمها سِن ودريز، مذهلة نوعاً ما. فعلىٰ المرء أَن يعرف الحكاية بكاملها وليس نصفها الذي يدعم السلطة الغربية وصورة النخب الغربية التي تفضل صورتها الذاتية فحسب.

● ليس هذا تماماً ما قرأت عنه في وسائل الإِعلام الرئيسة.

عندما قلت إِني لم أر أَبداً أَي تعليق علىٰ هذا، لم يكن ذلك صحيحاً تماماً. إِذ التقيت عالماً اقتصادياً هندياً بعد نيل سِن جائزة نوبل. وسألني رأيي في ذلك فذكرت له الجزء الذي اختفى من عمل سِن بصورة غامضة. كان يعرفه في باطن عقله ولكنه قال إِنَّه لم يخطّط للكتابة عنه. ومع ذلك كتب عنه. وكان ذلك مشمولاً في الحكاية التي كتبها عن الهند. وأفترض أنّها ليست الحالة الوحيدة ولكنها

الحكاية التي عثرت عليها بالصدفة حيث كان هذا الجزء من الحكاية متضمناً في الإِعلان عن جائزة نوبل. ولم يذكر أَبداً في دراسات الكتاب الأسود بقدر ما أعلم.

يدين التعليق علىٰ الكتاب الأسود بحق جرائم الشيوعية الرهيبة التي لا توصف زاعماً بسُخْف أَن هذه الإِدانات جديدة. إِنها تصف الشيوعية كنظام شر فريد، لا يمكن علاجه، يقترف جرائم لا يتخيلها عقل ـ ومن أسوأ هذه الجرائم المجاعة الصينية. بالتأكيد لا يمكن أَن يستوعب شعب متحضر مثلنا جرائم كهذه. إِننا نحملق فيها هلعاً ورعباً. أما فيما يتعلّق بجرائم الغرب، جرائم الرأسمالية والديمقراطيات، فربما توجد ثغرة هنا وثغرة هناك، وإِخفاق في التصرّف بسرعة كافية للرد علىٰ جرائم الآخرين، ومن هذا القبيل.

إِنها الحكاية نفسها، كحكاية المحاكم التي أُنشئت ليوغوسلافيا وتيمور الشرقيَّة التي تحدَّثنا عنها من قبل[42]. بموجب أبسط المبادئ الأخلاقية، يجب أَن يكون رد الفعل عكس ذلك تماماً، وليس فقط لأننا نستطيع أَن نفعل شيئاً بشأن جرائمنا بسهولة. ولكن إِظهار مثل هذه البدهيات يستثير الغضب عموماً، أَو يستثير نظرة استغراب فارغة من عدم الفهم والإِدراك.

- هناك منظّمة في الهند اسمها «حركة إِنقاذ النارمادا، ووقف مشاريع السدود الكبيرة. وينخرط فيها بعض النشطاء البارزين جداً مثل فاندانا شيڤا (Vandana Shiva)، وأروندهاتي روي (Arundhati Roy)،

ومهدا باتكر (Mehda Patker) وغيرهن؛ ومن الممتع أنهن جميعاً من النساء.

الهند حالة معقَّدة. وتُعَدُّ لدى قطاع من السكان حالة ثرية ذات ثقافة مفعمة بالحيوية. فاللواتي ذكرتهن أَعلام علىٰ الصعيد العالمي. فروي روائية وكاتبة مقالات شهيرة. كتبت رواية «إِله الأشياء الصغيرة»، ومقالات كثيرة هامة، منها «تكاليف الحياة». يقوم النشطاء هناك بحملة هامة ضد السد وضد أمور كثيرة أُخرى(43). تتجاوز هذه القضايا مشاريع البنك الدولي للتنمية. إِنها تصل إِلىٰ لب صيغة «العولمة» التي أنشأتها القوة الغربية واتفاقات حقوق المستثمرين التي عرفت خطأً بـ «اتفاقات التجارة الحرّة».

حدثت احتجاجات هامة ضد هذه المسائل في الهند، وخرجت مظاهرات ضخمة ضمّت مئات الآلاف من النّاس. والواقع أَن الاحتجاج كان كبيراً بحيث لم يستطع البرلمان الهندي تمرير اتفاق مع منظّمة التجارة العالمية (WTO) وكان لا بد من فرضه بالقوة من فوق رؤوسهم.

من الممتع أَن يرى المرء ما حدث بعد ذلك. لم يدرس الاتفاق دراسة وافية، لست واثقاً بما أقول، ولكن الأَمر كان علىٰ النحو التالي، حسب معرفتي: لم تعد الصناعة الدوائية تشكو من هذا. والواقع أنهم هلّلوا لنظام الامتياز الجديد الذي يمنعهم من إِنتاج المواد الصيدلانية الرخيصة.

لِمَ يفعلون ذلك؟ لدى جمع ما استطعت اكتشافه، وهذا مجرد تخمين، فإن ما حدث، علىٰ ما يبدو، هو أَن المؤسَّسات الصيدلانية قد اندمج بعضها في بعض، فاختفى الكثير منها. وتضخّم بعضها، وأدرك المدراء أَن باستطاعتهم الإفادة من ذلك. ولديهم قوة عاملة رخيصة ماهرة عالية التدريب والثقافة مَثَلهم في ذلك كمَثَل مبرمجي البرامج الكمبيوترية. ولهذا لديهم علماء جيدون مدرّبون في النّظام التربوي للطبقة العليا والنُّخب، ويدفعون لهم أجوراً ضئيلة. وهكذا يستطيعون تطوير منتجات جديدة، ربما ليست كمنتجات ميرك (Merck) الخيالية، بل منتجات تدر عليهم مالاً، ويستطيعون التمتّع بحقوق الاحتكار التي منحها إِياهم نظام الامتياز. وبالتالي يستطيعون جمع مال وفير بفضل استغلال واقعة أَن لديهم قوة عاملة رخيصة مدرّبة تدريباً عالياً، ويستطيعون كذلك الدخول في العمل. وهذا يعني أَن أَكثرية الشعب لن تستطيع الحصول علىٰ مواد صيدلانية رخيصة، بل تلك مشكلة شخص آخر.

- كان الاقتصاد كما تصفه في عهد نهرو من 1946 ـ 1964 اقتصاداً أَكثر اختلاطاً من كونه رأسمالي دولة. مثلاً، تُعَدُّ معاهد التكنولوجيا الهندية جامعات تكنولوجية تموّلها الدولة. ألم يكن هناك قطاع حكومي أكبر في الاقتصاد؟

أكبر من ماذا؟ لنلق نظرة علىٰ الولايات المتحدة مبتدئاً بنفسي. صدف أَني عملت في جامعة خاصة هي MIT. إِذن هي ليست قطاعاً حكومياً فيما خلا النظر إِلىٰ مصدر التمويل. وصدف أَني كنت عضواً

في لجنة طلابية في الكلية تبحث تمويل الجامعة في خضم احتجاجات طلابية في العام 1969. لا أذكر الأرقام تماماً، ولكن حوالي نصف ميزانية هذه الجامعة الخاصة كان مكرساً لتشغيل مخبرين عسكريين سريين، أَحدهما لأنظمة توجيه متقدم للصواريخ، والآخر لإلكترونيات ذات صلة بالشؤون العسكرية. هذه نصف الميزانية. فما شأن الميزانية الأكاديمية. كان يأتي حوالي 90٪ منها في ذلك الوقت من البنتاغون. ومع انخفاض هذه النسبة الآن، فإِن المزيد يرد إِليها من معاهد الصحة القومية (NIH) أَو من مؤسَّسة العلوم القومية (NSF). وهكذا فإِن هذه الجامعة تُعَدُّ مؤسّسة حكومية بصورة شاملة.

أما الآن، فهناك تمويل مشترك أيضاً، وهو في غالبيته ضار لأَي معهد، وإِن لم يكن الضرر كلياً. إِذ يحيق الضرر أحياناً بالبحوث الحقيقية. ومع ذلك يميل التمويل المشترك لأن يكون أَكثر تطبيقية وسرية. فعندما تعمل لصالح البنتاغون، كما كنت أعمل في الواقع، لن تكون هناك أية عقبة. إِذ تستطيع أَن تفعل ما تشاء. وإِن كنتَ تعمل في مشروع لصالح شركة أدوية، فإِن هذا المشروع يكون في غالبيته تطبيقياً يحقّقون منه ربحاً سريعاً لهم وليس لمنافسيهم أَو للمجتمع إِجمالاً. وهذا يؤدي إِلىٰ السرّيّة. لا يطلبون منك ذلك رسمياً بل يفهمونك بوضوح أنّهم لن يقدموا أَي تمويل إِن لم تُلبِّ شروط السريَّة. وهكذا فإِن الشركة تفرض السرّيّة. حصلت حالة السنة الماضية في جامعة MIT تسرّبت إِلىٰ صحافة وول ستريت عندما رفض أَحد الطلبة أَن يجيب علىٰ سؤال رغم أَنَّه يعرف الجواب، كما قال،

لأنه كان يعمل مع أستاذ آخر في القسم نفسه يريد إبقاء المعلومة سرّيّة لأنه كان يخطّط لإنطلاقة مشروع[44]. فكانت فضيحة كبيرة. ولكن ها هي ذي النتائج التي يتمخض عنها التمويل المشترك.

ولكن جامعة MIT تحصل علىٰ الجزء الأكبر من التمويل من الشعب. والأَمر نفسه صحيح فيما يتعلّق بجزء كبير من نظام البحث والتنمية (R & D) وخصوصاً الأجزاء التوضيحية والخطرة، بدون غلال قصيرة الأَجل. وأَكثر الأقسام تلقياً للتمويل الشعبي هي الأقسام التوضيحية الخطرة. وبالطبع، ليست الهند كالولايات المتحدة، ولا الولايات المتحدة كاليابان. وإِذا ما نظرنا إِلىٰ الدولتين الرأسماليتين عن كثب، سنجد أَن كلاً منهما تختلف عن الأُخرى. والفروقات ليست صغيرة. ومع ذلك هناك تشابهات مذهلة بينهما خصوصاً في ما يتعلّق بإِخضاع التكاليف والمجازفة إِلىٰ سيطرة الدولة.

- عندما قلتَ إِنك كنت تعمل لصالح البنتاغون، هل تعني ذلك حرفياً أم مجازياً؟

عنيت أَني كنت أعمل لصالح البنتاغون بمعنى مسك الدفاتر. إِذْ كنتُ أعمل في مختبر تموّله الخدمات المسلَّحة الثلاث مئة بالمئة. ولكن إِذا كنت في قسم الموسيقا، فإِنني سأُموَّل أيضاً من قبل البنتاغون رغم أَن ذلك لا يبدو هكذا في مسك الدفاتر. والسبب بسيط جداً، وهو أَنّه لو لم يُمَوَّل قسم الهندسة الكهربائية بصورة كافية فإِنّه لن يكون لديهم قسم للموسيقا. أم إِذا حصل قسم الهندسة الكهربائية علىٰ تمويل وافر، فإِنّه سيكون لديه فائض لأمور مثل قسم الموسيقا.

ولهذا، من يعمل في قسم الموسيقا ربما يعتقد أَنَّه لا يُموَّل من قِبَل البنتاغون، بيد أَن هذه مجرد خدعة مسك دفاتر. وعلينا أَن ندرك ذلك.

قولك إِن البنتاغون يموّلك يُعَدُّ مضلّلاً. إِذ يعني ذلك أَن دافع الضرائب، الذي لا علم له بذلك، هو الذي يموّلك. والسبب الذي يجعل البنتاغون لا يأبه بما تعمل ـ وهم لم يعيروا ما تفعل أَي اهتمام، مع كونهم أَفضل مموّل ـ هو أنهم لا يخضعون لمراقبة الكونغرس، وفهم الجنرالات أَن مهمتهم الوطنية تُعَدُّ جزءاً من الأسلوب الذي تحال بفضله التكاليف والمخاطر إِلىٰ عامة الشعب. فالتكاليف والمخاطر علىٰ عاتق المجتمع في حين أَن الأرباح تذهب للخاصة. والبنتاغون أَحد مكونات هذا الأسلوب. والأَمر نفسه يتم مع المؤسَّسات الصحية القومية (NIH).

- وبالعودة إِلىٰ أماريتا سِن، أذكر أَني قرأت شيئاً عن مجاعة البنغال (Bengal) المخزية في العام 1943. وكانت البنغال حينها منطقة كبرى لإِنتاج الأرُز(45).

الواقع أَن الطعام يكون وافراً أثناء الفترات التي تحدث فيها مجاعات شديدة جداً. للمجاعة علاقة بالقدرة علىٰ الوصول إِلىٰ الطعام. والقدرة علىٰ الوصول إِلىٰ الطعام تتعلّق بالترتيبات الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة. والأَمر نفسه موجود في الولايات المتحدة. إِن الإِحصاءات ليست جيدة، كما ذكرت آنفاً، ولكن الإِحصاءات التقديرية تشير إِلىٰ أَن حوالي ثلاثين مليوناً من النّاس جوعى في

الولايات المتحدة، والنسبة بين الأطفال أعلىٰ من ذلك. ليس هؤلاء جوعى بسبب نقص الغذاء. ففي الواقع أنفقت الولايات المتحدة في العام الماضي 24 بليون دولار تقريباً لإعانة المزارعين علىٰ إبقاء الأسعار مرتفعة بسبب وجود الطعام بوفرة بالغة.

- هل لك أن تحدّثنا عن تطوير السياسيَّة الأَمريكيَّة في كولومبيا (Colombia). أصدر مركز الموارد لنصف الكرة الأرضية (IRC) في ألبوكويرك (Albuquerque) بياناً عنوانه: «سياسة الولايات المتحدة في كولومبيا: نحو مستنقع فيتنامي». هل تعتقد أَن ذلك التشبيه مناسباً؟ فقد كتبت نيويورك تايمز في إحدى افتتاحياتها مقالة بعنوان «خطط خطيرة لكولومبيا» تقول فيها إن المساعدة لكولومبيا تحمل في طياتها مجازفة جر الولايات المتحدة إلىٰ حرب عصيان مضادة باهظة التكاليف»[46].

لا أحب عبارة «مستنقع ڤيتنام» لڤيتنام ولا لكولومبيا. فهل وقع الروس في مستنقع في أفغانستان؟ كان ينبغي ألا يقوموا بالغزو. فالمشكلة مع الأفغان ليست وقوع الروس في مستنقع؛ بل في أَنَّه كان ينبغي ألاَّ يغزو الروس البلاد. والأَمر نفسه فيما يتعلّق بالولايات المتحدة وڤيتنام. أما حقيقة أَن أَصبح الغزو الأَمريكي لڤيتنام مكلفاً، وهو ما تعنيه كلمة «مستنقع» فلا صلة لها بشيء اسمه مستنقع. غزت الولايات المتحدة ڤيتنام الجنوبية ودمَّرتها إِضافة إِلىٰ كثير مما تبقّى من الهند الصينية. لذلك أرى أَن نبتعد عن استخدام هذه العبارة.

- من الممتع أَن ال IRC تُعَدُّ منظّمة بديلة.

إِنهم يقومون بعمل رائع، ولكن المشكلة في كولومبيا ليست ما إِذا كانت الولايات المتحدة ستجر إِلىٰ حرب. فتلك قضية صغرى. أما القضية الكبرى فهي الغاية التي تجري الأَحداث هذه كلها من أَجلها. ولنلق نظرة علىٰ عدد اليوم من نيويورك تايمز، وبوسطن غلوب (Boston Globe). من الصدفة أَن هاتين الصحيفتين تنشران مقالات عن هذه القضية، رغم أَني لست متأَكداً أنّهما تدركان العلاقة بصورة كلية. تضمَّنت التايمز مقالة عن بوليفيا (Bolivia) حيث يثير المزارعون احتجاجات كبيرة[47]. ومن الأسباب الرئيسة هو اضطرار مزارعين لزراعة الكوكا لأنه ليس أمامهم خيارات أُخرى. فجاءت الولايات المتحدة ببرامج لتدمير المحاصيل وللقيام بعمليات ضد العصيان الأَمر الذي أسفر عن تدمير محاصيلهم من الكوكا، وهم الآن يموتون جوعاً. وهكذا فهم من بين المحتجين وإِن كانت الأسباب المباشرة مختلفة.

بوليفيا واحدة من أفقر بلدان العالم. ولهذا دفعوا بادئ ذي بدء إِلىٰ إِنتاج الكوكا من قِبَلِ «إِجماع واشنطن» وصندوق النقد الدولي/ برامج البنك الدولي التي تقول لهم: عليكم فتح بلادكم للزراعة وغيرها من الواردات، وعليكم أَن تكونوا فلاحين عقلاء تُنتجون لسوق تصدير المنتجات الزراعية في محاولة لتحقيق أَكثر ربح ممكن. فإِن وضعتم هذه الشروط معاً فإِنّه ينجم عنها ك ـ و ـ ك ـ ا. فلاح عاقل ينتج لسوق تصدير زراعي في حين تُغرق البلاد التي ستنتج الكوكا بمساعدات من المنتجات الزراعية الغربية. وبعد ذلك يأتي

الغرب ويمسح بعنف جميع الكوكا، وينتهي الأَمر باحتجاج الفلاحين في الشوارع. هذا جزء من حكاية ما يجري في بوليفيا.

نشرت صحيفة بوسطن غلوب مقالة جيدة حول كولومبيا كتبها أَحد المراسلين في المنطقة المستهدَفة بالبرنامج الجديد حيث تخطط الولايات المتحدة للدخول وتدمير المحاصيل[48]. ذلك في حقيقته غطاء للقضاء علىٰ الفدائيين. إِذْ كانت هذه المناطق تحت سيطرة الفدائيين منذ فترة طويلة.

● هذه منظّمة الفارك FARC.

هناك منظّمة فدائية أُخرى هي ELN، ولكنها أساساً منظّمة الفارك. تلك هي المناطق التي استهدفها البرنامج الجديد. كانت الميليشيات غارقة حتى أعناقها ـ كالقوات المسلَّحة ـ في تجارة المخدرات، ولكنهم لم يكونوا هدفاً للبرنامج. وهكذا حَدَثَ أَن تركّز البرنامج في المناطق الخاضعة للفدائيين وليس في المناطق الخاضعة للميليشيات والقوات المسلحة، رغم أَنَّه من المعروف تماماً انغماسهم في تجارة المخدرات بطريقة الفدائيين ذاتها، أَي أَن الميليشيات كانت تفرض ضرائب علىٰ الإِنتاج كما كان الفدائيون يفعلون. والواقع أَن انخراط الفدائيين في إِنتاج الكوكا كان من خلال فرض الضرائب علىٰ كل شيء، وبالتالي فرضوا ضرائب علىٰ الكوكا أيضاً. وربما يكون هناك انخراط آخر في أمور لا يعرف أَحد عنها شيئاً، ولكنها موجودة.

ماذا تقول مقالة بوسطن غلوب عن كولومبيا؟ لقد أصيب

الفدائيون الكولومبيون بالذعر بسبب انتشار إِشاعات مفادها أَن البرنامج الكولومبي ـ الأَمريكي سيبدأ بتدخين البلاد. فإِن نشروا الدخان، فسوف يصيبهم ما أصاب بوليفيا، أَي سوف تُدمَّر محاصيلهم. والواقع أَن الأَمريكان سوف لا يدمّرون الكوكا فقط، بل ربما يدمّرون المحاصيل الأُخرى.

إِن الحرب الكيماوية والبيولوجية التي تشنّها الولايات المتحدة مستمرة بعد الكوكا ولكن مؤثراتها على بقية جوانب البيئة ما تزال مجهولة. إِنها تجربة للمواد المستخدمة في النهاية، وتجري في عالم ثالث. إِنكم تجرون تجارب، ليس إِلاَّ، ولا تعرفون ماذا سيحدث. فإِذا دَمَّرت الغابات، وهو أمر سيء جداً، فإِنكم تغيرون المزيج في المرَّة القادمة. لذلك كان الكولومبيون مرعوبين من أَن البرامج هذه ستزيل معاشهم. إِنّهم ربما لا يعرفون ما جرى للبوليفيين، ولكنهم سيكونون كالفلاحين البوليفيين الّذين وصفت احتجاجاتهم في نيويورك تايمز.

صَدَفَ أَن هاتين الصحيفتان تمتلكهما نيويورك تايمز، ولهذا فإِننا نتحدَّث عن فرعين من فروع نيويورك تايمز يبحثان جوانب مختلفة من السياسة التي لها أَثر على الفقراء، على الفلاحين.

فها نحن نخوض في القضايا وليس في مستنقع. وفيما إِذا أبقت الولايات المتحدة خارج كولومبيا، أَو تركت للجيش الكولومبي يقوم بهذه المهمة القذرة، فليست هذه هي القضية. إِذ لن تكون السياسات ألطف أَو أحسن إِذا ما نفذها الجيش البوليفي والميليشيات الملحقة به

بتوجيهات الولايات المتحدة وتمويلها وضغطها. إن الحكومة الكولومبية تزداد تورطاً مع إحساسها بعدم السعادة، على ما يبدو، بشأن إصرار الولايات المتحدة على التدمير ومواجهة العصيان أكثر من إصرارها على تحويل المحاصيل البديلة. لا تعارض الولايات المتحدة تحويل المحاصيل ولكنها تعدُّ ذلك من مهمات الآخرين، ربما من مهمة أوروبا.

سوف تدعم الولايات المتحدة القوات العسكرية، وبالتالي تدعم بصورة غير مباشرة الميليشيات. لا مجال لمناقشة مسؤوليتهم عن الأعمال الوحشية الشاملة الكبيرة ولا مجال للجدل بشأنّها. فهي تنسبُ إلى الميليشيات القمعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجيش. ولدى منظّمة هيومان رايتس ووتش (Humang Rights Watch) تقرير يوثق الروابط بين السلطات العسكرية العليا والميليشيات[49]. إن إيكال الأعمال الوحشية إلى الميليشيات يُعَدُّ نهجاً عملياتياً مألوفاً. وتُعتبر صربيا في كوسوفو، وأندونيسيا في تيمور الشرقيَّة مثالين حديثين.

- أخالك ستقول، وأمريكا الوسطى؟

بطُرق عدة. هنالك خلائط مختلفة في بلدان مختلفة. ولهذا كان لا بد لحرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا (Nicargua) من استخدام ميليشيات تديرها الولايات المتحدة، وهي منظّمة الكونتراس (Contras) لعدم توافر القوة القمعية المعتادة، وهي الجيش، الشعب الأمريكي لن يحتمل قيام حكومته بغزو مباشر، كالغزو الذي قامت به

إِدارتا كينيدي وجونسون إِلىٰ جنوب ڤيتنام. ولكن الولايات المتحدة استخدمت الجيش في إِلسَلفادور.

- كما استخدمت فرق موت تابعة للجيش.

إِنها شبيهة بالميليشيات. وغالباً ما تكون هذه الفرق مشكلة من ضبّاط عسكريين بصورة مباشرة. يرجع اللجوء إِلىٰ الميليشيات في كولومبيا إِلىٰ إِدارة كينيدي. إِذْ كانت مكان عنف شديد وذات تاريخ رهيب. فأرسلت إِدارة كينيدي فريقاً إِلىٰ كولومبيا يرئسه الجنرال وليام ياربورو (William Yarborough) من القوات الخاصة. وقدم النصائح للجيش الكولومبي حول كيفية التعامل مع مشاكلهم المحلية. وكانت توصياته التي وضعت فيما بعد موضع التنفيذ، من خلال تدريب مشترك، تتلخّص في أَن تُدَرَّب قوات الأمن علىٰ تنفيذ أَعمال تخريب وأنشطة إِرهابية ضد المؤيدين للشيوعية[50]. وهذا يعني ضد قادة اتحاد العمّال ومنظّمات الفلاحين والكهنة والمعلمين والنشطاء من أَجل حقوق الإِنسان. ذلك مفهوم. وكان اقتراح كينيدي الذي أُخذ به فيما بعد، يدور حول استخدام الجيش والميليشيات المرتبطة به بإِرهاب هذا القطاع من السكان، وأدَّى ذلك إِلىٰ تغيير في العنف. إِذ أَصبحت الأمور أسوأ من ذي قبل، استطاع نشطاء حقوق الإِنسان في كولومبيا أَن يدركوها.

ثم جاءت فترة النفوذ الأعظمي للولايات المتحدة علىٰ النّظام، وكانت فترة مخيفة، إِذ طرد من البلاد في تسعينيات القرن العشرين

مليون ونصف لاجئ على الأَقل. وكان القتل السياسي بمعدل عشرة أشخاص يومياً، أغلبه كان يتم على يد الجيش والميليشيات التابعة له. تُعَدُّ كولومبيا بلداً غنياً جداً واعداً، ولكنه يعاني من فقر كبير، ومعاناة ومن الموت جوعاً. هذا هو الأساس الذي نشأت بسببه الحركات الفدائية التي ما زالت قوية حتى الآن، وتحاول الولايات المتحدة تدميرها.

تلك هي الخلفية، وذلك ما ينبغي بحثه ـ وليس ما إِذا كانت الولايات المتحدة، ستغرق في مستنقع فيتنامي أَو ما إِذا كان تدخّلها سوف يكون باهظ التكاليف كما تقول افتتاحية نيويورك تايمز.

هناك سؤال آخر لا بد من إِثارته وهو: أَي حق لنا أَن نفعل ما نشاء في كولومبيا؟ لقد صدف أَن عقاراً مميتاً كان يُنتج في الولايات المتحدة، يقتل من النّاس أَكثر مما يقتل الكوكائين. وصفته المحكمة العليا كأكبر خطر على الصحة في الولايات المتحدة ـ ذلك هو التبغ. نفرض ذلك بلدان العالم الأُخرى، كبلدان شرق آسيا التي يجب عليها ألاَّ تقبل عقارنا المميت هذا فحسب، بل عليها أَن تقبل الإِعلان عنه، أيضاً، مستهدفاً السكان الضعفاء كالنساء والأطفال.

ظهرت هذه القضايا في الوقت الذي كان الرئيس بوش يعلن عن آخر مرحلة من مراحل حرب المخدرات بجعجعة كبيرة. لقد أجرى الممثل التجاري الأَمريكي تحقيقات حول رفض التايلانديين الإِعلان عن العقاقير الأَمريكيَّة المميتة، ولكن بدون أية تغطية إِعلامية. فقد

هدّدتهم الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية عليهم، وهو أمر قاتل بالنسبة لهم، إذا رفضوا العقاقير التي تنتجها أمريكا، الأمر الذي يعني أيضاً ضرورة الإعلان عنها مهما كانت صيغة الكلمات التي تُقال.

ويبدو الأمر، عملياً، وكأن الكارتل الكولومبي يلح على ضرورة توريد الكوكايين والسماح لهم بتعليق لوحات إعلانية في ساحة التايمز تبين كيف يتناول الأطفال الكولومبيون هذه العقاقير المميتة ببرود. ولنفرض أن الصين، حيث يُقتَل الملايين من شعبها بهذه العقاقير المميتة، ستقول يوماً، حسناً، سنذهب إلى كارولاينا الشمالية (North Carolina) ونقوم بعمليات قمع للمتمردين باستخدام أسلحة كيماوية وبيولوجية لتدمير العقاقير التي تُفرض علينا. لقد فرضتم علينا الإعلان كذلك». فهل لديهم الحق في ذلك؟ فإذا لم يكن لهم الحق، فكيف يكون لنا الحق لفعل أي شيء في كولومبيا؟

ذلك هو أكثر الأسئلة الرئيسة التي ينبغي طرحها. ولكن سؤالاً كهذا لم يُثَر أبداً. على الأقل لم أستطع أن أجد مثلَ هذا السؤال. حتى منتقدو البرنامج لم يذهبوا هذا المذهب. ولكن الأمر لن يتجاوز ذلك.

ندرك تماماً أن ليس للصين حق. وإذا ما أرادت ادعاء مثل هذا الحق فربما نقصفهم بالقنابل النووية. ولكننا نفترض أن لنا ذلك الحق. وعودة إلى بداية بحثنا، مَرَّة أُخرى، فإن هذا ما ينبغي أن

يتساءل بشأنه الشعب. ليس أسئلة عويصة، وليس كفيزياء الكوانتوم. بل الأَمر واضح تماماً وظاهر علىٰ السطح وهو أننا لا يحق لنا أَبداً أَن نفعل شيئاً في كولومبيا.

إن كان لدينا مشكلة مخدرات، فهي عندنا هنا. ومعروف تماماً كيف نتعامل معها. ولهذا عندما أجيزت هذه المخصّصات الجديدة. اقترحت نائبة من كاليفورنيا هي نانسي بيلوسي (Nancy Pelosi) إِجراء تعديل مفاده تخصيص جزء من المال لبرامج إعادة تأهيل، ولكن الاقتراح خُذل. كما رفضت إدارة كلينتون أَي تأكيد علىٰ مثل هذه البرامج، رغم أَنَّه معروف تماماً، أَن مثل هذه البرامج أَكثر فعالية من العقاقير الإِجرامية، بل أَكثر من السيطرة علىٰ بلد المصدر كما هي خطة الولايات المتحدة في كولومبيا. وجدت دراسة أجرتها مؤسَّسة راند (Rand) الشهيرة أَن برامج إِعادة التأهيل ذات كلفة فاعلة تعادل سبعة أضعاف التجريم، وذات فعالية تبلغ أَحد عشر ضعف فعالية إِغلاق الحدود، وثلاثة وعشرين ضعف فعالية السيطرة علىٰ بلد المصدر[51]. ولكن ليس هذا هو المطلوب. إِذ يريد صنّاع السياسة اتخاذ إِجراءات صارمة في الوطن، واستخدام الحوَّامات العسكرية وتدمير المحاصيل في الخارج.

فإِن كان لدينا مشكلة هنا، فلنتعامل معها هنا، ليس فقط بفضل إِعادة التأهيل والتربية فحسب، بل بفضل النظر إِلىٰ أُسسها الاقتصاديَّة ـ الاجتماعيَّة. فهناك أسباب تجعل الشعب يلجأ إِلىٰ عقاقير التدمير الذاتي، لذلك لا بد من دراسة هذه الأسباب. فهذه كلها إِشكالات

في داخل الولايات المتحدة. ولا تمنحنا مسوّغاً لقيامنا بحرب بيولوجية وكيماوية وعسكرية في البلدان الأُخرى، سواء كان التدخّل العسكري مباشراً أَو بالوكالة. هذه هي الأسئلة الحقيقية، أما إثارة فكرة «المستنقعات الفيتنامية» تقودنا إِلىٰ اتجاه آخر، إِلىٰ قضية جانبية هي ما إِذا كان يمكن للولايات المتحدة أَن تتورّط في عمل مكلف لها - وهي قضية جانبية في حالة فيتنام، أيضاً، وفي حالة التدخّل الروسي في أفغانستان.

- قلت إِن المحاكمات علىٰ جرائم الحرب تُجرى للذين يخسرون الحرب. وقد استشهدت بشيء ممتع حول المحاكمات العسكرية في سياق إِجابتك علىٰ سؤال أَحد الموجودين في مؤتمر «حق العودة» في جامعة بوسطن. فما هو ذلك الشاهد؟

سُئِل ناطق باسم لجنة العلاقات الدولية (IRC) في مجلس النواب حول ما إِذا كانت محاكمات جرائم الحرب سوف تلحَقُ بالناتو (NATO) بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها في يوغوسلافيا. فأجاب يقول: «يُحتمل أَن ترى الأمم المتحدة تتفكك حجراً حجراً وتلقى في المحيط الأطلسي أَكثر من احتمال رؤيتك لطياري الناتو يمثلون أمام محكمة جناية تابعة للأمم المتحدة»(52). وهذا صحيح. فهم يعرفون أَفضل من ملاحقة الناتو.

وُجِّهَ سؤال مماثل في أيار/ مايو الماضي إِلىٰ جامي شِيا (Jami Shea) الناطق الرسمي باسم الناتو، أثناء الحرب. لقد أسقط من الحسبان احتمال التهديد بتحميل الناتو مسؤولية ارتكاب جرائم

حرب. قال إِن الناتو صديق للمحكمة. إِذ إِن بلدان الناتو هي التي تموّل إِقامة المحكمة. وهي التي أنشأت المحاكم وتموّلها وتدعم أنشطتها يومياً. لذلك فهو متأَكد من أَن النائب العام سوف يتهم فقط أناساً من يوغوسلافيا. إِنني أستشهد بما نشرته صحيفة جيدة بقلم روبرت هيدن (Robert Hayden)، وهو مختص شرق أوروبي جيد جداً من جامعة بتسبيرغ (Pittsburg) حول كيفية عمل هذه المحاكم، كيف يتعاملون مع جرائم الحرب نفسها عندما يرتكبها الناتو، وكيف يتعاملون معها عندما يرتكبها فريق آخر في يوغوسلافيا وعلىٰ الأغلب في صربيا. وعنوان مقالته: «عدالة متحيِّزة»[53]. إِنها رائعة.

- كيف حصلت عليها؟

أرسلها لي الكاتب نفسه.

- عودة مَرَّة أُخرى إِلىٰ الرجل الذي يعمل في مطار لوغان (Logan) إِن روبرت هيدن لا يعرف من أنا. ولا أستطيع الحصول علىٰ المقالة.

أَنا طلبتها. إِنها قصة طويلة، ولكني التقيته حديثاً بسبب وجود مصالح مشتركة. لقد أعجبني العمل الذي كان يقوم بإِنجازه، فطلبت منه أَن يرسل لي مقالته. بيد أَن هذه المقالة متوافرة اليوم علىٰ الإِنترنت.

- قدمت فيما عرضته في مؤتمر «حق العودة» وجهة نظر شاملة لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية في تسعينيات القرن

العشرين. واختتمت كلمتك حول السياسة الأَمريكيَّة بما يلي: «ليست هذه قوانين الطّبيعة. إِذ يمكن تغييرها. وينبغي إِجراء أهم التغييرات هنا. وما لم تحدث في الولايات المتحدة، فإِنه لا يكون لها أهمية لو حدثت في أَي مكان آخر»[54]. يبدو وكأنك تنتزع القوة والاستقلال الذاتي من مجموعات وحركات خارج الولايات المتحدة. هل هذا هو قصدك؟

لا، ليس هذا هو قصدي، وليس صحيحاً ما ذهبتَ إِليه. هناك أدوار متبادلة بين ما يحدث في أمكنة أُخرى، وما يحدث هنا في الولايات المتحدة، ولكن لنفرض أَن أروندياتي رويز (Arundati Roys) يحتج علىٰ مشاريع السدود في الهند فإِن احتجاجه لن يحدث سوى أَثر طفيف محدود إِن لم تتفجر الاحتجاجات هنا؛ إِذ هنا تتخذ سياسات البنك الدولي والوكالات الدولية. ولا يعني هذا أَن ما يجري في الهند لا علاقة له ما يجري هنا. بالطبع لا يعني الأَمر كذلك. حتى الدولة التوتاليتارية تتأثّر بما يفعله الشعب. ولكن القوة الحقيقية هنا، وذلك بفضل توزع القوة في العالم.

إِن ما يجري في الخارج، يحرض ما يجري هنا، بلا شك. ولنأخذ مثالاً علىٰ ذلك الكائنات العضوية المعدَّلة جينيًا. كان الاحتجاج ضدها قويًا جداً في الخارج، في الهند وأوروبا. فبدأت الاحتجاجات تحدث أَثراً كبيراً عندما عبرت الأطلنطي. وعبورها هذا كان بفضل اندلاع الاحتجاجات في كل مكان، الأَمر الذي أثار مخاوف انتشارها وتأثيرها «كتأثير فيروس» النمو المستقل.

لم يكن الأَمر غائباً عنا هنا ولكنه كان يحرض في الخارج بصورة بارزة عن طريق الاحتجاجات. وصدف أَن أحجم مونسانتو (Monsanto) عَلناً وعلىٰ الفور. وعلينا ألاَّ نهمل الحقائق المتعلّقة بطريقة توزيع السلطة. وذلك يعني أَن المسؤولية الأولى هنا تقع علىٰ غالبية القضايا، وليس علىٰ كل شيء، لمجرد أَن هذا البلد هو أغنى وأقوى بلد في العالم حتى الآن.

- عندما تتحدَّث عن الشرق الأوسط، عن موضوع ما زال مغلقاً أمامك وما زلت تخاطبه منذ عقود من الزمن، أُحسُّ بقلق في صوتك وفي لغة جسدك عندما تتابع سرد الوقائع. إنك تُفعم بالحيوية أثناء طرح الأسئلة والإِجابة عليها. فهل ذلك تقييم عادل لك؟

لا أستطيع أَن أحكم علىٰ ذلك. أَنت الذي تستطيع. ولكن إِذا ما كان ما تحس به صحيحاً، أستطيع أَن أفهم السبب. إِنَّه نوع من الإِحباط بعد خمس وعشرين سنة أَن يكتشف المرء، وليس ذلك مفاجئاً، أَن معظم الحقائق الأولية لا تستطيع دخول السجل العام. إِنني لا أتحدث عن الحقائق الغامضة أَو السرّيّة بل أتحدث عن أَكثر الحقائق أولية التي تحدَّثت عنها في جامعة بوسطن: السجل الدبلوماسي، وقرار الأمم المتحدة 242 وما كان يعنيه اتفاق أوسلو عندما أُبرم. الأَمر واضح تماماً. فكل من علم بالحقائق المتعلّقة بما جرى يمكنه قولها. ربما لم أغير شيئاً عندما كتبت عن الموضوع.

بيد أَن تلك الحقائق لم تغب فقط عن وسائل الإِعلام، بل

حذفت حتى من السجلات المدرسية. لقد مسحت تماماً. إذ عليك أَن تبحث بشق النفس كي تجد ما فعلت الولايات المتحدة وإِسرائيل في يناير من العام 1976 عندما ناقش مجلس الأمن اقتراحاً مفاده تسوية تقوم علىٰ وجود دولتين يشمل قرار الأمم المتحدة 252. لقد صَدَّته الولايات المتحدة وأحبطته باستخدام الفيتو. هذه أمور هامة. وعليك كذلك أَن تتبين ما يعنيه قرار الأمم المتحدة 242. إِنَّه موجود في السجل، ولكن من الصعب العثور عليه. وكثير من الكتب المخصّصة للمثقفين والباحثين لا تتضمن هذا القرار، وإِن تضمنته، كان مشوهاً.

- شاركت في لجنة في ذلك المؤتمر مع إِلان بابيه (Ilan Pappé) من جامعة حيفا. وهو واحد مما يعرفون بـ «المؤرخين الجدد» في إِسرائيل، ومنهم: بيني موريس (Benny Morris) وأفي شلايم (Avi Shlaim) وتوم سيغيف (Tom Segev) وزيف ستيرنبل (Zeev Sternbell). فهل يمثِّل هؤلاء شيئاً هاماً في إِسرائيل؟

يقوم إِلان بابيه خصوصاً، وغيره كذلك، بعمل تاريخي رائع. فقد ساعد علىٰ إِعادة بناء الصورة الذاتية للإِسرائيليين المثقفين، حتى إِن عمله هذا يشق طريقه إِلىٰ مناهج المدارس. ذلك هام، بالتأكيد، تماماً كما حدث في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين عندما المرء يستطيع، لأول مرَّة، أَن يلقي نظرة نزيهة، وإِن كانت قصيرة، علىٰ تاريخنا بما فيه السكان الأصليون.

كان ذلك مستحيلاً قبل ستينيات القرن العشرين. ولكن عملاً أنجزه فرانسيس جينينغز (Francis Jennings) وغيره، خارج الأكاديمية،

مستخدماً واقعة وجود قدر كبير من الحشد الشعبي في حينه ـ استطاع أَن يحقِّق اعترافاً بكثير من تاريخنا الفعلي الذي يتسرب إِلىٰ الوعي الشعبي. ربما لا يتسرّب إِلىٰ أعماق الوعي. إِذا ما زلنا نسمي طائراتنا العسكرية الحوّامة باسم ضحايا إِبادة الجنس البشري. فما من أَحد يغمض أجفانه عن هذه الأسماء: بلاك هوك (Black hawk)، وأباتشي (Apache)، وكومانشي (Comanche). فلو أطلق لوفتواف (Luftwaffe) طائرات الهيلوكوبتر العسكرية «يهودي» أَو «جيبسي» (Gypsy) فإِن النّاس سوف يلاحظون ذلك. أَو تسمية الفرق الرياضية بأسماء ساخرة تجلب الحظ. ذلك أمر قبيح جداً. ولكنه تغيير، علىٰ أية حال.

- تقول حكاية الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز أَن استخدام التعذيب بحق الفلسطينيين المشبوهين قد توقَّف الآن، وأن ممارسة تجريد الفلسطينيين من حق الإِقامة خصوصاً في القدس الشرقية قد انتهت تقريباً. وفي قرار بارز جرى تأكيد حقوق العرب المتساوية في الأرض التي اقتطعتها الدولة؛ ولأول مرَّة في تاريخ إِسرائيل يمكن إِعادة جزء من مدينة كانت الدولة قد استولت عليها إِلىٰ المواطنين العرب. ويُستَشهَدُ بقول وزير الداخلية الإِسرائيلي، ناتان شارانسكي (Natan Sharanski): «إِن كنتم تريدون مجتمعاً صهيونياً ديمقراطياً طبيعياً مستقرّاً، عليكم بإِعطاء الحد الأدنى من الحقوق، علىٰ الأقل»[55].

هذه التطورات هامة، ولكنّها ليست مثيرة جداً. فشارانسكي نفسه

ذو سجلٍ فظيع من المعارضة للحقوق المدنية البدائية. فقد رفض توقيع بيان يؤيد محرراً فلسطينياً تعرّض للهجوم لأنه لا يشعر بأَن من وظيفته دعم الحقوق المدنية للعرب. ومع ذلك تعد هذه الأمور التي ذكرتها تحوّلات. ومن جهة أُخرى، لنحرص قليلاً في طريقة الرد. فمثلاً، عندما أعلنت المحكمة الإِسرائيلية العليا أَن التعذيب غير مشروع، كتب أنتوني ليويس (Anthony Lewis) مقالة بعنوان «نور علىٰ الأمم» يقول فيه إِن إِسرائيل الآن أَصبحت نوراً يشع علىٰ الأمم لأَنَّها التحقت بالأُمم التي تحتاج إِضاءتها في القول إِنَّه ينبغي ألا يمارس التعذيب[56]. من الجميل أَن يوقفوا تعذيب النّاس بصورة روتينية؛ ولكنهم لم يصبحوا نوراً يشع علىٰ الأمم.

كان قرار المحكمة العليا بشأن الأرض حالة مذهلة. إِذ ما زال حتى الآن حوالي 90٪ من الأراضي محجوبة عن المواطنين غير اليهود. واستنكر المعلّقون الغربيّون ذلك. فقد وصفوا إِسرائيل بأَنَّها دولة ديمقراطية رائعة ونور هادٍ رائد، ولكنّها فقط تنكر هذه الحقائق علىٰ أصحابها. علينا أَن نرى ماذا يعني إِحداث المحاكم هذا الانبعاج في النّظام؛ ومع ذلك فقد أَحدثوا انبعاجاً. فقد سمحوا لأسرة عربية واحدة الانتقال إِلىٰ أرض تديرها وكالات معزَّزة بالقانون لخدمة مصالح الشعب اليهودي ـ وليس لخدمة المواطنين، بل يهود الشتات أيضاً. يمكنني الوصول إِلىٰ تلك الأراضي، ولكن الشعب المقيم هناك لا يستطيع. فإِن تغير ذلك، فهو جيد، ولكني لن أقوم باستعراض بشأن ذلك.

أما فيما يتعلّق بتعليق شارانسكي حول إعادة الأرض إلىٰ القرية، فأَعتقد أنَّه ذكر ذلك في مقالته ـ وهذه القرية هي كفر قاسم، وليست أية قرية قديمة. وكانت مسرحاً لأسوأ المذابح التي ارتكبتها إسرائيل في تاريخها. فقد ذبح الجنود الإسرائيليون تسعة وأربعين فلسطينياً لم يسمعوا بحظر التجول التي فرضته القوات الإسرائيلية أثناء غزوها لمصر في العام 1956. لقد قتلوهم، هذا ببساطة. وحكم علىٰ الضابط بدفع بنس واحد أَو ما يعادله غرامة لفعلته هذه أما من هم من الرتب الأدنى فقد حكموا بسجن لمدة سنتين، وهذه المذبحة أشبه بمذبحة ماي لاي (My Lai) في فيتنام. وهكذا ليست مجرد أية أرض قديمة ومن ثم اغتصب الكثير من أرضهم، حتى بعد المذبحة. ولهذا من الجميل أَن تعاد إِليهم بعض أرضهم ولكني لست مبتهجاً بذلك تماماً ولا أحيّيه.

- هل تعتقد أَن التايمز تنشر عن المذبحة الآن لأن اللعبة قد انتهت جوهرياً؟

لقد ذكروا هذه المذبحة من قبل وربما ينشرون تقارير عنها في حينه. ولكن التايمز حينذاك لم تكن صحيفة مؤيدة لإسرائيل. حتى هذا التقرير يُعَدُّ مضلِّلاً جداً، فمثلاً، إِن لم تخني الذاكرة، يعطي هذا التقرير انطباعاً بأَن توسيع المستوطنات قد تقلّص في المناطق التي يسيطر عليها إِيهود باراك (Ehud Barak) والواقع هو العكس. فالمستوطنات تتصاعد، وإِن كنت تطلع علىٰ الصحافة العبرية، فإِنك ستقرأ عن ذلك كل يوم.

- في يوم انعقاد المؤتمر ظهرت مقالتان في صحيفة متخصصة بالمواضيع الهامة. إحداهما لحسين إيبش (Hussein Ibish) من اللجنة العربية الأمريكيَّة المناهضة للتمييز (A. A. A. D. C)، والأُخرى للروائي والصحفي الإسرائيلي أ. ب. يهوشوا (A. B. Yehoshua)[57]. ووصفت يهوشوا بأنه من اليسار المتحرر.

سألت إلان بابيه عنه. كنت في الواقع أظنه من مؤيدي ميريتس (Meretz) الجناح اليساري من المؤسَّسة السياسيَّة. وأَعتقد أَنَّه قال نعم، ولكني لست متأكّداً. علىٰ أية حال فهو يقف في الجزء اليساري المتحرِّر من الطيف. نشرت صحيفة غلوب (Globe) ذلك في سياق المؤتمر. فلو دقَّقت في الأَمر ستجد أَنَّه ذكر ذلك.

مقالة يهوشوا مخزية. إِذ يقول فيها «إِنه لا يوجد لاجئون. فأنتم أيها النّاس مخطئون. ليس هناك سوى أناس نُقلوا من مكان إلىٰ مكان تماماً كما أنتقل أَنا من كمبردج إلىٰ ليكسنغتون (Lexington). فلا أكون لاجئاً إِن فعلت ذلك. وإِذا أجبرت علىٰ الانتقال من كمبردج إلىٰ ليكسينغتون فأكون عندها شخصاً نُقِل من مكان إلىٰ مكان، وليس لاجئاً. فهم قد انتقلوا من مكان في وطنهم إلىٰ مكان آخر. وإِن كنت عربياً فلا يهمك أين تقيم، سواء هنا أَو هناك أَو في أَي مكان آخر. ولهذا لا يوجد لاجئون أَبداً. أما تسمية أنفسهم لاجئين فإِنه يُعَدُّ جزءاً من محاولتهم قتل جميع اليهود. لم يقل ذلك تماماً، بل هذا هو المعنى الكامن في مقالته.

صورته للتاريخ مختلفة تماماً عن الصورة التي يرسمها

المؤرخون. فهو يقول بحق، علىٰ سبيل المثال، إن إسرائيل فقدت 6000 شخص أثناء حرب 1948 ولن تستطيع إعادتهم لنا، قائلاً إن ذلك حدث نتيجة هجوم عربي علىٰ اليهود. إنَّه يعرف ما هو أَفضل من ذلك. فهو مثقّف، وربما يتذكّر الأَحداث.

بدأت الأَحداث كحرب أهلية في ظل الانتداب البريطاني حيث كان اليهود أَفضل تسليحاً وموقعاً. وقعت أَعمال وحشية في كلا الطرفين. وما أَن أُعلن عن قيام دولة إسرائيل، بعد ستة شهور من نشوب الحرب الأهلية، كان حوالي 300,000 فلسطيني قد طُردوا أَو هربوا بسبب التهديد.

وبعد ذلك، بعد إقامة الدولة، دخلت الدول العربية. وكان هناك أسبوع لم تكن النتيجة فيه معروفة، ولكن بعد مضي أسبوع أَو عشرة أيام تبين بجلاء أَن إسرائيل هي الطرف الأقوى. كان هناك جيش عربي واحد جاد وخطير هو جيش قوة الحدود(*) ولكنه كان تحت السيطرة البريطانية. وكان هناك اتفاق ضمني مع إسرائيل بألاَّ يتعرَّض أَحدهما إلىٰ الآخر. وخير دراسة نُشرت حول هذا الموضوع هي دراسة أجراها أَحد المؤرخين الجُدد، الّذين ذكرتهم، هو أفي شلايم[58].

وهكذا كان هذا الجيش خارج نطاق الحرب طالما كان يخضع

(*) كان يعرف في فلسطين بـ«الزنّار الأحمر» لأنهم كانوا يرتدون نطاقاً متماشياً أحمر اللون.

للسيطرة البريطانية. ومن ناحية عملية دار معظم القتال في المناطق المخصّصة للدولة الفلسطينية. ووقعت مذابح كثيرة. فقد كتب أَحد تلاميذ إِلان بابيه، وهو تيدي كاتز (Teddy Katz) أطروحة ظهرت فيما بعد بكتاب حول مذبحة لم يكن قد كُشف النقاب عنها. وهي مذبحة الطنطورة في أيار/ مايو من العام 1948(59). ولم تتعرّض الصحافة العبرية لهذه المذبحة. ويهوشوا يعرف كل ذلك. ولا يمكن إِلا أَن يعرف ذلك.

ولهذا لم تكن الصورة أَبداً كما وصفها. إِن الجهد المبذول للإِدعاء بأَن الفلسطينيين ليسوا لاجئين، بل مجرد أناس انتقلوا من مكان إِلىٰ مكان، وبالتالي ليس هناك ما يتحدَّث المرء بشأنه، يُعَدُّ تبريرات بائسة تعيسة. وهذا القول أشبه بقولنا، وربما يقول ذلك كثيرون، أَنَّه ليس لدى الشيروكيين (Cherokees) أية شكوى حقيقية. وأخيراً، لقد انتقلوا من جزء من وطنهم إِلىٰ جزء آخر. فلم يهتموا بالأَمر.

الهوامش

1. T-Bone Slim, *Juice Is Stranger Than Friction: Selected Writings of T-Bone Slim,* ed. Franklin Rosemont (Chicago: Charles H. Kerr Publishing, 1992).
2. Sean D. Murphy, *Humanitarian Intervention: The United Nations in an Evolving World Order* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1996).
3. See Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins* (New York: Pantheon, 1969), Chapter 2.
4. David Schmitz, *The United States and Fascist Italy, 1922–1940* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988); Schmitz, *Thank God They're On Our Side: The United States and Right-Wing Dictatorships, 1921–1965* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1999); John P. Diggins, *Mussolini and Fascism: The View from America* (Princeton: Princeton UP, 1972). See also Noam Chomsky, *World Orders Old and New,* expanded edition (New York: Columbia UP, 1996), pp. 37–44.
5. See references from note 4 above.
6. See Noam Chomsky, *Deterring Democracy*, expanded edition (New York: Hill and Wang, 1992), pp. 37–45.
7. *Foreign Relations of the United States, 1961–63: American Republics*, vol. 12 (Washington, DC: Government Printing Office, 1997).
8. *Foreign Relations of the United States, 1961–63.* See also Noam Chomsky, *Profit Over People: Neoliberalism and Global Order* (New York: Seven Stories Press, 1999), pp. 63–87.
9. No source has ever been found for this quote, which first appeared in *Time,* November 15, 1948, and has often been repeated since, sometimes referring to Somoza, sometimes to Trujillo. See Schmitz, *Thank God They're On Our Side*, p. 313.
10. Cited in *New Internationalist* 314 (July 1999).
11. See Alex Carey, *Taking the Risk Out of Democracy: Corporate Propaganda Versus Freedom and Liberty*, ed. Andrew Lohrey (Urbana: University of Illinois Press, 1997); Noam Chomsky, "Intellectuals and the State," reprinted in Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon, 1981), pp. 60–85; Chomsky, *Deterring Democracy*, Chapter 12; and Chomsky, *Profit Over People,* Chapter 4.
12. Edward L. Bernays, *Propaganda* (New York: H. Liveright, 1928).
13. Walter Lippmann, *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy,* ed. Clinton Rossiter and James Lare (New York: Random House, 1963).
14. Michael J. Glennon, "The New Interventionism: The Search for a Just International Law," *Foreign Affairs* 78: 3 (May–June 1999), pp. 2–7.
15. Noam Chomsky, *A New Generation Draws the Line: Kosovo, East Timor, and the Standards of the West* (New York: Verso, 2001), pp. 48–93.
16. Chomsky, *A New Generation Draws the Line,* pp. 94–147, especially 109–12.
17. See references in Chapter 4, note 3.
18. Jan Mayman, "Ethnic Conflict — Fighting for Survival," *Far Eastern Economic Review,* February 24, 2000, p. 34.

19 Peter Hartcher, "The ABC of Winning US Support," *Australian Financial Review*, September 13, 1999.

20 John M. Miller, "Indonesian General Sued in U.S. Court," *East Timor Estafeta* 6: 1 (Spring 2000), p. 3. *Estafeta* is published by East Timor Action Network and is on-line at http://www.etan.org.

21 William Cohen, "Turkey's Importance to 21st Century International Security," Department of Defense Briefing, Washington, DC, March 31, 2000, Federal News Service. See Chomsky, *A New Generation Draws the Line*, p. 16.

22 See Steve Biko, *I Write What I Like: A Selection of His Writings*, ed. Aelred Stubbs (Randburg, South Africa: Ravan Press, 1996).

23 Barry Feinberg and Ronald Kasrils, *Betrand Russell's America 1945–1970*, vol. 2 (Boston: South End Press, 1983).

24 Margaret Ramirez, "Salvadorans Honor Slain Archbishop," *Los Angeles Times*, March 19, 2000, p. B3.

25 Václav Havel, "Upheaval in the East," *New York Times*, February 22, 1990, p. A14.

26 Anthony Lewis, "Out of This Nettle," *New York Times*, March 2, 1990, p. A33.

27 Barry Bearak, "Pakistanis Are Uneasy Over Clinton's Visit," *New York Times*, March 25, 2000, p. A4.

28 John J. Mearsheimer, "India Needs the Bomb," *New York Times*, March 24, 2000, p. A21.

29 See *The Bulletin of the Atomic Scientists* 56: 2 (March–April 2000), pp. 22–41.

30 Tariq Ali, "The Panic Button," *Guardian*, October 14, 1999, p. 21.

31 Marc L. Miringoff and Marque-Luisa Miringoff, *The Social Health of the Nation: How America Is Really Doing* (New York: Oxford UP, 1999).

32 Bretton Woods Commission, *Bretton Woods: Looking into the Future* (Washington, DC: Bretton Woods Commisssion, 1994). See Martin Wolf, "Bretton Woods at an Awkward Age," *Financial Times*, October 7, 1994, p. 19, and Michael Prowse, "IMF and World Bank 'Must Adapt to New Global Financial Landscape,'" *Financial Times*, July 7, 1994, p. 5.

33 UNCTAD, *Trade and Development Report, 1999* (Geneva: UNCTAD, 1999). For a review, see Chakravarthi Raghavan, *Third World Economics*, November 1–15, 1999. See also John Eatwell and Lance Taylor, *Global Finance at Risk: The Case for International Regulation* (New York: New Press, 2000), p. 295, estimating a decline of growth rates to two-thirds below the pre-reform period.

34 Henry Tricks, "Latin America No Better Off Now, Says World Bank," *Financial Times*, February 4, 2000, p. 5. See also Richard Lapper, "Policymakers Focus on the Region's Poor," *Financial Times*, Latin American Finance Survey, March 24, 2000, p. 2.

35 See David Felix, "Asia and the Crisis of Financial Liberalization," in Dean Baker, Gerald A. Epstein, and Robert Pollin, eds., *Globalization and*

Progressive Economic Policy (Cambridge: Cambridge UP, 1998); and Felix, "IMF Bailouts and Global Financial Flows," *Foreign Policy In Focus* 3: 5 (April 1998). See also Eatwell and Taylor, *Global Finance at Risk*.

36 United Nations Development Program, *United Nations Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development* (Oxford: Oxford UP, 2000). On-line at http://www.undp.org/hdro/.

37 Amartya Sen, "Indian Development: Lessons and Non-Lessons," *Daedalus: Proceedings of the American Academy of Arts and Sciences* 118: 4 (Fall 1989), pp. 369–92. Jean Drèze and Amartya Sen, *Hunger and Public Action* (New York: Oxford UP, 1989); Jean Drèze and Amartya Sen, eds., *The Amartya Sen and Jean Drèze Omnibus: Comprising Poverty and Famines, Hunger and Public Action, and India: Economic Development and Social Opportunity* (New York: Oxford UP, 1999); Jean Drèze, Amartya Sen, and Athar Hussain, eds., *The Political Economy of Hunger: Selected Essays* (New York: Oxford UP, 1995); and references in Noam Chomsky, *Rogue States: The Rule of Force in World Affairs* (Cambridge: South End Press, 2000), pp. 237–38 n4–12.

38 Stéphane Courtois et al., *The Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression*, trans. Jonathan Murphy (Cambridge: Harvard UP, 1999).

39 Alan Ryan, "The Evil Empire," *New York Times Book Review*, January 2, 2000, p. 7: 12. John F. Burns, "Methods of the Great Leader," *New York Times Book Review*, February 27, 2000, p. 7: 6.

40 See books cited in note 37 above.

41 Gerald K. Haines, *The Americanization of Brazil: A Study of U.S. Cold War Diplomacy in the Third World, 1945–1954* (Wilmington, DE: Scholarly Resources Books, 1989). See also Chomsky, *Deterring Democracy*, Chapter 7.

42 See pp. 80–81 and 159–62 above.

43 Arundhati Roy, *The God of Small Things* (New York: Random House, 1997), and Arundhati Roy, *The Cost of Living* (New York: Modern Library, 1999).

44 Amy Dockser Marcus, "Class Struggle: MIT Students, Lured to New Tech Firms, Get Caught in a Bind," *Wall Street Journal*, June 24, 1999, p. A1.

45 Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

46 Interhemispheric Resource Center and Institute for Policy Studies, Press Release, "U.S. Policy in Colombia: Towards a Vietnam Quagmire," March 7, 2000. Editorial, "Dangerous Plans for Colombia," *New York Times*, February 13, 2000, p. 4: 16.

47 Associated Press, "5 More Die in Bolivia Protests After Emergency Is Declared," *New York Times*, April 10, 2000, p. A3. For specific circumstances, see Chomsky, *Rogue States*, pp. 77–78.

48 Kirk Semple, "Antidrug Efforts Sowing Fear in Colombia," *Boston Globe*, April 10, 2000, p. A1.

49 Human Rights Watch, "The Ties That Bind: Colombia and Military-Paramilitary Links," *Human Rights Watch* 12: 1 (February 2000).

50 Michael McClintock, "American Doctrine and Counterinsurgent State Terror," in *Western State Terrorism*, ed. Alexander George (New York

Routledge, 1991), p. 139, and Michael McClintock, *Instruments of Statecraft: U.S. Guerrilla Warfare, Counterinsurgency, and Counter-terrorism, 1940–1990* (New York: Pantheon Books, 1992), p. 222. See also Chomsky, *Rogue States,* pp. 62–81.

51 See Derrick Z. Jackson, "Study Strikes a Blow Against Mandatory Sentencing for Drug Crimes," *Boston Globe,* May 14, 1997, p. A15, and John Donnelly, "Narcotics Bill Reopens Drug War Debate," *Boston Globe,* April 1, 2000, p. A2.

52 See John Robson, "Tell It to the Judge ... If He Doesn't Eat You First," *Ottowa Citizen,* June 2, 1999, p. A17.

53 Robert M. Hayden, "Biased 'Justice,' Humanrightism and the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia," *Cleveland State Law Review* 47: 4 (1999), pp. 549–74. A version of the report is also available on-line at http://wwics.si.edu/ees/reports/2000/191hay.htm.

54 See Naseer H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001). The "Right of Return" conference was held on April 8, 2000, at Boston University, Boston, Massachusetts. More information on the conference is available on-line at http://www.tari.org/.

55 Deborah Sontag, "Israel Is Slowly Shedding Harsh Treatment of Arabs," *New York Times,* April 7, 2000, p. A1.

56 Anthony Lewis, "A Light Unto the Nations," *New York Times,* September 14, 1999, p. A23.

57 Hussein Ibish, "They Still Have Their Rights," *Boston Globe,* April 8, 2000, p. A11. A.B. Yehoshua, "They Exiled Themselves," *Boston Globe,* April 8, 2000, p. A11.

58 Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia UP, 1988).

59 See Phil Reeves, "Teddy Katz, Justice Campaigner: The Man, the Massacre, and Israel's Secrets," *Independent* (London), January 29, 2000, p. 19. Katz was later sued for libel and retracted his charges, under duress, he claimed. He was denied the right to reaffirm them in court. Detailed forthcoming work by Ilan Pappé provides strong confirming evidence about the massacre, based on direct testimony from Israeli army and Palestinian sources.

7

التضامن

وودزهول، ماساشوسيتس، 12 حزيران/يونيو، 2000

Woods Hall, Massachausetts, June 12, 2000

- منذ آخر مرَّة تحدَّثنا فيها، وشهادات الشرف تنهال عليك. فحصلت على اثنتين في كندا قبل أسبوعين، وفي الأسبوع الماضي منحتك الكلية التي تخرّجت، هارڤارد (Havrad) درجة شرف أُخرى. وكان هناك تمايز طفيف بين كندا وهارڤارد.

لم تذكر الدرجة الممنوحة من هارڤارد أَي شيء له صلة بأَنشطتي السياسيَّة، وهذه هي المرة الأولى التي حدثت في ذاكرتي. ولكن ليكن ذلك.

- مُنِحْتَ درجات من جامعة تورونتو (Toronto) وجامعة ويسترن أونتاريو (Western Ontario). وقبل أسبوعين من ذلك نشرت صحيفتا غلوب وميل (Mail) مقالة ناقدة عنك. قارنت تلك المقالة مع مقالة مماثلة ظهرت في صحيفة وول ستريت قبل سنة، كما

أنك كنت ستحصل علىٰ درجة في ذلك الوقت تقريباً من جامعة كولومبيا (Colombia)[1]. فهل لاحظت أية تشابهات؟

كانت متماثلة تماماً. فمقالة صحيفة وول ستريت قد وُقِّتت ليوم التخرّج في جامعة كولومبيا. ولا أدري إن كان المحرّرون سعداء بذلك؛ ولكن الرئيس قد نسخها وكان يوزعها أثناء حفل الغداء فيما بعد لأن النّاس رأوا فيها أمراً ممتعاً، علىٰ ما أظن.

- لقد فاجأتني تماماً في مقابلتنا الأخيرة بذكرك أغنية لـ «تي ـ بون سليم» (T-Bone Slim)[2]. يبدو أنك قرأت عنها في كتاب ما. هل هناك إشارات موسيقية أُخرى في كتاباتك؟

يبين ذلك، في الواقع، أنك لم تقرأ ما كتبتُ بعناية. [يضحك]. لقد استشهدت بالأغنية مطبوعة ـ ولكن سأترك الأَمر لك كي تعرف أين. قرأتها ضمن مجموعة من أغاني تي ـ بون سْليم التي وضعها ناشر ثائر فوضوي قبل سنتين[3]. أحببتها، نوعاً ما.

- بالعودة إلىٰ ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، وتلك الفترة الكاملة من انتشار موسيقى وودي غوثري (Woody Guthrie) وويفرز (Weavers)، فهل ارتبطت بأَي من هذه الموسيقى؟

ليس كثيراً. كنت أسمع موسيقى ليدبيلي (Leadbelly) قبل سنوات. كنت أسمعها ولكني لم أندمج بها.

- تتلقى بعض المجموعات الموسيقية اليوم إِيحاءات منك، مثل: غضب ضد الآلة (Rage Against The Machine)، وU2، وتشامباومبا

(Chambawamba)، والدين السيء (Bad Religion) الّذين سُجِّلتَ معهم. فهل هم علىٰ صلة بك؟

فقط لإِجراء لقاءات من حين لآخر. أجريت مقابلة مع موسيقى من فرقة «غضب ضد الآلة» قبل أسبوعين. إِنني أسمع عنها بين الفينة والأُخرى، ولكني، بصدق، لا أَعرف عنها شيئاً.

- لنتحدَّث قليلاً عن اللسانيات. هل لك أَن تشرح لنا، بمصطلحات العلماني العادي، نظريتك في اللغة؟

أولاً، وقبل كل شيء، ليست النظريات شخصيَّة. فلا أَحد يملك النظريات. ولهذا هناك مقاربة للغة أَنا واحد من المشاركين في دراستها وهناك مشاركون آخرون من مصادر كثيرة يجري بينهم تفاعل كثير. وتبدأ هذه المقاربة من حقيقة لا جدال فيها هي أَن مقدرة اللغة تُعدُّ ملكية خاصة للنوع. أَي أَن أَي كائن بشري عادي يمتلك هذه المقدرة. وهي معزولة بيولوجياً علىٰ حد معرفتي.

ليست المقدرة شيئاً واحداً. إِذْ لها شعب كثيرة. فمثلاً، عندما أستخدم لساني في التكلم فهذا يعني أَن المقدرة ليست معزولة بيولوجياً. ولكن لمخلوقات أخرى ألسنة، كالقطط. ومما لا شك فيه أَن هناك مظاهر كثيرة من ذلك تشترك بمرتبة الثدييات التي تشمل الإِنسان والقرد، أَو الثدييات العادية، أَو ربما بالحياة كلها.

ولكن يبدو أَن بعض مظاهر اللغة الحاسمة الخاصة منعزلة بيولوجياً تماماً ذات خصائص لا نجدها في أَي مكان آخر من العالم

البيولوجي. فليس هناك وحدة أصول أَو تشابه بُنىٰ بين الأجناس الأُخرى. ولهذا فإِنها نوع من مظاهر الذكاء الإِنساني الفريد الذي يمكن أَن يكون قد تطور لدى خطوط كثيرة من ذوات الثديين، أسلاف الإنسان، ولكن الذي بقي هو صنف واحد، نحن.

ويبدو أَن الصنف الذي بقي جاء من مجموعة صغيرة من سلالة الإِنسان، ربما عشرات الآلاف من النّاس، قبل مئة ألف أَو مئتي ألف سنة، تطورت ضمن تلك السلسلة. ومنذئذ لم يُعَدُّ هناك وقت، أساساً، لاستكشاف مؤثرات تطورية، وكما هو معروف، لا يوجد سوى فروق جينية طفيفة جداً بين البشر الموجودين بالمقارنة مع الأصناف الأُخرى. وهكذا، فنحن أصناف متجانسة جداً، ويبدو أَن ملكة اللغة بصورة خاصة مشتركة عند الجميع. وما يعنيه ذلك، هو أَنَّه لو نشأ أطفالك في شرق أفريقيا فإِنهم سيتعلّمون التكلم باللغة السواحِلية (Swahili) بإِتقان كأَي شخص آخر هناك. وإِذا ما نشأ أطفالهم في بولدر (Boulder)، كولورادو (Colorado) فإِنهم سيتكلمون الإِنكليزية باللهجة البولدرية تماماً كما يتكلمها أَي شخص هناك.

يبدو أَن هذه الخصائص مشتركة وجزء نوعي خاص من موهبتنا الجينية. إِننا نريد أَن نكتشف ماهية هذه الخصائص. فمهما كانت، ومن أية جهة أتت، فإِنّها تتيح للوليد، بل وربما قبل الولادة ـ وهناك دليل علىٰ ذلك، بل ربما أبكر من ذلك ـ أَن يفعل أشياء مدهشة. فأولاً، علىٰ الوليد أَن يلتقط من البيئة التي تُعَدُّ مجرد ضجيج ونشاط

كثير غير متمايز، وعلىٰ الطفل أَن يختار من تلك الفوضى الهائلة الأجزاء التي هي لغة. ولا أَحد يعرف كيف يفعل ذلك.

هنالك إِشكالات مماثلة تواجهها الكائنات المعضية الأُخرى. فالحشرات التي يبدو أَنَّها أَكثر تماثلاً مع الإِنسان في هذا المقام من أية كائنات متعضية أُخرى معروفة ـ ولا يبدو وجود علاقة تطورية واضحة ذات صلة ـ كالنحلة، مثلاً، قادرة علىٰ أَن تلتقط من كل الأنشطة التي تلاحظها فقط الأجزاء المعروفة بـ «الرقصة الهزَّازة»، وهي الرقصة التي يستخدمها النحل للدلالة علىٰ نوع الأزهار وبُعدها. ولا يعرف أَحد كيف يتم ذلك. عندما ننظر إِلىٰ النحل وهو يرقص حولنا، فإِننا لا نرى الرقصة. إِذ عليك أَن تكون نحلة كي تراها. والواقع أَن اكتشافها عمل بارع جداً بحيث يستحق مكتشفها جائزة نوبل.

لدى الإِنسان مهمة أَكثر تعقيداً لالتقاط لغة، ولا يَستطيع سواه من المتعضيات القيام بها. فلو أنشأت قرداً في بيئة الطفل ذاتها، بدون تدريب خاص، أَو حتى بتدريب خاص، فإِن القرد لن يلتقط الأنشطة اللغوية بوصفها فئة متمايزة عن أَي شيء آخر. إِنها مجرد كتلة من الأمور تحدث. بيد أَن الوليد البشري مؤهل لأن يفعل ذلك تماماً.

يتمتع الطفل بنوع من الملكة العقلية، ولنُسَمِّها «ملكة اللغة»، فتقوم تلك الملكة بالتقاط ما هو لغوي، أَي ما له صلة باللغة، ثم تمرره عبر تحولات كثيرة وتصل إِلىٰ النقطة التي أَنا وأَنت فيها، حيث تستخدم هذا النّظام من المعرفة بحرية وإِنتاجية لتتحدث عن ظروف

جديدة بطُرق لم تنجم عن الظروف التي أَنت فيها ولا عن حالتك الداخلية، ولكنّها مع ذلك متلائمة مع الظروف ومتماسكة. تلك هي الحقائق، عموماً، المتعلّقة باللغة التي تمّت ملاحظتها منذ مئات السنين.

أما السؤال التالي فهو: «كيف يتم ذلك؟» ما هي طبيعة الحالة الأولية لملكة اللغة، الحالة الأولية المشتركة، الحالة الأولية المحدَّدة جينياً؟ ما هي خصائصها؟ كيف تُشَذَّب هذه الحالات وتصاغ وتُعَدَّل بطريقة أَو بأُخرى عبر التفاعل مع البيئة لتؤدي إِلىٰ الحالة المكتملة الناضجة لما تسميه امتلاك اللغة؟ ذلك هو الموضوع.

وللتحقيق في هذه المسألة، هناك حدود عليا وحدود دنيا لا بد من إِشباعها بنظرية الحالة الأولية. لا بد وأن تكون، علىٰ الأقل، غنية بما يكفي لتعليل حقيقة أَن الطفل يصل ـ استناداً إِلىٰ الأدلة المبعثرة حوله ـ إِلىٰ حالة من المعرفة نوعية جداً، واضحة ومتناسقة جداً، ومفَّصلة جداً، ومنتجة، تنطبق علىٰ الظروف الجديدة؛ ويفعل ذلك بطريقة غنية ومعقَّدة جداً؛ كما يتبين لك.

لهذا، لا بد للحالة الأولية من أَن تكون غنية جداً، علىٰ الأقل، لتعلّل ذلك التحوّل، ولكنها لن تكون غنية جداً بما يكفي لاستبعاد بعض الخيارات. لذلك لا تستطيع القول، مثلاً، إِن الحالة الأولية هي لهجتك الإِنكليزية. لن تكون غنية لأَنَّها لا تعلّل لهجتك الإِنكليزية أَو لهجة أَي شخص يتكلم اليابانية. لذا فإِن الحد الأعلىٰ الذي لا يمكنك تجاوزه هو التعقيد والغِنىٰ الكثير الذي ربما يستبعد لغات

محتملة، وليست لغات فعلية قائمة، بل محتملة، يمكن اكتسابها. أما الحد الأدنى هو أَن تكون الحالة الأولية غنية بما يكفي لتعليل حقيقة أَنّه في أَي مجتمع لغوي سوف يكتسب الطفل الطبيعي منهما غنياً معقداً ومقدرة لاستخدام لغة ذلك المجتمع.

وفيما بين هذين الحدين تقع الحقيقة المتعلّقة بالحالة الأولية. إِنك تدرسها بالنظر أساساً إِلىٰ هاتين المسألتين. أَي المبادئ ينبغي توافرها للتمكّن من جعله نظاماً واضحاً معقَّداً خاصًّا؟ إِن دراسة اللغات ذات الرموز المختلفة تشكّل عقبة أمام ما إِذا كنت مغالياً في فرض بنية داخلية. هنا يكمن الموضوع.

- لقد كتبت مؤخراً حول ما تسميه «برنامج الحد الأدنى». فهل لك أَن توضح ما يدور حوله ذلك البرنامج؟

لقد حدث في العشرين سنة المنصرمة تقريباً انفجار هائل في الأبحاث التي عالجت لغات متنوعة الرموز تنوعاً كبيراً. يمكننا الشك، أَو يمكننا أَن نعرف سلفاً، أنّها جميعاً متشابهة تقريباً. وإِلاَّ فإِنك لا تستطيع أَن تتعلّم أياً منها. فبنيتها الأساسية، بما في ذلك معاني المفردات وطبيعة الجملة، لا بد وأن تنبع من الداخل. إِذ لا يمتلك المرء المعلومات الكافية ليمتلك ثراء المعرفة ذاك.

وإِن كانت تأتي من الداخل، فإِنّها سوف تكون مشتركة. لذلك يمكننا التنبؤ بأَن نظرةً مرِّيخيّة، مثلاً، علىٰ الكائنات البشريَّة بالطريقة التي ننظر نحن بها إِلىٰ الكائنات المتعضية الأُخرى؛ فإِن البشر

سيبدون للناظرين من المريخ متماثلين أساساً مع اختلافات بسيطة بين الشخص والآخر. علينا أَن نكتشف ما يمكن أَن يراه المريخيّون، وأَي قالب يسكبون فيه وكيف تؤدي الخبرة إِلىٰ تنوعات طفيفة.

لقد عُلِم الكثير عن ذلك. وفُتحت قضايا جديدة اهتممت بها. ذلك ما يسمّى أحياناً برنامج الحد الأدنى، وهو برنامج بحث، وليس مجموعة إِجابات تطرح أسئلة يمكن، في الواقع، طرحها من قبل[4].

ربما لم يحن أوان هذه الأَسئلة الآن، بيد أَنَّه من الممكن أَن نعرف ما فيه الكفاية عن اللغة لنتمكّن من طرح هذه الأسئلة. هذه أسئلة عن كيفية تصميم النّظام تصميماً جيداً. وهناك شروط معينة لا بد من أَن تلبيها اللغة لتكون صالحة للاستعمال أصلاً. فمثلاً، ينبغي أَن تكون قادرة علىٰ الوصول إِلىٰ النّظام الحسي الحركي. فإِن لم تستطع، فإِن أَحداً لا يعرفها وإِن كنت تمتلكها. وينبغي أَن تكون قادرة علىٰ الوصول إِلىٰ أنظمة التفكير؛ وإِلاَّ لن تستطيع أَنت نفسُك استخدامها. يمكنك الجلوس هناك غير قادر علىٰ استخدامها للتفكير أَو للتعبير عن أفكارك. تلك هي الشروط الدنيا التي ينبغي أَن يلبيها النّظام.

إِذن يمكنك أَن تسأل ما يلي، نظرياً علىٰ الأقل: «كم تقترب اللغة من كونها حل مثالي لمشكلة تلبية تلك الشروط الخارجية التي تسمى «الشروط الحدودية البينية»؟ قاد ذلك إِلىٰ عمل هام ومدهش تماماً يوحي بطُرق غير متوقعة بوجود عنصر هام غير تافه من عناصر تصميم النّظام المثالي ـ وهو مثير إِن كان صحيحاً.

- هل فكرت بالفروق بين الرسوم اللغوية المكتوبة وكيف اكتُسبت؟ فمثلاً: العبرية، والأوردية، والأرمينية، والكورية، والصينية، والهندية، كلها ذات رسوم كتابية مختلفة جذرياً.

لا يمكن أَن تكون مختلفة جذرياً، في واقع الأَمر. نحن نعرف ذلك. فضلاً عن كونها مظهراً سطحياً من مظاهر اللغة.

- ما عَنيته هو أَنّه لا يمكن استخدام الواحدة بدل الأُخرى.

ولكننا نستطيع التأكّد تماماً بأنّها متماثلة جداً. فهي تمثِّل موضوعات متشابهة تماماً، أَي لغات بشريَّة. وعندما أقول إِن الفروق سطحية، أعني أَن وجودها حديث جداً في التاريخ البشري. حتى في يومنا هذا، فإِنّها موجودة فقط لدى جزء من السكان الآدميين. وهي ثانوية، رغم ما يُدَّعىٰ أحياناً في الخطاب الما بعد حداثي. إِنها انعكاس ثانوي للمقدرة اللغوية. ويمكن تمثيل منتجاتها بعدد من الطرق المختلفة، وهذه بعض الأمثلة فقط، يمكن أَن يكون لديك رسوم كتابية مقطعية أَو ألفبائية، في حالات قليلة؛ ليس هناك احتمالات كثيرة.

والأَكثر أهمية من ذلك في رأيي هو دراسة أنظمة الإِشارات. لقد اكتُشف حديثاً، في العقدين الأخيرين، أَن أنظمة الإِشارات المستخدمة من قبل الطرشان مماثلة للغة المحكية، ويكتسبها، بالطرق ذاتها تماماً، الأطفال الّذين يمرون بالمراحل نفسها، وربما تتمثَّل عصبيًّا في أجزاء الدماغ نفسها. وهكذا يبدو الآن أَنَّها تعبير آخر عن

ملكة اللغة باستخدامات شكلية مختلفة. ذلك مهم جدًّا. لم يكن يُخمِّن ذلك أحدٌ قبل ثلاثين أَو أربعين عاماً.

- قمت برحلة عبر الأطلنطي في العام 1953. وحدث أمر هام بدلالة تبصّرك في اللغة.

أصبت بدوار البحر بشدة، وازداد الدوار سوءاً لدى سماعي كل من حولي يتحدَّثون عن رحلة بالغة الهدوء. قالوا إِن المحيط كان هادئاً كبحيرة. فتضاعف دواري. كانت سفينة ممتعة كذلك. كان ذلك بعد سنتين فقط بعد الحرب. كنتُ ووزجتي كارل نقوم برحلتنا الطلابية التخرجية عبر البحار، نتسكع هنا وهناك نبحث عن أرخص الخطوط البحرية، وصدف أَن وجدنا خط كانيديان باسيفيك (Canadian Pacific). انطلقنا من مونتريال (Montreal). وقبيل إِبحارنا غرقت السفينة التي كنا سنبحر فيها أَو حصل لها ما أشبه ذلك. إِذ لم تكن موجودة. فكان علىٰ الشركة أَن تأتي بسفينة أُخرى علىٰ عجل. فانتشلوا سفينة كانت قد أغرقتها الألمان في ميناء روتيردام (Rotterdam). نظفوها. ولم تكن ملائمة تماماً للإِبحار. كانت تتمايل بصورة هزلية بحيث إِذا نظرت من جانب ترى البحر وإِن نظرت من الجانب الآخر ترى السماء. وعندما نزلنا في ليفربول (Liverpool) عرفنا بسرعة كل من كان علىٰ متنها لأنهم كانوا يسيرون بزاوية مائلة.

كانت رحلة معقدة. ولأصل إِلىٰ النقطة التي تريدها أقول لك، إِني كنت أثناء الرحلة، أعمل منذ سنين في موضعين في اللسانيات. أَحدهما هو المقاربة التي تعلمتها والمعروفة بـ«الإِجرائية». وفكرتها

هي أَن اللسانيات كانت أساساً دراسة كيفية عرض جزء أساسي من المواد اللغوية بصيغة منظمة ومبسَّطة بحيث يمكن استخدامها لأغراض متنوعة، أَي هي نوع من تحويل مجموعة من النصوص إِلىٰ صيغة منظمة حسنة البناء. هذا ما كنت أفترض أَنَّه الصحيح، وكنت أبحث في هذا الموضوع.

وبمعزل عن ذلك، كنت أعمل في موضوع آخر تبين فيما بعدٰ أَنَّه القواعد التوليدية، وهو الموضوع الذي كنت أصفه لك. كنت أفكّر فيه وأحاول أَن أعمل عليه في العام 500 قبل الميلاد. كنت أجهل ذلك كلياً، وعلمت به مؤخراً.

كنت أبحث في هذين الموضوعين المتوازيين مفترضاً أَن الموضوع الذي تدربت فيه يجب أَن يكون هو الصحيح وأن الذي كنت أبحث فيه كهواية لا بد وأن يكون غريباً. ولكن بدا أَن الهواية الغريبة قد أسفرت عن نتائج هامة. إِذ إِن جهودي في محاولة شحذ التقنيات التحليليَّة التي كانت تدرس وصياغتها وتحسينها كانت تصل إِلىٰ نهايات مسدودة. استطعت أَن أنشر مقالات في صحيفة المنطق الرمزي (Journal of Symbolic Logic) ولكني لم أستطع أَن أنشر في مكان آخر. وفي خضم نوبة دوار البحر هذه علىٰ هذه السفينة المتمايلة، تأكدت بأَنه ربما كانت الهواية هي الطريق الصحيح للتقدم، أما الموضوع الآخر فكان الطريق المسدود. وأفلحت في إِقناع نفسي بذلك وشرعت أعمل في هذه الهواية منذئذ.

● لنتحدَّث عن قوة اللغة في تشكيل البحث السياسي والسيطرة عليه.

فمثلاً، لقد أَصبح «برنامج التعديلات البنيوية» لصندوق النقد الدولي والّذي واجه انتقادات كثيرة يسمى الآن «تقليص الفقر وتيسير النمو». ومدرسة الأَمريكيين، المؤسَّسة المشهورة لتدريب قوات أَمريكا اللاتينية المسلَّحة في فورت بينينغ (Fort Benning) في جورجيا، تسمى الآن «معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني».

دعني أوضح أَن ليس لذلك علاقة باللسانيات. إِذ لا ينجم عن دراسة اللغة أية بصيرة في هذا الموضوع. وهذا واضح علىٰ السطح لكل ذي نظر. هذا هو الموضوع الذي سخر منه أورويل (Orwell)، ويعود إِلىٰ ما قبل ذلك. فإِذا ما نشبت حرب بين بلدين، فكلاهما تقاتلان دفاعاً عن النفس. ليس هناك معتد أَبداً. فضلاً عن أَن كلا منهما تقاتل من أَجل أهداف إِنسانية جليلة. ولنستشهد بمثال من أقوال أورويل: «إِذا كنت تحاول السيطرة علىٰ شعب بالقوة وبالرعب، فليس ذلك سوى «تهدئة»»[5].

هناك الكثير من هذا. فلدى الولايات المتحدة استراتيجية ردع. في حين ليس لدى الدول الأُخرى، المعادية، استراتيجية ردع. ربما يكون الردع الوحيد الناجح في فترة ما بعد الردع هو الردع الروسي لهجوم الولايات المتحدة علىٰ كوبا، ولكن ذلك لا يُعَدُّ ردعاً لأنه ربما يتضمن أننا نهاجم. نحن لا نهاجم. إِننا ندافع فقط. وهذه مقولة قديمة قدم الجبال. وأفترض أنّك تجد مثل ذلك في سجلات جنكيزخان (Genghis Khan).

ومن جهة أُخرى، أَصبحت هذه المقولة هزلية في السنوات

القليلة المنصرمة. وأَعتقد أَن ذلك قد حدث منذ تسعينيات القرن العشرين. وانطباعي أَنَّه واكب مؤتمر نيوت غينغرش (Newt Gingrich Congress) تقريباً، الذي كان حسَّاساً لقضايا العلاقات العامّة أَكثر من المؤتمرات السابقة. لم تكن مهملة من قبل، ولكني أَعتقد أنّها حقَّقت قفزة كافية عند تلك النقطة. فلو نظرت إِلىٰ العقد مع أَمريكا وأفعال الكونغرس التي تبعت ذلك لوجدت أَنَّها مضحكة. وربما يصاب أورويل بالهيستيريا لدى اطلاعه عليها.

إِنه لأَمر مُدْرَكٌ تماماً. سئل مسؤول الاقتراعات والاستفتاءات الجمهوري فرانك لونتز (Frank Luntz)، مثلاً، أثناء الحوار حول الشؤون الصحية: «كيف تقررون كيفية صياغة البرامج للأحزاب؟» فأجاب قائلاً: «إِننا نشكِّل مجموعات بؤرية ثم نجري عليهم اختبارات. طلبنا إِليهم أَن يبينوا ردود فعلهم علىٰ طُرق مختلفة لصياغة النقطة ذاتها. وعندما نجد أَن طرقاً معينة من صياغتها تسفر عن مشاعر جيدة، وأُخرى تسفر تضر النّاس، فإِننا نعدل علم المصطلحات الذي نصفه به. ونعرض السياسات نفسها بهذه الشروط ومن ثم نصوغ بالتدريج العبارات التي ستبدو جيدة[6].

إِنهم ضد ما يكون عليه البرنامج عادة، ولكن ذلك لا يهم. أما الآن فهم ضده علىٰ نطاق واسع. فقانون التنمية والفرص الأفريقي (AGOA) ليس قانون فرص ولا تنمية. ولديهم عبارة رائعة لإِنهاء الصالح العام. أطلق عليها «قانون المسؤولية والفرص العاملة» (RWOA) وهناك قانون آخر هو قانون حرية الزراعة (FFA) الذي كان

سيضع حداً، كما قال غينغرش (Gingrich) للنظام الشيوعي أَو الاشتراكي الألماني الشرقي الذي كان يفرض علىٰ المزارعين أَن يزرعوا ما تأمر الحكومة بزراعته مع تقديم معونات، الأَمر الذي شَوَّه السوق. فكنا سنحرّر المزارعين في السنة التالية، أَو بعد ذلك بقليل تضاعفت المساعدات ثلاثة أضعاف. ومع ذلك ظل هو قانون حرية الزراعة.

يستمر هذا في حالة إِثر حالة، بما في ذلك الحالات التي ذكرتها. وسرعان ما تصبح هزلية، أما الآن فقد غدت نكتة تافهة. التعديل البنيوي حالة في موضعها. وأفترض أنّهم جميعاً يستخدمون مستشارين في العلاقات العامّة (PR). وهذه هي وجهة نظر أورويل.

- كلنا نتحسَّس من النقد، ويبدو أَن النقد إِن جاء من صديق أَو حليف يصعب التعامل معه بوجه خاص. ألقى روبرت فيسك (Robert Fisk)، وهو مراسل محترم لصحيفة الإِنديبندنت (Independent) في الشرق الأوسط، كلمة في مؤتمر «حق العودة». لقد شن هجوماً مريراً علىٰ المنظّمات العربية ـ الأَمريكيَّة. وكان إِحساسي أَنّه لم يُفهم جيداً. إِذ استاء بعض النّاس حقاً. فكيف تقدم نقداً فعَّالاً مؤثراً؟

لا أَعتقد أَن هناك أية مشكلة في توجيه النقد. فإِذا ما أردت توجيه نقد لأَمر ما عليك أَن تتأكّد قبل كل شيء من صحة النقد. إِن روبرت فيسكر ماسل مخيف وقام بأمور عظيمة، ولكنه في تلك الحالة لم يكن دقيقاً. لا أَعتقد أَنَّه لا يعرف الّذين يتحدَّث عنهم. فما زال

الكثير من هؤلاء يعملون منذ سنين بنشاط فائق وشجاعة كبيرة الأشياء ذاتها التي يقول إِن أَحداً لم يقم بها قط. نعم. نظر المستمعون إِلىٰ هجومه نظرة سلبية.

ومن جهة أُخرى، كنت جالساً علىٰ المنصة، ورأيت إِعجاباً كثيراً معظمه من الشباب، بوجه خاص، الّذين أَعتقد أنّهم كانوا سعداء بسماع النقد الموجّه إِلىٰ كبارهم. كمن يضع اللوم علىٰ الآباء. وسواء كان نقده دقيقاً أم لا، هناك شيء من الحقيقة فيما قال، وكان كل النشطاء من الحاضرين يعلمون ذلك، بل كانوا ما زالوا يناضلون ضده منذ سنين. والواقع أَن المنظّمات العربية الرسمية كانت خامدة، بل خاضعة إِلىٰ حد كبير للسلطة، وكانت ساكنة لا يهمها أَن تكون نشيطة. ومع ذلك، فإِني أَعتقد أَن النقد الذي وجهه لم يكن غير دقيق فحسب، بل كان غير مُنْصِف. إِذ كانت هناك أسباب لذلك الهدوء والسكون.

يمكنني أَن أتذكّر جيداً منذ طفولتي عندما كانت الجاليات اليهودية غير متباينة. وبعد الحرب العالمية الثانية مات كثيرون في معسكرات المُرَحَّلين. ولم تبذل الجالية اليهودية أية جهود لإِعادة هؤلاء إِلىٰ الولايات المتحدة. ولم تكن سوى مجموعة يهودية واحدة نشيطة جداً، وهي المجلس الأَمريكي لليهودية (ACJ) الذي كان خارجاً عن الطيف ومناهضاً للصهيونية. في حين لم تفعل المنظّمات اليهودية الرئيسة كثيراً في هذا الشأن. والواقع أنّهم لم يفعلوا سوى القليل جداً، وقلّة من ضحايا الهولوكوست بدا وكأنهم يتوجهون إِلىٰ

الولايات المتحدة، ولكن أَحداً لم يعرف إِلىٰ أين كانوا يريدون الذهاب. إِذْ لا يمكن تصديق التقارير الواردة من المعسكرات لأنّها كانت جميعها تحت سيطرة المنظّمات الصهيونية.

لم يستطيعوا التعبير عن أنفسهم بحرية. ولم يكن هناك أدنى شك في أَن غالبيتهم كانوا يرغبون في المجيء إِلىٰ الولايات المتحدة. لقد أجرى يوسف غرودزينسكي (Yosef Grodzinsky) دراسة هامة في هذا الموضوع عنوانها «مادة بشريَّة جيدة» (Good Human Material)[7]، ـ ولسوء الحظ لم تظهر هذه الدراسة إِلاً بالعبرية فقط. كل فرد تقريباً في أوروبا كان يسعده المجيء إِلىٰ الولايات المتحدة في ذلك الظرف. أعني بالتأكيد الّذين خرجوا من معسكرات الموت والاعتقال. ولكنهم لم يأتوا.

إِنها قصة ممتعة بحد ذاتها. ومن الأسباب أنهم لم يأتوا هو أَنَّه لم يبذل سوى جهدٍ قليل جداً لإِحضارهم إِلىٰ هنا، كانت الجاليات اليهودية هادئة. وكان ذلك مباشرة بعد الهولوكوست. ها هنا الضحايا، ويمكن إِنقاذهم، ولكن الجاليات ظلت ساكنة. ويكمن جزء من السبب في أنهم لم يرغبوا أَن يشاهدهم أَحد. لم تكن اللاسامية كالعنصرية، بل كانت حقيقية.

أتذكر ذلك عندما كنت طفلاً، وأتذكره في جامعة هارڤارد عندما كنت هناك، ليس منذ زمن بعيد. لم يكن النّاس يرغبون، ببساطة، في أَن يراهم أَحد. كانوا يشقون طريقهم إِلىٰ المجتمع، وكانت تواجههم مشاكل كثيرة أثناء ذلك. وكانت العنصرية ضد العراق تُعدُّ

آخر شكل محتمل رسمي من أَشكال العنصرية. فما كان يقال عن العرب علناً في الصحافة لا يمكن أَن يقال عن أية مجموعة بشريَّة أُخرى. وكانوا يدركون أنهم أقلية، وكان يُنظر إِلىٰ ذلك نظرة شك وكراهية وإِدانة واحتقار.

إِذن كان إِقحام المرء من هؤلاء في الجمهور يُعَدُّ عملاً يتطلب درجة من الشجاعة. وهي ليست شجاعة من يقف أمام فرقة إِعدام، ولكنّها شجاعة علىٰ أية حال. وليس غريباً إِذا ما نزع المرء لتبني مظهر متدنٍ محاولاً جعل نفسه مقبولاً. ليس ذلك مستحسناً بل ممجوجاً، ولكنه ليس غريباً، فأن تأتي من الخارج وتدين هؤلاء علىٰ ذلك تُعَدُّ إِدانة في غير محلها، خصوصاً لأن النقد المتعلّق بالّذين كانوا يستمعون إِلىٰ الحديث لم يكن صحيحاً حقًّا. لقد اتخذ الكثيرون من أولئك النّاس موقفاً نشيطاً قوياً تجاه تلك الأمور واستمروا في اتخاذ هذه المواقف لسنوات عدة، ولهذا فهم لا يحبون أَن يقال إِنهم لم يفعلوا شيئاً.

كيف يوجه المرء نقده؟ بالضبط. الطريقة الصحيحة لذلك، سواء كنت قادراً علىٰ إِدارته أم لم تكن، لا تكون بطريقة عدائية بل بطريقة متقنة وصحيحة. قلت مثل هذا إِلىٰ مستمعين عرب منذ سنوات. من المقالات الأولى التي كتبتها كانت حديثاً جرى قبل ثلاثين عاماً إِلىٰ مستمعين عرب أدنت فيه بقسوة المنظّمات العربية والفلسطينيين لأَعمال وصفتها بالكلمات التالية إِن لم تخني الذاكرة: «لا يطيقها الرأَي المتحضّر»، بل بكلمات أقسى فعلاً من تلك التي استخدمتها

في نقد إِسرائيل والجماعات اليهودية. وكانوا يعرفون ما كنت أتحدّث عنه.

كان هناك خلاف كبير. وظهر بعض هذا الخلاف علىٰ السطح فيما بعد. وكنت شديد النقد خصوصاً لمنظّمة التحرير الفلسطينية وبرامجها لإِقامة دولة علمانية ديمقراطية، تُعَدُّ في نظري خدعة. إِذ لم يكونوا يتكلمون عن دولة علمانية ديمقراطية، بل كانوا يتحدَّثون عن دولة عربية يعيش فيها اليهود كدين في جو من التسامح، وهذه ليست دولة علمانية. كتبت حول هذا وتكلمت فيه. وكان هناك تبادل في إِحدى الصحف اليسارية في ذلك الوقت اسمها «ثورة الاشتراكيين» (Socialist Revolution). وتسمى الآن «سوشاليست ريفيو» (Socialist Review)[8].

إِن الذي كتب نقداً لما كتبت هو صديق لي كان يكتب باسم مستعار. وكلانا يَعرف ذلك. فلم يكن بيننا ما نخفيه. وتبادلنا الرأَي في ذلك الأَمر، طباعةً. وهناك مقتطفات من تلك الآراء في بعض الكتب. وكان ذلك منذ أَكثر من خمس وعشرين سنة، ومع ذلك لم أجد ذلك صعباً. ولا أَعتقد أَن هذا النقد قد أَدَّى إِلىٰ أَي عداء بيننا. فبقينا أصدقاء. إِننا مختلفون حول الموضوع. وهذه ليست أجزاء من حياتنا معاً. فأَنت تَنْقُد، وتُنقد، وتتوقع المزيد.

ما رأيك في تحالفات تكتيكية مذهلة مع أشخاص أَو جماعات لا تريد عادة أَن تكون معهم في غرفة واحدة.

لا أى خطأً في عقد تحالفات حول قضايا معينة، ولكن إِلىٰ حَدٍّ ما. فأَنا لا أريد أَن التحق بمنظّمة نازية. ولكن هناك تحالفات كثيرة تجمع أناساً كانت بينهم خلافات حادة حول قضايا معينة. فمثلاً، كانت الصحيفة الوحيدة التي كنت أنشر فيها، ما دامت موجودة، هي صحيفة إِنكوَيري (Inquiry) التحررية اليمينية. كنت أَعتقد أَنَّها مدعومة من معهد كاتو (Cato). وكنا نشترك في الكثير من المعتقدات والمصالح. والمحرر صديقي الشخصي ومع ذلك كنا نختلف اختلافاً شديداً في أمور كثيرة. ولكن ذلك لم يجعلني أشعر بأَنه لا ينبغي أَن أنشر في صحيفته. فلسنا عبدة أشخاص في النهاية. وإِن كنا جادين، فإِننا نعلم أننا نخطئ. وأَي امرئ واثق جداً بمعتقداته في مثل هذه الموضوعات فإِنه يقع في ورطة خطيرة. وهكذا حيث يكون اختلاف في الرأي، يكون هناك سبب لسؤال الذات أيضاً. وما عليك إِلاَّ أَن تختار. فليس هناك قاعدة تتبع.

- إذن، ألا تنتسب إِلىٰ النقد الذي يوجهه رالف نادر من أَجل الالتحاق ببات بوخانان (Pat Buchanan) في معارضة منظّمة التجارة العالمية (WTO) أَو اللائحة التجارية الصينية؟

لا أنتسب. ماذا تعني بعبارة «الالتحاق به» إِذا كانت المسألة علىٰ المنبر ذاته؟

- منطقياً. . .

لا صلة لذلك بالأَمر. تلك هي نقطة أبرزها تروتسكي (Trotsky)

قبل سنين عندما اتهم بأنه فاشي بسبب نقد الستالينية بالعبارات نفسها التي كان يستخدمها الفاشيون. فلو صدف أَن استخدم امرؤ آخر النقد نفسه الذي تستخدمه وكان محقاً، فلا يكون ذلك سبباً لأن تكف عن استخدامه. ذلك النوع الالتحاق لا يحدث أَي فرق أَبداً. أما إِذا كنت تعني تشكيل المنظّمة ذاتها، عندئذ يبرز المزيد من الأسئلة.

- لننتقل إِلىٰ التربية والتعليم. كان بولو فْريري (Paulo Freire) مربياً برازيلياً بارزاً. وبعد قليل تحل الذكرى السنوية الثلاثين لكتابه المشهور «تعليم المضطهدين». قال فريري ذات مرَّة: «أن يغسل المرء يديه من صراع بين الأقوياء والضعفاء يعني أَنّه يقف إِلىٰ جانب الأقوياء، ولا يعني أَنّه حيادي»[9].

أوافقه في ذلك وكلي أمل أَن تغدو تلك المقولة بدهية، وهي كذلك بالفعل، فريري شخصيَّة هامة. كان يكتب في الوقت نفسه تقريباً عندما كانت الكنيسة البرازيلية والكنيسة في أَمريكا اللاتينية تعيد التفكير بماضيها كله وتتجه نحو مما أَصبح يُعرف بـ «الخيار المفضل من أَجل الفقراء» معترفة أَن الكنيسة كانت في الماضي كنيسة المضطهِدين، ولكنها لن تكون عادلة تماماً إِن هي تنحت جانباً وكانت حيادية. فعلى الكنيسة أَن تنخرط في نضالات الأَكثرية الهائلة من الفقراء والمضطهِدين، وفي جهودهم من أَجل رفع الاضطهاد عنهم.

وجزء من هذه الجهود هو إِحياء الضمير، وهو ما بحثه فريري بطُرق ممتعة في المجال التربوي. فالكهنة والراهبات أَو العمّال العلمانيون كانوا يشكّلون مجتمعات قاعدية، يقرؤون الأناجيل،

ويعيدون التفكير فيما تعنيه بشأن وضعهم. وكانوا ينظِّمون أنفسهم. وكان يتم ذلك كله بروح واحدة، وأَعتقد أَن هذا هو المسار الصحيح.

- هناك في الولايات المتحدة، تدور اليوم معركة سياسيَّة كبرى في ميدان التربية والتعليم. ويلحق بها غالباً مصطلح «الإِصلاح».

كلمة «إِصلاح» واحدة من تلك الكلمات التي يجب أَن يحذر منها المرء. فإِن كانت التغييرات التي تحصل لصالح القوى يطلق عليها صفة «إِصلاح». فمثلاً، أَحدث بول بوت تغييرات كثيرة في كمبوديا (Cambodia) ولكننا لا نسميها «إِصلاحات». وكلمة «إِصلاحات» مصطلحٌ أوريلي (Orwellian). إِذ تستخدم للتعبير عن التغييرات التي تؤيدها. أما ما يسمى بالإِصلاحات التربوية فينبغي أَن تقيّم بذاتها، وليس بناء علىٰ الافتراض القائل بأَنه طالما تسمى إِصلاحات فلا بد وأن تكون إِيجابية. فكثير من الإِصلاحات ما هو مدمّر تماماً.

- أَلَّف ألفي كوهن (Alfie Kohn) كتاباً عنوانه «لا نزاع: الحالة ضد التنافس» (No Contest: The Case Against Competition)[10]. كتبتَ تعريفاً جيداً بالكتاب. قال مدرب كرة القدم ڤينس لومباردي (Vince Lumbardi) ذات مَرَّة: «الفوز ليس هو كل شيء، بل هو الشيء الوحيد». ما الذي ينجم عن مثل هذا التفكير من نتائج مجتمعية؟

إِذا أخذ المرء ذلك المبدأ بجدية، وإِذا نفَّذه في حقل الرياضة،

فإنه أمر فاحش. وإن تبنّاه في المجتمع العام، فذلك أمر مشين. وهذا يحدث بالفعل. لقد رأيته في رياضة الأطفال. ولأضرب لك مثلاً خبرته بنفسي. أحد أحفادي مولع بالرياضة. كان يصف بخيبة أمل لعبة ألغيت. لعبة بيسبول (Baseball) لأطفال في السابعة من العمر. نُظموا جميعاً في فرق. وهذا أمر حسن. ولعبت الفرق بعضها مع بعض أمر جميل. نظموا لعبة مع فريق آخر وحددوا موعدها. لم يكن لدى الفريق الآخر لاعبين بما فيه الكفاية. إذ لم يأت أحد الأطفال ذلك اليوم. أما فريق حفيدي فكان لديه فائض من اللاعبين. فكان عليهم أن يلغوا اللعبة.

خاب أمل جميع الأطفال. إذ لم يستطيعوا أن يلعبوا. وكان هناك حل واضح، هو أن يلعب طفل من فريق حفيدي مع الفريق الآخر. والواقع أنّه لا يمكن أن يكون هناك فريق واحد، ويتم اللعب، والأطفال الموجودون في الملعب يمكن أن يكونوا ضاربي الكرة في اللعبة؛ بمجرد أن يختلطوا. وعندئذ يستمتع الجميع. ولكن لن تكون عندئذ لعبة يفوز فيها فريق ذو لون معين، ويخسر فيها فريق آخر ذو لون آخر. وبهذه الطريقة يخيب أمل الجميع. ليس هذه مشكلة ضخمة، ولكنها تنقل عقيدة المنافسة إلىٰ سخافة طفولية.

وعندما تدخل هذه النزعة إلىٰ بقية الحياة تكون ضارة جداً. فأي وجود إنساني محترم محتشم سيقوم علىٰ التعاطف والتضامن والدعم المتبادل. فإن دفعناه إلىٰ الطرف الأقصى، تكون الفكرة الوحيدة التي

يحققها هي الفوز، وبالتالي يستولي القوي في الأسرة على جميع الطعام. وهذا ليس إنسانياً ضمن الأسرة، ويكون لا إنسانياً كذلك في حال تعميمه على المجتمع بأسره.

- ماذا تقول في من يجادل بأن المنافسة متأصلة في الطّبيعة البشريَّة - وليست هي هكذا فحسب، بل تبني شخصيَّة الإنسان؟

إنها تبني نوعاً معيناً من الشخصيَّة، أي شخصيَّة من يريد أن يهزم الآخرين. فهل هذه النزعة متأصلة في الطّبيعة البشريَّة؟ فأولاً، وقبل كل شيء، أي شخص يتحدَّث عما هو متأصل في الطّبيعة البشريَّة، إنما يقول كلاماً فارغاً، لأن أحداً لا يعلم الكثير عن ماهية هذه الطّبيعة. ولكنّ القول إن جميع أنواع الخصائص متأصلة في الطّبيعة البشريَّة يُعَدُّ تخميناً مقبولاً.

أفترض أن كلا منا يمكن أن يكون معذِّباً لآخرين تحت ظروف معينة، وقديساً في ظل ظروف أخرى مختلفة. كل ذلك يُعَدُّ جزءاً من الطّبيعة البشريَّة. فنحن لا نعرف أي سبب للاعتقاد بأن أناساً معينين يختلفون جوهرياً في هذه الأمور. وهكذا فإن الكثير من الخصائص التي تظهر تعكس جزئياً نوعيتنا نحن، وتعكس أيضاً نوع الظروف التي ننشأ فيها وننمو. وأنا متأكد من إمكانية إيجاد ظروف يحكم فيها التنافس الطّبيعة البشريَّة.

ولكن ذلك يتطلب عملاً. يتطلب، مثلاً، أنظمة سوقية. ويعتقد أن هذه متأصلة في الطّبيعة البشريَّة، ولكنها كما قال كارل بلانيه (Karl

(Planyi، في كتابه الكلاسيكي قبل ستين عاماً، ليست غير شائعة في المجتمعات البشريَّة فقط، بل لا بد من إِدخالها عنوة[11].

- يقوم جزء كبير من النّظام التربوي علىٰ نظام المكافآت المبني علىٰ الدرجات، التغلّب علىٰ الطلبة الآخرين في الامتحانات، والوقوف أمام التلاميذ ليمتدحه المعلم.

ذلك نوع خاص من التدريب. إِنَّه تدريب علىٰ سلوك لا اجتماعي متطرّف وضار بالفرد، وبالتأكيد لا يُعَدُّ هذا النوع من التدريب ضرورياً للتعليم.

- كيف يكون ضاراً بالشخص؟

لأنه يحولهم إِلىٰ أناس لا يستمتعون بمنجزات الآخرين بل يريدون أَن يروا غيرهم مهزوماً ومضطهداً. وذلك يشبه كما لو رأيت عازف كمان عظيم، وبدلاً من أَن أستمتع بحقيقة كونه عازفاً عظيماً في حين أَني لست كذلك، أحاول إِيجاد طريقة لأحطم له الكمان. إِن ذلك النوع من التدريب يحوّل النّاس إِلىٰ وحوش. وهذا بالتأكيد ليس ضرورياً للتعليم. بل هو ضار بالتعليم. لدي تجاربي الشخصيَّة في هذا المجال؛ ولكني أعتقد أَن ذلك معمماً.

إِن التعامل مع مواقف يومية لأَمر معقَّد. ولكن بقدر ما كان التعليم معنياً بالأَمر صدف أَني ذهبت إِلىٰ المدرسة حتى السن الثانية عشر حيث لم يكن هناك منافسة. ولم أَعرف أَني كنت طالباً جيداً حتى وصلت إِلىٰ المدرسة الثانوية. وعلمت أَني قفزت صفًّا، في

حين لم يتجاوز الآخرون ذلك الصف، ولكن لم يخطر ببالي أَن ذلك يعني أَي شيء. بل هكذا كان الأَمر، وحسب. وكان كل فرد يشجع علىٰ أَن يبذل قصارى جهده ويساعد الآخرين علىٰ بذل قصارى جهودهم. وتمتدحهم إِن فعلوا؛ وإِن قصّروا عن مستواهم فإِنّك تحاول مساعدتهم علىٰ مواجهة ذلك. ولم أَكن أَعرف، حقًّا، فكرة التنافس علىٰ الدرجات حتى دخلت مدرسة ثانوية أكاديمية في المدينة. وانحدر المستوى التعليمي عند تلك النقطة.

وبالصدفة لم يكن ذهابي إِلىٰ آخر خمس وأربعين سنة من تجربتي التعليمية التي كانت في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) بيئةً تنافسية. في القسم العلمي في المرحلة الجامعية الأولى، كان لا بد، من ناحية فنية، من إِعطاء درجات إِذ كانت الشكلية تتطلّب ذلك. ولكن النّاس يعملون معاً. ولا يحاول أَحدهم أَن يفعل أَفضل من الآخر، بل لهم جميعاً هدف واحد. ويريد المرء معرفة هذه الهيئة. دعنا نعمل فيها. وهذه، بالتأكيد هي أَكثر الطُّرق إِيجابية لكي تتقدم الخبرة التعليمية والبحثية.

- لو جعلت المنافسة جزءاً من ذاتك، بل الرقم الأول، وتابعت ذلك أثناء كونك تلميذاً عبر النّظام التعليمي بأكمله، فإِنك عندما تصبح أَنت عاملاً في هذا النّظام يبدو لك أن ليس بالإِمكان الرجوع عن هذا النهج.

ربما. ولو حدث هذا، فإِنه سيء جداً. علىٰ النّاس أَن يعملوا معاً في مكان العمل. ومرَّة أُخرى، علىٰ سبيل المثال، كنت أدرك

وأشاهد، علىٰ الأقل، عندما يحدث التنافس في برامج البحث العلمي أَنَّه مدمّر حقاً. ولم يحدث ذلك في البرامج الأَفضل. حيث يعمل النّاس معاً لأن لهم هدفاً مشتركاً، ولا يحاول المرء أَن يُفشل تجربة الآخر.

● لنضرب مثلاً بيئة مختلفة، كمعمل سيارات، حيث يقول لك الزعيم: إِن تعمل ثماني ساعات إِضافية أزيد أجرك مئة دولار وأعطيك إِجازات أسبوعية إِضافية.

تلك مسألة مختلفة. إِذ ليس لذلك صلة بإِيذاء الآخرين ولا بكونك الأول، وبالتأكد من الآخرين هم في المرتبة الثانية. بل تلك مسألة تتعلّق بكيفية ردك علىٰ نظام لاإِنساني أُجبرت علىٰ العيش فيه. لقد اضطررت إِليه لعدم وجود خيارات أُخرى لتكون في نظام يسوسك فيه كائن بشري؛ وهذا ينبغي ألا يحدث في مجتمع محترم، وعليك أَن تسأل: كيف أتلاءم مع ذلك؟ ومثل ذلك كمثل كونك في سجن. فإِن قال لك السجان إِن فعلت كذا وكذا ستعاقب، وإِن فعلت كيت وكيت ستمنح مزيداً من الحرية، فما عليك إِلاَّ أَن تختار، وأَحد خياراتك ربما يكون تجنّب العقوبة وقبول المكافأة. ولكن ينبغي أَن تفعل ذلك بفهم ذاتي لما تفعل. لا علاقة لمثل هذا بالمنافسة. ومن جهة أُخرى، لو قال لك زعيم العمل إِن عملت بجد أَكثر فإِني سأعاقب زميلك، عندئذ يكون الأَمر مختلفاً. فإِن كنت إِنساناً، لا تفعل ذلك.

● دعني أَسألك عن بحثك. إِنك تعتمد فيه علىٰ وثائق حكومية أفرج

عنها. نشرت النيويورك تايمز مقتطفات من تقرير ال CIA حول انقلاب وكالة المخابرات المركزية في العام 1953 في إِيران الذي أطاح بحكومة محمد مصدّق المنتخبة وأعادت الشاه إِلىٰ السلطة[12]. فعندما تلقي نظرة علىٰ هذه الوثائق، أَي نوع من التحذيرات أَو نسب الحذف أَو التشويه، أَو التلفيقات المباشرة قد حصلت فيها؟

إِن كانت هناك تلفيقات فهي من النوع الذي يبدو نموذجياً ضمن البيروقراطيات حيث يقول النّاس ما يعجب من هم أدنى طبقة لأنّهم يعلمون ما يريد أولئك سماعه. وذلك يحدث دائماً. ولذا عليك أَن تعوض ذلك. فإِن نظرنا إِلىٰ الحالات من حيث نستطيع تتبع سلسلة الأدلة من الميدان إِلىٰ الهيئة التنفيذية، فإِننا نرى ذلك. ويُعَدُّ ذلك أَحد الأسباب التي جعلت الفرع التنفيذي في الحكومة الأَمريكيَّة أثناء الحرب الڤيتنامية لا يعرف ما يجري أَبداً. كانت التقارير الميدانية دقيقة وصحيحة تماماً. ولكنها كانت تعدل وهي في طريقها إِلىٰ التسلسل القيادي الأعلىٰ لتتلاءم مع ما يريد الرجل في المرتبة الأعلىٰ أَن يسمع. وهي طريقة تصرّف عادية لمن هو تابع لغيره. وما أَن تصل التقارير إِلىٰ المركز حتى لا يعود لها صلة بما كان يجري في الميدان.

في هذه الحالة، ربما يرغب المرء في أَن يؤهل نفسه لذلك. وأَشك في أَن يكون هناك تشويه عن وعي من أَنواع أُخرى. فذلك غير محتمل. كما أَن علىٰ المرء أَن يدرك درجة عالية جداً من السيطرة الأيديولوجية ناجمة عن نظام العقيدة. ومَرَّة أُخرى، نُشاهد أمثلة بارزة

من هذا النوع في السجل الذي كشف عنه النقاب. من أَكثر الأمثلة إِثارة للحيرة والدهشة التي أَعرفها مثال من حرب ڤيتنام غني جداً غني جداً بسبب احتوائه علىٰ وثائق من البنتاغون. لم يكن المراد نشر هذه الوثائق. إِذ لم يكن ذلك مثالاً علىٰ الإِفراج الحكومي رسمياً عن الوثائق. وكانت وثائق البنتاغون كفتح بلد ما والحصول علىٰ أرشيفاتها. إذ أَدّى الكشف عنها إِلىٰ الكشف عن سيل من الوثائق الأُخرى، الأَمر الذي وَفَّر لنا سجلاً غنياً بصورة غير عادية. وذلك يعطيك تبصّراً كثيرا في كيفية سير الأمور.

ربما كانت أَكثر وثائق البنتاغون أهمية، والتي لم تُبحث أَبداً هي سجل المخابرات ومسألة كيفية قيامه بعكس الأَفضليات الأيديولوجية في مركز القيادة، أَي في واشنطن.

كتبت عن ذلك بالتفصيل، بيد أَن الحكاية الموجزة هي علىٰ النحو التالي. في أواخر أربعينيات القرن العشرين لم تكن الولايات المتحدة قد قرَّرت دعم القومية الڤيتنامية، الأَمر الذي يعني بلا شك دعم هوشي منه (Ho shi Minh). قالت الإِدارة الأَمريكيَّة ذلك بوضوح. إِما دعم القومية الڤيتنامية أَو دعم الفرنسيين. كان أمامها هذان الخياران. وقرَّرت دعم الفرنسيين في حوالي العام 1950. أعطيت المخابرات، عندئذ، مهمة تسمية العدو ـ لم يُعَدُّ يسمى «الوطنيون» بل مجرد «عدو شيوعي» ـ عميل للصين أَو لروسيا. وليس المهم أَن يكون عميلاً لأَي منهما. تارة عميل لهذا البلد، وتارة لذاك.

حاولت وكالات المخابرات إِنجاز هذه المهمة علىٰ مدى بضع

سنين. وكانت المحاولات مضحكة. مثلاً، وجد شخص نسخة من صحيفة البرافدا (Pravda) في سفارة ڤيتنام في بانكوك (Bangkok). وأخيراً استنتجت وكالات المخابرات أنّها عاجزة عن إنجاز هذه المهمة. إذ بدا لهم أَن هذه هي البلد الوحيدة، بل والحركة الوحيدة، في جنوب شرق آسيا التي لم يكن لها أية علاقات أَو صلات بالصين أَو بروسيا.

وعند هذا الحد، اتُّخذ قرار في واشنطن أَن هذا يدل دلالة قاطعة علىٰ أَن هوشي منه عبد مخلص لموسكو وبكين بحيث لا يحتاج البلدان إِلىٰ إِرسال أية أوامر إِليه. كان مجرد عبد بالغ الطاعة والوفاء. وانطلاقاً من هذه النقطة لم يُعَدُّ هناك أَي بحث فعلي في دوائر المخابرات لما هو حقيقة واضحة، ألا وهو أَن للڤيتناميين مصالحهم القومية الخاصة بهم. حتى ولو كانوا عبيداً لموسكو وبكين فإِن لهم مصالحهم القومية الخاصة بهم. لم تُثر هذه النقطة أَبداً، أَو كيلا أَحيد عن الحقيقة، أُثيرت مرَّة في تقرير إِحدى الهيئات ولكنّها لم ترفع إِلىٰ السلطات الأعلى.

هذه هي سجلات المخابرات ل CIA ووكالة مخابرات الدفاع (DIA) ووزارة الخارجية. لن يسمح أَي من هذه الوكالات لنفسها إِدراك أمر كان ظاهراً علىٰ السطح، وهو أَن الڤيتناميين كانوا يتبعون مصالحهم القومية، ولم يكونوا مجرد متلقين للأوامر وعملاء لقوة أجنبية. وهذا نوع من خداع الذات يحدث صدمة نفسية عملياً في صميم وكالة المخابرات التي ينبغي أَن تكون مهمتها ليس إِخبار من

هم في القمة أنباء سارة، بل إِعطائهم الصورة الصحيحة عن العالم. ربما يكون ذلك مثالاً متطرّفاً، ولكنه ليس الوحيد. فعندما تنظر إِلىٰ الوثائق الداخلية، فما عليك إِلاَّ أَن تُعد نفسك للتشويه الأيديولوجي الناجم عن إِطار التفكير الذي أقحموا فيه بفعل نظامهم التربوي أَو غير ذلك.

ودخولك في جانب آخر تجد أَنَّه لا بد من كبت الكثير. ومن الحالات المذهلة التي خدعتني عندما كشف النقاب أخيراً عن الوثائق المتعلقة بانتفاضة 1958 في أندونيسيا. كانت نوعاً من الجهد العسكري لانتزاع الجزر الخارجية. اعتقدت أَن أَمريكا متورطة حتماً في تلك العمليات، إِذ كان هناك بعض الأدلة علىٰ ذلك. فقد أسقط طيار أَمريكي. وعندما قرأت الوثائق غيّرت رأيي. فقد دُهشت إِذ بدا لي أَن الولايات المتحدة لم تكن متورطة كثيراً. ثم خرج جورج كاهن (George Kahin) مؤسس منحة جنوب شرق آسيا الدراسية، وأودري كاهن (Audrey Kahin) بكتاب عنوانه «التدمير كسياسة خارجية»[13]. لقد قاما ببحثهما الخاص. وكانت لهما اتصالاتهما الخاصة بالجيش الأندونيسي، فاكتشفا أَن الولايات المتحدة لم تكن متورطة فحسب، بل ربما كان تورّطها بشكل أكبر فضيحة حصلت في فترة ما بعد الحرب. بيد أَن غالبية الوثائق قد حذفت من المواد التي كشفها النقاب عنها علناً.

بالعودة إِلىٰ إِيران نجد أَن الأَمر يثير قلقاً كبيراً. إِذ كان قد حان الأوان في عهد ريغان للإِفراج عن الوثائق المتعلّقة بإِيران وغوانتيمالا

(Quuantimala) منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، ولكنها أُخفيت بل ربما دُمِّرت.

- اعترف بذلك في تقرير التايمز حول إيران، أيضاً.

كان ذلك علنياً. وكانت فضيحة شائنة جداً بحيث قدم مؤرخو وزارة الخارجية ومجلس المؤرخين الأكاديميين من الجامعات وعدد كبير من المحافظين الّذين يشرفون علىٰ كشف النقاب عن الوثائق، استقالاتهم كاحتجاج علني علىٰ قيام إدارة ريغان بتدمير الوثائق منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين. إذ إن تدميرها يعني أننا لم نعد نحصل علىٰ أية معلومات حول ما حدث في ذلك التاريخ، إطلاقاً.

هناك أيضاً كتاب حول غوانتيمالا ألّفه نيك غولاثار (Nick Gullathar) مؤرخ ال CIA، والّذي علق علىٰ هذا الأَمر كذلك[14]. لقد أُعطي ما ظن أَنَّه حق الوصول الكامل إلىٰ سجلات ال CIA عندما كان داخلها كمؤرخ لها، ثم يكتشف فيما بعد بأنّه لم يعط تلك الميزة. لذلك لن نكتشف تلك المادة والكثير مما يتعلّق بها. لأَنَّها اختفت، ودُمِّرت بالكامل عن عمد. لذلك فإن وثائق إيران جزئية جداً، فضلاً عن أَنَّها لا تكشف الكثير. لقد وَفّرت هذا النزر القليل منها من باب الفضل، ولكني لم أحصل علىٰ أَي شيء مهم منها.

- من الأمور التي يسألني النّاس عنك السؤال التالي: كيف يتذكّر كل هذه الحقائق والوقائع؟ كنا نتكلم منذ قليل ارتجالاً، وكنت تستشهد من الذاكرة. كيف تفعل ذلك؟

الألـم الشـخصي هـو أنـني لا أفعـل ذلـك. فأَنا في كـرب بشـأن الأمور التي أنساها. فعندما أقرأ ما كتبت قبل عشرين سنة أَو ثلاثين أقول، يا إِلهي، كيف نسيت كل ذلك. صورتي مختلفة تماماً عما يرى الآخرون.

- ما خططك فيما يتعلّق بـ MIT وبوسطن ريد سوكس (Boston Red Sox)؟

سأخرج إِلىٰ متنزه ريد سوكس مع حفيدي كرحلة خروج سنوية من العالم الحقيقي. أما بشأن الأَمر الآخر، فلا أدري.

- ألا تفكّر في التقاعد؟

بلى. إِنني أفكر فيه.

الهوامش

1 Eli Schuster, "Noam Chomsky: A Degree Too Far," *Globe and Mail,* April 18, 2000, p. A17. Peter Hellman, "A Dishonorable Honorary Degree," *Wall Street Journal,* May 19, 1999, p. A22.
2 See Chapter 6.
3 T-Bone Slim, *Juice Is Stranger Than Friction: Selected Writings of T-Bone Slim,* ed. Franklin Rosemont (Chicago: Charles H. Kerr Publishing, 1992).
4 See Noam Chomsky, *The Minimalist Program* (Cambridge: MIT Press, 1995) and *New Horizons in the Study of Language and Mind* (Cambridge: Cambridge UP, 2000).
5 George Orwell, "Politics and the English Language," in *Collected Ess* (London: Secker and Warburg, 1961), pp. 353–67, especially p. 363.
6 Michael Weisskopf and David Maraniss, "Republican Leaders Win Bat by Defining Terms of Combat," *Washington Post,* October 29, 1995, p. Knight-Ridder/Tribune, "GOP Pollster Never Measured Popularity 'Contract,' Only Slogans," *Chicago Tribune,* November 12, 1995, p. 11. also Elizabeth Kolbert, "Shifting Public Opinion by the Turn of a Phras *New York Times,* June 5, 1995, p. A1, and "On the Other Hand: Framing Question," graph, p. B6.
7 Yosef Grodzinsky, *Chomer Enoshi Tov* [*Good Human Material*] (Tel Av Israel: Hed Artzi, 1998).
8 See Noam Chomsky, "Israel and the Palestinians," *Socialist Revolution* 24 (June 1975), pp. 45–86 and 133–141. See also the Introduction, pp. 4–6.
9 Paulo Freire, *The Politics of Education: Culture, Power, and Liberation,* trans. Donaldo Macedo (South Hadley, MA: Bergin and Garvey, 1985), p. 102. See also Paulo Freire, *The Pedagogy of the Oppressed,* trans. Myra Bergman Ramos, 30th anniversary edition (New York: Continuum, 2000).
10 Alfie Kohn, *No Contest: The Case Against Competition,* revised edition (Boston: Houghton Mifflin, 1992).
11 Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1957).
12 James Risen, "Secrets of History: The C.I.A. in Iran—A Special Report," *New York Times,* April 16, 2000, p. 1: 3.
13 Audrey R. and George McT. Kahin, *Subversion as Foreign Policy: The Secret Eisenhower and Dulles Debacle in Indonesia* (New York: New Press, 1995).
14 Nick Cullather, *Secret History: The CIA's Classified Account of its Operations in Guatemala, 1952–1954* (Stanford: Stanford UP, 1999).